

# الثورة العرابية في محكمة التاريخ

(الجزء الثاني)

# © حَقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

اسم الكتاب: الثَّوْرَةُ العَرَابِيَّةُ فِي مَحْكَمَةِ التَّارِيخِ (الجزء الثاني)

القطع: 25X17.6

تأليف: زُهَيْرُ الرَّافِعِي

سنة النشر: ٢٠٢٤

تصميم داخلي: سالم عبدالمعز سواح

الناشر: دار الزيات للنشر والتوزيع

تم الإيداع بدار الكتب والوثائق المصرية برقم: 2024 / 28448

الترقيم الدولي (ISBN): 1-570-844-977-978



دار الزيات للنشر والتوزيع

المشهرة قانوناً بسجل تجاري رقم / ٤٩٣٥١

ت: ٠١٠٦٦٧٣٦٧٦٥ - ٠١٠١٥٧٦٦٠١٤ / [shahnda71@gmail.com](mailto:shahnda71@gmail.com)

ISBN 978-977-844-570-1



الثورة العرابية  
في محكمة التاريخ

الجزء الثاني

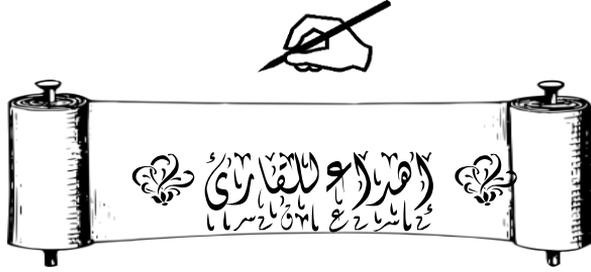
تأليف

زهير الرافي

عضو اتحاد كتاب مصر

عضو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية





إلى روح والدتي الحبيبة، رحمة الله عليها، وقد سطرت الكلمات الأولى من  
هذا الكتاب في حضرتها.

إلى زوجتي الحبيبة، صاحبة الفضل، وصاحبة أجمل فنجان قهوة، والتي  
تحملت عزلي طويلاً.

إلى روح الزعيم أحمد عرابي، رحمة الله عليه، كل ما أتمناه اليوم أن أكون قد  
وفيت بعضاً من دين فيه من معان العزة والكرامة الوطنية الكثير.  
وختاماً،

إلى بناتي، هذا الكتاب أرجو أن يكون فخراً لكنّ.

القاهرة، في ٣ / ١١ / ٢٠٢١





## (76)

من هو الخديوي توفيق؟

العمر، التعليم، المقومات الشخصية...

هو سادس حكام مصر من الأسرة العلوية - محمد توفيق إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي. وُلد في ٣٠ أبريل سنة ١٨٥٢. كان توفيق وقت توليه حكم مصر قد بلغ من العمر قرابة ٢٧ عامًا.

يقول عنه الأستاذ عبد الرحمن الرافي: "ولما شب وترعرع ألحقه والده بمدرسة المنيل فتلقى فيها العلوم الأولية، ثم انتقل إلى المدرسة التجهيزية فتلقى فيها علومها، ودرس اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والتركية والفارسية، وتزوج سنة ١٨٧٣ بالأميرة أمينة إلهامي (أم المحسنين)، كريمة الأمير إبراهيم إلهامي نجل عباس باشا الأول." (١)

ذلك ما أخبرنا به الأستاذ الرافي عن توفيق، لم نجد من بين المؤرخين من يحدثنا عن علم أثري به شخصيته. لم يحدثنا أحد عن أنه درس بكلية سانت هيرست بإنجلترا، ولم يحدثنا أحد عن علوم أو رياضيات أو دراسات تاريخية قام بها قبيل توليه الحكم...!

أبدًا شيئًا من هذا لم يحدث...

بل هي المفاجأة ولا شك...

تصيينا ونحن نكمل مع الأستاذ الرافي كلامه عن توفيق، فيقول: "ولما بلغ التاسعة عشرة من عمره قلده أبوه رئاسة المجلس الخصوصي الذي كان بمثابة مجلس الوزراء، ثم ولي وزارة الداخلية والأشغال ومرن قليلًا على أحكام الإدارات والدواوين، ثم قلد رئاسة الوزراء في ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ عقب وزارة نوبار باشا حين اشتد النزاع بين إسماعيل والدول الأوروبية." (٢)

تلك الوزارة التي كان بين وزرائها وزيرين أوروبيين. ولنا أن نتخيل أن شابًا لم يتجاوز ١٩ عامًا، كل مؤهلاته أنه ابن الخديوي إسماعيل وتعلم بعضًا من اللغات، يصبح رئيسًا لوزراء بلد في حجم مصر وتعرض للإفلاس وتقع بين مخالبي الأجانب

المتربصين حتى تحين الفرصة للانقضاض عليها. فيحدث أن يأتي هذا الشاب المدلل ليدير الوزارة...! أي عبث هذا؟

ولا يمكن لأحد أن يدعي بأن هذا كان سلوك الزمان، فنظرة إلى شريف باشا ونشأته وتعليمه كافية لندرك الهوة الساحقة بين توفيق الذي كل مؤهلاته أنه ابن الحاكم، وشريف الذي نال من التعليم والمهارات ما يؤهله لكي يكون رجل دولة بحق. ولعل أستاذنا عبد الرحمن الرافعي قد أحسن حين كتب بلغة أدبية بديعة يعبر عن أهمية النشأة للإنسان وتأثيرها على الحياة العملية. فما بالناس إذا كان هذا الإنسان هو من سيتولى شؤون الحكم؟ فيقول: "إن نشأة المرء لها بلا مرء دخل كبير في مصيره، فالوراثة، والبيئة، والتربية الأولى، والعصر السياسي، والاجتماعي تؤثر في شخصية الإنسان وتوجهه الوجهة الأولى في الحياة. هذه العوامل لها الأثر الأول في شخصية المرء، فإنها تطبعه بطابع يبقى في الغالب على مر السنين ويرتسم أثره في أخلاقه وميوله واستعداده وعقائده وآرائه وأعماله وأطواره في الحياة." (٢)

ويتساءل الرافعي عن نشأة شريف باشا التي تألفت منها العناصر الأولى لشخصيته، فنكتشف أننا أمام شخصية نالت حظًا وافراً من العلم والإعداد.

التحق شريف بمدرسة الخانكة، وهي المدرسة الحربية التي أنشئت سنة ١٨٢٦ بأمر محمد علي وكان من تلاميذها بعض أنجاله وأحفاده. ولما أتم شريف دراسته في تلك المدرسة انتظم سنة ١٨٤٤ في سلك البعثة الخامسة من البعثات العلمية التي أرسلها محمد علي إلى أوروبا. وبعد ذلك التحق بمدرسة سان سير (Saint Cyr)، وهي المدرسة ذات السمعة والشهرة الكبيرة على مستوى العالم. ومنها انتقل إلى مدرسة تطبيق العلوم الحربية فظل بها سنتين، وخدم بعدها في الجيش الفرنسي طبقاً للوائح العسكرية الفرنسية، وتدرج إلى رتبة يوزياشي أركان حرب. وحاز بذلك على أعلى المراتب في العلوم الحربية وفنونها.

وهنا نتوقف قليلاً لندرك الفارق بين ما يجب أن يكون عليه رجل الدولة، والرجل المدلل الذي نال الحكم إرثاً على طبق من ذهب. شتان بين الرجلين ولا شك...!

لكن شاءت الأقدار دائماً أن يكون الحكام من نسل تلك الأسرة العلوية من هم ذوي قصور في العلم والثقافة والمقدرة، فلم تسعفنا المراجع بمعلومات عن أي فكر سياسي كان هؤلاء ينتمون إليه؟ لم نعرف عنهم ثقافة واسعة، ولا علمًا حصلوا عليه،

ولا سعة إطلاع ومعرفة بالتاريخ. لم يحدثنا أحد عن موقف محمد علي من غزو فرنسا للجزائر، بل والأمر من ذلك هو تلك البعثات العسكرية إلى باريس والانخراط في الجيش الفرنسي. كيف كان ذلك؟ ألم يمتلك محمد علي ومن بعده أي نخوة تجاه أخوة في اللغة والدين والجغرافيا وهم أهل الجزائر؟ ألم يدركوا كم الوحشية والمذابح التي جرت هناك؟

أسئلة كثيرة هي التي تتوالد عند التفكير خارج النمط التقليدي للقراءة التاريخية لهذه الفترة الحالكة السواد من حكم الأسرة العلوية، ولكننا نرجئ بعضها علنا نعود في دراسة أخرى نتناول كل تلك التناقضات بشيء من التفصيل.

وعودًا إلى الخديوي توفيق، كان هو قدر البلاد. ويؤكد الأستاذ الرافعي ما ذهبنا إليه من تحفظ على شخصية توفيق، فيقول عنه في موضع آخر: "لم يكن في ماضي توفيق قبل ولايته الحكم ما يسترعي النظر أو يدل على اتجاه معين في سياسته".

ومن الغريب أن من هذه النقطة يقول الأستاذ الرافعي إن ذلك كان مبعث أمل في أن يكون عهده خيرًا من عهد إسماعيل! لكنه يعود ليؤكد على أن ثمة ناحية ضعف في شخصية توفيق، وهي أنه كان ضعيف الرأي مترددًا، قليل الشجاعة والحزم، فاستشعر الخوف من النفوذ الأوروبي من يوم توليته الحكم، وكان همه الأول طوال عهده النزول على إرادة الدول الأوروبية.

ولا تعليق لنا سوى أن نؤكد ونكرر على أننا بصدد احتلال قائم بالفعل، ولم يكن لعرايي دخلًا أو شأنًا. إن التدخل الوقح حدث من أيام محمد علي. تلك حقيقة لا يجب إنكارها، وما معاهدة لندن إلا تعبيرًا عن هذا التدخل قبيل وفاته.

لم يكن توفيق بحال من الأحوال مؤمنًا بالنظام الدستوري، بل كان من أنصار الحكم المطلق. ومن هنا كان عهده عهد الأزمات الخطيرة.

وكما ذكرنا في السابق، فإن توفيق أراد لنظارة شريف باشا أن تستمر لفترة بسيطة تهدأ فيها الخواطر، وهو ما حدث بالفعل. فلم تستمر نظارة شريف باشا سوى أيام قليلة استقلت بعدها، ليتولى توفيق رئاسة النظارة بنفسه إلى أن استدعي رياض باشا من أوروبا، وأصدر إليه أمرًا بتأليف النظارة في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩. وغاب عن خطاب التكليف أي إشارة إلى مبدأ الشورى في الحكومة، ولا عن مجلس شورى النواب الذي كان توفيق قد وعد بتوسيع اختصاصاته. كما لم يذكر رياض باشا أي شيء عن الشورى ولا عن المجلس.

وقد رأيت قبل أن نسترسل في ذكر الأحداث أن نتوقف عند عدد من الأمور على درجة كبيرة من الأهمية. أولها أن توفيق قد أصر عند توليه الحكم على خلو الوزارة من الوزيرين الأوروبيين. وتألقت وزارة شريف باشا وكذلك الوزارة التي رأسها الخديوي دون الوزيرين. لكن في عهد وزارة رياض باشا أصدر توفيق مرسومًا في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ بإعادة العمل بنظام الرقابة الثنائية كما تقررت في مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦. وتم تعيين السير أفلن بارنج (اللورد كرومر) مفتشًا ورقبًا على الإيرادات، والمسيو دي بلينير رقيبًا على الحسابات والدين العمومي. وبالطبع كان هذا التعيين بناء على رغبة إنجلترا وفرنسا.

والأمر الثاني الذي نذكر به وكنا قد عرجنا عليه سابقًا هو مسألة نفي السيد جمال الدين الأفغاني وقد تعرضنا لها تفصيلًا من قبل. وهنا ننقل عن الأستاذ الراجعي ما يؤكد على نهج توفيق الاستبدادي فيقول: "وقد نهجت هذه الوزارة في مدتها القصيرة منهج الاستبداد والاضطهاد. وكان أبرز عمل لها نفي السيد جمال الدين الأفغاني، بقرار صدر عن مجلس الوزراء. وقد إذاعت الوزارة رسميًا من إدارة المطبوعات بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩ سوغت فيه نفي السيد بعبارات جارحة، ملؤها الكذب والافتراء".

وكان الأفغاني قد نشر في كتاب "خاطرات الأفغاني" أن الخديوي توفيق قد قال لجمال: "مع الأسف إن أكثر الشعب خامل جاهل، لا يصلح أن يلقي عليه ما تلقون من الدروس والأقوال المهيجة فيلقون أنفسهم والبلاد في تهلكة". تلك هي حقيقة نظرة حكام الأسرة العلوية للشعب المصري، نظرة فوقية متعالية، في حين أنهم هم من يستحقون الشفقة على ما تمتعوا به من ضحالة الفكر ودناءة الهوى.

ويكمل الأفغاني في الخاطرات فيقول إنه أجاب الخديوي وقال: "ليسمح لي سمو أمير البلاد أن أقول بحرية وإخلاص إن الشعب المصري كسائر الشعوب لا يخلو من وجود الخامل والجاهل بين أفرادهم، ولكنه غير محروم من وجود العالم العاقل، فالنظر الذي تنظرون به إلى الشعب المصري وأفراده ينظرون به لسموكم، وإن قبلتم نصح هذا المخلص وأسرعهم في إشراك الأمة في حكم البلاد عن طريق الشورى فتأمرون بإجراء انتخاب نواب عن طريق الأمة تسن القوانين وتنفذ باسمكم ويأرادتكم، يكون ذلك

أثبت لعرشكم وأدوم لسلطانكم". هذا أهم ما جرى في هذه المقابلة التي كان فيها الخديوي غير راضٍ وأسر في نفسه البطش بجمال الدين.

(٦)

ونقلًا عن الأستاذ الرافعي (٧) تحت عنوان "جمال الدين والخديوي توفيق"، كتب يقول: "ذكر الأمير شكيب أرسلان في ترجمته للسيد جمال الدين أن أول أثر ظهر لجمال الدين في ميدان السياسة هو الحركة التي هبت في أواخر أيام الخديوي إسماعيل باشا وآلت إلى خلعها من الخديوية، وكان للسيد اليد الطولي فيها، ولما جلس توفيق باشا على كرسي مصر شكر لجمال الدين مساعيه، لكن لم يطل الأمر حتى دبت عقارب السعاية في حقه، وجاء من دس إلى الخديوي الجديد أن السيد لن يقف عند هذا الحد وقد تحدثه نفسه بثورة ثانية وإقامة حكم جمهوري وما أشبه ذلك". (٩)

وبحسب الرافعي، فجمال هو من الوجهة الروحية والفكرية أبو الثورة العرابية، وكثير من أقطابها هم من تلاميذه ومن مريديه. عبدالله النديم كان واحدًا من تلاميذه، وكذلك محمود سامي البارودي والشيخ محمد عبده. والثورة في ذاتها هي استمرار للحركة السياسية التي كان لجمال الدين الفضل الكبير في ظهورها على عهد إسماعيل. ويضيف الأستاذ الرافعي: "ولو بقي في مصر حين نشوب الثورة لكان جائزًا أن يمدّها بأرائه الحكيمة، وتجاربه الرشيدة، فلا يغلب عليها الخطل والشطط، ولكن شاءت الأقدار، والدسائس الإنجليزية، أن ينفي السيد من مصر، وهي أحوج ما تكون إلى الانتفاع بحكمته وصدق نظره في الأمور". (١١)

وتتوالى الأحداث تبعًا.

جاء اختيار رياض باشا متمشيًا مع توجهات توفيق نحو الحكم المطلق، فقد عرف عن رياض باشا الميل أيضًا إلى الحكم المطلق، وعدم ترحيبه بالشورى والتودد في إذعان للتدخل الأجنبي، وكان ذلك بالطبع مرحبًا به من الأجانب. وفي ذلك كان الفرق جليًا بينه وبين شريف باشا. شتان بين الرجلين. وعند إذعان إسماعيل لطلب إنجلترا وفرنسا وموافقته على تأليف ما عرف باسم لجنة التحقيق العليا لفحص شئون الحكومة المالية، فأصدر مرسومًا بتأليف هذه اللجنة في يناير ١٨٧٨. وكم يقول الأستاذ الرافعي عن تشكيل هذه اللجنة: "كان تأليفها إمتهانًا لكرامة الحكومة ومظهرًا من مظاهر التدخل الأوروبي في أمورها، وقد تألفت من أعضاء أوروبيين يمثلون الدول

الدائنة، وليس فيهم عضو مصري سوى رياض باشا، وكان اختياره بطلب من الدوائر الأجنبية، وهذا يدل على ارتياحها إلى مسلكه وسياسته". (١٢)

ثم يضعنا الأستاذ الرافي في مقارنة رائعة بين الرجلين لبيان كيف أن أصحاب الضمائر الخربة والوطنية الزائفة عادة ما يصعدون إلى جانب الطغاة في سرعة وثبات، في حين أن الوطنيين يعانون الصلف والظلم والعجرفة. فيقول: "قارن هذا برفض شريف باشا (وكان وقتئذ وزيرًا للخارجية) الحضور أمام اللجنة عندما استدعته لتسمع أقواله وما ترتب على رفضه من حدوث أزمة سياسية أدت إلى استقالته، تجد الفرق محسوسًا بين ميول الرجلين ونزعتهما. وهذه اللجنة هي التي أوعزت بتأليف وزارة نوبار باشا، وفيها وزيران أجنبيان، وهي المسماة بالوزارة المختلطة، وكان فيها رياض باشا وزير الداخلية، فكانت سياستها قائمة على ممالة الأجانب وحماية مصالحهم حتى سميت "الوزارة الأوروبية". وفي عهدها عزل كثير من الموظفين الوطنيين وأسندت مناصب كبيرة في الحكومة إلى طائفة من الأوروبيين". (١٣)

ليس هذا فقط ما قاله الرافي عن رياض باشا، بل وصل به الحال أن قال عنه إنه كان من أسباب الثورة العرابية.

فما زال هناك ما يقال عن رياض باشا،

ذلك الرجل الذي كان بحق عونًا للديكتاتور وأداة طيعة من أدوات الاستعمار!

المراجع والمصادر:

- ١- الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ عبد الرحمن الرافي.
- ٢- عصر إسماعيل - الأستاذ عبد الرحمن الرافي.
- ٣- الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ عبد الرحمن الرافي.
- ٤- الوقائع المصرية - عدد ١٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩.
- ٥- الوقائع المصرية - عدد ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٩.
- ٦- خاطرات جمال الدين الأفغاني - محمد المخزومي - ص (٤٦).



- ٧- جمال الدين الأفغاني - الأستاذ/ عبد الرحمن الرافعي - دار المعارف.  
٨- نفس المصدر السابق ص (٤٨).  
٩- حاضر العالم الإسلامي - الكاتب الأمريكي - لوثروب ستودارد ( Lothrop Stoddard ) - ترجمة الأستاذ/ عجاج نويهض - تعليق/ الأمير شكيب أرسلان والملقب بأمير البيان.  
١٠- جمال الدين الأفغاني - الأستاذ/ عبد الرحمن الرافعي.  
١١- الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ عبد الرحمن الرافعي.  
١٢- نفس المصدر السابق - ص (٤٨).

## (77)

الخدوي توفيق - رياض باشا - من يستحق المحاكمة؟  
سيظل هذا سؤالاً عالقاً بالذهن ونحن نطالع تطورات الأحداث وتداعياتها. من  
يستحق المحاكمة؟

لنتذكر هذا السؤال جيداً، فسوف نحتاج إلى أن نكرر السؤال كثيراً.

نكمل مع الأستاذ الرافي حديثه عن رياض باشا فيقول: "وقد تبين من تتابع الحوادث أن ميوله للحكم المطلق، وكراهيته للشورى وخضوعه للنفوذ الأجنبي لم تفارقه في عهد وزارته، وكانت هذه الميول من أسباب قيام الثورة العرابية (ومن جانبنا نضيف أنها كانت من أسباب هزيمة الثورة)، إذ كان أول مطالب العرابيين في سبتمبر سنة ١٨٨١ هو إسقاط وزارة رياض باشا. وهذه النزعات ترجع إلى شخصية رياض، فقد كان من أبرز صفاته التعاضم والتكابر، والزراية بالشعب، وقد عرف عنه الذين اتصلوا به هذه الصفات. فهو من طراز الباشوات القدماء الذين كانوا ينظرون إلى الشعب بعين الزراية، ولا يعترفون له بحقوق الرقابة على شئون الحكومة. ومع أن شريف باشا كان أعرق منه في الأرستقراطية، فإنه كان يخالفه في نزعته، ويدعو إلى تخويل الأمة حقوقها في الدستور والحكم النيابي. ولعل ذلك راجع إلى أن شريف باشا يختلف في نشأته وثقافته عن رياض، فقد كان أبوه قاضيًا لقضاة مصر، وانتظم في سلك المدارس النظامية، ثم استكمل علومه في مدارس فرنسا الحربية فنال فيها قسطًا موفورًا من الثقافة والتهديب، واستروح في فرنسا نسيم الحرية والنظم الدستورية. أما رياض فلم يتلق تعليمًا عاليًا في المدارس النظامية، وكان حظه من العلم غير موفور، بل هي قشور اقتبسها بذكائه الفطري ومرانه وقوة ذاكرته، فظل محدود الفكر، ولم ينفذ ببصيرته إلى أبعد مما يراه الباشوات القدماء من حاشية الخديويين، ولم يكن يمتاز عنهم إلا بالذكاء والهيبة والهمة وقوة الإرادة، وكان على شاكلتهم في الغرور والاعتداد بالنفس. وهذا الغرور من الأسباب التي جنحت به إلى الاستبداد في الرأي، لأنه لم يكن يري نفسه في حاجة إلى استشارة النصحاء أو الاستعانة بآراء الغير". (١)

لكن ثمة تناقض في شخصية رياض باشا، نلاحظه في حديث الأستاذ الرافي عن الجوانب الإيجابية في شخصية الرجل. ننقله نصًا حتى نكون قد نقلنا كل ما يخص الرجل، فيضيف الرافي إلى ما سبق قائلاً: "على أن رياض باشا كان من الوجهة الإدارية

حاكمًا ممتازًا، ففي الحق أن له من هذه الناحية مزايا لا يستهان بها، كان حازمًا قوي الشكيمة، بارز الشخصية، ماضي الإرادة، محبًا للعمل، لا يهن فيه ولا يمل منه، يقظًا على رقابة مرؤوسيه، يشعرهم دائمًا بأنه عليهم رقيب عتيد، ويأخذهم بالشدّة والحزم إذا هم قصرُوا في القيام بواجباتهم. وقد كان بلا مراء أكفأ معاصريه من الوجهة الإدارية، وأكثرهم جلدًا على العمل. وهذه المزايا قد ساعدت كثيرًا على انتظام الأداة الحكومية في عهده. ثم كانت له ميزة كبرى غير ذلك، وهي نزاهته واستقامته، وحبّه للعدل، وتعفّفه عن الرشوة. وتلك صفات لم تكن مألوفة في طبقة الحكام، وأنها لتستحق ما هي جديرة به من حسن التقدير. فشخصية رياض باشا تجمع كثيرًا من المزايا إلى جانب كثير من النقائص، وبهذه الصفات المتباينة تولى وزارته الأولى في عهد الخديوي توفيق، وهي الوزارة التي شبت في عهدها الثورة العرابية". (٢)

انتهى كلام الأستاذ الرافي عن رياض باشا، ولنا أن نتساءل: هل هذه الصفات الحميدة تغفر له مآلاته للأجانب؟ وهل هي مآلاة؟ أم يمكن أن ترتقي إلى درجة الخيانة؟

ولا يفوتنا أن نذكر أن هناك من كتب عن رياض باشا كلامًا غاية في الإطراء إلى حد مبالغ فيه وغير مبرر. (٣)

ولكن وقبل أن نترك سيرة الرجل مؤقتًا، لا بد وأن نشير إلى أن هناك من المؤرخين من تحدث عن أن رياض من أصل يهودي. ويذكر بعضهم أنه يهودي من سميرنا وأن أسرته كانت من المرابين ووزاني الذهب وأن اسمه الحقيقي هو يعقوب. وقد جاء ذلك في موقع ذاكرة مصر المعاصرة. وعلى الجانب الآخر، هناك من ذكر أنه من أسرة مسلمة وأنه نجل ناظر الضريخانة المصرية وهي دار سك العملة.

ومن أسف لم يحسم أحد من المؤرخين هذا الجدل، لكن الشك قد يقودنا إلى التفكير في يهود الدونمة. ففي ذلك القرن كانوا في نشاط قوي جدًا في المنطقة التي تشمل نفوذ الدولة العثمانية. (٤)

نترك مؤقتًا مسألة احتمالية أن يكون رياض باشا يهودي الديانة .. فلربما أخبرتنا الأحداث وتصرفات الرجل عن بواعثه وعن هويته ..

مرت سبعة عشر شهرًا علي تولي رياض باشا الوزارة من سبتمبر سنة ١٨٧٩ إلي فبراير سنة ١٨٨١ بغير أن يدعي مجلس شوري النواب للإجتماع ولو لمرة واحدة .. ولم يبدي توفيق أي استعداد لتنفيذ تعهداته .. ويقول " بلنت " عن بداية التذمر

والاضطراب في البلاد : " وبغير أن تبدو علي توفيق رغبة في الوفاء بعهده فاشتد التذمر منه ومن وزارة رياض باشا وكان هذا التذمر واحدًا من الأسباب العميقة التي حركت عوامل الاضطراب . نعم إن لهذا الاضطراب الذي ظهرت بوادره في حادثة قصر النيل ثم في طلب عرابي وزملائه عزل عثمان رفقي باشا ناظر الجهادية عوامل أخرى كان أظهرها استياء الضباط المصريين من اختصاص زملائهم الشراكسة بكل مناصب الجيش العالية ، غير أن الحق الذي لا يستطيع أحد إنكاره هو أن هذا الاستياء وحده ما كان كافيًا لأن يحدث اضطرابًا ولا لأن يؤدي غلي ثورة فلو أن الأمر اقتصر عليه وهاج الضباط من أجله لبقى هياجهم محليًا ولوجدت الحكومة من سند الأمة ما يساعدها علي إطفاء الفتنة بإنصاف المستائين أو معاقبة المذنبين ، ولكنها لم تجد هذا السند بل وجدت الأمة بالعكس مؤيدة للمنتفضين عليها متحفزة للوثوب أمامهم إلي الثورة وانكشمت يدها وطالت يد الضباط " .

ويكمل بلنت متسائلًا عن شرارة الثورة ويقول : " ولا أحب هنا أن أجادل كثيرًا في هل الفكرة الأولى التي صدر عنها هؤلاء الضباط حينما هاجموا وطلبوا عزل رفقي باشا واضرموا بذلك أول شرارة في نار الثورة العرابية كانت فكرة المناصب وحدها أو كانت المناصب والحكم النيابي ( وباب الجدل في هذا مفتوح لأن عرابيًا يؤكد أنهم طلبوا في عريضتهم التي قدموها لعزل رفقي باشا إقامة الحكم النيابي (٥) ، بينما الشيخ محمد عبده ينكر ذلك ) ويستطرد بلنت مفندًا هذه الفكرة عن الطمع في المناصب بقوله : " ولكني أقول أننا إذا سلمنا بأن الفكرة كانت فكرة المناصب وحدها فيجب أن نسلم أيضًا بأنها لم تكن كذلك إلا في نظر الضباط وحدهم أما الشعب فإنه رأي في انتفاضتهم علي الحكومة انتفاضًا علي هيئة كان يعتبرها مصدر آلامه وكان يتهم رئيسها الأعلى بأنه حرمه من أملة المشتهي يعد إذ دنا منه ونكث في ذلك بعهد علي يشينه النكث به . ولهذا السبب وحده ، ولهذا المعنى لا لغيره أيد الضباط . فإن نحن قلنا أن المسألة كانت في نظرهم مسألة مناصب فيجب أن نقول أنها كانت في نظر الشعب غير ذلك ، ثم يجي أن نقول أن الضباط شعروا بهذا وعرفوا قوته فاضطروا علي عجل أن يلبسوا حركتهم ثوب المطالبة بالحياة النيابية " . (٦)

ومن جانبنا .. لا نميل علي الإطلاق إلي إرجاع المسألة إلي المناصب أو أي مكاسب مادية .. وحتى مستر " بلنت " نفسه ، لا يفهم من كلامه أنه يميل إلي تحميل القائمين علي الثورة فكرة المناصب .. حتي أن المنشور الذي وزعه عرابي بعد حادثة قصر النيل علي العلماء والأعيان و العمدة ومشايخ العربان جاء به كل ما هو محفز للثورة ..



ولو أن الضباط ممن يبحثون عن جاه أو منصب لبقوا في أماكنهم وزادوا من التزلف والنفاق حتى ينالوا الجاه والمنصب .. إن هذا المنشور يستحق أن يُقرأ بعناية فائقة ، ففيه من البلاغة والوطنية وسعة الإدراك لما يحاك بالوطن ما يجعل كل كلمة جاءت بهذا المنشور دليل علي رجاحة المطالب وعدالتها .. يقول المنشور : " أن الوزارة الرياضية قد ركبت متن الشطط وعدلت عن الصراط المستقيم ولم يكن مقصدها مؤدياً لا إلي اضمحلال البلاد وتلاشيها بما هو جار من مبيع أراض كثيرة للأجانب ووجود كثير منهم في إدارات الحكومة ومصالحها بالرواتب الفادحة والسعي في رفع الأحجار الطبيعية الموجودة في بوغاز الإسكندرية . وأن سكوتنا و إضرابنا عن ذلك يعد من العجز والجبن والتفريط في وطننا ومقر نشأتنا . فاعلموا يا معشر الوطنيين أن أولادكم المنتظمين في سلك الجهادية قد اتكلوا علي الباري سبحانه وتعالى وعزموا علي منع كل ما من شأنه إلا جحاف بحقوقكم . وذلك لا يتم إلا بسقوط وزارة رياض باشا وتشكيل مجلس النواب ليحصل الوطن علي الحرية المبتغاة . فالمطلوب منكم أن توقعوا علي الكتابة المرسلة إليكم في ضمن هذه النشرة والكتابة المقصود بها أن أكون نائباً عنكم في كل ما يتعلق بأحوال البلاد " (٧)

ومما يؤكد علي إجماع الأمة علي مساندة الثورة ما ذكره الأستاذ / سليم خليل النقاش حين قال عن الاهتمام ما نصه : " إن عرابي تحصل بهذه الوسيلة علي أختام الجميع ما عدا سلطان باشا (٨) فإنه أبي وقال إن هذه الطلبات لا لاتعلق لها بالعسكرية " . (٩)

سلطان باشا هذا كان من بين الخونة ، كان رئيس مجلس الأعيان محمد باشا سلطان، الذي اغترف من ذهب الإنجليز، وراح يوزعه على البدو والرحل في الصحراء الشرقية، كي ينسحبوا من الجيش أثناء القتال. وقد سجل له التاريخ تقدمه مع فريق من الخبراء بهدية فاخرة من الأسلحة، إلى كل من الأميرال سيمور قائد الأسطول الإنجليزي الذي دمر الإسكندرية بقنابله، والجنرال غارنيت ولسلي القائد العام للجيش البريطاني، والجنرال دروري لو الذي كان أول من دخل العاصمة بعد سقوط التل الكبير .. هو تاريخ أسود للرجل أشترك معه كثيرين .. لم يكن لهم من هم سوى حماية سيدهم الخديوي وتعبيد الطريق إلي الاحتلال السيد الجديد ، ولو كان الثمن دم المصريين وعرضهم .. سوف نذكر سلطان باشا بكثير من التفاصيل .. حتي يعلم من لا يعلم كيف أن ثورة المصريين تم خيانتها بما لا يصدق من حفنة من المصريين باعت كل قيم الوطنية بل والإنسانية .. !

وهنا يؤكد " بلنت " علي أختام المبايعه والتأييد قائلاً: " علي أن تحصل عرابي بهذه الوسيلة علي أختام الجميع هو البرهان الذي لا يدفع علي أن الجميع كانوا يتعطشون إلي الحياة النيابية ويتألمون لحرمان البلاد منها ويؤيدون كل من يتقدمهم للمطالبة بها " . (١٠)

وتتصاعد الأحداث، ويستمر دور رياض باشا في التفريط في حقوق البلاد والمزيد من الانصياع للأجانب، وبالتالي استفزاز المصريين وجمهور الوطنيين. فلما كانت المسألة المالية من أخطر المشكلات التي وجهتها البلاد، فقد حرص الخديوي توفيق على محاباة الدول الدائنة حتى لا يغضبهم، حتى لا يصيبه ما أصاب والده، وهو ما دعاه إلى الاتفاق مع الإنجليز والفرنسيين على إعادة العمل بنظام الرقابة الثنائية، وأصدر الخديوي المرسوم بتعيين المفتشين الدوليين دون أن يوضح مهام منصبيهما، وطلب إلى رياض باشا تلك المهمة، ولكن رياض، كما عُرِف عنه، لم يكن من المقاومين للتدخل الأوروبي، فما كان منه إلا أن ترك لقنصلي الدولتين الإنجليزية والفرنسية وضع مشروع اللائحة التي تحدد سلطة الرقيبين. ومن أسف أن تم عرض المشروع على مجلس الوزراء برئاسة رياض باشا، وبعد مناقشات طويلة تم إقرار مشروع العار.

ويقول الأستاذ الرافي عن هذا المشروع المهين: " جاء مشروعًا هادماً لسلطة الحكومة الأهلية، يجعل للرقيبين من النفوذ والسلطان أكثر مما لوزراء الدولة، وهما وإن لما يعدا من الوزراء رسميًا، لكن تقرر لكل منهما راتب يزيد عن مرتب الوزير، ولهما الحق في حضور جلسات مجلس الوزراء جميعها، والاشتراك في مداولاته، على ألا يكون لهما إلا رأي استشاري، وأنت تعرف معنى الاستشارة هنا، فهي تؤدي حتمًا معنى السيطرة غير المحدودة على جميع المصالح. " (١١)

ولا يسعنا ونحن نتابع ما كتبه الرافي عن هذا المشروع الكارثي إلا أن نتملكنا الدهشة من حجم التهاون من جانب الخديوي ورجاله، وعلى رأسهم رياض باشا. فلم يبدي الخديوي ولا رياض أي قدر من مقاومة هذا العسف، بل ربما كانا أكثر كرمًا وبادرا إلى مزيد من الانبطاح أمام أطماع الأوروبيين. ولعل من المناسب أن نتساءل عن هؤلاء الذين استكثروا على المصريين الثورة، ونعنوا قادتها بأحط الصفات. ألم تكن الأوضاع

جارحة لكبرياء الأمة ولكرامة الوطنيين؟ بماذا نسمي هذا الذي فعله الخديوي رياض؟

نعود ونقرأ ماذا قال الرافي عن المشروع؟ يقول: "فهي تؤدي حتمًا معنى السيطرة غير المحدودة على جميع المصالح، وقد نص المرسوم على أن الوزراء وسائر الموظفين مكلفون بتقديم كل ما يطلب منهم الرقيبان من البيانات، وعلى وزير المالية خاصة أن يقدم لهما كل أسبوع كشفًا مفصلاً عن إيراد الخزانة العامة ومصروفاتها، وكل إدارة مكلفة بتقديم مثل هذا الكشف كل شهر، ويتقاسم الرقيبان النظر في المصالح العمومية التي لهما مراقبتها والإشراف عليها، أي على جميع مصالح الحكومة، ولا يحق للحكومة عزلهما إلا برضا من حكومتيهما، وبهذه الاختصاصات صار الرقيبان يتدخلان في كل شأن من شؤون الحكومة المالية."

ويختتم الرافي في حسم وبما يغنيننا عن التعليق فيقول: "صدر المرسوم الخديوي بوضع هذا النظام في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩، فأثار السخط في نفوس المصريين لما تبينوا من أحكامه المهينة، ونصوبه المذلة، وكان صدوره من أهم الأسباب لتبرم الناس بوزارة رياض باشا وخيبة آمالهم فيها." (١٢)

وهنا ألا يحق للمتابع أن يتساءل عن رياض باشا؟ أحقًا كان رجلًا وطنيًا؟

لكن هناك المزيد من أفعال الرجل ما تجعله دائمًا محط استفهام وغموض. فها هو يقف موقف المسوغ للصفقة الكارثية والتي تم فيها التنازل عن أرباح مصر في قناة السويس، على الرغم من أنه صرح في جلسة مجلس الوزراء التي أقرت التنازل من أن هذه الصفقة لها جانب سياسي، لأن الحكومة إذا باعت حصتها في الربح فلا يبقى لها أي حق مادي في قناة السويس مع أن القناة قائمة في أرض مصرية. (١٣)

وبالرغم من هذه الملاحظة لرياض باشا والتي تنفي عنه الجهالة بخطورة التنازل عن حقوق مصر في الحصص الباقية من الأرباح، إلا أن المجلس أقر صفقة العارا!

وقد علق حسين فخري باشا وزير الحقانية بقوله: "أن الرهن هو السبيل إلى البيع، فلا يمكن اجتناب بيع هذه الحصّة ما دامت الحكومة لا تستطيع وفاء قيمة الرهن، وقال علي باشا مبارك وزير الأشغال: "نحن مضطرون إلى بيع هذه الحصّة مع شديد الأسف، فإن الجميع يسعون في الحصول على جزء من رأس مال القناة، ولو كان سهماً واحداً، ونحن نتجرد من كل حق فيها." (١٤)

ومن جانبنا فإننا نعيب ولا شك على السيد علي باشا مبارك بقاءه في هذه الوزارة. فليس أقل من أن يفعل كما فعل شريف باشا حين تقدم باستقالته. هكذا يجب أن يكون الوطني الحر الغيور على بلاده.

ومن محضر جلسة مجلس الوزراء (١٥) يحدثنا الرافعي عن تلك الجلسة المشؤومة فيقول: "ثم عاد السير افلين بارنج (كرومر) إلى تسويغ البيع، وانتهت الجلسة بإقراره مقابل ثمن بخس مقداره ٢٢ مليون فرنك، وهي بلا شك صفقة خاسرة. لأن قيمة هذه الحصّة الآن (سنة ١٩٣٧) تبلغ عشرين مليون جنيه، وتعل إيراد سنويًا لا يقل عن ٨٦٩٠٠٠ جنيه، أي أكثر من الثمن الذي بيعت به الحصّة كلها، وهذا يدل على ما في الصفقة من الخسران المبين." (١٦)

فإذا لم يكن هذا هو بيع الأوطان، فماذا عسانا أن نسميه؟ ومن وسط هذا الانهزام أمام السيطرة الأوروبية، لم يحدث أن تنبتهت الحكومة ولا الخديوي إلى حجم الخراب الذي حل بالبلاد. فنجد الخديوي وحكومته وكأنهم يعيشون في بلاد غير البلاد. فقد قام الخديوي في عهد وزارة رياض بالقيام بسياحة داخل القطر المصري بداية من ٨ يناير سنة ١٨٨٠، ودامت لأكثر من شهر، شملت مديريات الوجه القبلي، وبعدها قام بزيارة الوجه البحري وشملت دمياط ورشيد. وخلال تلك الزيارات، أقام الأعيان في كل المديريات الاحتفالات الفخمة، وأسرفوا في الإنفاق على المآدب والولائم والأفراح لاستقبال الخديوي. وقد استدان الكثيرون من هؤلاء الأعيان الأموال الباهظة من المرايين، فازدادت الحالة المالية ضيقًا، ولم تجن البلاد من هذه السياحة فائدة تذكر! (١٧)

أما عن لجنة التصفية التي أقرها الخديوي في مرسوم ٣١ مارس سنة ١٨٨٠، الذي نص على تأليفها من عضوين تعينهما الحكومة الفرنسية، وعضوين تعينهما الحكومة الإنجليزية، وعضو واحد عن كل من ألمانيا والنمسا وإيطاليا وعضو واحد عن مصر (١٨). وأوضح المرسوم اختصاص اللجنة وهو بحث الحالة المالية والنظر في الملاحظات التي يقدمها أصحاب الشأن ممن يهمهم الأمر، وتحضير قانون يحدد علاقات الحكومة والدائرة السنوية والدائرة الخاصة بالدائنين والطريقة التي يتم بمقتضاها تصفية الديون. وقد خول المرسوم اللجنة حق مراقبة تنفيذ ما تصدره من القرارات وذلك بالاتفاق مع المراقبين الأوروبيين. وبحسب الأستاذ الرافي عن اللجنة والمرسوم "ومعنى ذلك أن الحكومة المصرية تقيدت بداءة ذي بدء بإنقاذها التشريع الذي تفرضه الدول من غير أن يكون لها رأي يعتد به في وضعه، إذ لم يكن لها إلا مندوب واحد في لجنة التصفية، وهذا يبين مقدار استسلام توفيق ورياض للنفوذ الأوروبي" (١٩).

ومن اللافت أن يكون بطرس (بك) باشا غالي مندوبًا عن الحكومة المصرية. وقد قدمت اللجنة إلى الخديوي القانون الذي وضعته ليصدر به مرسومًا في ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ (١٩).

وقد عرف بقانون التصفية. وقد قال عنه الرافي بأنه كان نظامًا مجحفًا فرضته الدول الأوروبية لتسوية علاقتها بالدائنين. ويضيف قائلاً: "وغني عن البيان أن الروح التي أمّلت أحكامه هي محاباة الدائنين الأجانب وإيثارها على مصالح البلاد وأهلها، وإرهاق المصريين في سبيل وفاء الديون وفوائدها" (٢١).

كما كان إلغاء قانون المقابلة بموجب مرسوم ٦ يناير سنة ١٨٨٠ ضمن إجراءات التسوية المالية (٢٢).

وقد كان الغرض من إلغاء قانون المقابلة زيادة ما تجبیه الحكومة من الضرائب. فقد كانت وزارة رياض باشا تنظر إلى الدائنين الوطنيين بغير العين التي كانت تنظر بها إلى الدائنين الأجانب، فهؤلاء ترعاهم وتحقق مطالبهم وأطماعهم، أما الدائنون الوطنيون فإنها تنقض عهود الحكومة معهم كما كان في إلغاء قانون المقابلة (٢٣).

وهكذا، لم يدخر رياض باشا جهدًا حتى نكتشف كيف كان مواليًا للأوروبيين، لدرجة تثير الشكوك دائمًا حول انتماءات الرجل!

وهنا، ونحن على أعتاب الثورة، أعتقد أنه من المناسب أن نتساءل:

أين كان اليهود في تلك الفترة وما قبلها وما بعدها؟  
 أليس من الواجب أن نتعجب أننا لم نجد لهم دورًا ظاهرًا طوال هذه الفترة؟  
 أليس من الحصادفة أن نسأل: هل كان لهم دور أو أدوار من خلف الستار؟  
 أعتقد أنه من الواجب أن نفعل ونبحث ونجيب على السؤال:  
 أين كان اليهود في هذه الفترة وما قبلها وما بعدها؟!

المراجع والمصادر:

١. الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ / عبد الرحمن الرافعي
٢. نفس المصدر السابق.
٣. كلام على رياض باشا - أحمد زكي باشا إبراهيم.
٤. يهود الدونمة (قراءة تاريخية) - للمؤلف.
٥. تاريخ أحمد عرابي بقلمه.
٦. التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ألفريد سكاون بلنت.
٧. مصر للمصريين (المجلدات ٤، ٥) - سليم خليل النقاش.
٨. سلطان باشا رئيس مجلس الأعيان - واحد من أكبر الخونة في التاريخ المصري. سنأتي على دوره لاحقًا لدوره البارز في إخفاق ثورة المصريين.
٩. نفس المصدر السابق.
١٠. التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ألفريد سكاون بلنت - ص (٧٤).
١١. الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ / عبد الرحمن الرافعي.
١٢. نفس المصدر السابق - ص (٥٠).
١٣. نفس المصدر السابق.
١٤. محضر جلسة مجلس الوزراء يوم ١٤ يناير سنة ١٨٨٠.
١٥. الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ / عبد الرحمن الرافعي.



١٦. نفس المصدر السابق - ص (٥٢).
١٧. نفس المصدر السابق - (٥٩).
١٨. الوقائع المصرية - عدد ٤ أبريل سنة ١٨٨٠.
١٩. الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ / عبد الرحمن الرافي.
٢٠. الوقائع المصرية - عدد ١٩ يوليو سنة ١٨٨٠.
٢١. مصدر سابق - الثورة العربية - الرافي - ص (٦٢).
٢٢. الوقائع المصرية - عدد ١٢ يناير سنة ١٨٨٠.
٢٣. مصدر سابق - الثورة العربية - الرافي - ص (٦٣).

## (78)

الدور اليهودي - قبل الثورة العرابية وأثناءها

لا يمكن في تصوري أن تتم قراءة ومطالعة صفحات التاريخ العربي الحديث والمصري على وجه الخصوص دون أن نسأل دائماً عن دور اليهود. فالإعلان عن إسرائيل دولة عبرية عقب هزيمة الدول العربية في سنة ١٩٤٨ لم يبدأ من تلك اللحظة، بل هو نتاج جهد وتخطيط دؤوب من قبل اليهود استمر لما يزيد عن قرنين من الزمن على أقل التقديرات، حيث نلحظ ظهور فكرة الوطن القومي لليهود في فلسطين منذ أيام ساباتاي ليفي في غضون عام ١٦٤٨، وهو أول من أسس طائفة يهود الدونمة (١).

والمتتبع لتاريخ اليهود منذ تلك السنوات وحتى اغتصاب فلسطين لابد وأن يلحظ أن الحلم والتخطيط لم يتوقف لحظة، بل كان يتم بأساليب وطرق ربما يتصورها البعض أنها من قبيل الأساطير وأفاعيل الشياطين! كثيرون هم من يعتقدون أن التخطيط والقرار للوطن القومي كان عندما عقد المؤتمر الصهيوني الأول، وهو المؤتمر الافتتاحي للمنظمة الصهيونية، والذي عقد بزعامة تيودور هرتزل في مدينة بازل بسويسرا يوم ٢٩ أغسطس ١٨٩٧. والحقيقة كانت قبل ذلك بكثير.

وبالرغم من اعتراف قادة اليهود والصهيونية على مر التاريخ بازدهار اليهود تحت ظل الوصايا العربية والإسلامية، إلا أنهم لم يتوقفوا لحظة عن التآمر والتخطيط لانتزاع فلسطين من المحيط العربي، فهذا "أبا إيبان" يقول: "شهدت الطوائف اليهودية في أسبانيا وشمال أفريقيا ازدهاراً في جميع مجالات الإبداع، على مدى قرنين من الزمان في أقل تقدير، تحت ظل الوصاية العربية، برغم التذمر من استعلاء العرب. وهذا الازدهار لم يتحقق من قبل على مدار تاريخ الشتات الذي تعرض له اليهود" (٢).

ومن الغريب أن قائل هذه العبارة هو الرجل الذي رأى في نفسه أنه الأب الروحي لدولة إسرائيل. فالرجل وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عمل في لندن في الوكالة اليهودية،

وسافر بعدها في سنة ١٩٣٧ إلى نيويورك ليعمل كضابط اتصال مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن فلسطين، حيث كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تدرس مسألة فلسطين. وإليه يرجع الفضل في شحذ الآراء نحو الموافقة على تقسيم فلسطين بين العرب واليهود بموجب القرار الشهير رقم (١٨١)، ومن هنا جاء السبب في تغيير اسمه إلى "أبا" والتي تعني الأب، ويعني بذلك الأب الروحي لدولة إسرائيل. وقد بقي في العمل بالأمم المتحدة قرابة العشر سنوات، وأيضًا كسفير لبلاده لدى الولايات المتحدة في نفس الوقت. ومن الأمور المشهورة قدرته على الخطابة والإقناع حتى أن كيسنجر قال عنه:

"لم يسبق لي أن واجهت أي شخص له القدرة على استخدام اللغة الإنجليزية بإحكام، مستخدمًا جملاً معقدة بما فيه الكفاية لاختبار ذكاء المستمع في وقت واحد، وترغماً المستمع متفاجئاً من براعة المتكلم".

ومن الأمور الملفتة في سيرة أبا إيبان أنه خسر مقعده في الكنيسة بعد ثلاثة عقود متواصلة يفوز فيها بالعضوية، لكنها إرادة الناخب!

وفي مفارقة ملفتة، حيث نجد تشابهاً كبيراً بين شخصية أبا إيبان وشخصية مثل شخصية شريف باشا، كليهما سعى في خدمة شعبه، ولكن شتان بين ما لاقاه أبا إيبان وما لاقاه شريف باشا من تجاهل واضطهاد، وصعد بدلاً منه رجل مثل رياض باشا، فكانت النتيجة ببساطة احتلال دام قرابة السبعين عامًا.

وفي دراسة قيمة للدكتور علي شلش (٣) عن اليهود، ألقى فيها الضوء على كثير من الغموض عن اليهود في القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، يستهل دراسته بملاحظة جديرة بالاعتبار عن أن الكتابات العربية واليهودية لم تعالج تجربة اليهود في مصر معالجة تاريخية دقيقة، وأن تجربة اليهود في مصر الحديثة مازالت منطقة مهملة من مناطق البحث. ومن جانبنا نعتقد جازمين بأن اليهود لم يتوقفوا يومًا واحدًا عن التواجد في مصر بما يخدم قضيتهم، وأنهم لم يكونوا أبدًا بعيدين عما يحدث في مصر، كما أن علاقتهم وثيقة الصلة بالثورة العربية وما بعدها وحتى إعلان دولة إسرائيل المحتلة.

ويقول الدكتور علي شلش: "ويقتضي البحث في هذه المنطقة المهملة خلال العصر الحديث أن ندرس تجربة اليهود في مصر منذ بداية حكم محمد علي سنة (١٨٠٥) إلى سنة (١٩٤٨) حتى نجيب على السؤالين السابقين حول ازدهار اليهود في مصر" (٤).

ويعطي الدكتور شلش أهمية كبيرة لدراسة الموقف الرسمي والشعبي من اليهود كمدخل لبحثه، وهو يعني بالموقف الرسمي موقف الحكومة والمسؤولين تجاه اليهود كأقلية كأفراد في آن واحد، كما أنه يعني بالموقف الشعبي موقف الشعب المصري ومثقفيه - بصفة خاصة - من اليهود - طائفة وأفرادًا - في آن واحد، على اعتبار أن الموقفين يحددان مدى ازدهار التجربة اليهودية.

ويجب ونحن نطالع صفحات من كتاب الدكتور شلش أن نضع في الاعتبار حقيقة هامة أعتقد أن اليهود ما أن حلوا بمكان إلا وتسملوا رويدًا رويدًا إلى مفاصل المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية بل وحتى العسكرية، مستغلين في ذلك روح التسامح لدى المصريين، والتي هي نابعة في الأساس من الجهل بمقاصد اليهود ومشاريعهم المريبة. وسوف نصل إلى تلك الحقيقة بسهولة إذا كنا نقرأ المستقبل ونحن نقرأ التاريخ.

يتساءل الدكتور شلش: "ماذا كان الموقف الرسمي من اليهود في مصر منذ عهد محمد علي، أو في ظل حكم أسرة محمد علي بمعنى آخر؟" ويواصل كلامه فيقول: "يجب أن نلاحظ أولاً أن حكام هذه الأسرة حتى الخديوي توفيق، كانوا ذوي الإرادة المطلقة في حكم البلاد، أي كانوا حكامًا مستبدين بمعنى أوضح. ولكن ابتداء من الخديوي توفيق حتى الملك فاروق، تغير الوضع وأصبحوا مستبدين بالمشاركة، وكان الشريك الذي لا يرد له طلب هو المعتمد أو المقيم أو السفير البريطاني. ويجب أن نلاحظ ثانيًا: أن تجربة اليهود في الأندلس، ثم في أوروبا حتى هذا القرن (التاسع عشر) علمتهم أن يتعلقوا بحبال الحاكم، ويتقربوا إليه، حتى يضمنوا البقاء والازدهار. وهذا نفسه ما حدث في مصر على مدى حكم أسرة محمد علي، قبل الاحتلال البريطاني وبعده. ولكن التجربة المصرية مع حكم هذه الأسرة، أدت، على مدار الزمن، إلى مقاومة استبدادها وتسلسلها وانفرادها بالإرادة عن طريق فكرة الحكم النيابي. فابتداء من عهد إسماعيل حتى عهد فاروق، كان الحكم النيابي والدستور والأحزاب والديمقراطية شغلًا شاغلًا لهذه المقاومة، التي اتخذت صورة الحركة الوطنية، ولذلك كان على اليهود أن يتعلقوا بحبال ثلاثة من السادة بدلًا من سيد واحد، فكان عليهم أن يتقربوا إلى الحاكم وشريكه البريطاني وحزب الأغلبية، مع ملاحظة أن الشريك الجديد البريطاني لم يظهر بصورة علنية قبل (١٨٨٢)، وأن الشريك المستجد، وهو حزب الأغلبية لم يظهر بصورة فعالة قبل ثورة (١٩١٩)" (٥).



ويلفت الدكتور شلش النظر إلى حقيقة ملازمة لسياسات اليهود وهي التقرب إلى أصحاب النفوذ والسلطة، حتى مرحلة معينة في التاريخ نراهم اقتربوا من الدول الكبرى ذات النفوذ على المسرح الدولي، فمن فرنسا إلى إنجلترا، وفي نهاية الأمر استقر بهم الحال إلى التبعية للولايات المتحدة الأمريكية!

ويُري الدكتور شلش أن عهد محمد علي ابتداءً من سنة (١٨٠٥)، فإننا نلاحظ أن الرجل لم يكن يعادي استخدام غير المصريين أو غير الترك بوجه عام. وإذا كان من المعروف عن عهد المماليك والعثمانيين قبل محمد علي أن اليهود في مصر تعرضوا للضرائب والجزية العالية، فقد حاول محمد علي التخفيف عنهم حتى تم إلغاء الجزية المفروضة عليهم سنة (١٨٥٥)، غير أن الدكتور شلش يشير إلى مسألة في غاية الأهمية عن وضع اليهود خلال الحملة الفرنسية فما كان منهم إلا أن تعلقوا بنابليون بونابرت حتى أنهم ازدهروا بسبب تعلقهم وتعاونهم مع الفرنسيين، وبسبب ذلك تعرضوا للسخط من المصريين.

ولكن حينما تولى محمد علي الحكم خفف عنهم واستعان بهم في الأعمال والوظائف وبلغوا حدًا كبيرًا من الازدهار لدرجة أن كثيرًا من يهود اليونان وشرق أوروبا قد بادروا بالهجرة إلى مصر. وقد أسس محمد علي محاكم مدنية ومكن اليهود من التقاضي أمامها، كما أسس مجالس للبلديات وعين بعض أعضائها من اليهود. وبذلك كما يشير الدكتور علي شلش إلى أن اليهود بدأوا في التمتع بموقف رسمي جديد من الدولة على عكس ما كان قبل محمد علي، وإن كان كوهين (٦) يصر على أن العصر الحديث في تاريخ اليهود في مصر لم يبدأ إلا في ستينيات القرن الماضي... والسبب بحسب الدكتور شلش: "سقوط البلاد فريسة للديون الأجنبية وسيطرة الأوروبيين على المالية المصرية وعندئذ تمتع الأجانب بامتيازات كثيرة دخل اليهود في نطاقها وكان من نتيجة ذلك أنهم أعفوا من الضرائب، ونالوا حماية قناصل أوروبا. وشجع ذلك على هجرة يهود كثيرين إلى مصر في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٩ - ١٨٧٩)، ولا سيما بعد افتتاح قناة السويس سنة (١٨٦٩)" (٧).

وتتواصل المفاجآت عن توغل اليهود في الحياة المصرية عبر فترات الحكم المتتالية للأسرة العلوية... كما تتواصل مهازل الأسرة العلوية من دون أدنى وعي منهم أو إدراك لمعاني الأمن القومي بالمفهوم الحديث. وربما نضيف افتقادهم لمتطلبات الحكم الرشيد.

ويكمل الدكتور شلش كلامه عن هذا التوغل المريب لليهود فيقول: "لم تكن هجرة الأجانب إلى مصر مقصورة على عهد إسماعيل. ففي عهد سلفه محمد سعيد، ازدادت هجرة الأجانب، ومنهم اليهود، حتى إن سعيد أنشأ محكمة خاصة تدعى "مجلس القومسيون" أو "قومسيون مصر" للنظر في دعاوى الأجانب على المصريين. وكانت المحكمة تتألف من رئيس مصري، وستة أعضاء بينهم يوناني، وأرمني، ويهودي" (٨). ولا نملك هنا سوى أن نتعجب من هذا السفه غير المبرر... ونتساءل هل لمثل هذه المحاكم تواجد في بلاد أخرى؟!

والغريب أن توغل اليهود في الحياة المصرية قد وصل إلى أماكن ومراكز على قدر كبير من الحساسية أو بالتعبير الدارج هي من قبيل مفاصل الدولة...

ونعود إلى الدكتور شلش... فيقول عن وظائف اليهود في عهد إسماعيل: "أن عهد إسماعيل شهد توسعاً في استخدام اليهود في وظائف الدولة، ولا سيما في أقسام أو أقلام الحسابات والترجمة. وكان من أوائل اليهود الذين عملوا في هذه الوظائف فيكتور هراري وإفرايم عاداه، اللذان تدرجا بعد ذلك، حتى صار الأول مديراً للخزانة وصار الآخر مراقباً بوزارة المالية (٨). كما شهد عهد إسماعيل بداية إقبال اليهود على إصدار الصحف العربية في القاهرة. ففي سنة (١٨٧٧) أصدر يعقوب صنوع صحيفة أبو نضارة، وفي سنة (١٨٧٩) أصدر موسى كاستلي صحيفة "الكوكب المصري"، ولم يجد الاثنان أي عقبة أمامهما، سوى أن صنوع تجاوز حدود حرية الصحافة، ونقد الخديوي، فكان مصير الصحيفة المنع، ومصير صاحبها الهجرة إلى باريس. ومع ذلك لعلنا نتفق مع "لانداو" (٩) في قوله: إن بداية الاحتلال البريطاني سنة (١٨٨٢) تعد نقطة الانطلاق في التغيرات التي أصابت أحوال اليهود في مصر الحديثة (١٠). والمقصود هنا، أن الاحتلال هياً لليهود ظروفًا أنسب للتوسع والازدهار المالي والاقتصادي، ولكننا نعتقد أن الاحتلال لم يطور الموقف الرسمي للدولة من اليهود، إلا من حيث أنه شارك في الحكم من وراء الستار. فقد كانت الدولة بتركيبها الأوتوقراطي، قبل الاحتلال، لا تفرق بينهم وبين أي أقلية أخرى في الحقوق. فقد مكنتهم من تأسيس المدارس والمعابد والمستشفيات والصحف. كما أتاحت لهم فرص النمو الاقتصادي في التجارة وأعمال الصيرفة والوظائف الحكومية. ولم يكن في التشريعات القائمة قبل الاحتلال ما يعوق نشاطهم أو حريتهم، سواء في دستور سنة (١٨٦٦)، أو في لائحة المطبوعات في عهد الخديوي إسماعيل. أما اليهود الذين هاجروا إلى مصر بعد الاحتلال، فلا شك أنهم فعلوا ذلك بوحى من الحماية البريطانية



المنتظرة، على العكس مثلاً من اليهود الذين ينتمون لأسر هاجرت إلى مصر في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ومن هذه الأسر قطاوي وهراري وموصيري ومنشه، وهي أسر بدأ ازدهارها في أواخر عهد محمد علي وأوائل عهد سعيد" (١١).

وهكذا في الوقت الذي كان المجتمع الرسمي والشعبي في مصر يبدي تسامحاً مع اليهود، لم يبادلهم اليهود نفس التسامح، فكما يتضح من كلام الدكتور شلش أن عهداً جديداً لليهود قد بدأ مع الاحتلال البريطاني، كما أنه أشار إلى ما ذهبنا إليه من أنهم شاركوا في الحكم من وراء الستار. ويبدو أن هذا نهجاً صهيونياً بامتياز مستمر حتى الآن.

وهاهي الدكتورة زبيدة محمد عطا تؤكد على ذلك. فتقول متتبعة النمو المتزايد في أعدادهم من أيام محمد علي: "ففي عهد محمد علي لم يتجاوز عدد يهود مصر سبعة آلاف أغلبهم من الطبقات الوسطى والدنيا، ولكن مع محمد علي والانفتاح على العالم الخارجي بدأت أعداد من اليهود تتوافد على مصر. وازدادت تلك الأعداد في عصر إسماعيل ومحاولته تحديث مصر، ودخول الأجانب إليها بجنسياتهم المختلفة للاستثمار والتجارة، خاصة بعد فتح قناة السويس. فظهرت الشركات والمغامرون الأجانب الذين وجدوا في مصر منجماً لا ينضب للمال في ظل احتلال، وفي ظل محاكم مختلطة جعلت الأجنبي صاحب اليد الطولي على المصري، وظهرت بنوك للتسليف العقاري تمتلكها رأسمالية يهودية أجنبية ومتمصرة، ثم شركات ومصانع وبنوك سيطرت على اقتصاد مصر، وحاربت اقتصاداً وطنياً ناشئاً" (١٢).

ثم تخبرنا بالدليل على نقض اليهود العهد وعدم الوفاء بالأمانة التي تقتضيها البلاد من مواطنيها، فتضرب مثلاً صارخاً على ذلك وتقول: "ولقد سجل طلعت حرب هذا الوضع في كتابه علاج مصر الاقتصادي، وأشار إلى مدى تغلغل النفوذ الأجنبي، وخاصة اليهودي. ومع ذلك لم يستطع إلا إشراكهم في بنك مصر الذي استطاعوا بعد ذلك استبعاده من رئاسة مجلس إدارته، ومنعوه من إنشاء فرع له في فلسطين، وترددت الشكوى في الصحف حتى من فئات ذات رأس مال محدود كأصحاب حوانيت وتجارات محدودة، وُجِّهوا بحصار من تجار يهود يملكون ثروة ويسيطرون على السوق، مما أدى إلى تنامي موقف معادٍ للسيطرة الاقتصادية الأجنبية أمام بطالة

يعاني منها الشباب المصري، والتي أشار إليها طلعت حرب في كتابه السابق الذكر. ولم تكن هذه المعاداة ترجع إلى دين بأي حال من الأحوال، إنما هو رفض لسيطرة اقتصادية وسياسية أجنبية تعاملت مع المصري بتعالي وحرمته من فرصته في استثمار اقتصادي أو عمل". (١٣)

وهذا المثال هو واحد من أمثلة عديدة قد لا تعد... إلى أن وصلت الأمور إلى هزيمة ٤٨ النكراء... وربما وعلى سبيل السخرية المبكية نتساءل: ترى ماذا كان موقف عباس الثاني، والسلطان حسين، حتى الملك فؤاد؟ ماذا كان موقفهم مما قاله طلعت حرب؟ هل قرأوا ما كتبه عن سيطرة اليهود؟

حقًا، إنها إحدى مهازل عديدة لسلالة محمد علي!

وقد بلغ التساهل مع الطائفة اليهودية حدًا لا يصدق. ولكن علينا ونحن نطالع مناخي هذا التساهل والتسامح أن نحفظ بحق الرؤية المستقبلية، ونتساءل دومًا: هل حفظ اليهود حقوق الوطن؟

على أي حال، سوف تكون الإجابة على مر الزمن هي: لا!

وعن هذه الحريات والتسامح وكفالة حرية التعبير، يعددها لنا الدكتور علي شلش فيقول: "ولعل أبلغ دليل على هذه الكفالة من الوجهة الرسمية للدولة، أن عدد الصحف التي أصدرها اليهود في مصر في الفترة من سنة (١٨٧٧ إلى ١٩٤٨)، بلغ نحو (٥٠) صحيفة ومجلة كان معظمها بالعربية، وكان بعضها منابر صريحة للصهيونية. ومن الواضح أن العدد كبير إذا قيس بالنمو السكاني اليهودي في مصر، من (٢٥٢٠٠) في إحصاء ١٨٩٧ إلى ٦٥٦٣٩ في إحصاء (١٩٤٧). وقد رافقت هذه الحرية في التعبير حرية أخرى في ممارسة الشعائر الدينية والتعليم اليهودي والمجالس المليية. فقد بلغ عدد المعابد اليهودية في القاهرة وحدها، خلال النصف الأول من هذا القرن، نحو (٢٩) معبدًا، وفي الإسكندرية (٢٠) معبدًا، عدا (١١) معبدًا في المدن الصغيرة التي عاشت فيها طوائف يهودية، أي بمجموع (٦٠) معبدًا". (١٤)



ويواصل الدكتور شلش حديثه عن التعليم وإنشاء المدارس اليهودية حتى انتشرت وتعددت مراحلها دون أي معارضة أو عراقيل من الدولة. ومما ذكره أن نسبة الأمية عند اليهود المصريين كانت منخفضة جدًا. وبالتأكيد لا نحتاج إلى سؤال عن نسبة الأمية بين المصريين في ذلك الوقت!

ويبقى الأمر المثير للدهشة هو لماذا كان حكام الأسرة العلوية يستعينون باليهود في الوظائف المقربة منهم ومن المستويات العليا في الدولة؟ حقيقة حيرني الأمر كثيرًا، وكل الإجابات تحمل إداناة مباشرة لحكام الأسرة العلوية. فأين باقي المصريين من هذه الوظائف؟ ولماذا لم يعتلي الصفوف مصريون أكفاء؟ إن كان لعدم كفاءة منهم، فلماذا لم يتم الارتقاء بهم عبر الزمن؟ وأين البعثات إلى الخارج لأجل التعلم ونقل العلوم والخبرات من الخارج؟ أم أن المسألة كانت في تفضيل اليهود لكون ولاءهم للسيد وليس للوطن؟!

إن مسألة الوجود اليهودي في مصر إبان القرن الثامن عشر لم تكن عبثية بالنسبة لليهود ولقاداتهم. كان هناك أمر جلل يخفونه ويعملون لأجله، وهو الوطن القومي لليهود.

لم يكن مسموحًا بأي حال أن تنجح الثورة العربية، فلم يكن من الممكن أن تنجح فكرة الوطن القومي في ظل وجود ثورة عارمة هدفها اقتلاع حكام أفسدوا في الأرض ومنع أي تدخل أجنبي في شؤون البلاد...

ولذلك كان الاحتلال البريطاني لمصر ضرورة قصوى لضمان قيام دولة إسرائيل، وكان التعاون اليهودي معه في صدر الأولويات...

المراجع والمصادر:

١. يهود الدونمة (قراءة تاريخية) - للمؤلف.
٢. كتاب صدر بالإنجليزية من تأليف أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق بعنوان "My people".
٣. الدكتور علي شلش: كاتب وناقد ومترجم ومؤرخ مصري وأستاذ جامعي - توفي سنة ١٩٩٣.

٤. اليهود والماسون في مصر - دكتور علي شلش.
٥. نفس المرجع السابق - ص (٥٧).
٦. يهود الشرق الأوسط - حاييم كوهين - صدر في القدس سنة ١٩٧٣.
٧. اليهود والماسون في مصر - دكتور علي شلش.
٨. فيكتور هراري (١٨٥٧ - ١٩٤٥) **Victor Harari** يهودي سفاردي - جاء مع والده لمصر في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر من بيروت... أكمل هراري دراسته في إنجلترا وفرنسا، وبعد عودته عمل موظفًا في وزارة المالية المصرية وتدرج في المناصب حتى مدير الخزانة. ثم استقل ليعمل لحسابه وفي الوقت نفسه عمل ممثلًا للسير أرنست كاسل الرأسمالي البريطاني واليهودي. كما عمل رئيسًا في عدد من الشركات التي تأسست بالتعاون بين كاسل ومجموعة قطاوي. سوارس. منسى. رولو، وانتخب سنة ١٩٢٩ عضوًا في مجلس إدارة البنك الأهلي المصري. وحصل على لقب "سير" سنة ١٩٢٨ تقديرًا للخدمات التي قدمها للحكومة البريطانية.
٩. اليهود في مصر خلال القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر - يعقوب لاندواو - صدر في إنجلترا سنة ١٩٦٨.
١٠. اليهود والماسون في مصر - دكتور علي شلش.
١١. اليهود والماسون في مصر - دكتور علي شلش.
١٢. يهود مصر (التاريخ السياسي) - دكتورة زبيدة محمد عطا.
١٣. نفس المصدر السابق - ص (٦، ٧).
١٤. اليهود والماسون في مصر - دكتور علي شلش.



## (79)

الوطن القومي لليهود: بداية العمل الجاد

تستهل الدكتورة زبيدة محمد عطا في بحثها القيم عن يهود مصر بتساؤل ذكي، سأله ألبرت موصيري (١) إلى ناحوم أفندي، حاخام اليهود في مصر (٢)، قال فيه: "كيف يمكن للإنسان أن يكون مواطناً مخلصاً لبلد مولده في حين يكون مواطناً موالياً للوطن القومي لليهود؟" (٣).

هذا التناقض المنطقي في علاقة يهود مصر بالوطن القومي المزمع كان يجب على أولي الأمر أن يأخذوا المسألة بعين الاعتبار فور انتشار الخبر اليقين، ومنذ علاقة محمد علي باشا برجل المال الإنجليزي واليهودي "موسي مونتيفوري" وحديثه عن توطين اليهود في فلسطين (٤). لكن شيئاً من هذا لم يحدث، بل يبدو الأمر وكأن حكام الأسرة العلوية كانوا في سباق مع الزمن لتمكين اليهود من المناصب الهامة في الدولة. كان يبدو الأمر وكأن أياً من هؤلاء الحكام لم يقرأوا عن خطط اليهود للتوطن في فلسطين، ولم يقرأوا عن تعاونهم الوثيق مع فرنسا وإنجلترا للسيطرة على المنطقة وتبادل المصالح. نعم، لم يقرأوا!!

وإلا بماذا نفسر تلك الغفلة المريبة عن المشاريع الصهيونية؟ وبماذا نفسر السكوت على النمو والازدهار ليهود مصر بعد هزيمة الثورة العربية؟! كل ذلك برغم أن كل تلك المشاريع كانت معلنة من خلال الجرائد والمطبوعات والكتب اليهودية. لم يكن أبداً نجاح الثورة العربية في مصلحة اليهود ولا في مصلحة مشروعهم في فلسطين. ولعل بنظرة ثاقبة على بعض الأحداث وسلوكيات اليهود فيما بعد هزيمة الثورة يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن تواطؤاً خفياً كان بين الإنجليز واليهود قبل وبعد الثورة. الدكتورة زبيدة محمد عطا كتبت عن ذلك وقالت: "وهناك سلسلة طويلة من المدارس والمؤسسات، بعضها كان له نشاط صهيوني كجمعية بني بريت والمكابي الرياضية والثقافية وغيرها، واعتنقت أعداد منهم الصهيونية منذ البداية، وحضر

زعماء الصهيونية إلى مصر، وساهمت الجالية اليهودية في إنشاء مستعمرات وشراء أراضٍ في فلسطين" (٥).

وقبل أن نستطرد مع الدكتور زبيدة، لابد من التأكيد على أن تلك التحركات في فلسطين ما كانت لتأتي إلا بعد تمهيد الأرض في مصر واعتلاء سلالة الحكام المفرطين والخونة لحكم البلاد. كان لا بد أن يأتي توفيق ومعه سلطان باشا وغيرهم. كان لابد أن يُسجن محمد فريد وكل الشرفاء حتى تصول الجالية اليهودية وتجول في البلاد. سيناريو محكم يسير وفق تخطيط مذهل، كلُّ يأتي في موعده. لكن الأمر المريب هو موقف حكام الأسرة العلوية من الاحتلال الإنجليزي!!

تفضح الدكتور زبيدة بعضًا من هذه التصرفات عبر عهودهم المختلفة، فتقول: "ولم تتخذ الحكومة المصرية موقفًا من تلك المؤسسات إلا في فترة متأخرة من الأربعينيات من القرن الماضي (القرن العشرين)، حيث قام الموساد والمؤسسات التابعة له بنشاط ملحوظ في مصر لتشجيع اليهود على الهجرة لفلسطين، ومن شهادات عملاء الموساد العاملين في مصر خلال تلك الفترة، فإنهم كانوا يمارسون نشاطهم بمساعدة عناصر من يهود مصر، وأن مكاتب سياحة وسفريات تخصصت في عملية ترحيلهم وسفرهم أولاً إلى أوروبا، وخاصة ميناء جنوة الإيطالي وهو الغالب، وبعض الموانئ اليونانية والفرنسية، ثم يرحلون منها إلى إسرائيل، وأن هذا كان يتم بعلم الحكومة المصرية التي لم تتخذ إجراءً ضدها إلا مع نذر حرب ١٩٤٨، بل إن حكومة النقراشي رفضت الاعتراف برابطة مكافحة الصهيونية التي كونها عدد من اليهود كما رسيل شيرازي، وشحاتة هارون، وعزرا هراري، في حين أن المؤسسات الصهيونية كانت تمارس نشاطها بحرية" (٦).

كلام خطير أتت به الدكتور زبيدة، وجاء في مراجع عديدة. والسؤال الذي يفرض نفسه هو: أم يسائل أحد النقراشي باشا عن هذا المسلك؟ ما الذي دفعه إلى هذا السلوك المشين؟ لا شك أن هناك شيئاً ما. هل من نقص في المعلومات لديه؟ شيء لا يصدق! هؤلاء الباشوات، هل كانوا يعيشون في أبراج عالية بعيداً عن متطلبات الحكم الوطني الرشيد؟ هل كل ما كان يهمهم رضا السراي ورضا الإنجليز؟



وتكمل الدكتور زبيدة كلامها الخطير وتقول: "لقد ظلت للوكالة اليهودية فرع في مصر إلى أن ألغاه وأوقف نشاطه النحاس باشا، وكان الخطر الشيوعي إلى نهاية الأربعينيات يعد أشد فتكًا في نظر الحكومة المصرية من الصهيونية". وهنا نلاحظ نفس النهج الصهيوني والمتمثل في ضرورة صنع أعداء على الجانب الآخر لحين انتهائهم من التهام الصيد الثمين. هكذا هم دائمًا.

وتستطرد الدكتورة زبيدة لتكشف لنا عن الدهاليز المشينة فتقول: "ومن اعتقل من اليهود المصريين أو الأجانب بتهمة التجسس مثل الصحفية اليهودية بولاند هارمور، تحمل الجنسية المصرية من عائلة يهودية كبرى، تجسست على فوزي القاقوجي وعلى عدد من الساسة المصريين. وقد ذكرت أن معاملة الصهاينة في السجن كانت جيدة وأفضل من الشيوعيين، وكانت زيارات قادة الوكالة اليهودية إلى مصر تقابل بالترحاب من الطائفة كموسي شارتوك (شاريت فيما بعد رئيس وزراء إسرائيل)، الذي سجل اسمه في قصر عابدين للتحية، ووفقًا لما ورد في جريدة الشمس اليهودية. ولعب ساسون دورًا هامًا، سجله الوثائق البريطانية والعبرية في اتصالاته بالسياسيين المصريين والعرب كإسماعيل صدقي، وعبد الرحمن عزام أمين الجامعة العربية، وحافظ عفيفي رئيس الديوان الملكي آنذاك وغيرهم، لعرض وجهة النظر الإسرائيلية بخصوص التقسيم" (٧).

حقيقة الأمر كلام صادم وكارثي!

وبالطبع قد يسأل سائل: وماذا عن حرب ٤٨ التي رُج فيها بأبناء مصر من القوات المسلحة؟

نحن في أشد الحاجة إلى محكمة تاريخية تتألف من مؤرخين ثقة وعسكريين وقانونيين وسياسيين، فليس من المتصور أن يمر هؤلاء بفعلتهم ولا يسألون عما فعلوا ببلادهم!

باب الخيانة افتتحه سلطان باشا أثناء الثورة العرابية، ومر مرور الكرام، ونال ما نال من المكاسب والمناصب. وبعد سلطان، لم يتوقف الخدم والعسس عن خدمة الاحتلال وأذنا به!

إن الاطلاع على تاريخ ما بعد الثورة العرابية كفيل بأن ندرك حجم المؤامرة التي هيكت بالأمة منذ ما قبل الثورة. لم يكن عرابي هو من تسبب في الاحتلال الإنجليزي! تلك المقولة البالغة السذاجة التي حاول أصحاب أخطر مشروع استعماري في التاريخ زرعها في العقل الجمعي المصري، ونجحوا بلا شك إلى درجة لا يستهان بها!

إن خيوط المشروع الصهيوني متعددة لدرجة الصعوبة الجمة في حصرها، فلا يمكننا أن نبرئ، مثلاً، قرض روتشيلد في نهاية عهد إسماعيل من المسألة اليهودية والمشروع الصهيوني. ولأن حكام الأسرة العلوية لم يكونوا على دراية بالعلوم ولا حتى بشئون السياسة والتاريخ، هم فئة عاشت وماتت على العظمة الكاذبة والانتصارات الوهمية واستعباد الشعب. لو كان منهم من يقرأ ويديري ما يحاك بمصر لربما كان لهم تصرف آخر، لكن هكذا الحاكم الجاهل وجوقته نقمة على البلاد التي يحكمونها.

وطبقاً للدكتور كامل سعفان، والذي نقرأ له ما يؤكد ما ذهبنا إليه من أن الخطط كانت معدة ومعلنة، ولكن أين كان علماء الأمة؟ أين كان المثقفون؟

سوف نعود لتلك الأسئلة فيما بعد، ولكن بعد أن نتصفح بعضاً مما كتبه الدكتور سعفان. كتب يقول: "فعندما قرر البريطانيون سنة ١٨٣٨ تعيين مستشار لهم في القدس وافتتحوا أول قنصلية في هذه المدينة، وخلال عشرين عاماً تقريباً وثقت بريطانيا علاقتها باليهود في فلسطين. وكان عددهم ٩٧٠٠ نسمة. ومع الدروز في لبنان، ومع الكنائس البروتستانتية حديثة العهد. ومن ثم ارتبط الوجود البريطاني بتعزيز العلاقة بالأقليات، إذ يمكن تطويع مآربهم وأطماعهم للأهداف الاستعمارية، ولهذا أصبحت المصالح اليهودية من المهام الرئيسية للقنصل البريطاني في القدس".

(٨)

ويواصل الدكتور كامل سعفان سرد أدلته وأسانيده فيكمل قائلاً: "شرح بالمرستون وزير خارجية بريطانيا في رسالة وجهها إلى السفير البريطاني في القسطنطينية لماذا ينبغي تشجيع السلطان العثماني على هجرة اليهود إلى فلسطين، بقوله: (إن عودة الشعب اليهودي بموافقة وحماية ودعوة السلطان سوف تجعله يقف حائلاً دون أية مخططات شيطانية مقبلة لمحمد علي أو لخليفته). واستعمل بالمرستون عبارة (الشعب اليهودي) في وقت كان فيه اليهود البارزون أنفسهم يستخدمون عبارة (الجاليات اليهودية)، كما استخدم كلمة (عودة) إشارة إلى تاريخ توقف نموه ألفي عام. ولعل قول أيول أوف شافتسبيرى - اليهودي - بالمرستون (أن الوزير أرسل من قبل الله لإرجاع اليهود إلى فلسطين) يعطي دلالة خاصة، إذا تذكرنا أن هذا القول كان

أثناء حرب إنجلترا لمحمد علي سنة ١٨٤٠. هذا على حين كان السير موسى مونتيفوري - محافظ لندن - اليهودي - قد طلب من محمد علي سنة ١٨٢٧ تأسيس شركة، على أمل توطين بضعة آلاف من أخوتهم في أرض إسرائيل". (٩)

وقبل أن يستطرد الدكتور سعفان يتوقف ليقول في إيجاز: "كل الطرق تؤدي إلى (القدس)". ويكمل بعدها فيقول: "خيوط رفيعة تنمو وتنمو لإقامة حاجز بشري ودولة يهودية استيطانية، يدعمها عدد كبير من الشخصيات البريطانية، ابتداءً من بالمرستون إلى ونستون تشرشل. وفي ظل شق قناة السويس، واحتلال بريطانيا لقبرص ومصر، وانتشار النزعة القومية التعصبية في وسط أوروبا، وانتشار معاداة السامية في شرق أوروبا، ثم في غربها - تحركت البذرة في رحم الإمبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس. وتحركت منظمات كثيرة تغذي البذرة وترعاها". ويعدد الدكتور سعفان أهم هذه المنظمات كالآتي:

#### الاتحاد الإنجليزي اليهودي

الجمعية البريطانية والأجنبية للعمل على إعادة الدولة اليهودية في فلسطين  
جمعية تشجيع الاستيطان اليهودي في فلسطين

جمعية تشجيع العمل الزراعي اليهودي في الأراضي المقدسة

وتأسست (الجويش كرونیکل) (١٠) لتكون أداة لنشر فكرة استيطان فلسطين في الأوساط اليهودية. وفي عام ١٨٦١ قامت (الجمعية العبرية اللندنية لاستعمار الأراضي المقدسة) بدور بارز، وأسست مع جمعية (محبو صهيون) بضع مستعمرات يهودية في فلسطين. ورفعت الجماعات الصهيونية شعارًا مؤداه: أنه لا يمكن ممارسة حياة يهودية صحيحة في أي مجتمع خارج فلسطين". (١١)

ومع كل ما ذكره الدكتور سعفان فهو ليس بمستغرب. فيكفي أن نسترجع الذاكرة عن مغامرات محمد علي التي أنهك فيها مصر والمصريين: عباس وسعيد وإسماعيل، وكيف أنهم كانوا في مغيبين عما يدور من حولهم وسقطوا جميعًا في براثن القوى الأجنبية، بعد أن سقطوا جميعًا في اختبار الصلاحية للحكم. ومع كل هذه المشاريع الصهيونية المعلنة، يريد البعض أن نتوقف عند بناء هنا وحجر هناك. وفي النهاية ضاعت دولة عربية مسلمة بأيدي نسل محمد علي. وحتى نعي حجم المؤامرة والتخطيط، كان هناك في الأستانة عملية أخرى ومشروع كبير لهدم الدولة العثمانية،

وقف من ورائه يهود الدونمة إلى أن تسلم ملف مشروع الوطن القومي الصحفي النمساوي اليهودي تيودور هرتزل. على كل الأصعدة وفي كل الجبهات كان الإعداد لمشروع الوطن القومي لليهود يسير على قدم وساق، والكل في غياب، لانستني أحدًا من الأستانة إلى مصر. وتحت عنوان "وطن قومي لليهود" كتب الدكتور سعفان يقول: "راجت دعوة موريس هيس (١٨١٢ إلى ١٨٧٥) (١٢) أن على اليهود أن يتجنبوا الاندماج ويؤكدوا تفردهم بإعادة مركزهم في فلسطين، بسبب ما أصاب اليهود في المجتمعات المسيحية. ففي سنة ١٨٨١ اغتيل القيصر الروسي ألكسندر الثاني، وتبع ذلك انتشار المذابح المعادية لليهود. وقد أدى ذلك إلى هجرة واسعة لليهود إلى أوروبا وعجل ذلك بفشل حركة الاندماج، وظهرت حركة أحباء صهيون. ونشطت الجمعيات في مناقشة مسألة التوطين في فلسطين ليكون مشروعًا عاجلاً يمكن تحقيقه في المستقبل القريب. وهنا جاء دور عائلة روتشيلد الذي سبق الحديث عنه. وكانت العائلة موجودة في مصر من خلال البنوك والقروض التي قدمتها إلى مصر وقت بداية الانهيار المالي وحتى بداية الاحتلال الإنجليزي. ويقول الدكتور سعفان عن روتشيلد: "ونهضت عائلة روتشيلد (١٣) اليهودية البالغة الثراء بتوفير الدعم المالي من أجل تحويل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بدلًا من أوروبا لتجنب الآثار الوخيمة التي تورث العداة للسامية، وامتصاص السخط التقليدي على اليهود، وتحويله إلى عطف وإشفاق، ولربط اليهود بالمصالح الإمبريالية المتسعة في الشرق الأوسط، وبخاصة بعد افتتاح قناة السويس". (١٤)

ويفاجئنا الدكتور سعفان بمزيد من المعلومات عن تلك الأسرة التي تعادل الدول في قوتها، فيقول عنها: "بعد إنشاء إسرائيل أصبحت أسرة روتشيلد تسيطر على ٧٠٪ من البنوك الإسرائيلية، و ٦٠٪ من صناعة السياحة، و ٥٠٪ من مزارع الكروم، وظلت الأسرة قاسمًا أعظم في تمويل كل المشروعات الكبرى"، ويضيف ملحوظة جديرة بالذكر والحزن معًا فيقول: "ويجب ألا ننسى أن هذه الأسرة قاسم أعظم في كل شركات البترول العاملة في البلاد العربية" (١٥).

بالطبع قد نجد أنفسنا مضطرين للمقارنة بين حال أغنياء اليهود ومفكريهم وبين حال حكام الشرق وأغنيائه، وبخاصة حكام الأسرة العلوية في مصر. فبينما كان أغنيائهم وكبارهم يبذلون كل نفيس في سبيل مشروعهم لتوطين اليهود في فلسطين،



نجد حكام مصر من محمد علي وحتى فاروق يرتكبون من الحماقات ما لا يعد ولا يحصى، حتى أوصلوا البلاد إلى التبعية والاحتلال.

وهكذا كانت فترة ما قبل الاحتلال تتسم بتصاعد الإعداد وتجهيز مسرح الأحداث. فلما قامت الثورة العرابية كان من المستحيل أن يسمح هذا التحالف الصهيوني الأوروبي بنجاحها وقيام جمهورية مستقلة يتولى فيها المصريون حكم بلادهم بأنفسهم. بالقطع لم يكن ليتم السماح بأي حال من الأحوال لليهود بقيام دولتهم على أنقاض فلسطين. تلك حقيقة دامغة لا ريب فيها. وما يؤكد أنها بقفزة إلى المستقبل التالي لسقوط الثورة وحتى قيام الثورة المصرية في ٢٣ يوليو، يتأكد لنا كيف سيطرت الصهيونية على مفاصل الدولة المصرية فيما يشبه الاحتلال من باطن الاحتلال الإنجليزي.

نعم، كانت الفترة بعد العام ١٨٨٠ وحتى العام ١٩٤٨ فترة الإحياء القومي للوطن اليهودي، حتى أن الأدب الإسرائيلي يعير هذا التاريخ أهمية خاصة. وفي ذلك يقول الأستاذ إبراهيم البحراوي ما نصه: "والأدب الإسرائيلي بهذه الصفة، أدب ملتزم بدعوى معينة تمثل لب العقيدة الصهيونية، وهي دعوى الشعب اليهودي الواحد المتميز الذي ينبغي له أن يتجمع فيما يسمى بأرضه التاريخية. وهذه هي القضية المحورية التي قام عليها أدب الإحياء القومي في الفترة ما بين ١٨٨٠ - ١٩٤٨ والتي يقوم عليها اليوم الأدب الإسرائيلي الملتزم في حدود اتساعها وتشعبها التي ترتب على سير الأحداث وتطورها" (١٦).

أعود وأكرر أنه في سابقة غريبة، لكي نفهم ما حدث في سنة ١٨٨٢، لابد أن نقرأ ما حدث حتى العام ١٩٤٨. لقد كانت هزيمة الثورة العرابية إيذاناً بتحرك قوي وفعال لليهود في اتجاه تحقيق حلم الوطن القومي. وها هو الدكتور علي شلش يقول في ذلك: "أما اليهود الذين هاجروا إلى مصر بعد الاحتلال، فلا شك أنهم فعلوا ذلك بوجي من الحماية البريطانية المنتظرة" (١٧).

لم يفتن حكام مصر من أسرة محمد علي إلى خطورة توغل اليهود في الحياة المصرية ولاحقًا الحياة العربية. وتحت عنوان "أكثر من سؤال" كتب الدكتور سعفان أسئلة عميقة المعنى تدعونا للتأمل في السلوك اليهودي عامة وكذلك في سلوك تلك الأسرة العلوية الذي فتح الأبواب على مصراعيه لليهود ليفعلوا الأفاعيل في مصر وفلسطين من دون وقفة للتحقق من أهداف هؤلاء اليهود!

يطرح الدكتور سعفان أسئلته بالترتيب الآتي:

لماذا تأمر العالمين الغربي والشرقي لمصلحة اليهود على حساب الحق العربي؟

ألم تطرد بريطانيا اليهود، وتمنع دخولهم أرضها مدة ثلاثة قرون؟

ألم يطردهم القديس لويس التاسع عشر من فرنسا، ويحرق تلمودهم؟

ألم تطردهم أسبانيا والبرتغال، وتحرمان دخولهم البلاد؟

ألم يصدر الملك فرديناند والملكة إيزابيل مرسومًا يقول: "نحن نأمر جميع اليهود واليهوديات - على اختلاف أعمارهم - أن يغادروا قبل نهاية شهر يوليو من هذه السنة - ١٤٩٢ م - من هذه البلاد، بلا رجعة، وأن يصحبوا معهم آباءهم وبناتهم وخدامهم وخداماتهم، وأقاربهم، كبيرهم وصغيرهم..." ودام هذا الطرد خمسة قرون؟

ألم يقل بنيامين فرانكلين رئيس الولايات المتحدة الأمريكية: "في أي أرض يحل اليهود يصبح المستوى الخلقي والمعنوي منحطًا، والمعاملات التجارية تجري بصورة غير شريفة. وإذا لم يُطرد اليهود من الولايات المتحدة الأمريكية بموجب نصوص الدستور، فإنهم سيفقدون على بلادنا خلال المائة عام القادمة بأعداد كبيرة (١٨)

تؤدي إلى أن يحكموا البلاد، ويغيروا شكل حكومتنا، وهي ما بذلنا - نحن الأمريكيين - في سبيلها دماءنا وأرواحنا

وممتلكاتنا وحریتنا الشخصية. وإذا لم يطرد اليهود من بلدنا خلال مائتي عام فإن أبناءنا سيعملون في الحقول لإطعام اليهود، بينما يقيم اليهود في قصورهم يفركون أيديهم فرحًا وسرورًا؟

ويستمر الدكتور سعفان في تساؤلاته متعجبًا فيسأل:

فلماذا تغير الموقف؟

هل هي وسيلة القضاء على السرطان اليهودي في جسم شعوب أوروبا وأمريكا؟ هل هي مطامع الاستعمار في الأراضي العربية، التي أخذت تتكشف عن كنوز كثيرة مخبوءة؟

وما ضمانته أن يكون الوجود اليهودي في صالح الوجود الاستعماري؟

أهو تصريح دزرائيلي سنة ١٨٩٩ يخاطب بريطانيا: "إن ساعدتمونا على إقامة دولة بفلسطين، حفظنا لكم الجزء الشرقي من قناة السويس"... واتخذ من هذا التصريح قاعدة معاهدات سرية؟

يقينًا، لم يكن عند أحد من أسرة محمد علي أي فكرة عن ذلك التاريخ المريب لليهود. وبالتأكيد كما أسلفنا لم يقرأ أحد منهم عما قاله بنيامين فرانكلين...!

المراجع والمصادر:

١. صحفي وأحد أعيان اليهود المصريين. أسس جريدة "إسرائيل الأسبوعية" عام ١٩٢٠ حتى توقفت صدورها عام ١٩٣٩.

٢. حاييم نحوم أفندي (١٨٧٣ - ١٩٦٠) الحاخام الأكبر لليهود في مصر.

٣. مقدمة كتاب "يهود مصر (التاريخ السياسي)" - الدكتورة زبيدة محمد عطا.

٤. سبق التعرض لعلاقة محمد علي باليهود في فصل كامل من هذا الكتاب.

٥. "يهود مصر (التاريخ السياسي)" - دكتورة زبيدة محمد عطا.

٦. نفس المصدر السابق - ص (٧).

٧. نفس المصدر السابق - ص (٨).

٨. "اليهود .. تاريخًا وعقيدة" - الدكتور / كامل سعفان.

٩. نفس المصدر السابق - ص (٦٧ - ٦٨).
١٠. واحدة من أقدم المجلات اليهودية في العالم تأسست سنة ١٨٤١ في لندن.
١١. "اليهود .. تاريخًا وعقيدة" - الدكتور / كامل سعفان.
١٢. موريس هس هو فيلسوف اشتراكي يهودي ألماني - يعد واحدًا من مؤسسي الصهيونية العمالية.
١٣. قال هرتزل عن روتشيلد: "إنه أعظم قوة فعالة يمتلكها شعبنا منذ تشرده".
١٤. "اليهود .. تاريخًا وعقيدة" - الدكتور / كامل سعفان.
١٥. نفس المصدر السابق - ص (٧٠).
١٦. "أضواء على الأدب الصهيوني المعاصر" - كتاب الهلال - الأستاذ / إبراهيم البحراري.
١٧. "اليهود والماسون في مصر (دراسة تاريخية)" - دكتور / علي شلش.
١٨. في سنة ١٨٢٠ كان في أمريكا كلها عشرة آلاف يهودي، وفي سنة ١٨٨٠ كان عدد اليهود ربع مليون، والآن في أمريكا ستة ملايين، نصفهم في نيويورك وحدها.

## (80)

النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي (خلال القرن التاسع عشر)

ذلك هو عنوان دراسة هامة قام بها الدكتور أمين محمود تعرض فيها للنزاعات الاستيطانية عند اليهود في القرن التاسع عشر، والنتيجة التي نخرج بها من هذه الدراسة هي التأكيد على أن كل المشاريع الداعية إلى الوطن القومي لليهود في فلسطين كانت معلنة ومطروحة للنقاش من خلال أطروحات المفكرين والمنظرين اليهود، وأن التعاون مع الدول الاستعمارية هو مسألة حتمية كما سيجيء ذكره. فيقول الدكتور أمين محمود عن كاليشر (١): "ولعل في تركيز كاليشر على العمل الزراعي اليدوي محاولة منه للتخلص من الوصمة التي ألحقت باليهود في أوروبا بأنهم ليسوا "أمة"، نظرًا لأنهم دأبوا على الابتعاد عن العمل اليدوي وبالتالي فإنهم لا يدركون معنى الأرض وقيمة الارتباط بها. وكان من ضمن الآراء التي تضمنها كتابه (٢)، دعوته إلى عقد مؤتمر عام لزعماء اليهود وأثريائهم بهدف تأسيس "جمعية استيطان أرض إسرائيل" تكون مهمتها تشجيع الاستيطان في فلسطين عن طريق شراء الأراضي وبناء المستوطنات. وقد رفع كاليشر شعار القومية اليهودية في محاولة منه لإقناع اليهود بالهجرة إلى فلسطين لبناء الدولة القومية اليهودية". (٣)

هكذا كان حال مفكري اليهود في هذه الفترة... لم يكن كاليشر فقط، لكن كان هناك الحاخام "يهودا القلبي" (٤). وقد جاء قبل كاليشر في الفترة (١٧٩٨ - ١٨٧٨) - مارس القلبي أول نشاط سياسي له خلال أحداث البلقان حين أصدر نداءً للطوائف اليهودية يطالبها بتأييد ودعم الشعوب البلقانية في ثورتها ضد الحكم العثماني. وقد استغل هذه اليقظة القومية في البلقان ليتخذ منها في كتابه "اسمعي يا إسرائيل" الصادر عام ١٨٣٤ نموذجًا لليهود العالم كي يقتدوا به ويعملوا بمنتهى التصميم والجدية من أجل تحقيق العودة إلى أرض الآباء في فلسطين. ودعا إلى البدء فورًا ببناء المستوطنات اليهودية في فلسطين تمهيدًا لإقامة دولة بني إسرائيل. (٥)

لم يكن هناك شيء خافياً... الكتب موجودة لمن أراد أن يقرأ... ولكن شيئاً من هذا لم يحدث... فحكّام مصر وقتها منهمكون في أطماعهم وملذاتهم منشغلين بالجواري الحسان وبناء القصور. لكن الغريب أو ما يدعوننا للدهشة والتساؤل هو: أين كان مثقفو الأمة؟ أين البعثات التنويرية؟ أين رفاة الطهطاوي ومبارك وغيرهم؟ ألم يكن بمصر من هو مثل كاليشر أو القلعي؟ ألم يكن هناك من يقرأ لهؤلاء وينبه الناس؟ أم كان علينا أن نردد خلف الكواكبي حين قال مقولته الخالدة: "ما بال الزمان يضمن علينا بأناس ينبهون الناس ويرفعون الالتباس ويعملون بعزم ويفكرون بحزم ولا ينفكون حتى ينالوا ما يقصدون..."؟ رحمك الله يا كواكبي.

ألم يكن هناك مفكر على مستوى هؤلاء المفكرين والفلاسفة اليهود؟ من يمتلك رؤية مستقبلية للأمة؟ بالطبع ندرك أن أمثال الأفغاني والكواكبي قد تم نفيهم خارج البلاد بل وطردهم مثل الأفغاني... والأدهى والأمر هو الروايات المتداولة عن قتلهم. للأسف الشديد، لم يسمح حكّام الأسرة العلوية بظهور من هم رفيعو المقام المنزهون عن الهوى... ووقعت الأمة في براثن القوى الاستعمارية الشرسة!!

حتى السلطنة العثمانية في القرن التاسع عشر، وبالأخص النصف الثاني منه، حيث بلغت من الضعف أقصى حد... وسيطرت القوى الغربية على مقدراتها وكان من ضمن هذا التحالف اليهود بلا شك...

يقول الدكتور أمين: "ولتنظيم عملية استثمار الأراضي الفلسطينية، دعا القلعي البرجوازية اليهودية إلى تأسيس شركة مساهمة استيطانية تقوم ببذل محاولات لشراء فلسطين من السلطان العثماني أو على الأقل الحصول على حق استغلالها لمدة معينة مقابل أجر سنوي، ومما قاله في هذا الصدد: "أطلب من إخوتنا إنشاء شركة على غرار شركات التأمين ضد أخطار الحريق وشركات السكك الحديدية، وتتوجه هذه الشركات إلى السلطان العثماني لإقناعه بأن يعيد إلينا أرض أسلافنا مقابل مبلغ من المال أو مقابل أجر سنوي. وبمجرد أن يتم إعادة بعث اسم إسرائيل فوق أرضنا فإن اليهود على مختلف مشاربهم سيهبون لمساعدة هذه الشركة بكل وسيلة ممكنة". ويكمل الدكتور أمين معقباً على كلام القلعي بقوله: "ومن الجدير بالملاحظة أن اقتراح القلعي باستئجار فلسطين لمدة معينة قد جاء مباشرة في أعقاب محاولة بالمرستون، وزير خارجية بريطانيا آنذاك، الحصول من الدولة العثمانية على حق حماية اليهود المقيمين في فلسطين لمدة عشرين عاماً. ولعل هذا التجاوب في المواقف بين القلعي وبالمرستون ليس من قبيل الصدفة المحضة، لا سيما أنها تكررت أكثر من مرة".



ولعل في هذه الملاحظة للدكتور أمين ما يؤكد دائماً على أن هذا التجاوب والتنسيق بين اليهود وإنجلترا هو حادث بلا شك وعبر السنين وبحسب متطلبات كل مرحلة... وفي موضع آخر يؤكد الدكتور أمين على هذا التوافق نقلاً عن "كاليشر" فيقول: "ويلاحظ حرص كاليشر على تأمين موافقة الأمم لهجرة اليهود إلى فلسطين، وهي تعني بعبارة حماية وتأييد القوى الإمبريالية الكبرى التي تصبح موافقتها أمراً أساسياً في هذا المجال". (٦)

أما عن المفكر اليهودي الذي ترك أثراً عميقاً في الفكر الصهيوني، فهو بلا شك موزس هس (١٨٧٥ - ١٨٧٥)، وذلك طبقاً للدكتور أمين محمود. يقول عنه: "وفي عام ١٨٦٢ أصدر هس كتابه المشهور باللغة الألمانية تحت عنوان "بعث إسرائيل" - **The Revival of Israel** -". ويكمل الدكتور أمين قائلاً: "أما الحل الذي اقترحه هس لمعاناة فقراء اليهود أو ما سمي بالمشكلة اليهودية فكان العمل على تهجير هذه الفئات خارج أوروبا صوب فلسطين، أو بتعبير آخر تبني المشروع الصهيوني الذي شجعتة البرجوازية اليهودية التي كانت تسعى للتخلص من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن سوء أوضاع الفئات اليهودية الفقيرة التي كانت تفد إلى دول أوروبا الغربية من روسيا وباقي أجزاء أوروبا الشرقية. كما أن نجاح تطبيق هذا الحل بإنشاء كيان يهودي سياسي في فلسطين تحت حماية إحدى الدول الأوروبية الكبرى يهيئ المجال لوجود مستوطنين عملاء لتلك الدول الكبرى يتفانون في خدمة مصالحها الاستعمارية ويدراون عنها أية أخطار تحدق بها". (٧)

وهنا يتضح بما لا يدع مجالاً للشك علاقة المصلحة المشتركة بين اليهود والقوى الاستعمارية، وهو ما ظهر جلياً في سيطرة هذه القوى على الشرق بأكمله، وليس على مصر فقط. وعن تأسيس الدولة اليهودية، يستكمل الدكتور أمين حديثه عن هس بقوله: "فقد نادى هس بتحقيق ذلك من خلال تحالف صهيوني فرنسي. ولعل اختياره لفرنسا يعود إلى نفوذها القوي آنذاك في منطقة المشرق العربي، فقد حصلت في عام ١٨٥٤ على امتياز شق قناة السويس في مصر، بالإضافة إلى نفوذها المتزايد في بلاد الشام من خلال الطائفة المارونية، التي تدخلت القوات الفرنسية لحمايتها خلال فتنة عام ١٨٦٠ في المنطقة. ولذلك كانت فرنسا أكثر دولة أوروبية مهياً للمساهمة بشكل فعال في توطين اليهود في فلسطين، لا سيما أنها كانت تسعى للسيطرة على القسم الأكبر من تجارة الشرق والمواقع الاستراتيجية الواقعة على

طريقها." وقد تحدث هس عن ذلك بقوله: "بعد أن ينتهي العمل في شق قناة السويس، فإن مقتضيات التجارة العالمية تتطلب إقامة المستودعات والمستوطنات على طول الطريق التجاري الممتد عبر المشرق العربي شرقاً باتجاه الهند والصين، بحيث تتمكن هذه المستوطنات من القضاء على حالة الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد الواقعة على هذا الطريق، وتحويلها إلى دول متحضرة تؤمن بشرعية القانون. ولن يتم ذلك إلا في ظل حماية عسكرية من جانب الدول الأوروبية، وبالذات فرنسا، التي كانت دبلوماسيتها الحكيمة تخطط على الدوام لضم الشرق إلى الأقاليم الحضارية." (٨)

وها هو تأكيد آخر عن وجود التحالف المبكر بين اليهود والقوى الاستعمارية، حين يقول الدكتور أمين محمود: "وانتقل هس بعد ذلك ليعبر عن مدى الفائدة التي تعود على فرنسا من وراء إنشاء دولة يهودية في فلسطين، ومما قاله في هذا الصدد: 'من مصلحة فرنسا أن يستوطن الطريق التجاري المؤدي إلى الهند والصين شعب موالٍ تمامًا لمصالحها الاقتصادية والحضارية، حتى يتسنى لها تحقيق الرسالة الإنسانية التي أرست معالمها الثورة الفرنسية الكبرى!... ويتساءل هس فيما إذا كان هنالك شعب تتوافر فيه هذه الخصائص أكثر من شعب إسرائيل لتنفيذ تلك الرسالة المشابهة للرسالة الحضارية التي تحملها هذا الشعب نفسه منذ فجر التاريخ.' ويبدو ونحن نستمر في مطالعة كتاب الدكتور أمين أننا نقرأ مخططاً وُضع بمهارة فائقة، والأكثر مهارة أن هذا المخطط اليهودي لم يتغير لا بالأشخاص القائمين على التنظير والتخطيط، ولا على الدول التي سوف يتحالفون معها. فإذا كان هس وغيره تحدثوا عن فرنسا كواحدة من القوى المرشحة للتحالف، فلم يتغير الأمر كثيراً، وتم استبدال إنجلترا مكان فرنسا. ودام التحالف حتى هزيمة العرب وقيام الدولة الصهيونية الغاصبة.

ويستطرد الدكتور أمين قائلاً: "ويبدو أن السياسة الفرنسية في ذلك الوقت كانت تسعى إلى إحكام سيطرتها على المشرق العربي من خلال محاور ثلاثة: المحور الأول كانت تمثله القوة المارونية في لبنان، والمحور الثاني كانت تمثله المحاولات الفرنسية التي قام بها فرديناند ديليبس لإقناع حكام مصر بمنح فرنسا حق توطين المناطق المحيطة بقناة السويس بمستوطنين أوروبيين يوفرهم الحماية اللازمة لهذا المرفق



الحيوي. أما المحور الثالث فكان المفروض أن تمثله القوة الاستيطانية اليهودية في فلسطين. غير أن سياسة المحاور الفرنسية هذه لم تنجح نظرًا لانحسار النفوذ الفرنسي عن المنطقة في أعقاب هزيمة فرنسا المنكرة على يد القائد الألماني بسمارك في موقعة سيدان ١٨٧٠.

وفي موضع آخر يقول الدكتور أمين عن هس: "أشار هس في أكثر من موضع في كتابه إلى قيمة المكاسب الاستثمارية التي كان بمقدور البرجوازية اليهودية الحصول عليها من خلال تبنيها لعملية الاستيطان اليهودي متحالفة في ذلك مع الإمبريالية الفرنسية، التي كانت تسعى للسيطرة على تجارة الشرق واقتصادياته. وكان مما قاله حول هذا الموضوع: 'من أجل تحقيق الاستيطان اليهودي في فلسطين على الطريق التجاري المؤدي إلى شرق آسيا، فإن هنالك ضرورة لاستغلال رأس المال اليهودي تحت مظلة الدول الأوروبية (والفرنسية بشكل خاص)، وذلك كي يتسنى لشجرة الحياة الجديدة أن تنمو في المنطقة ليتم الاستمتاع بثمارها اليانعة، ولكي يتسنى أيضًا إنقاذ الأراضي الواسعة من خطر زحف الرمال الصحراوية عليها... ومتى سيتحقق ذلك، فإن العالم المتمدن سينحني إجلالًا وتقديرًا لأصالة شعبنا العظيم.' (٩)

وهنا نستطيع أن نقول ونحن مطمئنون أننا بصدد مؤامرة بدأت واستمرت، ومؤكد أنها لم تنته حتى الآن!!

يكمل الدكتور أمين نقلًا عن هس ما يمكن أن نسميه خيوط المؤامرة والتخطيط المذهل فيقول: "وقد دعا هس إلى إنشاء 'جمعية استيطان يهودية' على غرار الجمعية التي سبق أن دعا إليها كاليفورنيا، وحدد مهمتها بجمع الأموال الكافية لشراء المناطق اللازمة لبناء المستوطنات عليها وتنظيم عملية جلب المستوطنين اليهود من كافة أنحاء المعمورة، وبشكل خاص من أوروبا الشرقية. وطالب هس بأن يتولى الإشراف على هذه الجمعية نخبة من أثرياء اليهود أمثال مونتيغوري وروتشيلد وفولد وغيرهم، على أن يكون ما تشتريه الجمعية من أرض ملكًا للشعب اليهودي بأجمعه، لا يجوز نقل ملكيتها للأفراد. أما بالنسبة لاستغلال الأرض فيتم عن طريق تكوين جمعيات تعاونية تدعمها الدولة وتوفر لها كل ما تحتاجه من عون ومساعدة." (١٠)

ومما سبق نلاحظ عدة أمور غاية في الأهمية ونحن نتتبع أصحاب الفكر اليهودي: أن كلاً يبني على من سبقه، لا هدم لأفكار سابقه، لا تسفيه، لا تخوين، الكل يعمل بإخلاص وتفانٍ في سبيل هدف واحد وأسمى، وهو الوطن القومي، فكانت النتيجة بلا شك عظيمة لليهود، وعلي الدوام كان النجاح حليفهم.

استمر التحالف مع إنجلترا ولم يتوقف، وكان هذا التحالف قد بدأ قبيل الثورة العرابية، وقويت أواصره بعد هزيمتها. فالمصالح المشتركة كانت واضحة للطرفين.

ففي عام ١٩٠٨ أنشأت المنظمة الصهيونية مكتب فلسطين (Palestine Office) ليتولى مسؤولية الإشراف على المستوطنات الزراعية، ويقوم بتقديم الخدمات للمستوطنين والمهاجرين الجدد، والمساعدة في شراء الأراضي واستصلاحها. وبلغ عدد المستوطنات في عام ١٩١٤ تسعاً وخمسين مستوطنة، وصل عدد سكانها إلى حوالي ١٢ ألف نسمة. وكان هنالك بالإضافة إلى هذا العدد، حوالي ٧٠ ألفاً يقطنون في المدن، وخاصة مدينة القدس. ومن بين الثمانين ألفاً تقريباً التي كانت موجودة في فلسطين من اليهود، كانت الأغلبية، وتتراوح بين ٥٥ ألفاً و ٦٠ ألفاً، قد جاءت إلى البلاد في غضون الثلاثين عاماً الأخيرة التي سبقت الحرب العالمية الأولى. أي أن الدكتور أمين ربط بين هذه الزيادة في أعداد اليهود وبين هزيمة الثورة العرابية وبداية الاحتلال الإنجليزي لمصر، ويتفق في ذلك مع مشاريع الاستيطان السابق ذكرها والتي دُعي إليها المفكرون اليهود.

وبالرغم من أن وضع اليهود قبل هزيمة عرابي كان قد شهد تطوراً في اتجاه السيطرة على الكثير من المناحي الاقتصادية للبلاد، إلا أنه بعد انحسار الثورة، شهدت مصر معدلات متزايدة من هجرة اليهود إليها، وما تبع ذلك من نمو الدعوات إلى الصهيونية وتكوين الجمعيات والمنظمات، وتزايد النفوذ الصهيوني في البلاد.

بالرجوع إلى كتاب الدكتور زبيدة محمد عطا حيث عرجت على ظهور العديد من التجمعات العائلية لليهود منذ عهد محمد علي مثل عائلة قطاوي التي عمل أفرادها مع محمد علي وحصلوا على الجنسية المصرية، ثم عائلة موصيري الإسبانية الأصل، وعائلة سوارس وجوزيف منشة، وفي عهد سعيد جاء يهود إيطاليا. وتقول الدكتورة زبيدة: "وقد أقامت بعض الدول كارتل ضد البعض الآخر، مجموعة النمسا وإنجلترا وروسيا ضد الجماعات الفرنسية. وأشهر الشركات التي أقرضت الخديوي سعيد شركة أوبنهايم ١٨٦٢، أقرضته مبلغ ٦٠ مليون فرنك بضمان أراضي الدلتا بفائدة اسمية ٨٪ وفعلية ١١٪ لسداد الدين السائر والذي سلم الخديوي منه ٥٣,٥٠٠,٠٠٠ وبلغ جملة المبلغ المطلوب تسديده على ثلاثين عامًا ١٩٨,٠٠٠,٠٠٠. ولقد بلغت القيمة الاسمية لثمانية من القروض التي عقدت في عهد سعيد وإسماعيل بمبلغ ٨٦,٤٩٧,٠٠٠ دخل الخزينة ٤٦,٧٦٠,٠٠٠ أي ثلث الدين لم يدخل الخزنة المصرية. وكانت المبالغ التي دفعت منها البنوك تملكها أو يشارك فيها مجموعات مصرفية يهودية، والقروض التي تمت سواء بشروط مجحفة ممكنة، فالمجموعات اليهودية سيطرت سواء بالوساطة مثل بنك وبنهايم أو بالإقراض مثل بيت روتشيلد. ولقد أكد موسى مونتيفيوري على أهمية إنشاء بنوك يهودية محلية، ولقد اشتغل كبار أثرياء اليهود بالاستثمار الزراعي والعقاري خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأنشأت بنوك الاستثمار الزراعي والعقاري مثل بنوك سوارس والبنك التجاري المصري، الذي استفاد من الامتيازات الأجنبية، والبنك الأهلي المصري الذي أسسه جماعة من المالين اليهود المصريين كسوارس وبيت سلفاجو بالإسكندرية بمشاركة السير أرنست كامبل ١٨٩٨، ليكون متخصصًا في إصدار البنكنوت حتى تتمكن بريطانيا من خلاله من السيطرة على مالية مصر. فهناك تحالف بينها وبين الرأسمالية اليهودية مما أدى لفتح باب الهجرة إلى مصر. ولقد قامت تلك البنوك بنزع ملكية أراضٍ بلغت ١٥,٧٠٠ فدان، مما اضطر الحكومة لإصدار قانون ١٩١٢ رقم ٣١ الشهير بقانون الخمسة أفدنة بعدم جواز الحجر على الملاك الذين يحوزون ملكيات صغيرة. ووصلت أسعار الفائدة لصغار المرابين إلى ٣٠٪". (١١)

ويبدو نمو النفوذ اليهودي كيف كان ينمو باطراد واضح في سنوات قليلة بعد الاحتلال الإنجليزي، ولم يترك مجالًا من المجالات الاقتصادية والمالية إلا وتوغل فيها، وأصبح له سيطرة وتوجيه. أما مسألة أن يصل الأمر بهذه البنوك ذات السيطرة

اليهودية إلى أن تقوم بانتزاع الملكيات الزراعية، فذلك ولا شك يدلنا على مدى خطورة هذه المؤسسات. ولم يقف الأمر عند الاستثمارات الزراعية بل تعداها إلى مجالات أخرى. تقول الدكتورة زبيدة: "وكان اهتمام الرأسمالية اليهودية في البداية بالملكيات الزراعية، فأسسوا شركات استصلاح أراضي مثل شركة البحيرة وكوم أمبو، إلخ... ثم اتجهوا إلى مجال البنوك والعقارات والمشروعات التجارية، ومجال صناعات الزيوت والنسيج والأسمنت. كذلك دخل اليهود مجال الصحافة بالعديد من الإصدارات مثل جريدة إسرائيل الصهيونية والشمس والكليم واتحاد القرائين والتسعيرة وسلسلة طويلة من الصحف بالعربية والفرنسية، وبعضها سخر لخدمة الأغراض الصهيونية ولتدعيمها".

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تفاجئنا الدكتورة زبيدة بمزيد من مهازل عن حالة الغيبوبة لحكام الأسرة العلوية وحكوماتها، حتى وصل الأمر بحسب الدكتورة زبيدة إلى أن بن غوريون قد نشر مقالاً في الثلاثينيات في المجلة يذكر فيه أن يهود فلسطين لا يطمعون في أراضي العرب ولا يسعون إلى ذلك وأنهم حريصون على حسن الجوار، وهو نفسه الذي تبني سياسة الترانسفير بعد عام ٤٨. أي إجلاء العرب عن فلسطين. (١٢)

لكن الغريب والملفت هو التعاون بين حكام الأسرة العلوية واليهود والذي استمر إلى ما قبل سنة ٤٨ بسنوات قليلة. كما كان لحكومات العهود المختلفة تحالفاتها المربية مع اليهود، والذي وصل إلى حد القبض على الوطنيين الذين كانوا يحذرون دائماً من الخطر الصهيوني.

فكانت النهاية الحزينة...

ففي الوقت الذي اتضح فيه أن مصالح بريطانيا دفعت ساستها لاتخاذ مواقف مؤيدة للحركة الصهيونية، نجدها من ناحية أخرى تدفع هؤلاء الساسة لاتخاذ مواقف معادية للحقوق العربية القومية. فالعرب الذين كانوا يشكلون عام ١٩١٧ ما لا يقل

عن ٩١٪ من سكان فلسطين، أشير إليهم في وعد بلفور بمجرد "الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين". والحقوق القومية والسياسية استعريض عنها بـ "الحقوق المدنية والدينية". أما الأقليات اليهودية المنتشرة في دول العالم، فقد أشير صراحة إلى "الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى" وذلك في معرض تطمين اليهود الذين كانوا يتمتعون بمراكز متميزة في أماكن سكنهم بأنهم لن يضطروا لمغادرة هذه الأماكن دون رغبتهم. إن من أبرز سمات هذا الوعد هو إهماله وتجاهله التام لعرب فلسطين، فجاء ذلك مؤشراً إلى ما كان يضمه التحالف الإمبريالي الصهيوني من مخطط لحرمان هذا الشعب من ممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، تمهيداً لاقتلعه من أرضه وطرده من وطنه تحت وطأة الاضطهاد والتعذيب.

وهكذا يتضح مما سبق أن فكرة الاستيطان اليهودي وتطورها كانت بمثابة امتداد لسياسة التوسع الإمبريالي الغربي لتصبح بعد نضوجها فيما بعد أداة من أدواته في الشرق العربي، تؤمن مصالحه وتحرس مواقعه. وكانت بريطانيا هي التي فازت بهذه الأداة عام ١٩١٧، وبقيت محافظة عليها حتى قيام الدولة عام ١٩٤٨، حين تجدد تنافس الدول الكبرى ثانية للاستثمار بهذه الأداة، ففازت بها الولايات المتحدة الأمريكية ولا زالت تحتفظ بهذه الأداة حتى الآن...

وهكذا يمكننا القول بأن أحد النتائج الهامة لهزيمة الثورة العرابية هو التوغل اليهودي الصهيوني في المنطقة العربية، والذي من خلاله تم تقديم كل العون إلى القوى الاستعمارية...

والسؤال الذي يتكرر ويفرض نفسه دائماً: أبعد كل هذا الهوان والتفريط في السيادة والكرامة الوطنية، كان يجب على القوى الوطنية المصرية الاستسلام التام لإرادة هذا التحالف اليهودي الاستعماري؟ أعتقد أن الثورة كانت واجبة... بل حتمية...

المراجع والمصادر:

- ١ - تسفي هيرش كاليشر (٢٤ مارس ١٧٩٥ - ١٦ أكتوبر ١٨٧٤) كان حاخام ألماني أرثوذكسي عبر عن وجهات نظر، من منظور ديني، لصالح استيطان اليهود في أرض فلسطين، فقد رأى أن الهجرة اليهودية والاستيطان بفلسطين تأدية لفريضة دينية على اليهود القيام بها.
- ٢ - البحث عن صهيون - **Derishat Zion** - تسفي هيرش كاليشر (حيث أفرد الجزء الأكبر منه للحدث عن قدسية العمل اليدوي وأهمية الاستيطان الزراعي في فلسطين).
- ٣ - مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى - الدكتور أمين محمود.
- ٤ - يعتبر القلعي أول مفكر يهودي في القرن التاسع عشر ينادي بإنشاء دولة يهودية في فلسطين.
- ٥ - مشاريع الاستيطان اليهودي - نفس المصدر الأسبق - ص (٤٩).
- ٦ - نفس المصدر السابق - ص (٥٤).
- ٧ - نفس المصدر السابق - ص (٦١-٦٢).
- ٨ - نفس المصدر السابق - ص (٦٣).
- ٩ - نفس المصدر السابق - ص (٦٤).
- ١٠ - نفس المصدر السابق - ص (٦٤).
- ١١ - يهود مصر - التاريخ السياسي. دكتورة / زبيدة محمد عطا.

## ( 81 )

الجيش المصري - سنوات ما قبل الثورة

الجيش المصري واحد من مؤسسات الدولة التي نالها نصيب كبير من الفساد والضعف على يد سلالة محمد علي. وفي اعتقادي أن نقطة البداية المناسبة للحديث عن الجيش المصري قبل الثورة العرابية هي عند إنشاء هيئة أركان حرب الجيش. وهي الهيئة التي تكونت في سنة ١٨٢٥ من الضباط الذين عادوا من البعثات العسكرية في أوروبا ومن خريجي مدرسة أركان حرب التي أسسها محمد علي. وقد ظل سليمان الفرنساوي يرأس هذه الهيئة طوال عصر محمد علي وعباس.

ولعل من أهم المراجع التي تحدثت عن الجيش المصري في القرن التاسع عشر هو كتاب الدكتور محمد محمود السروجي. فقد عمد الدكتور السروجي إلى الحديث بكثير من التفاصيل التي نراها هامة للغاية لبيان حالة الإهمال المذرية التي عانى منها الجيش. وبتتبع تطورات حالة الجيش ليتبين لنا مدى ما تحمله الضباط والجنود المصريين من صنوف العسف وسوء الإدارة لشؤون الجيش، والتي لا نملك بعد مطالعتها إلا أن نقول إن الثورة كانت واجبة على كل وطني غيور على كرامة الجيش وجنوده. وهذا ما سنراه لاحقاً.

فيقول الدكتور السروجي: "وفي عصر سعيد كان سليمان الفرنساوي يشغل منصب السردار العام للجيش المصري، فلما رجع بعض الضباط الذين أرسلوا إلى فرنسا لإتمام دراستهم في الفنون العسكرية جعل بينهم شريف (بك) ومراد (بك) وعلي شريف (بك) وحنفي (أفندي) العشماوي أركان حرب له، واستمر هؤلاء يعملون معه إلى أن توفي في سنة ١٨٥٩". (١)

واستمراراً لسياسة التبعية للدول الأجنبية في إرسال البعثات التعليمية إليهم، حدث أن استقدمت الحكومة المصرية بعثة عسكرية من فرنسا في سنة ١٨٦٤ برئاسة القائم مقام (عقيد) ميرشر الذي عين أركان حرب الجيش المصري على أن يقيم ديوان الجهادية، والحق به أربعة مهندسين مصريين، وكاتب مصري وآخر فرنسي لقيد المكاتبات المتبادلة بينه وبين ديوان الجهادية. (٢)

وبتولية إسماعيل حكم مصر في يناير سنة ١٨٦٣، اهتمت الحكومة بزيادة عدد الجيش المصري والعمل على تقويته ليصبح قوة لها خطرهما كما كان في النصف الأول من القرن التاسع عشر. ومنذ ذلك الحين، أي من سنة ١٨٦٣ إلى أوائل سنة ١٨٨٠، لم يهتم القائمون على شؤون الجيش بأمر تنظيمه بقدر اهتمامهم بزيادة عدده وكثرة عتاده. ولذلك تأخر ظهور هيئة أركان الحرب الحقيقية حتى سنة ١٨٧٠. (٣)

أي أنه بعد مرور قرابة الخمسة والستين عامًا على حكم محمد علي، لم يكن للجيش هيئة أركان كسائر الدول المتقدمة!

ويفسر ذلك الدكتور السروجي بكلام أقل ما يقال عنه أنه بمثابة مهزلة عن وضع الجيش حتى عام ١٨٧٠. يقول ما نصه: "يمكننا القول بأنه في تلك الفترة لم تكن هناك هيئة أركان حرب بالمعنى الصحيح، بل وجد ضباط قلائل غير أكفاء يشغلون وظائف أركان الحرب، ولكنهم لا يؤديون عملاً ما. ويؤيد هذا القول ما صرح به رياض باشا بأنه قبل التحاق الجنرال أستون بالخدمة لم يكن لدى الجيش رئيس أركان حرب أو ضباط أركان حرب. وذكر الضابط الأمريكي 'داي' من ضباط أركان حرب بأنه لم يكن هناك شيء يستحق اسم 'هيئة أركان حرب' منذ أيام بلانا في عصر محمد علي. حتى أن الاسم نفسه قد نزل إلى الحضيض. فلم توجد خرائط حربية. ولا مكتبة عسكرية تضم الاتجاهات الهامة التي يرجع إليها عند الحاجة". (٤)

هذه حقائق لا مناص من دراستها والوقوف على من أوصل حال الجيش إلى هذا المستوى خلال حكم هذه الأسرة التي لم تدخر وسعًا للوصول بمصر إلى التبعية والاحتلال الكريه. إن المرء لتملكه الدهشة من حجم التدخل المزري من الأجانب في الجيش المصري، ومع ذلك لم يقم هؤلاء الجانب بتعزيز القدرات الحربية أو لم نعرف توقيت حدث بعده أن أصبح الجيش المصري قادرًا على حماية مكتسباته أو تحقيق الحماية في حدها الأقصى لمصالحه وحدوده. حتى كانت الهزيمة الكبرى في ١٩٤٨.

تمر السنوات ويستمر الجيش في الاعتماد على الأجانب وكأنهم قدرًا محتومًا. كان من المفترض بعد التضحيات الضخمة التي ضحى فيها محمد علي بكل قواعد الإنسانية في سبيل بناء هذا الجيش القوي من سخرة وتجنيد قهري للمصريين، ومع ذلك لم يتسنَّ لحكمه ولا لحكم أبنائه من بعده الحفاظ على قوام هذا الجيش. وها هم الإنجليز يبيعون لإسماعيل مائتي مدفع ضخمة من معمل أرمسترونغ لتسليح الطوابي التي أنشأها على السواحل. لكن من أسف، هذه الطوابي أنشأها إسماعيل تخوفًا من

قيام العثمانيين بحملة عسكرية على مصر. وزاد إسماعيل في الإنفاق العسكري غير الرشيد بشراء قرابة مائتي مدفع من معمل كروب. كما عين عددًا من الضباط الأمريكيين لقيادة الجيش المصري عند اللزوم. وطلب إلى أحد المصانع الفرنسية صنع سفن حربية ومائتي ألف من البنادق. وكان من نتيجة عدم الحكمة في قرارات التسليح هذه أن غضب الباب العالي وأصدر الفرمان القاضي بتخفيض الجيش المصري إلى ٣٠,٠٠٠ عسكري، وكذلك وقف بناء الطوابي والاستحكامات وعدم شراء الأسلحة. وهكذا استمرت الأمور بين السلطان وبين إسماعيل في تخبط واضح، وكان الخاسر الأكبر منه مصر.

وفي إشارة إلى مدى سيطرة قومندانات اللواء وميرالياتها، وأكثر ضباطها ممن لا يعرفون العربية لأنهم من الأتراك والشراكسة. وفي هذا ما يوضح بجلاء ضعف العنصر المصري في القيادة. (٥)

يأتي الدكتور السروجي في كتابه على ذكر أسماء الضباط الأمريكيين الذين التحقوا بالخدمة في الجيش المصري وذلك فيما بين عامي ١٨٦٩ و ١٨٧٩. وقد بلغ عددهم بحسب ما ذكره الجنرال "داي" (أحد ضباط أركان حرب بالجيش المصري) ٤٨ ضابطًا. ونجد أسماء هؤلاء الضباط ونبذة عن تاريخ كلٍ منهم موجودة تفصيلًا في هذا المرجع الهام لمن أراد الاطلاع. (٦)

ويقول الدكتور السروجي عن ذلك: "هؤلاء الضباط الأمريكيون المذكورون قد أدوا خدمات لا تنكر لمصر، ولكن هذه الخدمات كانت لا تمس الأمور الجوهرية للجيش. ويذكر الضابط الأمريكي 'داي' هذا الموضوع بقوله: 'ولكن ثروة القطر المصري والتفكير في إنمائها وزيادتها أخذت معظم اهتمام الحكومة المباشر. وعليه فقد كان الهدف من اختيار الضباط الأمريكيين الذين ألحقوا بخدمة الجيش هو زيادة وتنمية ثروة الإقليم وملحقاته أكثر من اختيارهم لتحسين حالة الجيش"' (٧)

وهذا يخالف بطبيعة الحال ما هدف إليه والي مصر عند تعيين هؤلاء بالجيش المصري من تقوية قوة مصر الحربية لتحقيق الاستقلال. (٨)

لكن حيث إن الحكم لم يكن يعي أصول الحكم، فقد عجزت مالية البلاد عن مواجهة المصروفات، فقام الخديوي بتسريح جميع الضباط الأمريكيين وغيرهم من الضباط الأجانب، وكان ذلك في ٣٠ يونيو سنة ١٨٧٨، وتم صرف مرتباتهم حتى تاريخ الإغفاء،

وصرف لهم أيضًا مرتب ستة شهور لكل منهم كمكافأة. لكن لم تتوقف مصر عن الاستعانة بالأجانب. ويحسم الدكتور السروجي المسألة بقوله: "ومما تجدر الإشارة إليه أن إفراط إسماعيل في الاعتماد على الأجانب وفي إسناد المناصب الرئيسية إليهم في البلاد، لا سيما في السودان وفي البحر الأحمر، لم يكن في صالح مصر على الإطلاق. كما أن بعض هؤلاء الأجانب - على الأقل - لم يكن فوق مستوى الشبهات. هذا بالإضافة إلى أن استخدام هؤلاء الأجانب، خصوصًا الأمريكيين منهم، لم يؤد إلى الارتفاع بمستوى الجيش، فقد حيل بينهم وبين الجنود، ونظر الضباط الأتراك الشراكسة إليهم كمنافسين لهم في السلطة وفي السيطرة على الجيش. ولهذا عملوا على عرقلة أعمالهم، والوقوف في وجه مشروعاتهم. ومن ثم اتجه نشاطهم إلى أمور فرعية لا تمس الجيش في الصميم، مثل الكشوف الجغرافية وغيرها". (٩)

إن هذا الكلام للدكتور السروجي إنما يؤكد على ما ذهبنا إليه من سوء الإدارة وانعدام الحكمة في التصرف. ومع الأسف الشديد لم يتمكن الجيش، ولكل هذه الأسباب، من الوقوف وصد العدوان الإنجليزي عند ضرب الإسكندرية في ١١ يوليو عام ١٨٨٢. ولا يفوتنا التعليق على جملة هامة جدًا جاءت في سياق حديث الدكتور السروجي عن الأجانب حين قال: (إن بعض هؤلاء الأجانب لم يكن فوق مستوى الشبهات). جملة خطيرة يكمن فيها سر عدم بلوغ التطور والتقدم الطبيعي للجيش ليصبح واحدًا من أقوى جيوش المنطقة. فما بالنا أن القائمين على شؤون الجيش دومًا، ومنذ عصر محمد علي، كانوا من الأجانب المستعمرين أصحاب المصالح في السيطرة واستغلال الشعوب. ولم يحدث أبدًا أن فطن أي من حكام أسرة محمد علي إلى أن غاياتهم هي الاحتلال والسيطرة. لم يلتفت حكام الأسرة العلوية إلى الاحتلال الفرنسي للجزائر ولا إلى المذابح التي أتت منهم تبعًا. كل عوامل التقدم والتطور كانت موجودة، ومع ذلك سقطت مصر في مستنقع الإفلاس ومن بعده الاحتلال الإنجليزي. حتى صناعة السلاح لم يكتب لها النجاح والتطور، ويدلل الدكتور السروجي على ذلك بقوله: "استلزم احتفاظ مصر بجيش كبير العدد في النصف الأول من القرن التاسع عشر وجود مصانع حربية محلية تمدّه بالأسلحة والعتاد الحربي اللازمين له، وألا يعتمد اعتمادًا كليًا على ما يستورده من الخارج. ولهذا قررت الحكومة تنظيم دار الصناعة بالقلعة. وبدأت الدار بداية متواضعة، ثم ازداد إنتاجها الحربي بعد تعيين "جييمان Guillemen" - من مراقبي مصنع سلاح فرساي سابقًا - بإدارتها سنة ١٨٢٣. وقد



أنتجت عددًا وفيرًا من البنادق ذات الإبرة العادية كالتى كانت مستعملة في المشاة الفرنسية". (١٠)

وكانت دار الصناعة تنتج ثلاثة أنواع من الأسلحة، وهي البنادق، والمدافع، والسيوف. وكان لكل نوع من هذه الأنواع قسم خاص مجهز بالآلات والصناعات والمهندسين. وقد استعانت الحكومة بخبراء في الأسلحة من فرنسا، أمثال: ري **Rey**، والبارون بوتيه، والكولونيل جودان، وبارو، وكانتريل ن وكاديه، ودي فون وغيرهم". (١١)

ولعل أول ملاحظة هي هذا العدد الكبير من الأجانب، والذي من المفترض أن تكون النتيجة الطبيعية بعد عدد من السنوات أن تكون هناك يد عاملة مصرية وأن تتراكم الخبرات لدى المصريين في صنع السلاح. وبرغم مرور السنين لم يحدث شيئاً من هذا. حتى أن المستر جون بورنج - **John Bowering** - في تقريره الهام عن مصر، والذي وضعه سنة ١٨٣٧ عندما زار مصر، والذي تحدث عن هذه المصانع وذكر معلومات كانت تبشر بقوة مسلحة كبرى لو أن مصر حافظت على تنميتها وتطويرها وإحلال العنصر المصري تدريجياً دعماً لما يعرف حديثاً بالأمن القومي. وخاصة أن الدول الأجنبية لم تكن أبداً تبدي التعاون طبقاً للمصالح المشتركة، ولكن سياساتها دائماً كانت واضحة في اتجاه الاستغلال والتوغل لتحقيق أهداف استعمارية خالصة. وعن إنتاج المصانع الحربية، يقول بورنج في تقريره (١٢): "إن متوسط ما ينتجه مصنع الأسلحة بالقلعة من البنادق (بسنكاتها) من ٢٤ إلى ٢٥ في اليوم، أي ٦٢٥ في الشهر، والمدافع من ٣ إلى ٤ في الشهر، والسيوف ٢٠ في اليوم". وراح يكمل في تقريره المزيد من التفاصيل عن المصانع والعمال والأسلحة المنتجة. ومن ذلك أنه كان يمكن إنتاج ثلاثة آلاف بندقية في الشهر عند الضرورة إذا دبر الأمر على الوجه الصحيح. غير أنه وكما أسلفنا، فإن سوء الإدارة لم يترك الفرصة لتطور أو لنمو تلك الصناعة. ففي فترة حكم عباس وسعيد طال الإهمال الشديد هذه المصانع. وقد حاول إسماعيل إحياء الصناعات الحربية وجرت محاولات لا بأس بها في هذا الشأن. غير أن النوايا الطيبة لا تكفي لبناء الأوطان. فقد حاول الخديوي إسماعيل شراء السلاح من مصادر عدة، هذا إلى جانب محاولات التصنيع الجادة. وفي هذا الشأن كتب الدكتور السروجي يقول: "وبدخول الضباط الأمريكيين في الجيش المصري تحولت مشتريات الأسلحة من فرنسا وإنجلترا إلى أمريكا، وقد تولى الجنرال موط

عرض الكثير من الصفقات باسم الحكومة المصرية. وكانت الحكومة الفرنسية وقتئذ تحتكر سوق السلاح، ولكن الخديوي إسماعيل أبدي رغبته لقنصل أمريكا وقتئذ، المستر جورج باتلر، في شراء مائة ألف بندقية من طراز ومينجتون، والاعتماد على أمريكا في تزويد الجيش المصري بالأسلحة. وقد أبان له الدافع على هذا الاتجاه الجديد بأنه لا يثق في إنجلترا. كما أن التجار النمساويين قد غشوه فأرسلوا إليه مادة تشبه التراب بدلاً من البارود. وعليه، فلم يبق أمامه سوى الولايات المتحدة الأمريكية". (١٣)

وهنا وجب علينا أن نتساءل: أين المسؤولون عن الاستلام؟ وكيف هانت الأمور لهذا الحد؟ ثم السؤال الأهم: إذا كانت الثقة في إنجلترا منعدمة عند الخديوي إسماعيل، فكيف سارت الأمور فيما بعد بسيطرة شبه كاملة على مقدرات الدولة والخديوي نفسه؟ وقد أسلم لها الزمام تمامًا، فخلعته واحتلت البلاد!!

وهكذا فقد أوصل البلاد من خلال الإسراف والبذخ إلى الاضطراب المالي الشديد، وحدث تدخل مهين من الأجانب في إدارة شؤون البلاد، وبموجب هذا التدخل قُضي على الصناعات الحربية، كما توقف الاستيراد من الخارج.

ومن المفارقات أن يتم تعيين الجنرال ستون بمنصب رئيس أركان حرب الجيش المصري سنة ١٨٧٠، حيث بقي في هذا المنصب إلى ما بعد ضرب الإسكندرية وبداية الاحتلال الإنجليزي. وبحسب الدكتور السروجي، فقد بدأ الجنرال ستون بسلاح المشاة، فذكر أنه اشتمل على جنود أقوياء أصحاب الأبدان، دربوا تدريبًا جيدًا ولهم مقدرة على احتمال المشاق. أما عن سلاح الفرسان، ذكر ستون أنه يتكون من جنود مهرة يجري تدريبهم بانتظام، ويمتطون صهوات جياذ أصيلة، ويستطيع هؤلاء الجنود أن يقوموا بدورهم في وقت الحرب على أتم وجه. أما عن بنادقهم، فأثرها ضعيف ويجب أن تستبدل بأخرى قوية. (١٤)

غير أن المستر جورج باتلر - قنصل أمريكا في مصر سنة ١٨٧٠ - قد ذكر وصفًا مخالفًا لوصف الجنرال ستون من أن هذه القوات غير مدربة إطلاقًا، ويضم سلاح المدفعية نوعًا صالحًا من الجنود المدربين والضباط المثقفين. ولكن تنقصهم سرعة الحركة التي تتطلبها المناورات العسكرية. كما أن طلقات مدافعهم ليست قوية لأن المدافع من النوع الرديء. أما عن عدد بطاريات هذا السلاح، فقليلة، وقد زاد باتلر في وصف هذا السلاح بالضعف المتناهي. (٣٠٨)

ونعتقد أن كلام باتلر مرجح، حيث إنه مقيم بمصر وأكثر احتكاكًا بأحوال البلاد. كما أنه هو من رشح ستون عند الخديوي، وربما كان تقرير ستون يحمل الكثير من محاولات تجميل الصورة. فنجد ستون، وفي نفس التقرير، يوجه نقدًا شديدًا إلى نظارة الجهادية لتركيزها كل ما يتعلق بشؤون الجيش، سواء أكانت صغيرة أم كبيرة، في يدها. وكذلك لم يكن بالجيش هيئة أركان حرب عامة أو خاصة. كما كان الجيش يفتقر إلى سلاح للمهندسين، وإلى أسلحة أخرى تتولى شؤون النقل للنهوض بمستوى الجيش. ويذكر الدكتور السروجي أنه بالرغم من محاولات الإصلاح والمجهودات الكبيرة التي بذلها الجنرال ستون، فلم ينتج عنها ارتفاع في مستوى الجيش. ويرجع الدكتور السروجي السبب في أن الخديوي إسماعيل لم يجد من رجاله من يستطيع أن يملأ منصب القائد العام بجدارة. وسبب آخر في غاية الأهمية يقول عنه الدكتور السروجي: "إن وقوف كبار ضباط الجيش في وجه ضباط أركان حرب وعدم السماح لهم بالاتصال بجنود الصفوف للإشراف على تدريبهم ومعرفة ما يحتاجون إليه جعل من هذه الإصلاحات حبرًا على ورق. فظل الجيش يتكون من كتائب مختلفة لا رابط بينها، هذا فضلًا عن الارتباك المالي الذي شل حركة الإصلاح في أواخر عصر إسماعيل." (١٥)

ولعل هذا يعكس مدى الجرم الذي أجرمه إسماعيل في حق البلاد وجيشها وما نتج عن سياساته من خراب على البلاد. كما أن العجب كل العجب ليصيبنا ونحن نقرأ أنه، وبعد قرابة السبعين عامًا من بداية حكم محمد علي، نجد هذا الانحدار في مستوى أبسط الأمور والقواعد العسكرية. ويأخذنا الدكتور السروجي إلى بعض التفاصيل المزرية بكل أسف عما وصل إليه حال الضباط والجنود، فيقول: "هذه هي بعض البرقيات التي وردت تستحث ديوان الجهادية على سرعة صرف متأخرات

الرواتب، ذكرتها على سبيل المثال لا الحصر. فلا عجب إذا اضطر ضعفاء الحال إلى الاستدانة وبيع ما يملكون. بل لقد بلغت الحال إلى ما هو أسوأ من ذلك، إذ لم يستطع هؤلاء الضباط أن يجدوا من يقرضهم، فمد الكثير منهم يده للسؤال حتى صار يضرب يومئذ بعوزهم المثل. وظهروا أمام الأهالي في أشكال بالية، فاستحقوا بذلك الرثاء. وليت الخطب كان مقصوراً على الضباط أنفسهم، بل شاركهم فيه أسرهم، فبلغ حالها مبلغاً كبيراً من البؤس والفاقة. فكان النساء والأطفال يصرخون من ألم الجوع ويمدون أيديهم طلباً للعيش." وقد صور قنصل أمريكا الجنرال حينئذ، المستر فارمان ( E.E. Farman)، حالة هذه الطبقة في تقرير رفعه إلى وزارة الخارجية الأمريكية أصدق تصوير. كما أن استدانة الضباط من الأهالي حالت دون نقلهم من مكان إلى آخر ما لم تصرف لهم النظارة جزءاً من مرتباتهم لسداد الأهالي قبل مغادرتهم البلد. (١٦)

ولا يسعنا إلا أن نأسف لحال هؤلاء الجند والضباط الذين دفعوا الثمن غالباً من كرامتهم وقوت أولادهم بسبب فساد أسرة حاكمة ورثت البلاد وعاثت فيها فساداً. ومن المؤسف أن نجد من يخلع على حكام هذه الأسرة من الألقاب ما هو مشين بالضرورة لكرامة هذا الشعب. فهناك من قال عن محمد علي "عزيز مصر وباني مصر الحديثة"، وعباس وسعيد وإسماعيل وتوفيق حيث أفاض الكثيرين عليه من الألقاب فخمة ما لا يستحقونه البتة!!

ومن أخطر ما قاله الدكتور السروجي عن حال العوز عند أفراد الجيش ما يمكن أن نسميه بـ "شرارة الغضب والاستياء": وقد صرفت هذه الحالة الضباط وسائر موظفي الدولة عن أعمالهم، وجعلتهم لا يفكرون إلا في الطرق المختلفة للخلاص من هذه الأزمة المستحكمة التي تعانيتها البلاد. فنشأ من بين هؤلاء الحزب الوطني، "ولما انتشرت أفكار هذا الحزب، انخرطت تحت لوائه من العلماء والضباط والموظفين العدد الكبير." (١٧) ومنذ ذلك الحين بدأ تدخل الجيش في الأمور السياسية، وحمل لواء الحركة القومية التي كانت ترمي إلى التخلص من كل نفوذ أجنبي. (١٨)

وإذا ما توغلنا أكثر وأكثر في التفاصيل، نجد الدكتور السروجي يقول تحت عنوان "إضراب تموين الجيش": "لم يتطرق فساد الإدارة إلى مرتبات الجيش فحسب، بل



تناول تموين الجيش كذلك. فأصبحت أنواع الأطعمة التي تنفذ لا يشتري بدلها إلا بعد مدة طويلة تتبادل فيها وحدات الجيش المختلفة وديوان الجهادية مئات البرقيات. وما ينتج عن هذا الأخير من اضطراب في سير الأمور بمختلف وحدات الجيش. وفيما يلي بعض هذه البرقيات على سبيل المثال:

من محافظ الإسكندرية إلى الجهادية: "من مدة لم تصرف للبرية ولا للبحرية رز لعدم وجوده بالمخازن. فنؤمل إجراء ما يمكن منه للحصول على سرعة وروده للصرف."

من قائم مقام (عقيد) ٢ جي سواري بجرجا: "أصناف العدس والبقول بأورط الآلي، خصوصاً جي أورطة المقيمة بجرجا. الباقي يكفي خمسة أيام، وأيضاً صنف القمح الجاري أعماله خبز قارب الانتهاء ولم يوجد منه شيء بأشوان المديرية، وليس معلوم ماذا يصير في الطبخ. نؤمل الإفادة." (هكذا في النص.)

من ناظر مخبز القباري: "الدقيق الموجود يكفي التشغيلات لباكر." كذلك أضرب متعهدو توريد المواد الغذائية عن تنفيذ التزاماتهم، نظراً لعدم صرف قيمة ما قاموا بتوريده سابقاً لديوان الجهادية. فأضطروا رؤساء الوحدات إلى رفع عقيرتهم بالشكوى طالبين من ديوان الجهادية سرعة تدارك هذا الأمر. فنجد مثلاً كومندان آليات الإسكندرية يبعث إلى الجهادية البرقية التالية: "مخازن التعيينات خالية من صنفى الزيت والصابون والمتعهد متوقف في التوريد متعللاً بعدم وجود نقود طرفه. ثم خالية أيضاً من صنف المسلي. نؤمل المداركة." (١٩)

وقد بلغت قمة المساخر في ذلك العهد حينما أقدم على إلغاء البحرية تماماً وإنقاص الجيش إلى سبعة آلاف. ونقلًا عن السير ويفرز ولسن كتب الدكتور السروجي (٢٠): "أي أن الهدف من تلك السياسة ليس الاقتصاد في النفقات كما تدعي الوزارة الأوروبية، بل المقصود إضعاف مصر حربياً تحت حماية الدول الأوروبية. فدعوى الاقتصاد في النفقات كانت إداً دعوى باطلة؛ إذ إن الموظفين الأجانب الذين في خدمة مصر كانوا يجلبون أقاربهم وأصحابهم من بلادهم، ويخلقون لهم الوظائف بالراتب

الكثير، ولو أدى ذلك لإخلاء سبيل عدة من أبناء البلاد الذين لا يعرفون وطنًا سواها" (٢١).

ولعل ما جاء في تقرير لأحد القومندانات لإحدى السفن الأمريكية ويدعى "غودريش" (Casper F. Goodrich)، وهو تقرير رسمي قدمه إلى الأيرالية الأمريكية ومطبوع في واشنطن سنة ١٨٨٥، وصف فيه القلاع والحصون بأنها قديمة العهد وأنها من زمن محمد علي باشا، لم يتجدد فيها شيء سوى وضع بعض المدافع من صنع أرمسترونغ في عهد إسماعيل (٢٢).

وفي قول غودريش هذا ما يضيف قرينة جديدة على حجم الإهمال الذي أصاب الجيش وأدى إلى استحلال الأسطول الإنجليزي لمدينة الإسكندرية، وما كان من ضربها بالقنابل بهذه الهمجية من دون قوة مصرية تردعها...

المراجع والمصادر:

١. الجيش المصري في القرن التاسع عشر - الدكتور / محمد محمود السروجي.
٢. تاريخ التعليم (عصر إسماعيل) - أحمد عزت عبد الكريم.
٣. الجيش المصري في القرن التاسع عشر - الدكتور / محمد محمود السروجي. ص (٢٣٤).
٤. نفس المصدر السابق - ص (٤٠).
٥. نفس المصدر السابق - ص (٤١). دفتر ١٩٣ أوامر عربي إلى ناظر الجهادية وثيقة بدون رقم في ٩ يناير سنة ١٨٧٠.
٦. نفس المصدر السابق - ص (٤٢).
٧. Moslem Egypt and Christian Abyssinia; or, military service under the Khedive, in his provinces and beyond their borders, as experienced by the American Staff



٨. الجيش المصري في القرن التاسع عشر - الدكتور محمد محمود السروجي - ص (٩٣).
٩. نفس المصدر السابق - ص (٩٥).
١٠. ملابس الجيش المصري في عهد محمد علي الكبير - القائمقام عبد الرحمن زكي - ص (٣٣).
١١. مصدر سابق - الجيش المصري - دكتور السروجي - ص (١٨١).
١٢. تقرير "بورنج" معرب في كتاب بناء دولة مصر محمد علي - لمحمد فؤاد شكري - ص (٤٥٩)، (٤٦٠).
١٣. مصدر سابق - الجيش المصري - الدكتور السروجي - ص (١٩١).
١٤. نفس المصدر السابق - ص (٣٠٥).
١٥. نفس المصدر السابق - ص (٣٠٨)، ص (٣٠٩).
١٦. دفتر ٢٩٥٩ قيد ورود التلغرافات لديوان الجهادية. برقية ص ١٢ من لواء آليات البيادة والسواحل بالإسكندرية في ١٠ فبراير سنة ١٨٧٩.
١٧. حقائق الأخبار - جزء ٢ - ص (٢٦٠)، ص (٣٦١).
١٨. مصدر سابق - الجيش المصري - الدكتور السروجي - ص (٤١٠).
١٩. نفس المصدر السابق - ص (٤١١).
٢٠. نفس المصدر السابق - ص (٤١٣).
٢١. حقائق الأخبار - جزء ٢ - ص (٣٦٠).
٢٢. حقائق الأخبار عن دول البحار - جزء ٢ - ص (٦٣).

## (82)

## على أعتاب الثورة

والآن، وبعد كل ما سبق، نستطيع الجزم بأن الثورة العرابية كانت نتيجة للتدخل الأجنبي المهين للكرامة الوطنية، وليس من نتائجها الاحتلال الإنجليزي. هذه مسألة واضحة لا تقبل الشك، يدركها الباحث المدقق والمحايد، وتكون الحقيقة والحقيقة فقط هي كل مقصده من دون هوى أو ميل.

جاء أحمد عرابي من قاع الريف، من قرية "رزنة" إحدى قرى الشرقية، على مقربة من مدينة الزقازيق. والده كان شيخ البلد، وهو من قام بتعليمه مبادئ القراءة والكتابة، ثم عهد به إلى رجل يدعى ميخائيل غطاس، وكان يعمل صرافاً في القرية، وهو من دربه على الكتابة والأعمال الحسابية. وبعد خمس سنوات من التعليم والتدريب على يد ميخائيل، أرسله والده إلى الجامع الأزهر وذلك في سنة ١٨٤٩، وبعد قرابة الأربع سنوات قضاها في الأزهر، درس علوم القرآن الكريم واللغة والتفسير والفقهاء. لكن الأستاذ عبد الرحمن الرافي يقول إنه لم يكمل دراسته في الأزهر (١) ويؤكد ذلك الدكتور/ عبد المنعم إبراهيم الجميبي (٢). وقد عاد بعد سنوات دراسته في الأزهر إلى قريته، وبعدها التحق بالعسكرية في ديسمبر ١٨٥٤. وكان ذلك بعد أن أصدر سعيد باشا أوامره بتجنيد أبناء العمدة والمشايخ وانتظامهم في سلك الجندية، كما أمر بترقيتهم إلى رتب الضباط من تحت السلاح. ونظراً لإجادة عرابي للقراءة والكتابة والحساب، فقد تم تعيينه كاتباً بدرجة بلوك أمين بالأورطة الرابعة من آلاي المشاة الأول. وبعد أربع سنوات رقي إلى رتبة ضابط ملازم من تحت السلاح وكان ذلك وعمره سبعة عشر عاماً. وتدرج في الترتي لرتبة يوزباشي في سنة ١٨٥٩، ثم إلى رتبة صاغ سنة ١٨٥٩، ثم رتبة بكباشي سنة ١٨٦٠، ثم قائم مقام سنة في نفس السنة، وكان من علامات رضا الخديوي سعيد عنه أنه عينه الياور الخاص واصطحبه في زيارته إلى المدينة المنورة. ثم ما لبث أن قرر سعيد إنقاص عدد الجيش وقام في تضارب



واضح بالغاء بعض الفرق وتسريح ضباطها وكان منهم أحمد عرابي. لكن وكما هي الحال في تضاد واضطراب قرارات سعيد، حدث قبل وفاته أن أعاد عرابي للخدمة مرة أخرى إلى سابق رتبته.

كان طبيعياً أن يرسخ في ذهن عرابي طوال سنواته الأولى في الجيش الإحساس بالاضطهاد والعسف والظلم، بسبب وجود الضباط الشراكسة والأتراك في المناصب القيادية. وما كان من هؤلاء من معاملة فيها تعنت واضح مع الضباط المصريين. ويشير الأستاذ الرافي إلى الخطبة التي ألقاها سعيد باشا في قصر النيل مقر وزارة الحربية وقتئذ وقال فيها: "أيها الإخوان، إني نظرت في أحوال هذا الشعب المصري من حيث التاريخ فوجدته مظلوماً مستعبداً لغيره من أمم الأرض، فقد توالى عليه دول ظالمة له كثيراً... ثم أكمل قائلاً: "وحيث إني أعتبر نفسي مصرياً، فوجب عليّ أن أربي أبناء هذا الشعب وأهذبه تهذيباً، حتى أجعله صالحاً لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة، ويستغني بنفسه عن الأجانب، وقد وطنت نفسي على إبراز هذا الرأي من الفكر إلى العمل" (٣).

والحقيقة أن الخطبة قد بلغت حدّاً غير مسبوق في الاستفزاز، إذ كيف له أن يعترف بما لاقاه الشعب من قهر واستعباد، لكنه لم يذكر أي الفترات التاريخية؟ وهل كان ضمنها فترة حكم أبيه؟ ثم يتكلم عن رغبته في تهذيب الشعب، فهل هذه لغة تليق؟ ويقول إنه يعتبر نفسه مصرياً، وهل هناك رأي آخر عن مصريته وأصوله؟

حتى أن عرابي علق على هذه الخطبة قائلاً إنه لما انتهى سعيد باشا من إلقائها خرج المدعوون من الأمراء والعظماء غاضبين حانقين مندهشين مما سمعوا. ويقول إنه اعتبر هذه الخطبة أول حجر في أساس مبدأ "مصر للمصريين". وقد أكد الأستاذ الرافي على أن هذه الخطبة لم تصادف في نفس عرابي موضع الإقناع والغبطة (٤).

وبعد وفاة سعيد، لم يجد الضباط المصريون عطفاً من إسماعيل ومنهم عرابي. وعادت الحظوة إلى الضباط الشراكسة. فبعد أن ولي إسماعيل أريكة الخديوية انقلبت أمور عرابي رأساً على عقب، فقد كان إسماعيل يميز بين الضباط الشراكسة

والأتراك، ويفضلهم على المصريين في الترقيات، على الرغم من عدم كفايتهم وما ظهر منهم من جهل وعجز. ويقول الدكتور جمعي إن إسماعيل رقى خسرو باشا إلى رتبة اللواء وجعله رئيسًا على عرابي لكونه شركسيًا، وليس لقدرته أو معلوماته العسكرية. ولما كان خسرو باشا يحقق على الضباط الوطنيين، فقد ظل يکید لعرابي ويلفق له التهم حتى تم رفده من الخدمة العسكرية. وظل عرابي مبعدًا لمدة ثلاث سنوات حتى أعاده إسماعيل مرة أخرى حيث عمل بالوظائف المدنية بوظيفة ملاحظ بناء القناطر وحماية الجسور، وبالرغم من مجهوداته واجتهاده، فقد أحيل إلى التقاعد دون معاش. وخلال الاستعدادات للحملة على الحبشة، أعيد عرابي إلى الصفوف الجهادية فتم إلحاقه بالآلاي الثاني بيادة وإرساله إلى الحبشة (١٨٧٥ - ١٨٧٦) في وظيفة مأمور مهمات. هناك ازداد سخطه على الشركاسة، بعد أن رأى الكوارث والهزائم التي تعرض لها الجيش المصري نتيجة لعدم كفاية القواد الشركاسة (٥). وهو في ذلك محق ولا شك. فحجم الكوارث التي حدثت للجيش المصري هناك كان عظيمًا، وكان من الواجب أن يتم محاكمة قادة الجيش هناك، لكن من أسف أن شيئًا من هذا لم يحدث. ويؤكد على ذلك الأستاذ عبد الرحمن الرفاعي ويقول: "ولا مرء في أن إسماعيل كان يميز الضباط والرؤساء الشركاسة والترک على الوطنيين في المعاملة، رغم ما بدا منهم من العجز والجهل وعدم الكفاية، مما ظهر أثره جليًا في الهزائم التي حاقت بالجيش المصري سنة ١٨٧٥ - ١٨٧٦ في حرب الحبشة. وعلى ما كان لهذه الهزائم من أسوأ الأثر، فإن إسماعيل لم يحاسب أولئك القواد والضباط على ما وقع منهم من الإهمال والتقصير. وقيل إنه أعتزم محاكمة راتب باشا قائد هذه الحملة، ولكن ما لبث أن رجع عن ذلك، بل قربه إليه وجعله من خاصة بطانته. وهذا يدل على شديد ميله إلى تلك الفئة، فكانت لها الحظوة لديه، ثم لدى توفيق. ولو ظلت روح المساواة التي بثها سعيد في الجيش سائدة في عهد إسماعيل وتوفيق، لما قامت الثورة العرابية، لأن عرابي وصحبه لم يثوروا إلا حين طفق الكيل من محابة أمثال عثمان رفقي للترك والشركاسة، واضطهادهم للضباط الوطنيين. فعرابي وصحبه كانوا على حق في المرحلة الأولى من الثورة، لأن الطبيعة البشرية مفضولة على كراهية الظلم والاضطهاد، ومن صفات النفس الإنسانية الثورة على المظالم. ولم تكن المظالم التي يشكو منها الضباط الوطنيون مقصورة على حرمانهم حقوقهم في الترقى، بل كانوا كذلك هدفًا لأشد ضروب العنت والإرهاق، إذ كان يكفي أن تلصق بأي منهم

تهمة ما، ولو لم تكن صحيحة، ليكون جزاؤه أن تنزع منه درجته أو يقصى عن منصبه، أو ينفى إلى أقاصي السودان، وتصبح حياته عرضة للخطر لأوهي الأسباب" (٦).

نتفق في بعض ما جاء به الأستاذ الرافي، ونتحفظ على البعض الآخر. نتفق على صلف وعجرفة الشركس وتعنتهم مع المصريين، وهذا ما صنعه أبناء محمد علي وأحفاده وهو شخصيًا. نتفق في أن عثمان رفقي كان يحابي الترك والشركس، أما مسألة روح المساواة التي بثها سعيد فهذه لا نتوقف عندها كثيرًا، فالعبرة بالنتائج، ولم يكن لسياسة سعيد هذه قرارًا أو مرسومًا واضحًا صريحًا يرفع من شأن المصريين، لكن كما رأينا قرارات مضطربة بين إلغاء وإقرار سارت الأمور في عهد سعيد. إن أي تعلق برشاد حكام الأسرة العلوية هو من قبيل الفرضية الخيالية. لكن الأستاذ الرافي يعود ويؤكد على عدد من الثوابت ونحن معه حين يقول: "الثورة العرابية كانت ثورة دفاع عن الحق، ودفاع عن الحياة، وليس من ينكر ما كان عليه معظم الرؤساء الشركاسة والترك والأرناؤوط من الغلظة والغلظة، والزهو والخيلاء. والزراية بالوطنيين فإن هذه النزاعات كانت فاشية فيهم، لا في مصر وحدها، بل في سائر بلاد السلطنة العثمانية القديمة، إذ كان العرب عامة يعانون سوء معاملة الترك لهم واضطهادهم إياهم، وكانت هذه المعاملة من أسباب قيام الفتن والثورات في السلطنة العثمانية، حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وما دمنا في صدد الأسباب المباشرة للثورة فلا جدال في أن ظهور أحمد عرابي كان في مقدمة هاتيك الأسباب، فهو الذي بث في نفوس الضباط روح التضامن والاتحاد للمطالبة بحقوقهم المهضومة. وتقدم الصفوف لعرض مطالبهم جهارًا على ولاية الأمور، وكانت هذه المطالب فاتحة الثورة، فهذه الجراءة كان لها أثر كبير في ظهور الثورة، ولو لم يظهر عرابي، ولم تكن له تلك الشخصية التي اجتذبت إليه صفوف الضباط وبثت فيهم روح التضامن والإقدام، لكان محتملًا أن لا تظهر الثورة العرابية، أو لظهرت في زمن آخر، وفي ظروف وملابسات أخرى، غير التي ظهرت فيها". (٧)

ولا شك أن في هذه الكلمات تأكيدًا على وقوف عرابي خلف هذه الثورة وهو من أشعل شرارتها، فماذا كان يريد البعض ممن شكك في عرابي ورماه بكل ما هو سلبي؟ هل كانوا يريدون أن يكون خانعًا راضيًا بما شب عليه من ظلم وقهر؟ هل كان مطلوبًا منه أن يرتضي حكمًا أجنبيًا هو حادث بالفعل وواضح وضوحًا لا يقبل الشك؟ أي صنفاً من الرجال كانوا يرجون أن يجدوا عليه عرابي؟ لقد ظلم عرابي كما لم يظلم زعيم وطني

من قبل... ظلم قبل ثورة يوليو ٥٢ وبعدها. ولعل في الظلم الحادث بعد ثورة يوليو ٥٢ أكثر غيلاً وقسوة، لأنه ببساطة غير مبرر بمبررات وطنية، وغالباً ما يحكمه الهوى. وإن شئنا عن تجارب غيرنا من كبار المؤرخين والمفكرين المعاصرين ممن تأثروا بشدة بسيرة الزعيم أحمد عرابي وعلى رأس هؤلاء الأستاذ/ محمود الخفيف الذي كتب كتاباً رائعاً عن عرابي ولقي في سبيله من العنت والاضطهاد من الحكومة الكثير والكثير... الكتاب بعنوان "أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه" وفي نسخة صادرة عن كتاب الهلال (٨). وفي الغالب كتب الأستاذ بهاء مقدمة للتعريف بالكتاب وهي تستحق أن نقرأها جيداً وندقق فيما بين السطور. تقول المقدمة: "محمود الخفيف هو شاعر وناقد ومؤرخ من كبار الأدباء والكتاب الذين ظهروا في بلادنا بعد ثورة ١٩١٩. وهذا الكتاب الذي تقدمه هو نموذج لفكر هذا الكاتب الكبير وأسلوبه. وقد صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى قبل الثورة وأثار غضب الملك فاروق والسلطة الحاكمة آنذاك... لقد آثرهم أن مؤلف الكتاب دافع فيه دفاعاً علمياً وعاطفياً مجيداً عن أحمد عرابي حيث جعل شعار كتابه عندما كان ينشره مسلسلاً في مجلة الرسالة القديمة: أما أن للتاريخ أن ينصف هذا الزعيم الفلاح؟! ولذلك اتجهت السلطات الحاكمة في ذلك الحين إلى تشريد مؤلف الكتاب محمود الخفيف، وكان موظفاً كبيراً في وزارة المعارف، فصدرت قرارات عديدة بنقله من مكان إلى مكان بقصد إزعاجه وإرباك حياته، كما كان معروفاً لدى الجميع بأنه من المغضوب عليهم من السلطات مما جعله يعيش في ظروف معنوية ومادية صعبة. ولقد كان محمود الخفيف كاتباً لامعاً ولعله أبرز كتاب التراجم الأدبية والتاريخية في مكتبتنا العربية المعاصرة كلها، فقد كتب عن "تولستوي" و"ملتن" و"لينكولن" وكتب هذا الكتاب الرائع الذي نقدمه اليوم إلى القراء العرب في كل مكان قسمه الثاني والأخير. ولكن محمود الخفيف لم يأخذ حقه الأدبي الكامل بسبب الحرب التي واجهته في حياته وبسبب انصرافه الكامل للعمل الفكري والثقافي وانصرافه عن الحياة الاجتماعية والعلاقات العامة. وكتابات محمود الخفيف - كما سوف يظهر للقارئ بوضوح من خلال هذا الكتاب الهام - تتميز بالثقافة الواسعة وبالأسلوب الممتع، فقد كان إلى جانب ثقافته العلمية والتاريخية شاعراً، كذلك يتضح لنا أيضاً من هذا الكتاب بالذات يقظة ضميره القومي بصورة رائعة، ففي هذا الكتاب وثيقة هامة من وثائق الدفاع عن عرابي بل لعلها الوثيقة الوحيدة التي كتبت بهذا العمق والشمول، وعرابي زعيم ظلمه الكثيرون، وعلى رأسهم المؤرخ الكبير عبد الرحمن الراعي... فجاء كتاب محمود الخفيف لينصفه



بالحق والعلم، وليقدم نموذجًا رائعًا للكتابة التاريخية... كيف يمكن أن تصبح هذه الكتابة علمًا راقياً وأدباً رفيعاً في نفس الوقت".

فليلتمس لي القارئ العزيز الإفاضة عن الأستاذ محمود الخفيف... فلربما كان للظلم الذي وقع عليه من السلطة الحاكمة وسلطة الاحتلال وقعًا على نفسي جعلني أتعاطف مع الرجل... كما أنني عمدت إلى شحذ همة القارئ نحو مطالعة هذا الكتاب الرائع بحق... وبالتأكيد سوف نستند عليه مرجعًا قيمًا عن الزعيم أحمد عرابي والثورة العرابية. ولعل الأستاذ محمود الخفيف وكذلك المؤرخ الكبير الراحل صلاح عيسى متفقان على مؤازرة الثورة العرابية وتأثرهما بها وبالظلم الذي وقع على عرابي... وقد ذكر الأستاذ صلاح عيسى في مقدمة كتابه كيف أنه تأثر بكتاب الأستاذ محمود الخفيف وذلك حين قال: "كذلك فإن الدفاع الممتاز الذي قام به الأستاذ "محمود الخفيف" عن "عرابي المفترى عليه" قد هزني كثيرًا". (٩)

لعلي لا أخفي سرًا حين أقول إنني وقد تمثلت خطي العملاقين الكبيرين في البحث والتنقيب في أغوار التاريخ، محاولًا رفع ظلم ألمّ بالزعيم أحمد عرابي. كما أسعدني وشد من أزرني أنني لست وحدي في مجابهة من ظلموا عرابي. وفي ذلك كتب الأستاذ صلاح عيسى وبتعبير بليغ يقول: "ومن المؤسف حقًا أن ذاكرة الصبا الباكرة قد محت اسم أستاذ التاريخ الذي كان يلقني دروسه في مدرسة المبتديان الابتدائية في قرابة سنة ١٩٥٠، والذي كان يصبر على أن ما يتضمنه كتاب التاريخ المقرر علينا عن عرابي غير كاف، وأن خيانة الخديو الواضحة مدغمة فيه بحيث لا تبين. وكان يصبر على أن يروي لنا الحقيقة كاملة، طالبًا في النهاية أن لا نذكرها في الإجابة على الأسئلة وإلا رسبنا نحن، وتشرد هو. إنني مدين لهذا الرجل العظيم بالكثير، ولعل نسياني لاسمه خيرًا، ذلك أنني أظن أن هذا المعلم المجهول هو الشعب المصري كله، الذي صاغ في عرابي مواويل جميلة وأمثلة معبرة، وتغنى به دائمًا رغم أنف كتب التاريخ الرسمية". (١٠)

ومن كلام الأستاذ صلاح عيسى ما يفيد أن العقل الجمعي للشعب كان مدرِّكًا قدر عرابي وثورته، كما أشار الأستاذ عيسى بوضوح إلى القمع الذي كان يمارس أيام الملك فاروق

في إخفاء أي معلومات عن ثورة قد مضى عليها قرابة السبعين عامًا. وكان حريًا بالبوليس السياسي أن يهتم أكثر وأكثر بما كان يخطط له اليهود في فلسطين وفي مصر، وربما لو كان على مستوى من المهنية السياسية والأمنية كان في ذلك مدعاة للإفلات من هزيمة منكرة في مايو سنة ١٩٤٨، ما زال المصريون والعرب يدفعون الثمن غاليًا زهاء هذه الهزيمة. ويمضي الأستاذ عيسى في حديثه فيفصح سواء بقصد أم من غير قصد، عن أن التاريخ كان يتم تزويره أيام فاروق، وبالقطع طوال فترة حكم الأسرة العلوية.

ونحن في سبيلنا إلى سرد الحوادث المهللة للثورة وبالذات ما طرأ على الأحوال في مصر ومدى أثر ذلك على شخصية عرابي، فمن واقع مذكرات عرابي (١١) يلفت الدكتور الجميبي نظرنا إلى نقطة هامة: وهي أن عرابي قد أشاد بسعيد باشا ووصف حسناته تجاه مصر والمصريين، فيبدو أن تقديره لهذا الباشا منعه من ذكر الجانب الآخر من صفاته. فمن المعروف أن سعيد كان كثير التردد في مواقفه، ضعيف الإرادة، لا يستقر على رأي واحد، سريع الغضب، ومن هنا جاءت تقلباته في برامج وأعماله. وإلى جانب ذلك كان كثير الانصياع لآراء الأوروبيين، كما كان الإسراف من نقاط ضعفه لدرجة أنه استدان من البيوت الأوروبية دون النظر إلى العواقب مما دفع بمالية البلاد إلى الخراب. إلى هنا انتهى كلام الدكتور الجميبي. وقد أشرنا سابقًا بكثير من التفصيل عن سياسة سعيد الحمقاء، ولذا أردنا التذكير بها. غير أن من أخطر ما جاء به عرابي في مذكراته هو عندما تعرض للهزائم والكوارث التي حدثت للجيش المصري في حرب الحبشة (١٨٧٥-١٨٧٦) نتيجة لعدم كفاية القواد الشركاسة، ونتيجة أيضًا كما ذكر عرابي لخيانة القائد الأمريكي "لورنج" الذي كان على صلة بالأحباش عن طريق أحد القساوسة، ويبلغهم بتحركات الجيش المصري ونقاط الضعف فيه، ومع ذلك فإن إسماعيل لم يحاسب أولئك القواد على ما وقع منهم من إهمال وتقصير. بل كافيًا بعضهم بوضع النياشين على صدورهم (١٢).

وهنا، لا يسعنا إلا أن نقول إنه صندوق أسود، ما نلبث أن نفتحه حتى ينضج بفضائح حكام الأسرة العلوية.



المراجع والمصادر:

- ١ - الزعيم الثائر أحمد عرابي - الأستاذ عبد الرحمن الرافي.
- ٢ - مذكرات الزعيم أحمد عرابي - الجزء الأول - من مقدمة الكتاب للدكتور عبد المنعم إبراهيم الجميبي.
- ٣ - مصدر سابق - الزعيم الثائر - الرافي ص (١٣).
- ٤ - نفس المصدر السابق - ص (١٣).
- ٥ - من مقدمة مذكرات الزعيم أحمد عرابي - للدكتور عبد المنعم إبراهيم الجميبي.
- ٦ - الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ عبد الرحمن الرافي.
- ٧ - نفس المصدر السابق - ص (٧٠)، (٧١).
- ٨ - (سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال) - كان يرأس مجلس إدارتها الكاتب الكبير الأستاذ أحمد بهاء الدين - العدد ٢٤٦ يوليو ١٩٧١.
- ٩ - الثورة العربية - الأستاذ صلاح عيسى.
- ١٠ - نفس المصدر السابق - ص (٢١).
- ١١ - مذكرات الزعيم أحمد عرابي - كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العربية - دراسة وتحقيق الدكتور عبد المنعم إبراهيم الجميبي.
- ١٢ - دار الوثائق القومية: محافظ الثورة العربية، محفظة رقم ٨ ملف ٥٣ / د / ٥ الأوراق المضبوطة بمنزل أحمد عرابي، خطاب بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٨١.

## (83)

عراي يتقدم الصفوف...

لم يعرف أحد الظلم كما عرفه عراي.

ففي أوائل عهد إسماعيل وقعت حادثة كان لها أبلغ الأثر في نفس عراي، فبناءً على خلاف مع خسرو باشا الشركسي كان من أثرها تقديمه إلى مجلس عسكري وتم الحكم عليه بالسجن ٢١ يومًا، فما كان من عراي إلا أنه استأنف أمام المجلس العسكري الأعلى، فحكم لصالح عراي وألغى الحكم. وفي هذه الأثناء وقع الخلاف بين وزير الحربية إسماعيل سليم باشا ورئيس المجلس الأعلى بسبب رغبة الوزير في تأييد الحكم لصالح عراي، إلا أن رئيس المجلس سعى لدى الخديوي فكان له ما أراد وتم فصل عراي من الجيش. بالتأكيد كانت واقعة بلغ فيها الظلم مداها، أما ما حدث بعد ذلك فقد كان أقل ما يوصف به أنه التنكيل والإفراط في العسف.

رفع عراي مظلمته إلى الخديوي، وقد ظل في انتظار نتيجة هذه المظلمة قرابة الثلاث سنوات، وبعد وساطات من الخيرين تمكن عراي من العودة إلى الخدمة بالجيش بنفس رتبته ولكن مع حرمانه مرتبه طوال مدة الفصل. ولم يقتصر الأمر على عراي بل طال كل الضباط المصريين مما ضاعف عنده مشاعر الغضب وترسخ الكراهية نحو الضباط الشركس والترك. ليس هذا فقط بل ظل عراي طيلة سبعة عشر عامًا على رتبته دون ترقية، وكانت رتبته هي التي نالها أيام سعيد. وكان مما لاحظته عراي المحاباة والتميز لصغار الضباط الشركسة. ويقول الأستاذ الراجعي عن تلك الفترة من حياة عراي وتشكيل وجدانه: "من ذلك الحين أخذ عراي يبث في نفوس الضباط الوطنيين فكرة الاتحاد والمطالبة بحقوقهم، ورفع الحيف عنهم، وكان للباقتة وفصاحته في الكلام واستناده إلى بعض الأحاديث الشريفة النبوية والحكم المأثورة تأثير كبير في نفوس الضباط، اجتذبهم إليه ومال بهم إلى تلبية نداءه والاستماع لنصائحه والاقتران بدعوته". وهنا ننبه إلى نقطة هامة قرأنا عنها في كثير من المراجع وهي ميول عراي الدينية، والتي بالغ أعداؤه في وصفها بـ "الدروشة" والبعد عن التفكير العملي والواقعي، كما أن ميول عراي الدينية قد جعلت فئة من أعدائه يرمونه بالتعصب لبني دينه على حساب الآخر، والتسبب في إحداث فتنة دينية طائفية ضد



العناصر الأوروبية والمسيحية. (١) وهذا ما سنتبينه في سياق سردنا للوقائع والأحداث ووفق شهادة المؤرخين وشهود الأحداث المعاصرين.

وينقل الأستاذ الرافي عن محمود فهمي باشا، أحد زعماء الثورة العربية، أن عرابي دخل سنة ١٨٧٥ أحد الآليات المرابطة بناحية رشيد، فأخذ من ذلك الوقت في تأليف قلوب الضباط الوطنيين "أولاد العرب" على حد تعبيره، وجمع كلمتهم على ولائه وإظهار الأسف لحرمانهم من الترقيات في حين أن الضباط الأتراك والشراكسة مغمورون بها.

ويرصد الأستاذ الرافي ويؤرخ لعام ١٨٧٥ كنقطة بداية لبدء دعوة عرابي الوطنية، وكان ذلك في عهد الخديو إسماعيل. ولما تولى توفيق باشا مسند الخديوية رقي عرابي إلى رتبة أميرالاي في يونيو سنة ١٨٧٩، وأصدر الخديو أمره بذلك وهو في الإسكندرية، فتوجه عرابي إلى سراي رأس التين وقدم للخديو شكره مقروناً بعبارات الإخلاص والولاء، فشمله الخديو برعايته، وجعله ضمن ياوره، وعينه أميرالاي لآلي المشاة الرابع الذي كان مركزه بالقاهرة، ويعرف بآلي العباسية، وظل يشغل هذا المنصب حتى شبوب الثورة سنة ١٨٨١. (٢)

وفي رأينا أن عرابي لو كان يبتغي مغنماً أو منصباً، فإنه قد صعد السلم من لحظة رضاه توفيق عليه، وبالفعل أخذ في التدرج السريع في المناصب، بمعنى أنه كان يستطيع أن يركن إلى المناصب الرفيعة التي نالها بما فيها وزير الحربية، وهو منصب ولا شك رفيع وقريب من السلطة الحاكمة، بل هو جزء من الحكم. لكنه أبى إلا أن يقف مع الحق ويأخذ مكانه في قيادة الأمة نحو ثورة ترفع عنها نير الاستعباد.

إن المتتبع لأفراد الأسرة العلوية ليدرك مدى تعاسة مصر من جراء حكمهم. إن الأوصاف التي نالوها من قبل المؤرخين ليست بالهينة في غالبها، فهي توصمهم بالخلل في الشخصية والاضطراب النفسي. كانت الخلافات بينهم تصل إلى حد الاقتتال والقتل بالفعل. ويكفي أن نتذكر مقتل عباس الأول وكل ما قيل عن الدسائس بين الأسرة التي أدت في النهاية إلى مقتل الرجل. نستطيع القول مطمئنين إلى أن المؤامرات بين حكام هذه الأسرة وعبر السنوات وكل الجهود لم تتوقف حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. ولأهمية هذه المسألة في توجيه الأحداث، نرى الأستاذ الرافي مرجحاً أحد الأسباب المباشرة للثورة في شخصية الخديوي توفيق ونعته بالتردد والضعف، وأنه لم يعالج الثورة في مهدها بالحزم والشدة، أو بالعدل ورفع المظالم التي شكها منها الضباط، وكان موقفه منها هو موقف التردد والتناقض، ولا يستقر على رأي واحد،

ويضيف قائلاً: "بل كان يقابل حركة الضباط تارة باللين وأخرى بالشدّة، ثم يجنح إلى التراخي والضعف، ثم إلى الشدّة بعد الضعف، ولم يكن صريحاً في سياسته ولا في تصرفاته، وكان أيضاً يميل إلى الدسائس ويبيح لبطانته أن تمضي في كيدها وتديرها، ثم لا تلبث أن تنكشف فتثير عليه سخط الضباط وتدفعهم إلى الثورة. وكان له إلى ذلك من ظروفه العائلية ما يشجع عوامل التحريض على الثورة، فإن إسماعيل كان لا يفتأ يسعى في العودة إلى الحكم، ولا يرضيه أن يستقر ابنه على العرش، ومن هنا جاء الظن بأن له ضلعاً في مؤامرة الضباط الشراكسة التي أجمت نار الخلاف بين الخديوي والعرابين. وكذلك كان له من المير محمد عبد الحلیم بن محمد علي الكبير منافس قوي في التطلع إلى مسند الخديوية، وكان وجود عبد الحلیم في الأستانة - مهبط الفتن والدسائس - عاملاً قوياً لتهيئة الأفكار لتوقع خلع توفيق، كما خلع أبوه من قبل. هذا فضلاً على أن الأمير حلیم كان بحسب نظام الوراثة القديم أحق بالعرش من توفيق لأنه أكبر أفراد الأسرة الحاكمة سنًا، ولم يتبدل هذا النظام إلا في عهد إسماعيل، إذ جعل العرش في ذريته (فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦) فكان توفيق أول من أفاد من النظام الجديد، ولم يكن قبل صدور هذا الفرمان يتطلع إلى العرش، ولا كان معترفاً له بالزعامة من أمراء آل البيت وبخاصة الأميرات، إذ كن ينعين على والدته أنها قينة من جواري إسماعيل. فهذا المركز القلق من شأنه أن يغري على الثورة، أضف إلى ذلك أن أعضاء وزارة رياض باشا كانوا مختلفي الرأي والنزعات في مواجهة الثورة، فكان هذا الموقف وما ينطوي عليه من الاضطراب والتناقض من العوامل التي أعانت على ظهور الثورة ونجاحها". (٣)

ولعل أهمية ما قاله الأستاذ الرافي ينبع من أن الأوضاع في مجملها كانت في غاية الانحدار حتى على مستوى الأسرة الحاكمة، صراعات ومؤامرات وأحقاد وضغائن، فكيف تستقيم الأمور في ظل انهيار منظومة الحكم؟ أضف إلى ذلك الحصار المالي الرهيب من الأوروبيين وحالة التدهور الاقتصادي غير المسبوق. كل ذلك، ولا شك، لابد وأن يقود إلى ثورة عارمة، وإلا لكان الشعب المصري موصوماً بالخنوع والعبودية في مقابل هذا الوضع المذري.

حتى أن الأستاذ الرافي يعزي الثورة إلى أسباب وجيهة ومنطقية، ويعتبرها من المحفزات الموجبة للثورة ولم ينكر على المصريين حقهم في الثورة، كذلك فعل الأستاذ صلاح عيسى، فكلاهما أقر بوجوبية الثورة.



فقد أرجع الأستاذ الرافي الثورة إلى أسباب عامة اشترك فيها الشعب بجميع طبقاته، ومنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وعن الأسباب السياسية، يقول الرافي كلامًا واضحًا صريحًا قاطعًا لا يقبل اللبس عن أن مصر كانت واقعة بالفعل تحت وطأة الظلم والقهر، سببه سيطرة أجنبية محكمة، ويعدد تلك الأسباب ويقول: "فالأسباب السياسية ترجع إلى تدمير المصريين عامة من سوء نظام الحكم القائم، ورغبتهم في التخلص منه، فقد كان قوام هذا النظام استبداد الحكام واضطهادهم الأهلين. لم يكن ثمة عدل ولا قانون ولا قضاء ينتصف للمظلوم ويعطي كل ذي حق حقه، لا حرية ولا مساواة، ولا ضمانات قانونية تكفل للناس حقوقهم وحياتهم، وكان الضرب بالكرباج شائعًا يتخذه الحكام وسيلة لتحصيل الأموال أو أداة للقسوة والتعذيب. حقًا أن رياض باشا أمر بإبطال، ولكن أوامره في هذا الصدد لم تنفذ تنفيذًا تامًا، وبقي الكرباج في كثير من النواحي أداة للحكم، وكانت السخرة مضروبة على البلاد ولم تكن مقصورة على المنافع والأعمال العامة، بل كانت تستخدم لإصلاح أطيان ذوي السلطة والجاه من الحكام والأمراء." (٤)

نحن ولا شك بصدد عبودية شنعاء كانت تحدث للمصريين، وهي بالمناسبة حادثة منذ عهد محمد علي، إلا أن البعض يطيب له الحديث عن منح الخديوي سعيد امتياز حفر قناة السويس وكأنه منحة منه، لكن السخرة في أعمال الحفر وقرابة مائة وعشرين شهيدًا سقطوا في أعمال الحفر لا يهم، المهم هو أن الحفر من إنجازات فخامة الخديوي المعظم، كذلك باقي أفراد الأسرة الحاكمة عظماء تحفهم العظمة والحكمة أينما حلوا. ومع كل هذا القهر والذل المرهون بالكرباج، نجد من يدعون أن عرابي آثم، وبدلًا من الانحياز إلى من ثار لأجل الأمة، حدث العكس وصبوا جام غضبهم على الزعيم المغدور، وتركوا الخونة من دون حتى كلمة عتاب!!

أما عن سياسة النفي خارج القطر، فحدث ولا حرج. حتى أن صحيفة هي بمثابة الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة ذكرت ما نصه: "أنه لما أُلِفَ شريف باشا وزارته بعد قيام الثورة العرابية تقدمت له عرائض كثيرة من المحكوم عليهم بالنفي إلى السودان يطلبون رفع الظلم عنهم، وبلغ عددهم ٩١٢ منفيًا." (٥)

والمؤسف حقًا أن هذا الهوان الذي تعرض له المصريون لم يلق لدى المدافعين عن الطغمة الحاكمة بالآل. لقد كانت التفاصيل عن تلك المسألة مخجلة. ويعلق الأستاذ الرافي عن ذلك وعن العدد الكبير الذي ذكرته المونيتور ويقول: "وهو عدد كبير يدل على كثرة المظالم التي كان الناس يعانونها قبل قيام الثورة، وقد تبين من تحقيق

هذه الشكايات أن كثيرين من المنفيين كان يتقرر نفيهم لمجرد محضر موقع من بعض الأفراد باتهام أي شخص بأنه خطر، أو لمجرد خطاب من أية سلطة محلية بهذا الاتهام، ولم تكن المظالم مقصورة على طبقة دون أخرى، بل كانت عامة، يعانيتها العامة والخاصة، ولم يكن ينجو من شرها إلا من كانت تشملهم رعاية أولي الأمر، على أن هذه الرعاية لم تكن مضمونة البقاء، بل كثيرًا ما تتقلب غدًا لغير ما سبب سوى أهواء الطغاة وتقلباتهم." (٦)

وفي حسم وقوة، يضيف الأستاذ الرافعي عن شرعية العمل الثوري ضد نظام حكم الأسرة العلوية ويقول: "فالمصريون كانوا إذاً يتطلعون إلى التخلص من نظام الحكم القائم، وقد أدركت الطبقة الممتازة من الأمة أن إصلاح هذا النظام إنما يكون بقيام الدستور وإنشاء مجلس نيابي يوطد مبادئ العدل والحرية، ويتحقق فيه معنى الرقابة على الحكام ويحول دون ارتكاب المظالم، فيأمن الناس على حقوقهم وعلى حياتهم، ومن هنا تحدثت الطبقة المثقفة من الأمة والضباط الوطنيون في الشعور والميول، وأجمع الكل على المطالبة بالمجلس النيابي، فالثورة العرابية كانت من هذه الوجهة ثورة على المظالم وثورة على الحكم الاستبدادي." (٧)

وأوضح الرافعي أنه بينما كانت الطبقة المثقفة تتقرب أن يقوم الخديوي توفيق بإصدار الدستور، حدث ما لم يكن في التوقعات. استقال شريف باشا بسبب رفض الخديوي توفيق تشكيل مجلس النواب، ونزعتة نحو الاستبداد والحكم الديكتاتوري، وألف حكومة هو من يرأسها. ثم قام بتكليف رياض باشا بتأليف وزارة قامت على أساس حكم البلاد حكمًا مطلقًا، وحرمانها من أي نظام دستوري. فكان طبيعيًا أن تستجيب كافة طبقات الأمة لنداء عرابي من أجل الثورة على هذه الأوضاع السيئة.

فقد أمعنت وزارة رياض باشا في القمع والتنكيل بالمعارضة، وبات رياض يحكم غير عابئ بآراء الأعيان والعلماء، ويجامل بشدة الأجانب. ومن أمثلة الاضطهاد لأي معارض ما قامت به هذه الحكومة التي لا تخرج عن كونها ألعوبة في يد الأجانب، تتحرك بأوامر الخديوي الذي هو في الأصل لا يستطيع أن يخطو خطوة من دون إذن القناصل. ففي خطوة مجرمة، أقدمت الحكومة على تجريد الفريق شاهين باشا كنج،

وزير الحربية السابق، من رتبته وألقابه لاتصاله بالحزب الوطني. كما تم محاكمة السيد حسن موسى العقاد وحكم عليه بالنفي إلى أقاصي السودان لاعتراضه على إلغاء قانون المقابلة. أما عن الصحف المعارضة، فحدث ولا حرج. تمادت حكومة رياض باشا في استهدافها، فاستخدمت لائحة قديمة مسماة "لائحة المطبوعات"، ومن خلال هذه اللائحة كانت تنذر الصحف أو تعطلها. فأُنذرت جريدة التجارة ثم عطلت جريدة مرآة الشرق لمدة خمسة أشهر، وبحسب الوقائع المصرية التي ذكرت قائلة: "لأنها اعتادت الدخول فيما لا يعينها ونشرت مطالعات سخيفة مخترعة من تلقاء نفسها خرجت فيها عن حدود وظائفها". كما تم في عهد رياض باشا إنذار جريدة مصر وجريدة التجارة لتجرأهما على نشر مقالات عدتها الحكومة غير معتدلة، تخدش الأذهان (والتعبير الأخير من عند الأستاذ الرافي)، ويدلك على مدى حساسية الحكم الديكتاتوري لأي كلمة حرة. وفي النهاية، ما كان من الحكومة إلا أن عطلت الجريدتين نهائياً. ويقول الرافي عن هاتين الجريدتين: "كانت جريدتا مصر والتجارة من أقوى صحف المعارضة، تجلت فيها روح السيد جمال الدين الأفغاني، ولا غرابة في ذلك، فصاحبهما ومنشؤهما هو أديب إسحاق من خاصّة تلاميذ الأفغاني. أنشئت الأولى سنة ١٨٧٧ والثانية سنة ١٨٧٨ في أواخر عهد إسماعيل، وكانتا في عهد توفيق لا تفتأ كل منهما تنشر المقالات الحماسية وتنتقد سياسة الحكومة وتندد بتفريطها في حقوق البلاد. فلم تطق وزارة رياض باشا صبراً على مسلكهما وأصدرت قرارها بتعطيلها تعطيلاً نهائياً".

ويستطرد الرافي محدثاً عن عبارات القرار ودلالاتها من جبروت الحكومة حين تغضب فتعصف بأي معارضة حتى لو كانت صحيفة تعارض بالكلمة. نص القرار يقول: "حيث صدور الإنذارات مراراً عديدة وتنبهات شفاهية من إدارة المطبوعات إلى أصحاب امتياز الجرائد الأهلية عموماً، وإلى أصحاب امتياز جريدتي مصر والتجارة خصوصاً، بعدم خروجهم عن حدود وظائفهم ولا ينشرون ما يوجب تشويش الأفكار، صدر له آخر إنذار بأنه إذا رجع لمثل ذلك، فتلغى جريدته بالكلية. وحيث أنه بعد هذا الإنذار، وحيث أنه بعد هذا الإنذار لم يترك مسلكه الأول لما نشر في جريدة التجارة نمرة ١٢٣ الصريح في أنه لا يرجع عما هو مصر عليه، وحيث ما اعتادت على نشره هاتان الجريدتان ضرره أكثر من نفعه، اقتضى الحال صدور الحكم من إدارة المطبوعات بالغائها مؤبداً".

ولم يتوقف عسف الحكومة عند هذا الحد مع الصحافة، إن المتابع لسير الأحداث ليعجب أشد العجب من هذه الديكتاتورية المفرطة التي تشير بالفعل إلى أن حكام هذه الأسرة التي هبطت على مصر في غفوة من أبنائها كانوا يتعاملون مع البلاد وكأنها إرث تركه لهم محمد علي المؤسس والمغامر. وتتوالى الإغلاقات والمصادرات في عهد توفيق، فهذا إنذار لجريدة مصر الفتاة التي تجرأت وانتقدت الحكومة لإقدامها على توسيع اختصاصات الرقيبين الأجانب على المالية المصرية. وبعد ذلك أقدمت الحكومة على تعطيلها بصورة نهائية متعللة بأقدامها على نشر أخبار مهيجة للخواطر والأفكار. كما حظرت جريدة النحلة، وأبو نضارة ثم أبو صفارة والقاهرة والشرق من دخول القطر المصري، وأذرت جريدة الإسكندرية ثم عطلتها شهرًا، وعطلت جريدة المحروسة لمدة خمسة عشر يومًا.

ويضيف الأستاذ الرافي قائلاً: "ولم يقتصر الاضطهاد على الصحف العربية، حتى الصحف الأوروبية، فعطلت جريدة الريفورم تعطيلًا نهائيًا، وأغلقت مطبعتها بحجة أنها تنشر مقالات مثيرة للأفكار، وأذرت جريدة الفارداالسكندري". ويختتم الرافي حديثه عن قمع الصحف المعارضة ويقول: "فالصحف المعارضة وما كانت تبثه من الأفكار من روح التبرم بنظام الحكم والتطلع إلى الحرية والدستور وما لقيته من الاضطهاد، كل ذلك كان من الأسباب الممهدة للثورة والمحرضة عليها".

والآن بعد أن تبين لنا بما لا يدع مجالاً للشك أن السيطرة الكاملة للأجانب قد حدثت، وهو ما أسماه الأستاذ صلاح عيسى بالاحتلال السلمي أو الغزو السلمي، وما كتبه الأستاذ عيسى في هذا الصدد بالإضافة لغيره من المؤرخين ومنهم الرافي ومحمود الخفيف بما يجزم بوقوع الغزو فعليًا، ولم يبق منه إلا الجانب العسكري.



المراجع والمصادر:

- ١ - الثورة العربية - ص (٤٣) - الأستاذ صلاح عيسى (الهيئة العامة لقصور الثقافة).
- ٢ - الزعيم الثائر أحمد عرابي - الأستاذ / عبد الرحمن الرافي.
- ٣ - الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ / عبد الرحمن الرافي.
- ٤ - نفس المصدر السابق - ص (٧٢).
- ٥ - جريدة المونيتور إجبسيان - عدد ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١.
- ٦ - الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي - مرجع سابق - ص (٧٣).
- ٧ - نفس المرجع السابق - ص (٧٣).
- ٨ - جريدة الوقائع المصرية - عدد ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩.
- ٩ - جريدة الوطن العربي - عدد ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٩.
- ١٠ - جريدة المونيتور إجبسيان - عدد ١٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩.
- ١١ - جريدة الوقائع المصرية - عدد ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٩.
- ١٢ - جريدة الوقائع المصرية عدد ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٩ وكذلك جريدة المونيتور إجبسيان عدد ٢٦ أبريل سنة ١٨٨٠.
- ١٣ - جريدة الوطن عدد ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٠.
- ١٤ - جريدة المونيتور إجبسيان عدد ٢٦ مايو سنة ١٨٨٠.
- ١٥ - نفس المصدر السابق - عدد ٢٧ لسنة ١٨٨٠.

## (84)

والنتيجة الحتمية والطبيعية هي الاحتلال العسكري. قطعًا ويقينًا، لم يكن عرابي أبدًا هو من فتح الباب للإنجليز لاحتلال مصر. الأمر محسوم لمن أراد أن يحكم على الرجل بالعدل وبعد الاطلاع على كل ما سبق من وقائع وأحداث وثقها مؤرخون عظام، ثقة، لم يعرف عنهم يومًا الكذب أو التدليس أو الهوى، لم يعرف عنهم أنهم يومًا باتوا في حِضْنِ السلطة. إذًا هي دلائل دامغة لمن أراد أن يُعمل العقل وينطلق في أحكامه من ضمير حي. لم يتعرض أحد لما تعرض له عرابي من رمي بالباطل وإلقاء التهم من كل حذب ولون. أكرر، نحن هنا لنبحث عن الحقيقة، وليس لمنح عرابي صكوك البراءة من تهم أبدع أعداء الأمة في إلصاقها به.

الآن، نحن قاب قوسين أو أدنى من أحداث واحدة من أعظم وأنقى الثورات في العالم، ولكن بكل أسف، جاء الخونة على عجل ليقدموا فروض الطاعة والانسحاق تحت أقدام الخديوي الخائن الذي سلم رقبته وزمام البلاد إلى الإنجليز.

وفي هذا الفصل والذي يليه، سوف نمضي سريعًا بين الأحداث وتحليلات عدد من المؤرخين حتى نصل إلى يوم ضرب الإسكندرية في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢، والذي يعد واحدًا من أسوأ الأيام في التاريخ المصري الحديث، وسبة عار تضاف إلى مجموعة من الخونة لن ينسأهم التاريخ أبدًا، وعلى رأسهم واحد من سلالة أسرة محمد علي. ولنبدأ من الاحتلال الفعلي، الذي كان قد بدأ بالفعل قبل الاحتلال العسكري. وفي ذلك يقول المؤرخ الكبير الأستاذ صلاح عيسى: "ولم تستولِ الاحتكارات الأوروبية على السلطة التنفيذية فحسب، ولكنها استولت أيضًا على السلطتين الأخريين: التشريعية والقضائية. كان التسلل إلى السلطة القضائية بطيئًا، بدأ منذ عهد طويل، ولكنه أسرع في عهدي سعيد وإسماعيل متوافقًا مع خطوات رأس المال الأوروبي" (١). وهنا لا بد أن نتوقف لنؤكد على جريمة سعيد وإسماعيل التي تضاف إلى جرائمهم السابق ذكرها، وهل بعد التفريط في السلطة القضائية والتشريعية جريمة أكبر؟

يكمل الأستاذ عيسى عن ذلك التفريط ويقول: "وانتهى إلى فوضى عارمة، بدت ملامحها فيما كانت المحاكم القنصلية تمارسه من سلطات قضائية واسعة، إذ كان الأجانب يحاكمون أمام محاكم يشكلها قناصلهم، وبقوانين بلادهم، اعتماداً على ما عُرف بالامتيازات الأجنبية. وكان منطقيًا في ضوء الظروف التي كانت سائدة في مصر آنذاك أن ترفض الدول أي محاولة تسترد بها مصر سلطاتها القضائية على المقيمين بها من الأجانب بحيث تحاكمهم بمقتضى قوانينها. ومن هنا حل نظام المحاكم المختلطة محل المحاكم القنصلية، فأنشأت مؤسسة سياسية جديدة ذات سلطات واسعة وخطيرة فيما يختص بالأجانب. على أن أهم ما جاء بهذا النظام الجديد، هو نصه على أن التشريع الذي يسري على الأجانب لا يكون نافذًا عليهم إلا بموافقة دولهم صاحبة الامتيازات، وتكون لتمثيل هذه الدول ما عُرف (بالجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة)، وهي مجلس تشريعي أجنبي لا يصدر قانون في النية تطبيقه على الأجانب دون عرضه على الجمعية المذكورة وموافقتها عليه" (٢).

وإلى هنا يأتي الأستاذ عيسى على ذكر كلمة الاحتلال الفعلي. وفي ذلك هو يسمي الأشياء بمسمياتها فيقول: "وإلى هنا كان الاحتلال الفعلي قد وقع بطريقة سليمة تمامًا.

فالسطة التنفيذية تمارسها حكومة (مختلطة) تضم وزيرين أوروبيين - أو رقبين حسب الأحوال.

والسلطة التشريعية التي تمارس حق التشريع في كل ما يتعلق بالأجانب سلطة تمثل الأجانب، وهي صاحبة الحق في الاعتراض على أي قانون وطني في النية تطبيقه على الأجانب.

والمحاكم المختلطة تطبق تلك التشريعات بطريقة الخاصة".  
وفي حسم ووضوح يستطرد الأستاذ عيسى قائلاً: "وهكذا تكونت دولة أوروبية داخل مصر، دولة لها رعاياها، ومصالحها الاقتصادية وسلطاتها الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، ولم تعد مصر دولة مستقلة، بل دولة مختلطة" (٣).

وكان من نتيجة تلك المهزلة، بحسب الأستاذ عيسى، أن الحكومة الأوروبية تبتز الميزانية المصرية بحجة تسديد الديون وفوائدها، والجمعية التشريعية الأوروبية تقف دون دفع الجانب لأي ضرائب عن أرباحهم الطفيلية، والمحاكم المختلطة تحايي رعاياها حين يختصمون مع أي مصري. وبعد انتشار البنوك التجارية والمرابين الأجانب، مكنتهم المحاكم المختلطة من انتزاع عشرات الآلاف من الأفدنة نقلتها أحكامها من ملكية المصريين إلى ملكية الأجانب.

ومرة أخرى، وفي حسم ووضوح لا لبس فيه، يقول الأستاذ عيسى: "وبهذا تم الاحتلال السلمي الذي جاءت الثورة العرابية احتجاجًا عليه من الطبقات المصرية التي اضطرت مصالحتها به" (٤).

وفي إطار التمهيد للثورة وبزوغ نوازع الاحتجاج بين المصريين، وعن نشاط طبقة ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في التآجيج للثورة، يحدثنا الدكتور السروجي ويقول: "كان من الطبيعي أن يتجه نشاط طبقة ملاك الأراضي الزراعية إلى مجلس شورى النواب حيث بدأت المعارضة ضد التدخل الأجنبي تظهر بشكل واضح أواخر حكم إسماعيل كنتيجة للضغط الأوروبي المتزايد من النواحي السياسية والمالية، ممثلًا في صندوق الدين والمراقبة الثنائية، وفرض وزيرين أوروبيين على الوزارة المصرية. وقد عبر هؤلاء النواب عن نشاطهم في موضوعين: الأول: عندما أصروا على عرض ميزانية الدولة على مجلس النواب، وكذلك كل ما يتعلق بالشئون المالية. ثانيًا: إقدام هؤلاء الملاك على تنظيم حزب سياسي أطلق عليه اسم "جمعية حلوان"، ضم الملاك الزراعيين وبعض العناصر من الرأسمالية التجارية الوطنية، سمي باسم "الحزب الوطني"، والحزب الأهلي واتخذ من بلدة حلوان مركزًا له. وكان يضم أعضاء عديدين من أشهرهم محمد شريف باشا ومحمد سلطان باشا وشاهين باشا وعمر لطفي باشا وراغب باشا. وكان من الناقمين على محمد رياض باشا رئيس وزراء الخديوي توفيق. وفي ٤ نوفمبر عام ١٨٧٩ أعلن قيام هذا الحزب وأصدر الأعضاء منشورًا يحددون أهدافه وهي: إنقاذ البلاد من التدخل الأجنبي والاستغلال الأوروبي. كما ندد بسياسة الحكومة الاستبدادية، وأوضحوا بأن برنامجه ينطوي على النهوض بالأمة المصرية عن طريق التعليم" (٥).



ولو كان توفيق يتمتع بالحد الأدنى من الوطنية أو الحكمة لكان حاد بالبلاد عن المصير المحتوم من احتلال دام لأكثر من سبعين سنة، لم يستمع إلى الوطنيين الشرفاء ووقف أمامهم في صلف وعجرفة بما يعكس نظرتة الدونية إلى الشعب وأنه مالك هذه البلاد وورثها عن جدوده.

وفي إشارة هامة من الدكتور السروجي إلى بداية الالتحام بين هؤلاء الملاك وبين قطاع المثقفين، وهو ما أدركه هذا الحزب من أن هذا هو بداية الطريق لتحقيق أهدافه، ويؤكد على ذلك بقوله: "ولذا ما أن بدأ نجم عرابي يبرز بعد حادثة قصر النيل ومظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ العسكرية الشعبية ضد الخديو توفيق إلا وبدأ أعضاء الحزب الوطني يلتقون بعرابي وزميليه عبد العال حلمي وعلي فهمي". (٦)

ونواصل مع الدكتور السروجي، يتحدث عن ما أسماه الجناح الفكري للثورة والذي ينقسم من وجهة نظره إلى قسم مدني وقسم عسكري، فيقول: "إذا تناولنا القسم الأول نجد أنه كان أكثر تجاوبًا مع الحركة الجديدة، وكان أسرع من القسم الثاني في الالتحام بطبقة كبار ملاك الأراضي". ولعل أبرز ما أضافه الدكتور السروجي عن الفائدة التي جنتها البلاد من حركة البعث العلمية إلى أوروبا خلال القرن التاسع عشر ما يجعل المتابع يجد في هذه البعثات بعضًا من الفوائد التي كان يفترض أن يكون تأثيرها على البلاد كبيرًا وسريعًا، لكن بكل أسف هذا لم يحدث. ربما كانت تلك الفترة التي تحدث عنها الدكتور السروجي هي التي جاءت بنتيجة طال انتظارها، ويستطرد قائلاً: "وقد وضع هؤلاء المثقفون أنفسهم في خدمة طبقة كبار الزراعين فاشتغلوا في صحافة الحزب الوطني التي تمثلت في جرائد مصر والتجارة والوطني. وحملوا حملة شعواء على التدخل الأجنبي. وكان لكتاباتهم أكبر الأثر في خلق الرأي العام الواعي في مصر". (٧)

وينقلنا الدكتور السروجي إلى منطقة في غاية الأهمية، ويجب التمعن في مغزاها وتبعاتها، لعلها أول مرة نتعرض إلى مصطلح الجامعة الإسلامية الذي كان له أثرًا كبيرًا في تلك الفترة، فيقول الدكتور السروجي: "مع إيماننا بالدور الذي قامت به الطبقة المثقفة يجب ألا ننسى أثر حركة الجامعة الإسلامية على الحزب الوطني. ولما كانت حركة الجامعة الإسلامية حركة شعبية فقد استطاعت بذلك أن تربط الحزب الوطني بالقاعدة الشعبية. ويدلل على ذلك بما كتبه الشيخ محمد عبده في هذا الصدد حين قال: 'وكان طلبة العلم وطلبة جمال الدين الأفغاني ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف إلى بلادهم أيام البطالة، والزائرين يذهبون بما ينالونه إلى أحيائهم

فاستيقظت وانتبهت عقول، وخف أصحاب الغفلة في أطراف متعددة من البلاد وبخاصة في القاهرة".

ويكمل الدكتور السروجي حديثه الهام عن ظهور الحركة الإسلامية بقوله: "لقد صادف ظهور الحركة الإسلامية ضغطًا متزايدًا من قبل الدول الأجنبية صاحبة الديون، وكمًا استبداديًا مطلقًا من قبل الخديو. ومن ثمة وجدت مبادئ الدعوة الإسلامية التي استهدفت تكتيل العالم الإسلامي في مواجهة الزحف الاستعماري الغربي وإقامة حياة ديمقراطية سليمة آذانًا صاغية من جانب المصريين". وهنا علينا أن نلاحظ أن أوروبا في تلك اللحظات لا بد وأنها قد استشعرت الخطر من تلك الحركة الإسلامية، ولا شك أنها قد خشيت من هذا التكتيل الذي أشار إليه الدكتور السروجي. أما عن القسم الآخر من طبقة المثقفين، فبحسب الدكتور السروجي: "نجد جماعة العسكريين المصريين الساخطين على الأوضاع القائمة بالبلاد، بالإضافة إلى ما كانوا يعانونه من أوضاع غير طبيعية في الجيش، فاستنثار الأتراك والشراكسة بالمراكز الرئيسية فيه قد حالت بينهم وبين السيطرة على هذا الجيش وتوجيهه وفق مصلحة البلاد، كما أن معاملتهم من قبل هؤلاء الشراكسة لم تكن فوق مستوى الشبهات، ولم يكن تمتع هؤلاء الشراكسة بالمناصب الرئيسية قائمًا على أساس تفوق حربي، وإنما على أساس عنصري تعصبي. وأقرب مثال على ما نقول الحملة المصرية على الحبشة (٨) ١٨٧٥ - ١٨٧٦ وما منيت به من فشل على أيدي هؤلاء الشراكسة". وعند تلك النقطة تجدر الإشارة إلى جريمة أخرى من جرائم توفيق الذي لم يهتز له جفن من وراء إراقة دماء الجنود المصريين في الحبشة. وتلك الهزائم كان لها من وقع بالغ السوء عند عرابي والضباط المصريين. وفي ذلك يقول الدكتور السروجي: "وكان عرابي ممن اشتركوا في تلك الحملة، وممن نددوا بالحكومة القائمة لتقصيرها في توفير الأسلحة والذخائر مما كان له أعمق الأثر في فشلها. أضف إلى ذلك الأخطاء العسكرية الجسيمة التي تردى فيها هؤلاء والتي أودت بحياة الآلاف من أبناء مصر. وكانت النتيجة النهائية لتلك الحملة أو إن شئت فقل المهزلة الاحتفال بهؤلاء القادة عند عودتهم إلى مصر والإنعام عليهم بالأوسمة والنياشين". ومن المعلوم أن الحرب الحبشية كانت فيها الهزيمة والخسارة فادحة، وكما أوضح الدكتور السروجي فإن الخسائر البشرية كانت بالآلاف، لكن كما هو المعتاد مع حكام الأسرة العلوية لم يجرؤ أحد على مساءلة الخديو توفيق على الزج بأبناء مصر في حرب من دون إعداد أو قيادة كفؤ. ومن غريب أن من شمروا عن ساعديهم وأنبروا في الدفاع عن توفيق لم يتعرضوا



إلى الحرب الحبشية. لم نسمع عنهم احتجاج مدروس. يبدو أن الحاكم عندهم منزه عن الخطأ. نعم، تغافل الكثيرون ممن تعرضوا للثورة العرابية عن دماء الجنود التي سالت هباء في الحبشة. ترك هذا البعض القليل هذه الأمور الجسام وأنصب كل النقد نحو عرابي. لم يدركوا أن الهزيمة في الحبشة كانت أحد أسباب الثورة. ربما أدركوا ولكن الميل إلى البقاء تحت جناح السلطة هو ما جعلهم يصرفون النظر عن تلك الفرعيات (من وجهة نظرهم بالطبع)، فالدم المصري عندهم يأتي دائماً في مرتبة غير ذات أهمية. وعن آثار تلك الحملة في نفس عرابي يقول الدكتور السروجي: "وفي كتاباته (٩) التي سجل فيها أخبار تلك الحملة، فما أن عاد عرابي وزملائه من تلك الحرب إلا وقاموا بتأسيس جمعية سرية في ١٨٦٧ سميت "جمعية مصر الفتاة"، وكان من بين أعضائها عدد من المفكرين والأدباء. وكان علي الروبي زميل عرابي وصديقه المؤسس الأول لها. كما ضمت الجمعية أيضاً علي فهمي. وبمرور الوقت أصبح أحمد عرابي أبرز عضو فيها". وقد جاء الدكتور السروجي بتقسيم منطقي للمراحل التي مرت بها الثورة إلى أربعة مراحل (١٠).

الأولى: وهي مرحلة التقارب بين جمعية مصر الفتاة التي تمثل جناح العسكريين بالحزب الوطني الذي يتركز فيه كبار ملاك الأرض. وقد حاول عرابي في ذلك الوقت أن يقنع أعضاء الحزب الوطني بخلع إسماعيل وإعلان النظام الجمهوري، وقد عبر عن هذا المعنى بقوله: "أن نتحد ونخلع إسماعيل... ولكنه لم يوجد يومئذٍ من يقود الحركة... ولذلك فإن اقتراحي لم ينفذ وإن حاز القبول. وقد ألقى عزل إسماعيل بعد ذلك عبئاً ثقيلاً عن كواهلها وعم الفرح، ولكن لو فعلنا ذلك بأنفسنا لكان أفضل، إذ أننا كنا نتخلص من أسرة محمد علي كلها وكنا نستطيع إقامة جمهورية".

وتعقيباً على كلام عرابي، يطرح السؤال الافتراضي نفسه: ماذا لو نجحت الحركة في عزل إسماعيل وإعلان الجمهورية؟

هل كان ذلك سيحل محل ٢٣ يوليو ١٩٥٢؟ هل كان سيتم حذف سبعين عامًا من النهب للبلاد؟

وعن المرحلة الثانية، يقول الدكتور السروجي: "في هذه المرحلة تتضح الرؤية أمام الباحث بشكل أكبر، فيعلن الحزبان السريان عن نفسيهما ويدعوان إلى عقد اجتماعات عامة على كافة المستويات لدراسة الأوضاع القائمة وإعداد الرأي العام

للكفاح من أجل المطالب الوطنية. وقد أدت تلك الاجتماعات إلى عقد مؤتمر في أبريل سنة ١٨٧٩ حضره اثنان وستون من رجال الدين على رأسهم شيخ الجامع الأزهر، وقاضي القضاة، وبطريك الأقباط، وحاخام اليهود، وسبعة وثلاثون من ضباط الجيش، وواحد وأربعون من كبار الملاك الزراعيين والتجار، وستون من أعضاء مجلس شورى النواب، أسفر عن تدوين محضر بما دار بهذا الاجتماع سمي بالمحضر الأهلي، تقدموا به إلى الخديو إسماعيل " (١١).

وفي نهاية الأمر، وبحسب الدكتور السروجي وكما أسلفنا الذكر، تم خلع إسماعيل وتولى توفيق الحكم، حاول في البداية أن يظهر عطفه على مطالب الحركة الوطنية حتى تستقر الأمور فيظهر على حقيقته... وهو ما حدث بالفعل وأطاح بكل المكتسبات الوطنية... ألغى اللائحة الأساسية لمجلس النواب وأعاد المراقبة الثنائية على مالية البلاد... أعلن الحكم المطلق وأصدر قانون التصفية الذي ألغى نظام المقابلة... أغلق الصحف الوطنية لإسكات الأصوات الحرة ونفى السيد جمال الدين الأفغاني... وبهذه الوسائل والإجراءات التعسفية تبدأ المرحلة الثالثة... وفيها كانت الزعامة المطلقة للحزب العسكري وتردد طبقة كبار الملاك الزراعيين في مواصلة الشوط إلى نهايته وتقاعسهم في نهاية الأمر.

وهنا يضيف الدكتور السروجي عن المرحلة الثالثة نقطة البداية للثورة ويقول: "ظهر عرابي كزعيم وطني لا منازع له للحزب العسكري بإجماع الآراء. حدث ذلك عندما اجتمع بمنزل أحمد عرابي في مساء ١٦ يناير سنة ١٨٨١ عدد من الضباط الوطنيين في الجيش وهم: والميرالاي (عميد) عبد العالي حلبي قائد آلاي طره، والبكباشي (مقدم) خضر، والميرالاي (عميد) علي فهمي الديب قائد الآلاي الأول، والبكباشي (مقدم) محمد عبيد من ضباط نفس الآلاي، والبكباشي (مقدم) ألفي يوسف من ضباط الآلاي الرابع، والقائمقام (عقيد) أحمد عبد الغفار بآلاي الفرسان. وتناقشوا في أمر سياسة عثمان رفقي ناظر الجهادية التعسفية، ونواياه العدوانية تجاه الضباط الوطنيين، وبعد أن استمع عرابي إلى شكاياتهم قال لهم: "ماذا تريدون إذًا؟" فقالوا: "إنما جئنا لنرى رأيك." فقلت: "رأي أن تطيبوا نفوسكم، وتهدئوا روعكم، وتعتمدوا على رؤسائكم وتفوضوا إليهم النظر في مصالحكم، وهم يتخذون من بينهم رئيسًا يثقون به كل الوثوق، ويسمعون قوله ويطيعون أمره، ويحفظون بمعاضدتهم إذا أرادت الحكومة به شرًا." فقالوا جميعًا: "إننا فوضنا إليك هذا الأمر، فليس فينا من هو أحق به وأقدر عليه منك." فقلت: "كلا، انظروا غيري وأنا أسمع له وأطيع، وأنصح



له جهدي." فقالوا: "إنا لا نبغي غيرك، ولا نثق إلا بك." فأبين لهم أن الأمر عصيب، ولا يسع الحكومة إلا قتل من يتصدى له. فقالوا: "نحن نفديك ونفدي الوطن العزيز بأرواحنا." فقلت لهم: "أقسموا لي على ذلك." فأقسموا على السيف والمصحف" (١٢).

ويضيف الدكتور السروجي قائلاً: "وباتضح تلك الحقيقة و بانتقال زمام المبادرة من أيدي حزب كبار الملاك إلى أيدي حزب العسكريين، ينسحب كبار الملاك من معسكر الثورة، رغم حرص عرابي على توكيد الرابطة بين الحزب الوطني والفريق العسكري حتى ذلك الوقت. و بانعقاد لواء الزعامة لأحمد عرابي، بدأ الصدام بين الحزب العسكري والخديو يأخذ مظهرًا خطيرًا تمثل في أول الأمر في حادثين هاميين: الأول: حادث قصر النيل، وحادث قصر عابدين." (١٣)

وعن حادث قصر النيل، فقد سبق الحديث عنه وبالتفصيل، لكن ما يهمنا هنا هو تتابع الأحداث وما ترتب على هذه الحادثة وضرورة اعتبارها تطورًا هامًا نحو الثورة. ففي أعقاب الاستجابة لطلبات الضباط من عزل عثمان رفقي وتعيين محمود سامي البارودي بدلًا منه، في هذه الأثناء كان الخديوي حريصًا على كسب ود الضباط لتخطي هذه الحادثة ومحو أثرها من نفوسهم. ففي ١٢ فبراير سنة ١٨٨١ دعا توفيق ضباط الآليات بالعاصمة من رتبة البكباشي فما فوقها إلى قصر عابدين، وألقى فيهم خطبة جاء في بعض فقراتها: "إنكم تعلمون حق العلم ما عندي من الميل والمحبة للعساكر والالتفات إلى شئونهم من يوم استلامي لزمام الحكومة... فلذلك لا أخفي عنكم ما حصل لي من الأسف بأسباب الحركة التي حدثت وانقضت، ومع هذا فإني قد عفوت ولم يبق في قلبي من أثرها شيء بالكلية".

ويؤكد المؤرخ الدكتور السروجي على أنه بالرغم من هذه المبادرة الودود من الخديوي إلا أن الضباط الوطنيين لم يكن يأمنون على أنفسهم من بطش الخديوي، فكانوا يأخذون الحذر عند تنقلاتهم ويعينون الحراسة لذلك، وكانت اجتماعاتهم السرية تعقد في منزل عرابي ليلاً. تغير الوضع بعد عزل البارودي عن الجهادية وتولية داود باشا الذي أصدر أمرًا بمنع اجتماع الضباط في المنازل. ويقول المؤرخ "إسماعيل سرهنك" عن هذه الاجتماعات والحديث في السياسة: "وأن كل من تكلم منهم مع آخر في الأمور السياسية سجن بالقلعة، وكان داود باشا يتفقد إنفاذ هذه الأوامر بنفسه لحرص الحالة وبث عبد القادر باشا مأمور ضبطية القاهرة العيون على منازل رؤساء الحزب العسكري لمنع اجتماعاتهم".

ويشير الدكتور السروجي إلى أن حادث قصر النيل قد ترتب عليه نتائج خطيرة بقوله: "فانتصار العسكريين قد منحهم الثقة بأنفسهم وبمقدرتهم على تغيير الأوضاع القائمة وفق ما يشاءون. كذلك كان لهذا الانتصار صدى قويا في الأوساط الشعبية، فبدأ تعلق الجماهير بعراي وأخذوا يلتفون حوله، فثورته ضد الخديوي المستبد ونجاحه في الوصول إلى أهدافه قد رفعه في أعين هؤلاء إلى منزلة الأبطال، كما أن هذا النجاح الذي أحرزه العسكريون قد أزعج الحزب الوطني وأفزح الرأسماليين المصريين".

ويستطرد الدكتور السروجي مؤكداً على نجاح الجولة الأولى ويقول: "كان النجاح الذي لقيه العسكريون في الجولة الأولى دافعا لهم ليخطوا الجولة التالية وأن ينتقلوا من مرحلة المطالب الخاصة بالجيش إلى مرحلة المطالب العامة المتعلقة بالأمة بأسرها والتي يمكن بلورتها في المطالبة بحياة نيابية سليمة ومناهضة التغلغل الأجنبي في البلاد. وقد وجدت هذه الخطوة تأييدا من جانب طبقة كبار الملاك الزراعيين باعتبار أن تلك المطالب تتفق مع أهدافهم الرئيسية".

وهكذا تأكدت زعامة عرابي العسكرية على معظم ضباط الجيش، وقد اتفق الكثيرون على اعتبار سنة ١٨٨١ بداية لتأكيد هذه الزعامة. وفي مراحلها الأولى حققت الثورة بالفعل العديد من النجاحات، وعلى رأسها في رأينا الارتفاع بمستوى الجنود في المعسكرات من حيث المأكل والملبس والناحية الإنسانية، وهذا ما نعرض له بشيء من التفصيل من خلال الأستاذ الرافي، وذلك قبل أن نستكمل الحديث عن المرحلة الرابعة تبعا لتقسيم الدكتور السروجي.

المراجع والمصادر:

- ١ - الثورة العرابية - الأستاذ / صلاح عيسى.
- ٢ - نفس المرجع السابق - ص (٨٧).
- ٣ - نفس المرجع السابق - ص (٨٧).
- ٤ - نفس المرجع السابق - ص (٨٨).
- ٥ - الجيش المصري في القرن التاسع عشر - الدكتور / محمد محمود السروجي.

- ٦ - نفس المرجع السابق - ص (٤٢٣، ٤٢٤).
- ٧ - نفس المرجع السابق - ص (٤٢٤، ٤٢٥).
- ٨ - العلاقات بين مصر وإثيوبيا في القرن التاسع عشر - دكتور / محمد السروجي.
- ٩ - كشف الأسرار عن سر الأسرار - مذكرات عرابي باشا - ص (٣٣ - ٤٥).
- ١٠ - مصدر سابق - الدكتور السروجي - الجيش المصري - ص (٤٢٧).
- ١١ - نفس المصدر السابق - ص (٤٢٧).
- ١٢ - كشف الستار عن سر الأسرار - ص (١٥٦).
- ١٣ - مصدر سابق - الدكتور السروجي - الجيش المصري - ص (٤٢٩).
- ١٤ - الوقائع المصرية عدد ١١ فبراير لسنة ١٨٨١.
- ١٥ - حقائق الأخبار عن دول البحار - ثلاثة أجزاء - جزء ٢ - ص (٣٧٨).
- ١٦ - مصدر سابق - الدكتور السروجي - الجيش المصري - ص (٤٣١).
- ١٧ - الزعيم الثائر - أحمد عرابي - الأستاذ / عبد الرحمن الرافي.

## (85)

والتفاصيل دائماً ما تحوي الشياطين،  
ومن هذه التفاصيل يمكن لأي باحث عن الحقيقة أن يستجلي الأكاذيب والادعاءات،  
ويتعرف على تزيف وتزوير القصص والحكايات.

وعن تفاصيل الحوادث التي جرت بعد واقعة قصر النيل يقول الأستاذ الرافي:  
"لم يطمئن عرابي وصحبه على مركزهم وعلى حياتهم بعد واقعة قصر النيل، فبالرغم  
من عزل عثمان باشا رفقي وتعيين وزير حربية يعطف عليهم ويؤيدهم، فإنهم كانوا  
يخشون على حياتهم أن تمتد إليها يد الاغتيال انتقاماً مما فعلوا، وأقاموا لهم حرساً  
من المخلصين لأشخاصهم، وزادوا من عدد الخفراء لحراسة منازلهم ليلاً، واختاروا  
ضباطاً من خاصة أوليائهم لنقل المراسلات السرية بينهم، وصاروا إذا انتقلوا من  
مراكز آلياتهم إلى بيوتهم اصطحب كل منهم حرساً من العساكر المسلحين  
للمحافظة على حياتهم يلزمونهم حتى يعودوا إلى مراكزهم. وأكثروا من الاجتماعات  
السرية، يعقدونها ليلاً في منزل عرابي، ويدعون إليها من يثقون بإخلاصهم من الضباط  
للتشاور فيما يفعلون، وتنفيذ ما يستقر عليه رأيهم. وقد أسفرت هذه الاجتماعات  
عن تقديم عريضة من جميع الآليات بالمطالب الآتية:

أولاً: صرف نفود بدل التعيينات التي تؤخذ من مخازن الجهادية وتباع للآليات،  
وذلك حفظاً لحقوق العساكر من التلاعب بها والخيانة التي كانت فاشية في المأمورين  
ورؤسائهم، وخصوصاً في صنف المسلي "السمن"، فإنه كان يُصرف للآليات من  
الشحم الذي يُصنع في تريستا، ويأتي في براميل باسم "مسلي". وكان كريبه الطعم  
والرائحة، لا يصلح للطعام، ولكن لم يكن أحد ليجسر على المجاهرة بالحقيقة، لما  
للتجار المتعهدين بتوريده من المداخلة مع الرؤساء.

ثانياً: عدم استقطاع مرتبات الضباط والعساكر في مدة الإجازات التي تُعطى لهم إذا  
لم تتجاوز ثلاثين يوماً، وإذا تجاوزت هذه المدة يُستقطع نصفها فقط.



ثالثًا: يُؤخذ من الضباط والعساكر نصف الأجرة في السكك الحديدية. رابعًا: إبطال ورشة التريزية لما فيها من التلاعب والغبن الفاحش، وصرف أثمان الملابس نقدًا لتُشترى من الخارج بمعرفة الآليات. خامسًا: عدم جواز الترقّي للعسكرية ما لم يُسنّ لذلك قانون خاص يُجرى العمل على مقتضاه.

سادسًا: زيادة مرتبات جميع الضباط والعساكر بالنسبة لارتفاع أسعار الحاجات عن قيمتها منذ ثمانين سنة، أي حين إنشاء العسكرية وترتيب تلك المرتبات الدنيئة. سابعًا: سن قانون يشمل حالات الترقّي والتقاعد والمكافآت والإجازات وتسوية معاش الاستيداع.

ثامنًا: إرجاع أحمد بك عبد الغفار، قائم مقام السواري، الذي فصله عثمان باشا رفقي من الخدمة من غير محاكمة ولا سبب يوجب ذلك". (١)

ولعل من الإنصاف أن نشير إلى أن هذه المطالب أقل ما توصف بها أنها من الحقوق البديهية للإنسان قبل أن تكون من حقوق الجند، ولكنه ظلم الحكام المستبدين منذ حكم محمد علي وحتى توفيق. ذلك الظلم الذي أبقى على بند رقم (٦) دون تعديل لمدة ثمانين عامًا. لنا أن نتخيل أن رواتب هؤلاء الجنود لم تزد لثمانين عامًا. وصدق الأستاذ الرافي حين قال: "ومن هذا الذي كان يجسر على المطالبة برفع تلك المظالم؟ هي عبودية وسخرة ولا شيء ثالث".

عرضت المطالب على البارودي، وزير الحربية، الذي استجاب ورفع رياض باشا تقريره إلى الخديوي في ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ أشار فيه إلى طلب ناظر الحربية زيادة رواتب الضباط والجنود. وبناء على هذا التقرير صدر مرسوم بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ يقضي بزيادة الرواتب. كما صدر مرسوم آخر يتضمن تأليف لجنة برئاسة وزير الحربية للنظر في القوانين والنظم العسكرية لتعديلها وعمل الإصلاحات اللازمة. كما شمل المرسوم العمل على إعداد مشروع قانون بشروط الدخول في سلك الضباط وشروط التعيين والترقي.

وقد سارت الأمور في وئام ظاهر، حتى أن احتفالاً فخماً أُقيم بمعرفة محمود سامي باشا البارودي. وأشار الأستاذ الرافي إلى أن البارودي أراد من هذا الاحتفال أن يعلن عن أول ثمرة لتقلده وزارة الحربية ليكسب ثقة الضباط والجنود ويزداد بهم نفوذًا

وسلطانًا. واستكملت هذه الحفلة مظاهر الرونق والفخامة، إذ أعد فيها البارودي مأدبة فاخرة دعا إليها الوزراء وعلى رأسهم رياض باشا، ثم المراقبين الأوروبيين وضباط الجيش". (٢)

ولعل ما ذكره الأستاذ الرافي يعكس أن النوايا كانت طيبة تعكس الاستعداد للتعاون والشكر للخديوي على موافقته للإصلاحات وزيادة الرواتب. وبرز ذلك جليًا من خلال خطبة البارودي وعراي. ويتضح منها أن البارودي بذل جهدًا موفقًا في إعادة التفاهم بين الحكومة والضباط.

لكن هذا التفاهم لم يستمر طويلًا، وبدأت علامات الخلاف تظهر من جديد وبات سوء الظن حاضرًا بين الفريقين. ولعل واقعة مقتل أحد جنود فرقة المدفعية خلال السير بالشارع، حيث صدمته عربة يقودها سائق أوروبي، وما حدث بعد وفاته من قيام زملائه الجند بنقله إلى قصر رأس التين يلتمسون من الخديوي العمل والاهتمام بمعاقبة الجاني، تعبر عن قمة الصلف والعجرفة والتعالي من قبل الخديوي.

فقد تعامل بمنتهى الغطرسة وقرر إحالة حاملي القتل إلى المحاكمة على اعتبار أن مجيئهم إلى القصر لعرض الأمر على الخديوي فيه إهانة لمقامه الرفيع. كان يستطيع أن يعالج الأمر بحكمة أكثر لو أنه أحال المسألة لأحد المسؤولين للتحقيق في الحادثة، لكنها العلياء والغطرسة التي ميزت أبناء هذه السرة المتسلطة والتي اعتقد دومًا حكامها أنهم ورثوا البلاد والعباد.

حوكم الجند محاكمة قاسية وأصدرت أحكامًا غاية في الشدة. فقد حكم على الجندي الذي دعا رفاقه إلى حمل القتل إلى قصر رأس التين بالأشغال الشاقة المؤبدة، وحكم على رفاقه وعددهم ثمانية بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات. ليس هذا فقط، بل إمعانًا في الذل والتنكيل، تقرر أن يقضي الجند العقوبة بليمان الخرطوم وبعدها يكونوا من أفراد الجيش بالخرطوم. صدق الخديوي على الحكم دون شفقة أو رحمة. ويبدو أن إزعاج فخامته وتعكير صفو تفكيره قد حمله بعيدًا عن التفكير في صالح البلاد.



ويشير الأستاذ الرافي إلى أن هذا الحكم كان له وقع أليم في النفوس، وكتب عبد العال بك حلماً تقريراً إلى وزير الحربية البارودي يشكو فيه من قسوته. (٣)

سأت الأمور بين البارودي وتوفيق بعد أن رفع إليه تقرير عن الحادثة، فكان أن أعتبر الخديوي هذا تطاولاً علي المقام الرفيع، وأنتهي الأمر بقبول استقالة البارودي، وقام توفيق بتعيين صهره داود باشا الدرمللي ناظرًا للحربية. وبعدها أصدر أمرًا بعزل أحمد باشا الدرمللي محافظ العاصمة وتعيين شخص مكروه من العرابيين وهو عبد القادر باشا حلماً. كانت الحكومة قادرة علي بث الفتنة والفرقة بين الضباط والجنود، حتي أنه كان من السهل عليها تعيين المواليين بدلاً من العرابيين، وإن كنا نعتقد في وجود دعم إنجليزي قوي في مجال التجسس وجمع الأخبار عن العرابيين وبث الفتنة بين الضباط وهو ما سنأتي علي ذكره لاحقاً. أحدثت تصرفات الخديوي توترًا بين العرابيين وجعلتهم يتوجسون شرًا وبخاصة بعد عزل أو قبول استقالة البارودي. ومع ذلك قام الضباط العرابيين بزيارة وزير الحربية لتهنئته وطالبوه بأسلوب منضبط أن يستهل أعماله الإصلاحية بإصدار القوانين الإصلاحية العسكرية السابق إقرارها مع الحكومة. لكن وبرغم أن داود باشا وعدهم بالنظر في الأمر إلا أنه وعلي عكس المنتظر قام بإصدار تعليمات لجميع وحدات الجيش حذر فيها من اجتماعات الضباط بمنزلهم وعدم ترك وحداتهم ليلاً أو نهارًا، وجري التهديد بمراقبتهم بمعرفة رجال الضبطية القضائية واعتقالهم في حالة المخالفة، كما تم التضيق عليهم ومنع حديثهم في السياسة. وقد اعتبر عرابي هذه التعليمات مهينة للشرف العسكري وأصدر أوامره إلي قادة الآليات بعدم تنفيذها بل ومقاومتها. وكان الجيش بكامل ضباطه وجنوده في جانب عرابي بالإضافة إلي التأييد الشعبي والذي كان مهياً للثورة وناقماً علي سلوك الخديوي ورجاله ووزرائه. فكانت أسنة الشعب تلهج باسم عرابي وشجاعته وشجاعة صحبته، ولذلك عندما التقى تدمير الشعب مع تدمير القادة العسكريين خصوصًا بعد أن أعتبر الشعب أن عرابي هو المخلص الذي طال انتظاره من عهد إسماعيل باشا واعتبر الشعب أن الجيش يعبر عن أفكاره وعواطفه، فلم يكن العامة راضين عن الحكومة وسياستها ويأخذون عليها استسلامها للأجانب وخضوعها لسيطرة القناص ومحاباتها للموظفين الأجانب. كل ذلك جعل عرابي وصحبته يفكرون في التحرك ضد الحكومة وبسرعة مستغلين حالة التأييد الشعبي. (٤) وفي هذا يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافي: "وكان زعماء الحركة من العرابيين (٥) أنفسهم شاعرين بالقلق علي

مصيرهم، بل علي حياتهم وأرواحهم، عالمين أن الخديو لم يعف عنهم، ولم يجب طلباتهم في واقعة قصر النيل إلا مضطراً تحت ضغط الجيش الذي جاء إلي ميدان عابدين مهذباً متوعداً، وأنه يعمل لاسترداد سلطته ونفوذه، فبقي الفريقان يسئ كل منهما الظن بالآخر، ويأخذ حذره منه، وتعددت الحوادث التي باعدت بينهما وزادت هوة الخلاف والعداء اتساعاً." (٦) وتوالت بعد ذلك الحوادث تباغاً وكلها تسير في طريق تأجيج الخواطر نحو الثورة. ومن هذه الحوادث حادثة ألي طرة، وهي واقعة خطيرة تدل علي شروع الخديوي وحاشيته في افتعال الفتن بغية إضعاف شوكة الضباط العرابيين. فوفقاً لرواية الأستاذ الرافي، يقول: "فمن ذلك أنه حدث في أوائل شهر مارس سنة ١٨٨١ أن أخذ بعض ضباط الصف في الألي السوداني (ألي طرة) يكتبون عريضة إلي الخديو، مضمونها أنهم كانوا يجهلون الغرض الذي يرمي إليه رؤسائهم الضباط من حركة أول فبراير سنة ١٨٨١، وأنهم لا يرغبون ولا يريدون البقاء تحت قيادتهم، وأنه إذا نقل أي واحد منهم إلي أية جهة فلا يعارضون أمراً من الأوامر التي تصدر بذلك، وكانت العريضة مكتوبة بعبارات تدل علي روح الولاء للخديو، والانتقاص علي الثورة، والتماس العفو عن اشتراكهم في واقعة قصر النيل الثورة، وبلغ عدد الموقعين عليها تسعة من صف الضباط، منهم باشجاويش شركسي، والباقون من السودانيين". ويكمل الأستاذ الرافي هذه المؤامرة الوقحة والتي إن دلت علي شيء فإنما تدل علي ضعف موقف الخديو وحاشيته. كما يُشتم منها دخول مستشاري سوء والطامعين في المكاسب والمناصب علي خط الفجوة بين العرابيين والخديوي. فيقول: "وفيما كانت هذه العريضة تختتم، علم بها ضباط الألي، فبادروا إلي ضبطها، وأمر عبد العال بك حلمي قومندان الألي بالقبض علي الموقعين عليها وإجراء تحقيق لمعرفة الموعزين بها، وانتهى التحقيق بكتابة عبد العال بك حلمي تقريراً نسب فيه إلي الباشجاويش الشركسي تحريض السودانيين علي كتابة العريضة، وانه لم يفعل ذلك إلا بإيعاز من يوسف كمال باشا ناظر الدائرة الخديوية (الخاصة) وان المحرض ذهب بهم إليه فمنح كلاص منهم ثمانية جنيهات، وشجعهم علي الاستمرار في خطتهم وطلب عبد العال بك حلمي في تقريره عزل يوسف كمال باشا من منصبه، وسجن الباشجاويش الشركسي مدة ستة شهور، عقاباً علي تدبيره المكيدة مع العفو عن صف الضباط السودانيين لسلامة نيتهم، فكان ما أراد، وأجيب إلي طلبه وسجن الباشجاويش، واصدر الخديوي أمراً بفصل يوسف كمال باشا من نظارة الدائرة الخاصة". (٧) ومازلنا مع الأستاذ الرافي فينقل عن البارودي قوله: "أن

فحوى شكاية عبد العال حلمي من يوسف باشا كمال أنه كان يقصد عمل عصبة في الألاي لقتل عبد العال وبعض الضباط، وقد قدمت إليه هذه الشكوى، فأبلغها في الحال إلي رياض باشا، وتوجها معًا إلي الخديو وتداول وإياهما في شأنها، فأستصوب الخديو فصل يوسف كمال إخمادًا للفتنة". (٨) كما ينقل الأستاذ الرافي عن المسيو مونج **Mong** الذي كان قائمًا بأعمال قنصل فرنسا العام بمصر وقتئذ في رسالته عن هذه الحادثة أن كبار الضباط شكوا إلي رياض باشا تدخل يوسف كمال باشا وما يفضي إليه من الإخلال بالنظام العسكري وأن رياض باشا ذهب إلي الخديو وأصر علي عزل يوسف باشا. (٩) ولنا أن نتساءل، ما الذي دفع يوسف كمال باشا إلي أن يبدي هذا السلوك التأمري علي الضباط؟ ولماذا كان يبدو كخادم لسيدة الخديوي بالكذب والتدليس والفساد؟ لكن المؤكد أنه كان يعمل وفق رغبة سيده! لقد شهدت تلك الفترة تزايد في خدم السلطة والإنجليز.. بذلوا كل قبيح في سبيل نيل الرضا من الخديوي أو من الإنجليز.. كما شهدت البلاد في أعقاب حادثة قصر النيل عدد آخر من الحوادث المماثلة.. مثل حادثة فرج الزيني وحادثة التسعة عشر ضابطًا. (١٠)

وفي المقابل، ازداد الالتفاف حول عراقي من طبقات الشعب المختلفة. وتحت عنوان "التحرك الثوري بعد التأييد الشعبي"، كتب الأستاذ محمد عبد الفتاح أبو الفضل يقول: "حققت حركة الجيش في أول فبراير سنة ١٨٨١ لعراقي الكثير، وهو إمكانه فرض الإرادة، ولو على شكل إجابة المطالب الخاصة بفئة الضباط، ولكن مع مرور الوقت لقي عراقي عطفًا وتجاوبًا من جميع طوائف الشعب وطبقاته، وفي مقدمتها العلماء والأعيان وعمد البلاد ومشايخ العربان بعد طول معاناة من تصرفات الأقلية منذ عهد إسماعيل. وكان هو وصحبه يبثون أفكارهم في جميع الأوساط، ثم تأكد ذلك بعد أن توالى عليه وفود المؤيدين من جميع طوائف الشعب بإصدارهم نشرات في أول سبتمبر سنة ١٨٨١ تدعو الشعب لتأييده في خطواته، وبخاصة في مطالبته بتأليف المجلس النيابي، وبالتخلص من وزارة رياض باشا المستبدة، وإحلال حكم الشورى محل الحكم الاستبدادي. وتوالي توافد الوفود التي سلمته عرائض النيابة عنها في العمل لما فيه سعادة البلاد وخلصها، وكان ذلك بمثابة توكيل من الشعب له باتخاذ أي خطوات إيجابية لتحقيق مطالب الشعب. وبعد أن اطمأن عراقي لمدى هذا التأييد الشعبي وملاً يده من تطابق هذا الرأي العام مع ولاء جنوده المصريين، وفي نفس الوقت اطمأن لمدى سمعته الخارجية التي ملأت الآفاق، صمم على اتخاذ الخطوة الحاسمة الإيجابية" (١١).

إدًا، يتضح لنا بجلاء أن شعبية عرابي كانت قد بلغت مستوى يعكس مدى القبول الشعبي، وربما في هذا ما جعل الكثير من المتابعين ينظرون إلى الأمر بالدهشة والاستغراب. ومنهم بعض من كانوا يعيشون في استسلام لحكم الأسرة العلوية، ويعيشون في كنف الحضرة الخديوية متمتعين بالفتات والعطايا والهبات والمنح والألقاب. هذه الفئات كانت تقف على الجانب الآخر من الشعب، لم يكن يهمها مصالح البلاد ولا العباد. وقد دفعتهم الأحقاد على عرابي ورفاقه إلى أن يستكثروا عليه هذه الزعامة المطردة، وهذا ما دفع البعض من هؤلاء إلى رمي عرابي بالجهل وعدم الكفاءة العسكرية، بالإضافة إلى عدم حصوله على بعثات عسكرية مؤهلة في الخارج. وهذه الادعاءات، وبعضها حقائق في نظرنا، لا تنتقص إطلاقًا من قدر الرجل. ولنا أن نتساءل: ماذا عن غيره من القادة الذين حصلوا على البعثات والمنح والرتب؟ ماذا فعلوا لأجل تطوير الجيش ورفع شأنه؟ لم يخرج من هؤلاء القادة رئيس أركان مصري واحد. تلك حقيقة. بل توغل الأجانب في أمور الجيش وشغلوا المناصب الحساسة. وتسبب أمثال هؤلاء القادة في بث التفرقة والعنصرية بين الجنود المصريين. ولعل ما كان من الأتراك والشراكسة تجاه المصريين هو وصمة عار في جبين هؤلاء الحكام. وكانت الكثير من الأمور لا علاقة لها بالجندية، بل هي السخرة بعينها. وقد ذكر عرابي في مذكراته: "إن الحكومة أرادت استخدام جنود الآليات في حفر الرياح التوفيقية الذي كان مزعمًا إنشاؤه على أن تزيد مرتبات الضباط والجنود الذين تستخدمهم في هذا العمل، ولكنه رأى في ذلك دسياسة يراد منها تسليم سلاح الجند وإيداعه مخازن الحربية، فرفضوا العمل في الرياح، وحجتهم أن هذا ليس من شؤون العسكرية، وأن الحكومة تستطيع أن تشهر حفر الرياح بالمناقضة بين المقاولين" (١٢).

إن المطالعة المنصفة لنشأة عرابي والقدر الذي تحصل عليه من العلوم والخبرات عبر السنين لا يمكن اعتباره في عداد الجهلاء أو أنصاف المتعلمين. وإلا لكان بقي في مكانه لا يبرحه منذ أن كان نفرًا في الجيش. ولعل ما ذكره الأستاذ الرافي عن امتناع عرابي عن الذهاب إلى السودان يشكل في طياته بعضًا من الاتهامات التي حاقت به. فيقول الرافي: "على أن عرابي وشيعته قد بالغوا في الاستهانة بكل أمر تصدره الحكومة، حتى عرضوا في بعض المواطنين مصالح البلاد للخطر. فمن ذلك أن الحكومة في عهد وزارة شريف باشا الثالثة أرادت إرسال ألابي طره (الألابي السوداني) إلى السودان لتعزيز قوات الجيش المصري، وكانت الحاجة تدعو إلى ذلك، إذ كانت



دعوة المهدي قد أخذت في الظهور وبدأ المهدي يتحدى سلطة الحكومة في السودان، ولكن عرابي وصحبه اعتقدوا أن الغرض من إرسال آلاي طره إلى السودان هو تفريق الجماعة العسكرية وإضعافها. قال عرابي في هذا الصدد: إن القوة التي كانت موجودة في جهات السودان كانت تكفي لحفظ النظام فيها، وإنه لم يكن ثمة سبب يدعو إلى تعزيزها بالألاي السوداني " (١٣). وهذا جهل وخطأ في التقدير، يرجع إلى أن عرابي لم يكن يعني كثيرًا بمسألة السودان، ولا يقدر مبلغ حاجة مصر إلى ارتباطه بها. بل كل ما يسترعي نظره من شأن السودان إنه منفي للمغضوب عليهم من الحكومة. وهذه ناحية ضعف كبيرة في سياسته، كما أن عليه جزءًا كبيرًا من تبعه استفحال ثورة المهدي وما أعقبها من الكوارث، لأن المهدي ما كان ليتغلب على قوات الحكومة لولا عجزها عن إمداد الجيش المصري بسبب ارتباك أحوالها وتسلسل العرابيين عليها. ومن أخطائهم التي لا تغتفر أنهم حالوا دون إمداد الجيش المصري هناك خوفًا على وحدتهم أن تضعف، على أن هذه الوحدة لم تلبث أن تفككت، فلا هم أدوا واجبهم نحو السودان ولا هم قاموا به نحو مصر " (١٤).

ولعل ما دفعني إلى ذكر ما جاء عن الرافي هو ما لاحظته وربما لاحظته غيره من تجني واضح على عرابي. وهل كان عرابي مسؤولًا عن المهازل التي دارت في السودان وحتى الحبشة؟ ألم يكن من الجدي توجيه اللوم بل وطلب المحاكمة للخديوي المترعب على عرش مصر صاحب المقولة الشهيرة أنه ورث هذه البلاد عن جدوده؟ وأين كانت تقديرات المسؤولين الأوروبيين بالجيش عن السودان؟ ولماذا كان يتم خفض أعداد الجيش المصري باستمرار ولا يتم تقدير الموقف في السودان وإعداد العدة لمواجهة الموقف هناك؟ وما نحن نجد الأستاذ الرافي يلقي باللائمة على عرابي في إخفاقات السودان!

لكن الأستاذ محمد أبو الفضل يعزز ما ذهبنا إليه فيقول في ذلك تحت عنوان "العرابيون والمسألة السودانية": "في فترة التحفز والتربص والقلق بين العرابيين والخديوي في مصر ظهرت دعوة المهدي في السودان وكانت تهدف في المقام الأول إلى التخلص من حكم الأقلية الممكنة والمستغلة والمستبدة في السودان، وكانت هذه الأقلية خليطًا من الأتراك والشراكسة وبعض الحكام المصريين، وكلهم كانوا خاضعين للإدارة الأوروبية بصفة عامة والسيطرة البريطانية بصفة خاصة وتدخلها في أهم

شؤون البلاد (السودان) منذ عهد إسماعيل الذي تمادى في تسليم أمور السودان للأجانب. وبدأت هذه الحركة منذ مايو سنة ١٨٨١، ثم حاز محمد أحمد المهدي أول انتصار له على الحكومة في واقعة (آبا) في ١٢ أغسطس سنة ١٨٨١، ثم حقق الانتصار الثاني في واقعة راشد يوم ٩ ديسمبر سنة ١٨٨١. وعقب ذلك طلب حاكم السودان المصري المتردد محمد رؤوف باشا النجدة من مصر، ولكن حالة التحفز والتربص بين العرابيين والخدويي توفيق في هذه الفترة، وخصوصاً بعد سقوط وزارة شريف باشا، عطلت وصول هذه النجدة مما أعطى الفرصة لثورة المهدي للانتشار" (١٥).

ولعل في كلام الأستاذ أبو الفضل وجهًا آخر وتفاصيل مهمة للحقيقة ما كان يجب إغفالها للحط من قدر عرابي. كما كان يجب إلقاء اللوم وبنفس القدر على الخديوي الذي لم يتوقف عن المكائد نحو العرابيين...

نحن الآن على موعد مع يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ - يوم وقفة عابدين...

#### المراجع والمصادر:

- ١ - الزعيم الثائر (أحمد عرابي) - الأستاذ عبد الرحمن الراجحي.
- ٢ - نفس المصدر السابق - ص (٤٤).
- ٣ - نفس المصدر السابق - ص (٤٦)، (٤٧)، (٤٨).
- ٤ - تأملات في ثورات مصر - الثورة العرابية - الأستاذ محمد عبد الفتاح أبو الفضل - كتاب مصر للمصريين جزء ٤، ص (٩٠).
- ٥ - كلمة "العرابيين" ترادف كلمة "الحزب العسكري".
- ٦ - الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ عبد الرحمن الراجحي.
- ٧ - مذكرات عرابي ص (٢١٩).

- ٨ - محضر استجواب البارودي - كتاب مصر للمصريين - جزء ٧ - ص (٦٩).
- ٩ - الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ عبد الرحمن الرافعي - ص (١١٠).
- ١٠ - هذه الحوادث بالتفصيل في المصدر السابق - الرافعي - ص (١١١).
- ١١ - تأملات في ثورات مصر - الثورة العرابية - الأستاذ محمد عبد الفتاح أبو الفضل.
- ١٢ - مذكرات عرابي - ص (٢٢٣).
- ١٣ - نفس المصدر السابق - ص (٢٢٣).
- ١٤ - الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ عبد الرحمن الرافعي - ص (١١٣).
- ١٥ - تأملات في ثورات مصر - الثورة العرابية - الأستاذ محمد عبد الفتاح أبو الفضل.

## (86)

عابدين - ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

إنه واحد من أعظم الأيام في تاريخ الدولة المصرية، هو اليوم الذي ثار فيه المصريون بقيادة الزعيم الثائر أحمد عرابي. تلك حقيقة دامغة أثبتها مؤرخون كبار من كل أنحاء العالم، برغم أنف الحاقدين المنسحقين تحت سطوة أي سلطة. لا يهم عندهم من السلطة التي يتبعونها، المهم أنهم في كنف السلطة، أي سلطة! سوف نتعرض لاحقاً لهؤلاء الذين ينكرون هذا اليوم المجيد في تاريخ الأمة المصرية وفي تاريخ الجيش أيضاً.

يستحق هذا اليوم المجيد منا أن نستعرض العديد من الروايات ممن كانوا شهود عيان ومن قاموا بالتأريخ للحدث بحرفية وتدقيق عالٍ.

تحت عنوان "أوج الثورة" - واقعة عابدين (٩ سبتمبر سنة ١٨٨١) - مقدمات الواقعة، كتب الأستاذ الرافي يقول: "لم يكن لواقعة قصر النيل أثرها في الجيش فحسب، بل كان لها أثر بالغ في الأمة، إذ جعلت لعرابي مكانة كبيرة في البلاد، وأخذت الألسنة تلهج باسمه وتتمدح شجاعته وإقدامه، والواقع أن الحادثة في ذاتها وما تنطوي عليه من الجرأة على الحكومة، وكسر شوكتها، وإطلاق سراح المسجونين، وعزل وزير الحربية عثمان باشا رفقي الذي كان موضع سخط من الضباط الوطنيين، وتعيين وزير يعطف عليهم ويؤيدهم، ثم الإصلاحات التي قام بها البارودي، وأخصها زيادة رواتب الضباط والجنود، كل هذه الأعمال جعلت من عرابي زعيماً قومياً اتجهت إليه الأنظار لتحقيق آماني الشعب، ولم يكن الجيش يصدر عن أفكار وعواطف تخالف أفكار الجماهير، بل كان في واقع الأمر يمثل الأمة في أفكارها ونفسياتها." (١) وهكذا حدث توافق بين الشعب وبين الجيش على نفس المطالب؛ فالمعاناة من المظالم واحدة. لم يأت عرابي بمطالب فتوية تخص الجيش فقط، أو تخص مزايا مادية تميز أفراده عن باقي الشعب. ويؤكد الرافي على ذلك بقوله: "وذاع في البلاد اسم عرابي كمنقذ للأمة من المظالم، ومحقق للأمال، وقد لقي عرابي عطفًا وتأييدًا من جميع الطبقات، وفي مقدمتها العلماء والأعيان وعمد البلاد ومشايخ العربان، وأخذ هو يبيث أفكاره بينهم ليكونوا عدته وحزبه." (٢)



وعن استعدادات عرابي لذلك اليوم، كتب في مذكراته يقول:

"ثم أخذت في نشر أفكاره بين علماء الأمة وأعيانها وعمد البلاد ومشايخ العربان طالبًا مساعدتي في حفظ الأمن والراحة العمومية حتى نتفرغ للنظر في مصالح البلاد، ونتوفر على انتشارها من وهدة الاضمحلال وهاوية التلاشي التي سقطت فيها أو كادت بتفريط الحكومة في حقوق الأمة، وبيعها كثيرًا من الأراضي للأجانب مع تعيين كثير منهم في إدارات الحكومة ومصالحها بالمرتببات الفادحة، وسعيها في رفع الأحجار الطبيعية الموجودة في بوغاز الإسكندرية، وغير ذلك مما كان يندر بأوخم العواقب، ثم أبنت لهم أن سكوتنا عن حفظ حقوقنا عجز وجبن فاضح ومشاركة للحكومة في التفريط في وطننا العزيز، وأفضيت إليهم بأننا قد اعتمدنا على الباري سبحانه وتعالى فيما اعتزمناه من منع كل ما من شأنه الإجحاف بحقوقهم، وسبيل ذلك إسقاط الوزارة الحاضرة التي لا تريد بالبلاد خيرًا، وتشكيل مجلس نواب يعهد إليه في الوصول بنا إلى الحرية المنشودة، وختمت المنشور بطلب مساعدة أبناء البلاد وتأييدهم، وبناء على ذلك وفدت علينا الوفود من جميع أنحاء القطر، وسلمتنا عرائض النيابة عنها، وفوضت إلينا العمل لما فيه سعادة البلاد وخلاصها من براثن رجال الاستبداد، معلنة تضامنها معنا في كل ما نقوم به من أعمال الإصلاح وما ينتج عنها من النتائج." (٣)

وكما يتضح لنا، لم يكن عرابي ينطلق من هوى، ولم يذهب إلى تعبئة الأمة من أجل مطالب فتوية، بل على العكس تمامًا. فقد تم إجابة مطالب الجيش، ولو أراد عرابي عقب حادثة قصر النيل التقرب إلى الخديوي لكان ذلك في إمكانه وبكل سهولة، ولتمكن من الوصول إلى أعلى المناصب وأكثرها تميزًا، وهو ما حدث بالفعل، لكنه آثر الذهاب إلى حيث مصلحة البلاد والعباد. وقد سارت الوقائع متسارعة قبل التاسع من سبتمبر، ويقول الأستاذ الرافي عن تلك الفترة اللاحقة لوقفه عابدين: "وكانت الحكومة من ناحيتها تدفعه (عرابي) إلى الثورة دفعًا، بما بدا منها من الحركات العدائية التي قصدت منها تفريق شمل زعماء الجيش وضباطه تمهيدًا للتنكيل بهم، فهي أولًا لم تصدر القوانين العسكرية الجديدة التي وضعتها لجنة الإصلاح المتقدم ذكرها وكان هذا إخلالًا بوعدها في تحسين حالة الضباط والجنود، وبرهانًا على سوء مقاصدها نحو الجيش، واشتدت هذه المقاصد ظهورًا من يوم عودة الخديوي من مصيفه بالإسكندرية إلى العاصمة، وكأنما كان مجيئه نذيرًا بإنفاذ خطة الحكومة في القضاء على نفوذ الحزب العسكري." (٤)

ويمكننا أن نقول أن الصراع قد بلغ مرحلة لا يمكن الرجوع فيها عن الصدام، وكل الشواهد كانت تدل على أن الخديوي ورجاله كانوا قد عقدوا العزم على القضاء على عرابي وأتباعه، وحتى تكتمل صورة الطغيان والصلف والعجرفة للخديوي في التعامل مع تطلعات الأمة، نكمل قراءة ما ذكره الأستاذ الرافي ويؤكد فيه على حدة الصراع وعلى نية السوء من خلف تصرفات توفيق فيقول: "لم يكد الخديوي يصل إلى العاصمة حتى أخذ ينفذ خطته، وقوامها تفريق وحدات الجيش، ونقل الفرق الموالية للحزب العسكري من العاصمة لكي يستبدل بها فرقاً أخرى موالية للخديوي، فأصدر داود باشا يكن وزير الحربية أمراً بنقل الألاي الثالث من المشاة (ألاي القلعة) الذي كان يرأسه إبراهيم بك حيدر إلى الإسكندرية بدلاً من ألاي الإسكندرية (الألاي الخامس)، وأن يأتي هذا إلى القاهرة مكانه. فلما علم ضباط الألاي الثالث بهذا الأمر اضطربوا له وأوجسوا شراً من عواقبه. وذهبت بهم الظنون والوساوس كل مذهب، وخشوا أن يكون غرض الحكومة الانتقام منهم والتنكيل بهم، وكانت الظروف مؤيدة لظنونهم، وسرت بينهم إشاعة أن في نية الحكومة إغراقهم في كوبري كفر الزيات حين سفرهم بالقطار إلى الإسكندرية، وعادت إلى أذهانهم حادثة إغراق الأمير أحمد باشا ابن إبراهيم باشا في كفر الزيات في عهد سعيد باشا." (٥) واتفقت كلمة ضباط الألاي على رفض الإذعان لأمر وزير الحربية، والامتناع عن مغادرة القلعة، فلما جمع إبراهيم بك قائد الألاي ضباطه وتلا عليهم أمر الوزير، أعلنوا جميعاً أنهم يرفضون الإذعان له، فكتب إلى وزير الحربية يخبره بذلك، واعتزم عرابي وصحبه تحريك الجيش والسير به إلى سراي عابدين في شكل مظاهرة عسكرية لإملاء إرادتهم على الخديوي." (٦)

وقد قمت بالاطلاع على العديد من الروايات لكتاب كبار ومؤرخين ثقات، مصريين وأجانب، شهود عيان نقلوا عن رواة كانوا حضوراً في عابدين، ومنهم دبلوماسيون وقناصل. كان مقصدي التدقيق والوقوف قدر المستطاع على حقيقة هذا اليوم الذي هز عرش توفيق، وآليت على نفسي أن أنقل عن الكثير منهم رواياتهم وشهاداتهم لتكون لكمة في وجه كل مدعٍ جاهل يلقي بحجر على هذه الثورة النقية الشريفة.

ألفريد سكاون بلنت يقول عن ذلك اليوم: "إن الحركة العرابية لبست بعد حادثة قصر النيل ثوب المطالبة بالدستور وأن عرابياً زعيم هذه الحركة شرع يأخذ من العلماء والأعيان والعمد ومشايخ العربان توكيلاً للمطالبة بعزل وزارة رياض باشا



وتشكيل مجلس نواب. فهنا نقول إن الأشهر التي انقضت ما بين فبراير وسبتمبر من تلك السنة كانت كلها أشهر ترديد لكلمات الحرية، وسيادة الأمة، والحكم النيابي، والعهد الذي أعطاه توفيق على نفسه في كتابه إلى شريف باشا بجعل الحكومة شورية وبتوسيع اختصاص مجلس شورى النواب ثم تناسيه هذا العهد وعمله بضده. فلما جاء شهر سبتمبر وعاد توفيق من الإسكندرية إلى القاهرة كان الحزب العراقي قد أعد عدته للتظاهر في ساحة عابدين، ففي اليوم التاسع من هذا الشهر (الجمعة ١٥ شوال سنة ١٨٩٨) اجتمع الجيش في هذه الساحة وأمر عرابي بإقامة الحراس على أبواب عابدين لمنع الدخول إليه والخروج منه، ثم ظهر توفيق واستدعى عرابياً فجاءه راكباً جواده سأل سيفه ومن حوله ضباط الخيالة، فأمره توفيق بالترجل وإغماد سيفه وإبعاد الضباط عنه، ففعل ثم دار بين الاثنين حديث تقتصر منه على ما يأتي. قال توفيق: ما هي أسباب حضورك إلى هنا بالجيش؟ فأجاب عرابي: للحصول على طلبات عادلة. فسأل توفيق: وما هي هذه الطلبات؟ فأجاب عرابي: هي إسقاط النظارة، وعقد مجلس النواب، وزيادة عدد الجيش، والتصديق على قانون العسكرية الجديد، وعزل شيخ الإسلام. وبعد مفاوضات دارت داخل القصر بين توفيق وقناصل الدول استقر الرأي على إجابة هذه المطالب تدريجياً وأبلغ عرابي ذلك فرضي ولكنه اشترط عزل الوزارة قبل انصرافه فعزلت، فطلب تعيين شريف باشا فاستدعي وعرض عليه الأمر فقبل أن يشكل الوزارة على شرط أن يتعهد رؤساء الحزب العسكري بإطاعة أوامره وأن يقدم أعيان البلاد وعمدها ضماناً على هذه الطاعة". (٧) وهكذا أكد بلنت على الواقعة وعلى نقطة هامة أخرى، وهي إقدام عرابي ممتطياً فرسه ومن حوله ضباط الجيش في مشهد مهيب يكتنفه الإباء والشمم. وحين نزل من على ظهر جواده إنما فعل بعد أن أوصل رسالته. وأن الأصول والعرف بين الرجال كان يقتضي أن يكون حديثه وقوفاً رجلاً لرجل. ذلك هو التفسير الأقرب عندي لنزول عرابي من على جواده. أما المسألة الأخرى التي نستنبطها من كلام "بلنت" فهي اجتماع توفيق داخل القصر مع قناصل الدول والتشاور معهم، وهي إشارة إلى التدخل الصارخ للقناصل في الشأن الداخلي وقبول توفيق بذلك. وبالطبع سيتضح ذلك لاحقاً مع مجريات الأحداث. رواية "بلنت" مختصرة ولا شك، ولكنها حاسمة قاطعة بحدوث الوقفة.

ومن خلال بحثنا وجدنا في رواية الأستاذ الرافي الكثير من التفاصيل التي قد تهم الباحث المدقق. فيقول عن ذلك اليوم مضمناً كلمته بالكثير من التفاصيل الهامة: "اتفقت كلمة زعماء الضباط على إقامة المظاهرة العسكرية أمام سراي عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ووضعوا له خطة محكمة، وهي حضور جميع أليات الجيش المرابطة بالقاهرة إلى ميدان عابدين في أصيل ذلك اليوم، لتقديم طلبات الأمة إلى الخديو، وقوامها إسقاط الوزارة، وتأليف المجلس النيابي، وزيادة عدد الجيش. فخطب عرابي جميع أليات المشاة والفرسان والمدفعية الموجودة وقتئذ بالعاصمة لموافاته بميدان عابدين في الساعة العاشرة عربي (الرابعة أفرنجي مساء) لعرض طلباتهم على الخديو، وأرسل إلى وزير الحربية يبلغه أن يخبر الخديو، بأن جميع الأليات ستحضر إلى ساحة عابدين في الساعة المذكورة لعرض طلبات عادلة تتعلق بإصلاح البلاد وضمان مستقبلها، وأرسل أيضاً إلى قناصل الدول يطمئنهم أنه لا خوف على رعاياهم من هذه المظاهرة، لأنها مقصورة على أحوال البلاد الداخلية". (٨) وصلت رسالة عرابي إلى توفيق، ويؤكد الرافي أنه (أي توفيق) اضطرب لهذه الرسالة وتوجس من هذه المظاهرة المسلحة. وقام على الفور باستدعاء رياض باشا وبحضور أحمد خيرى باشا رئيس الديوان الخديوي. على أن أهم شيء في هذا الاجتماع هو حضور الجنرال ستون باشا رئيس أركان حرب الجيش. ولعل المشين في هذا الأمر أنه بعد مرور قرابة خمسة وسبعين عاماً على حكم محمد علي الذي يصفونه بكل مجيد لم يجد أبناء محمد علي من المصريين من يتولى رئاسة أركان الجيش، هي مهزلة ولا شك!!

نعود إلى الاجتماع، حيث استقر رأي المجتمعين على محاولة إقناع القادة العرابيين بالعدول عن هذه المظاهرة. ويؤكد الرافي أن في ذلك ما يشير إلى اضطراب مركز الخديو وما وصل إليه من الضعف. ويكمل قائلاً: "فقد أوفد أولاً طه باشا لطفي ياوره إلى عرابي وصحبه ليعدلوا عن عزمهم، فألغى منهم إصراراً على عزمهم، فأجابوه بأنهم يريدون عرض طلبات عادلة لا بد منها لضمان حرية الأمة وسعادتها، فعاد وأبلغ الخديو بما رأى وبما سمع". (٩) وكان رد فعل الخديوي على ذلك أن قرر التفاوض بنفسه، وبالفعل ذهب بصحبة رياض باشا وأحمد خيرى باشا إلى مركز ألاي الحرس بقشلاق عابدين ووقف مخاطباً الضباط والعساكر قائلاً: "أنتم أولادي وحرسي الخصوصي، فلا تتبعوا التعصب الزميم، ولا تقتدوا بأعمال الأليات الأخرى". (١٠)



وتظهر كلمة الخديوي مدى تخوفه من هذه التظاهرة ونزوله لأول مرة لمخاطبة العساكر وجهاً لوجه، كل ذلك عكس حالة القوة التي يتمتع بها العرابيون، وليس كما ادعى زورًا أعداء الثورة أن عرابي كان موقفه في ذلك اليوم ضعيفاً أو كان يخشى الخديوي.

وبعد كلمة الخديوي لجنود وضباط الألاي، تظاهر علي بك فهمي، قائد الألاي، بالخضوع والسمع والطاعة للخديوي، لكنه كان يضمّر عكس ما قال. وقد أمره الخديوي بتوزيع جنود الحرس على السراي، وتم له ما أراد. وواصل الخديوي مروره على الألايات في محاولة منه لإثنائهم عن الاشتراك في المظاهرة. فذهب إلى الألاي الثالث بالقلعة، ولما وجده متأهباً للزحف على عابدين، قام بتوبيخ ضباط الألاي. وهنا حدث موقف آخر يؤكد أن الجنود والضباط لم يكونوا ليقبلوا الإهانة أو تهديد شخوصهم. حيث سأل إبراهيم بك، قائد الألاي، عن سبب هذا التحرك نحو عابدين، فأجابه بأن البكباشي فودة أفندي حسن هو من أغرى الضباط على القيام بهذا التحرك. وعندئذ أمسك رياض باشا بطوق فودة، والذي كان على مقربة منه، وقال له: "أمثلك يعارض أوامر الحكومة ويمنع تنفيذها؟" (١١). غير أن الجنود ثاروا بعد أن لعبت بهم الظنون من أن الخديوي يضمّر شرًا بالبكباشي فودة. وتقدم اليوزباشي محمد أفندي السيد، فأمر حملة الأبواق (البروجية) بأن يعلنوا الجنود بتركيب السلاح على رؤوس البنادق. فضربوا نوبة (سونكي سلاح)، ففعل العسكر ما أمروا به وأحاطوا بالخديوي ورياض باشا من كل جانب، وصاحوا جميعاً قائلين: "أترك اليوزباشي"، وبالفعل أمر الخديوي بترك اليوزباشي، وقال له: "مر العسكر بأن يتفرقوا عنا يا بكباشي" (١٢). فأمرهم بالعودة إلى صفوفهم.

ثم خاطبهم الخديوي قائلاً في لهجة ربما أراد استدرار تعاطفهم: "ألست خديوكم؟ ألست ولي أمركم؟ هل تأخر لأحد منكم راتب أو نقصت مؤونة أو حرم من حقه في ملابس أو نحوه؟ فلم جهرتم بالعصيان وخالفتم أوامري؟" فأجابوه معللين موقفهم بسبب مخاوفهم من إغراقهم في النيل عند عبورهم كوبري كفر الزيات (١٣). وهنا لم يجد الخديوي فائدة تُرجى من المناقشة، فتحرك نحو ألاي العباسية. لكن عند وصوله، ومعه رياض باشا وخيري باشا، لم يجد حكمدار الألاي (عرابي بك). فعلم بتحركه على رأس الألاي، ومعه ألاي الطوبجية برئاسة إسماعيل بك صبري بمدافعه

وذخيرته إلى ميدان عابدين منذ ساعة. فقرر الخديوي العودة مسرعًا إلى سراي عابدين، وقد دخل السراي من الباب الخلفي المسمى بباب باريس (١٤).

والآن نحن على موعد بالميدان - ميدان عابدين. تكاد تكون الكتابات عن تلك الوقفة متطابقة، ولكننا لا يمكن أن نبدأ في دراسة الموقف في عابدين دون مطالعة ما كتبه المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافي، والذي تعد كتاباته عن الثورة العرابية بصفة عامة من أهم المصادر على الإطلاق للغالبية من المؤرخين المعاصرين. ونحن نقرأ ما كتبه الرافي عن تلك اللحظات، لابد لنا أن نقرأ في ثنايا الكلام ما يعتبر أبلغ رد على من تجرأ وأدعى بإنكار حدوث الوقفة من الأصل. يقول الرافي عن الموقف أمام السراي: "احتشد الجيش في الموعد المضروب في ميدان عابدين، وكان أول من حضر إلى الميدان ألاي الفرسان (السواري) بقيادة أحمد بك عبد الغفار، ولعله بادر بالحضور، لأنه كان من أول الناقلين من النظام القديم إذ فصله وزير الحربية الأسبق (عثمان باشا رفقي) لغير ما سبب". ولا ندري مقصد الأستاذ الرافي من ذكر هذه القصة، لكن يجب أن نأخذها بحذر. هل يود الإشارة إلى دوافع فتوية لدى بعض الثوار؟ لكن في جميع الحالات يجب علينا احترام حتى المطالب الفتوية، فهي في النهاية من السلوك الإنساني الطبيعي.

يكمل الأستاذ الرافي فيقول: "ثم جاء عرابي ممتطيًا جواده شاهراً سيفه، يقود ألاي العباسية ويصحبه ألاي المدفعية (الطوبجية) يقوده إسماعيل بك صبري، ومعه المدافع بذخيرتها، وكانت بطاريات المدافع تتخلل أشرطة المشاة أثناء المسير. ولما وصل عرابي تفقد علي بك فهمي فلم يجده، وأخبره بعض الضباط أنه وزع ألاي الحرس داخل السراي، ومعه كمية وافرة من الذخيرة، وأنه على استعداد للدفاع عنها إذا مست الحاجة. فبعث إليه من فوره بالملازم محمد أفندي علي ليستدعيه. فحضر علي بك فهمي، فسأله عرابي عن جعله العسكر على أبواب السراي ومنافذها من الداخل، ولم يكن هذا اتفاقهم من قبل. فطمأنه علي بك فهمي وقال له: "إن السياسة خداع"، أي إنه لم يفعل ذلك إلا لمخادعة الخديوي، وأنه باق على عهده. فطلب إليه عرابي أن يسحب أليه من السراي ويأخذ مكانه في الميدان، ففعل، وأمر بخروج الألي من السراي، فخرج منها الجند جميعاً، واصطفوا إلى جانب إخوانهم في المكان المعين لهم من الدائرة. ثم تم ترتيب ألاي المدفعية والفرسان والمشاة على شكل



مربع. وجاء بعد ذلك الألاي الثاني من قصر النيل يقوده بعض ضباطه، وهم أحمد أفندي صادق اليوزباشي، وأحمد أفندي عبد السلام، ورسول أفندي اليوزباشي، وذلك لامتناع قائده الميرالاي محمد بك شوقي والبكباشية عن الاشتراك في الحركة. ثم جاء الثالث قادمًا من القلعة، بقيادة البكباشي فودة أفندي حسن، والألاي السوداني قادمًا من طره بقيادة عبد العال بك حلبي، ثم أورطة المستحفظين يقودها القائمقام إبراهيم بك فوزي. وبذلك اكتمل الجيش في الميدان" (١٥).

وجليًا لنا أن نلاحظ أن الجيش كان تحت السيطرة الكاملة لأحمد بك عرابي، وهو ما يؤكد أن الأمر قد تم الإعداد له بدقة انعكست على حسن التنظيم والسيطرة. وطبقًا للإحصائيات، فقد بلغ عدد الجنود المحتشدين حوالي الأربعة آلاف، مدججين بأسلحتهم ومدافعهم (١٦).

ويواصل الأستاذ الرافي وصف المشهد من حول الميدان حتى تكتمل الصورة فيقول: "وغصت أطراف الميدان بالجموع الحاشدة من الناس الذين جاءوا ليشهدوا هذا المنظر، وامتلات نوافذ البيوت المجاورة للسراي وأسطحها بالنظارة، وكان الموقف رهيبًا؛ لأن مجيء الجيش متهددًا ومتوعدًا، واحتشاده بأسلحته وذخائره ومدافعه أمام السراي الخديوية، يحاصرها ويسد المسالك على من فيها، كل ذلك خليق بأن يفزع الخديو ووزراءه، وخاصة بعد أن رأى حرسه الخاص قد تخلى عنه في هذه الساعة العصيبة، وانضم للجيش الثائر" (١٧).

واكتمل المشهد بتوافد بعض القناصل على الميدان، وكذلك حضر السير "أوكلن كولفن"، المراقب المالي الإنجليزي. كان قنصل إنجلترا حاضرًا بقوة في المشهد عند نزول الخديوي إلى الميدان.

وغنيًا عن البيان أن هذا اليوم المشهود أرخ له جمهرة من المؤرخين المصريين والأجانب، وكان الإجماع منهم مكتملاً على هذه الوقفة وتفصيلها، ومنهم من كان شاهد عيان. غير أن الأمر المدهش والغريب أن نجد البعض من مدعي الثقافة والتنوير ينكرون المعلوم والموثق من التاريخ، فنجد من هؤلاء من ذهب في الشطط

إلى درجة إنكار وقفة عابدين، حتى وصل بهم الأمر إلى إلقاء اللوم على عرابي باشا في كونه السبب المباشر في الاحتلال الإنجليزي لمصر. وانحازوا في جهل بين إلى الخديوي الخائن، ولكون هؤلاء من مدعي الشهرة فقد عقدوا العزم فيما بينهم على هدم رموز الأمة، والحط من قدر الجيش المصري في ثورته على الاستبداد وعلى التدخل الأجنبي السافر، الذي صنفته الكثير من المؤرخين بأنه احتلال اقتصادي للبلاد. وكان من السهل الوقوف على جهل هؤلاء بمطالعة بعض الحقائق التاريخية عن ما سُمي بـ "الاحتلال الاقتصادي".

المراجع والمصادر:

١. الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ/ عبد الرحمن الرافي.
٢. نفس المصدر السابق.
٣. مذكرات عرابي ص (٢٩٩)، ويؤكد الأستاذ/ الرافي ما ذكره عرابي بحديثه عن ما جاء في كتاب "مصر للمصريين" - جزء ٤ ص (٩٠)، والذي ذكر ملخص النشرة التي أرسلها عرابي إلى الأعيان في هذا الصدد، وهي لا تخرج عما ذكره عرابي في مذكراته.
٤. مصدر سابق - الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الرافي - ص (١٢٠).
٥. واقعة سقوط عربة القطار وبداخلها الأميران عبد الحليم وأحمد رفعت عند كفر الزيات في النيل، وغرق الأمير أحمد رفعت، وكان ذلك في عهد سعيد. وهي الواقعة التي قيل إنها كانت متعمدة ضمن مكائد الأسرة العلوية لبعضها البعض.
٦. مصدر سابق - الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الرافي - ص (١٢١).
٧. التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ألفريد سكاون بلنت.
٨. الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ/ عبد الرحمن الرافي.
٩. نفس المصدر السابق - ص (١٢٢).
١٠. نفس المصدر - ص (١٢٣).
١١. نفس المصدر - ص (١٢٣).



١٢. مذكرات عرابي - ص (٢٣٣).
١٣. مذكرات الشيخ محمد عبده - تاريخ الأستاذ الإمام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص (٢٢١).
١٤. مصدر سابق - الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ عبد الرحمن الرافي.
١٥. نفس المصدر السابق - ص (١٢٥).
١٦. جريدة الوطن - عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١.
١٧. مصدر سابق - الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ عبد الرحمن الرافي - ص (١٢٥).

## (87)

عراي بك في مواجهة الخديوي توفيق:

كان المشهد يشي بأن الأمر جد لا هزل فيه. فلأول مرة يثور مصريون من دون أن تسحقهم قسوة وجبروت هذه الأسرة المستبدة الباطشة. كانت آخر ثورات المصريين في الصعيد حين ثار الفلاحون هناك، وصال وجال فيهم محمد علي قتلاً وذبحاً في مذابح بشعة. وقد ذكرنا بعضاً من هذه المذابح تفصيلاً في فصول سابقة من هذا الكتاب.

وها هو واحد من رجال مصر استطاع أن يقود الجيش، ومن خلفه جموع المصريين على اختلاف فئاتهم، تؤيده وتشد من أزره. وكما بدأنا برواية الأستاذ الرافي، نكمل معه بقراءة تفاصيل ساعات المواجهة.

فكتب يقول تحت عنوان "نزول الخديو إلى الميدان":

"وقد ظن الخديو أنه لو نزل إلى الميدان فإن ما له من الهيبة التقليدية في نفوس الرعية والجند يصد الجيش وضباطه عن التمرد، فنزل من السراي إلى حيث رؤساء الجند، بصحبة المستر كوكسون **Cookson** قنصل إنجلترا في الإسكندرية، وكان نائباً عن القنصل العام السير إدوارد مالت لغيابه بالإجازة، والسير أوكلن كولفن المراقب المالي الإنجليزي، وبعض عساكر الحرس الخاص. فلما توسط الميدان نادى عراي، فجاءه راكباً جواده شاهراً سيفه، وخلفه نحو ثلاثين ضابطاً شاهري السيوف. فلما دنا من الخديو صاح به أحد رجال الحرس: أن ترجل وأغمد سيفك. ففعل ثم أقبل عليه.

وهنا يقول عراي: إن المستر كوكسون أشار على الخديو بأن يطلق عليه مسدسه، ولكن الخديو لم يعمل بإشارته وقال له: 'أفلا تنظر إلى من حولنا من العسكر؟'

أي أنه خشي مغبة العمل بنصيحة المستر كوكسون. والواقع أنها نصيحة لا تنم عن إخلاصه للخديو، ولا حسن قصد من المستر كوكسون. فلو أن الخديو أمكنه أن يقتل عرابي في هذه اللحظة لما أمن على حياته من الجند والضباط. أما ما فعله الخديو في هذه المواجهة، فإنه صاح بالضباط الذين جاءوا خلف عرابي: أن اغمدوا سيوفكم، وعودوا إلى بلوكاتكم. فلم يفعلوا، وظلوا وقوفاً في أماكنهم، وكانوا كحرس خاص لعرابي، فلم يغادروه حتى انتهى الحوار بينهما" (١).

ومن هذا المشهد نستقرأ أن عرابي كان قد أعد عدته بتنظيم عال الدقة. فليس هناك من شك أن هذا التنظيم لم يكن وليد اللحظة، بل كان وليد تخطيط جيد. حتى أننا لم نقرأ عن أي هرج ومرج في حركة الجنود والضباط. ولعل ذلك أحدث أثره في نفس الخديو، فلم يبد تعالياً لا يحمد رد فعل العرابيين تجاهه.

ونستعرض هنا مطالب عرابي كما أوردها الرافي:

"فلما وقف عرابي أمام الخديو وحياه التحية العسكرية، خاطبه الخديو بقوله: 'وما هي أسباب حضورك بالجيش إلى هنا؟' فأجابه عرابي: جئنا يا مولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة، وكلها طلبات عادلة.

فقال الخديو: وما هي هذه الطلبات؟

فأجابه: هي عزل رياض باشا، وتشكيل مجلس النواب، وإبلاغ عدد الجيش إلى العدد المعين في فرمانات السلطنة.

فقال الخديو: كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها، وأنا خديو البلد وأعمل زي ما أنا عاوز.

فقال عرابي: ونحن لسنا عبيداً لأحد ولا نورث بعد اليوم" (٢).

فلما وصل الحوار إلى هذا الحد، أشار المستر كوكسون على الخديو بالرجوع إلى السراي، لافتاً نظره إلى سوء المغبة إذا زادت المناقشة عن هذا الحد. فرجع الخديو ومن كان بمعينته إلى داخل السراي.

وإلى هنا حدث ما لم يكن يجب أن يحدث أبداً. لقد تحول كوكسون من دور الملحق للخدويو إلى دور من يدير المفاوضات مع العرابيين. يناقش ويسأل، يرفض ويهدد، وكأنه حاكم البلاد من وراء الستار. صورة أخرى مقبولة للتدخل الأجنبي القبيح في شؤون البلاد!

وهذا ما نقرأه حين يقول الرافي:

"ثم عاد منها المستر كوكسون ومعه السير أوكلن كولفن، وخاطب عرابي كرسول من قبل الخديو قائلاً: 'إن عزل الوزارة من خصائص الخديو، وطلب تشكيل مجلس النواب ليس من حقوق الجهادية، وزيادة الجيش لا لزوم لها، لأن مالية الحكومة لا تساعد على ذلك'.

فقال عرابي: اعلم يا حضرة القنصل أن طلباتي المتعلقة بالأهالي لم أعمد إليها إلا أنهم أقاموني نائباً عنهم في تنفيذها بوساطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن إخوانهم وأولادهم. فهم القوة التي تنفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة. وانظر إلى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر، فهم الأهالي الذين أنابونا عنهم في طلب حقوقهم. واعلم علم اليقين أننا لا نتنازل عن طلباتنا، ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ.

فقال القنصل: علمت من كلامك أنك ترغب في تنفيذ اقتراحاتك بالقوة، وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها.

قال عرابي: كيف يكون ذلك؟ ومن ذا الذي يعارضنا في أحوال داخلينا؟ فاعلم أننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة إلى أن نفنى عن آخرننا.

قال القنصل: وأين هي قوتكم التي ستدافع بها؟

قال عرابي: عند الاقتضاء يمكن أن نحشد مليوناً من العساكر يدافعون عن بلادهم ويسمعون قولي ويلبون إشارتي.

فقال القنصل: وماذا تفعل إذا لم تجب إلى ما تطلب؟

فقال عرابي: أقول كلمة أخرى.

فقال القنصل: وما هي؟

فقال عرابي: لا أقولها إلا عند اليأس والقنوط " (٣).



ولا تعليق لنا على الحوار إلا عن صفاقة القنصل، وتفريط توفيق في سيادة البلاد بجعله متحدثاً في الشؤون الداخلية، وإشارة القنصل بكلمة غامضة حين قال: "وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها!" كلمة تعني ضمناً الترتيب لاكتساح البلاد، وكأنما هناك شيء يدبر بليل.

ومما يلفت النظر في الحوار هو لغة عرابي بك وثباته، وكلماته المتزنة التي عبر فيها بقوة عن مطالب الأمة دون ارتجاف أو تردد. كلمات هي، ولا شك، تنبض بآمال وطموحات الأمة.

وكانت النتيجة المتوقعة من ثبات عرابي وإخوانه ومن خلفهم جموع المصريين، فقد تم الموافقة على مطالب عرابي وسقطت وزارة رياض باشا. ونقرأ هنا للأستاذ الرافي مستطرداً عن الموقف وكيفية الموافقة على مطالب العرابيين، فيقول:

"وهنا انقطعت المخابرات بين الفريقين، وتداول الخديو في الموقف مع من كانوا بداخل السراي من وزراء وقناصل وغيرهم، ومرت ساعة وهم يتداولون، فأرأوا أن لا بد من الإذعان لمطالب الجند، لأن الجيش بأكمله يؤيد هذه المطالب، ولم يكن لدى الخديو أي قوة يعتمد عليها، فاستقر الرأي على إجابة هذه المطالب تدريجياً، وأن يبدأ بسقوط الوزارة، فقدم رياض باشا استقالته إلى الخديوي، وكان هذا أوج الثورة. أبلغ عرابي هذا القرار، وطلب إليه الخديو قبول إسناد رئاسة الوزارة الجديدة إلى علي حيدر باشا يكن، فلم يوافق على ذلك لما له من صلة القرابة بالخديو، فعرض عليه تعيين محمد شريف باشا رئيساً، فقبل. وكان شريف باشا وقتئذ بالإسكندرية، فاستدعي بالتلغراف للحضور إلى العاصمة.

وبعد أن أجيبنا مطالب عرابي، توجه إلى الخديو في السراي وشكر له إرضاءه مطالب الأمة، فأقسم بأنه مرتاح لما فعل، وأنه وافق على تلك الطلبات بنية صادقة، فكرر عرابي الشكر والدعاء له، وأصدر أمره إلى الآليات بالرجوع إلى مراكزها، ما عدا الألاي السوداني فإنه قضى ليلته في ضيافة آلاي الحرس بقشلاق عابدين". (٤)

إلى هنا انتهت وقائع ذلك اليوم المشهود.

وتوثق الوقائع المصرية في عدد الأحد ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١ للقرار، ونشرت البيان التالي:

"في ليلة السبت ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١ استعفت نظارة دولتو رياض باشا، فقبل استعفاؤها وكلف دولتو شريف باشا بتشكيل نظارة جديدة".

ويضيف الرافي معلقًا على استقالة رياض باشا، قائلاً:

"ولم يكتف رياض باشا بالاستقالة، بل رحل إلى أوروبا خوفًا على حياته، فأبحر من الإسكندرية يوم الأربعاء ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١، ولم يعد من أوروبا إلا بعد أن شبت الحرب في مصر وتبين رجحان كفة الإنجليز في ميدان القتال".

وعن أحداث ذلك اليوم العصيب، نقرأ في مرجع آخر للمؤرخ الدكتور سليم حسن (٥)، يكتب عن هذا اليوم ويؤكد على وقوع الأحداث بصورة تتطابق مع ما جاء في كتب الأستاذ الرافي. وقد اخترت كتاب الدكتور سليم نظرًا لما لمستته من تحامل بدرجة أو بأخرى على أحمد عرابي، وتلاحظ لنا أيضًا حرص الدكتور سليم على ذكر اسم أحمد عرابي مقرونًا بلقبه أو رتبته، على العكس من بعض المؤرخين الآخرين مثل الأستاذ الرافي الذي لم يستخدم لقبًا أو رتبة لعرابي إلا ما ندر.

يقول الدكتور سليم عن ذلك اليوم:

"وسار عرابي بك بقسم من الجيش يبلغ ٢٥٠٠ رجل معهم ١٨ مدفعًا إلى ميدان عابدين، واصطفوا أمام قصر الخديوي في عصر (١٤ شوال / ٩ سبتمبر)، يريدون مطالب جديدة.

فهاال الخديوي المري، وطلب السير أوكلند كلفن المراقب الإنجليزي ليستشيره فيما يجب عمله، فحضر هذا وسار مع الخديوي إلى قصر عابدين، ونصحه بالظهور بالثبات، وأن لا ينسى أنه ملك البلاد، وأن له هيبة تصغر أمامها كل شجاعة لعرابي ورجاله.



فنزّل الخديوي إلى الميدان، فتقدم إليه عرابي بك ليعرض عليه مطالبه، وكان ممتطيًا جواده وبيده حسامه، فناداه الخديوي أن "ترجل واغمد سيفك"، ففعل ذلك بالامثال الواجب للملوك. ثم سأله عما يقصد من عمله هذا، فقال: "يا مولاي، للأمة ثلاثة مطالب قد أتى الجيش هنا للحصول عليها بالنيابة عن الأمة، ولن ينصرف حتى يحظى بها".

عند ذلك أشار السير أوكلند كلفن على الخديوي أن لا يناقش الجند حفظًا لكرامته، وأن يدخل القصر ويترك له أمر المفاوضة معهم فيما يريدون، فخاطب السير أوكلند كلفن الجيش، وشرح لهم حرج الحالة، ونصح لهم بالانصراف قبل أن يتفاقم الخطب. فتمسك الثائرون بمطالبهم، وهي:

١. عزل جميع النظار وتشكيل وزارة جديدة.

٢. تشكيل مجلس نيابي للأمة.

٣. زيادة عدد الجيش إلى ١٨٠٠٠.

وبعد المداولة رضي الخديوي بعزل النظار، مع إرجاء الفصل في الطلبين الآخرين إلى أن يؤخذ رأي الباب العالي. فقبل عرابي ذلك، وانصرف الجيش داعيًا للخديوي بطول البقاء. وطلب عرابي إلى الخديوي أن يصفح عنه، فكان له ذلك". (٦)

وعند العبارة الأخيرة من كلام الدكتور سليم حسن: "الابد وأن نتوقف ونتحرى مقصده"، العبارة موحية بأن عرابي، بعيدًا عن الجند، تقزم أمام الخديوي وطالبه بالصفح والمغفرة؛ أي أنه طالب الخديوي المستبد بأن يسامحه ويطلب إليه العودة إلى حظيرته ليكون واحدًا من رعاياه الصالحين. عبارة ما كان يجب أن تدرج على لسان عرابي، خاصة وهو في أوج انتصاره، وإلا كان على أنصاره أن يلوموه كثيرًا على أنه لم يتقدم لاقتحام القصر وإعلان الجمهورية، بدلًا من التذلل للخديوي الذي ورث البلاد والعباد. ألم يكن شعب مصر يستحق التحرر؟ غريب هو أمر بعض المؤرخين! ومن الملاحظات التي كانت ظاهرة عند رواية الدكتور سليم أنه لم يذكر شيئًا عن الحوار بين عرابي وتوفيق. حقيقة، لست أدري: هل تعمد ذلك لنكران جريان الحديث بينهما؟ أم أن الحديث كان واضحًا فيه قوة وثبات عرابي؟

ونكمل مع الدكتور سليم الذي يستهجن القوة في بزوغ زعامة عرابي، فيقول: "وكانت شوكة عرابي قد عظمت، ونفذت كلمته في الجيش، ثم تعدته إلى الكثير من العمدة والأعيان والعلماء، بما ينشره بينهم من الأقوال الجاذبة من 'إنقاذ الوطن' وغير ذلك من الزخارف الباطلة التي كان لها أسوأ عاقبة في البلاد. وسهل انقياد بعض الأهلين له ما رأوه من تدخل الأجانب في شئون مصر، وإجحافهم بحقوق الوطنيين عند إعداد قانون التصفية. ثم داخل 'عرابيًا' الغرور، فبالغ في ادعاء ما ليس من حقه، من ذلك أنه أصدر في ٩ سبتمبر منشورًا لقنصل الدول يطمئنهم فيه على رعايا دولهم، ويخبرهم أنه المؤاخذ على حفظ النظام! وهو حق غريب استباحه لنفسه، وكان الأجدر تركه لأمر البلاد أو لأحد وزرائه" (٧).

والحقيقة أننا لا نملك هنا إلا الاندهاش الشديد لما ذكره الدكتور سليم. فما الذي دفعه للهجوم على عرابي بهذه الدرجة؟ وهل كل ما حدث بمصر ما كان ليستدعي الثورة؟ قهر واستبداد ونهب لثروات البلاد وتدخل سافر في إدارة شئون البلاد! ومع ذلك، يستكبر الدكتور سليم على عرابي أن يقوم قومته لأجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه. وهل حرمت الثورة على الطغيان؟

هكذا نجد بعض من تعرض لحوادث الثورة وكأنهم يستكثرون على الفلاحين والمقهورين الثورة، والأكثر إيلاّمًا لهؤلاء أن يقود الثورة واحد من الفلاحين، حتى وإن كان ضابطًا بالجيش!!

وكل ما يهمنا هنا أن الروايات في مجملها تطابقت مع ما هو معلوم عن وقفة عابدين بتفاصيلها. ولم يكن ليجرؤ أحد على نكران أحداث هذا اليوم التاريخي. سارت الأحداث بعد هذا اليوم متسارعة؛ فقد وصل شريف باشا إلى القاهرة فجر يوم ١٠ سبتمبر ١٨٨١، حيث التقاه عرابي في منزله ليهنئه بالوزارة الجديدة وبدأ في التفاوض معه على المرشحين للوزارة الجديدة.

ونعود إلى ما كتبه الأستاذ الرافعي عن تأليف الوزارة الجديدة، وقد أخذ الكثير من المؤرخين المعاصرين عنه. فكتب يقول: "كان طبيعيًا أن يتدخل عرابي في تأليف الوزارة ويكون له رأي في أشخاصها، لأنه هو الذي توصل بقوة الجيش إلى إسقاط



وزارة رياض واختيار شريف باشا ذاته للرئاسة. ولم يكن شريف يجهل ذلك أو يتجاهله، ولكنه كان رجلاً أنوفاً، مستقل الرأي، حفيظاً على كرامته، لا يقبل أن يتلقى الأوامر من غيره، فضلاً عن أنه كان يشعر في خاصة نفسه بخطر تدخل الجيش في السياسة، وأنه إذا استمر هذا التدخل وصار قاعدة متبعة في إدارة الشئون العامة، فإنه يؤدي إلى فساد الأداة الحكومية، ويفضي إلى إنشاء دكتاتورية عسكرية لا يؤمن معها عدل أو حرية أو دستور، ولذلك اجتهد في وضع حد للتدخل العسكري في شئون الحكومة" (٨).

وليس ثمة خلاف هنا مع توجه شريف باشا، لكن ربما أن قطار الثورة قد بدأ في التحرك ولم يقابله شريف باشا بالتجاوب المنتظر.

بدأت الخلافات مبكراً؛ فقد طلب عرابي تكليف البارودي لوزارة الحربية ومصطفى باشا فهمي للخارجية، إلا أن شريف باشا عارض هذا الترشيح، نظراً لمخالفتهم ما كان متفقاً عليه عند استقالة وزارة شريف باشا الثانية. كان الاتفاق على رفض أي من الوزراء المستقبليين قبول التعيين بالوزارة الجديدة في ذلك الوقت، وهذا هو ما دعا شريف باشا إلى معارضة تكليفهما.

وفي هذا، قال شريف باشا مخاطباً عرابي بك: "إني لا أقبل أن يكون في وزارتي محمود سامي ولا مصطفى فهمي، لأنهما لم يوفيا بالعهد الذي تعاهدا عليه من قبل. فقد اتفقنا على أنه إذا رفض الخديوي الموافقة على تشكيل مجلس النواب، استقالت وزارتنا، ولا يشترك أحد منا بعد ذلك في الوزارة الجديدة، ولكنهما نكثا العهد وقبلا الدخول في وزارة رياض باشا، التي قامت بعد وزارتنا والتي سقطت بالأمس. لذلك لا أستطيع أن أشتغل معهما" (٩).

وفي الحقيقة، كان لعرابي وجهة نظر تتمثل في أن البارودي قد ثبت ولاؤه للحركة والجيش، كما أن البارودي قد استجاب وقت توليه وزارة الحربية لمطالب العرابيين، وكان من نتيجة ذلك أن توفيق قد أبعد عن الوزارة لما استشعر منه إخلاصاً للحزب العسكري. أما مصطفى فهمي، فأمره يعيدنا إلى واقعة قتل إسماعيل باشا المفتش.

والحكاية باختصار أن عرابي كان يعتقد في إخلاصه للحركة، في حين يذكر الرافي أن فهمي لم يصدر عنه أي عمل إيجابي يدل على هذا الإخلاص (١٠). لكن العرابيين كانوا يعتقدون في أن نفسه قد نفرت من استبداد الخديوي، وذلك ما جعلهم يطمئنون إليه.

وبعد مرور عدة أيام، عرض فيها شريف باشا على عرابي أن يتقلد هو وزارة الحربية، وهو ما لم يستجب إليه عرابي، وظل شريف باشا على ترده في قبول رئاسة الوزارة. ويذكر الرافي نقلاً عن المسيو سنكفكس، قنصل فرنسا العام بمصر، في رسالته إلى وزير خارجية فرنسا: "إذا لم يقبل شريف باشا الوزارة، فستبقى البلاد بلا حكومة" (١١).

وظل شريف باشا على ترده إلى أن تعهد إليه العرابيون بعدم التدخل في السياسة. وبالفعل قدم الضباط تعهدًا بذلك، وهذا هو نصه: "نحن ضباط الجيش المصري، نعتقد الاعتقاد التام في حسن صداقة وغيره دولتكم وخلوص طويتكم وسلامة نيتكم في خدمة الوطن العزيز، والمحافظة على حقوقه، والسعي في رفاهية أهله. ولهذا، ولكوننا جميعًا نحب تقدم وطننا العزيز، فنلتمس من دولتكم قبول مسند رياسة مجلس النظار، ونسترحم من دولتكم انتخاب نظار الدواوين ممن يكونون موصوفين بالصفات الحسنة، والعرض عنهم للحضرة الفخيمة الخديوية للقيام بأعباء خدمة الوطن العزيز. وإعلانًا لصداقاتنا وانقيادنا لأوامر الحكومة التي تصدر في صالحها العمومي، فقد أمضينا هذه العريضة، ونحن على يقين أن تقع لدى دولتكم موقع القبول، أفندم". (١٢)

فكان أن قبل تأليف الوزارة في يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١.

وقد ذكر الأستاذ الرافي (١٣) أن كبراء البلاد وأعيانها قدموا التماسًا إلى شريف باشا يقرب من التماس الضباط في العبارة، ويطابقه في المعنى، وغايته إعلان ثقتهم بصداقته، وميلهم جميعًا إليه، وانعقاد قلوبهم عليه، وأنهم كافلون ضامنون ألا يقع في المستقبل شيء من الحوادث التي تُنسب إلى رجال العسكرية. وواثقون من أمتهم



ومن رجال العسكرية، الذين هم أبناؤهم وإخوانهم، بزوال كل خطر، وانقطاع جميع الأسباب التي توجب الخوف والاضطراب، ويسألون الله تعالى تأييد دولته وتوفيقه لإصلاح أحوال البلاد بعناية الجناب الخديوي المعظم. (١٤)

هكذا كان إجماع الأمة على تأييد مطالب عرابي والوقوف من خلفه صفًا واحدًا. فلم تكن المسألة أبدًا ممثلة في شخص عرابي، ولم تكن المسألة أبدًا مطالب فتوية لمجموعة من الضباط.

تلك هي الحقيقة التاريخية.

المراجع والمصادر:

- ١- الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ/ عبد الرحمن الرافي.
- ٢- في معرض تعليق الأستاذ الرافي على هذا الحوار قال: "هذا الحوار هو الذي استخلصناه من متعدد الروايات، وقد أضاف الشيخ محمد عبده إلى طلبات عرابي طلبًا رابعًا، وهو عزل شيخ الإسلام الشيخ محمد العباسي المهدي (ص ٢٢٢ من تاريخ الأستاذ الإمام ج ١)، ولكن عرابي لم يذكره في مذكراته (ص ٢٣٦) ونفاه في مذكراته المخطوطة، وكذلك شفيق باشا، وقد كان شاهد عيان للواقعة (ص ١٢٠ من مذكرات شفيق باشا). ويضيف الرافي بأن عرابي أورد عن حواره مع الخديو رواية أخرى، وهي أن الخديو قال له جوابًا على طلباته الثلاثة: "كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها، وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي، وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا". فأجابه عرابي: "لقد خلقنا الله أحرارًا ولم يخلقنا تراثًا وعقارًا، فوالله الذي لا إله إلا هو إننا سوف لا نورث بعد اليوم" (ص ٢٣٦ من مذكرات عرابي). والرواية التي ذكرناها هي التي سمعها المستر بلنت من عرابي نفسه حين قص له الواقعة (التاريخ السري للاحتلال ص ١١١)، فهي أصدق وأدق من رواية عرابي التي دونها في مذكراته بعد وقوع الحوادث بعدة سنين، وظاهر على رواية عرابي في مذكراته أن عليها مسحة التحوير والتعديل تفخيماً للكلمات والعبارات، وهذا ما جعلنا نرجح رواية بلنت لأنها

أقرب إلى الواقع وإلى أسلوب الحوار الطبيعي. ومن جانبنا نؤكد أننا سوف ندقق المسألة ونرد على تشكيك الأستاذ الرافي - وربما هذا ما جعلنا نلفت النظر إلى موقف الأستاذ الرافي من الثورة العرابية، خاصة في بداية تاريخه لها وقبل أن يعدل عن موقفه منها.

٣- مصدر سابق - الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ/ عبد الرحمن الرافي - ص ١٢٧.

٤- المصدر السابق - ص ١٢٧.

٥- الدكتور سليم حسن (١٨٩٣-١٩٦١) العالم الأثري الكبير عميد الأثريين المصريين.

٦- تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر - دكتور/ سليم حسن.

٧- نفس المصدر السابق - ص ٢٧٦.

٨- الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ/ عبد الرحمن الرافي - ص ١٢٩، ١٣٠.

٩- مذكرات عرابي - ص ٢٣٨.

١٠- يقول الرافي عن مصطفى فهمي: "كان مصطفى باشا فهمي محافظ العاصمة حين اعتزم الخديوي إسماعيل قتل إسماعيل باشا صديق (المفتش). وقد شهد بحكم منصبه مصرع المفتش في الباخرة التي أقلته من سراي الجزيرة وإلقاء جثته في النيل - نوفمبر سنة ١٨٧٦".

١١- الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١، وثيقة رقم ٢٧ في ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١.

١٢- الوقائع المصرية - عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١.

١٣- مصدر سابق - الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ عبد الرحمن الرافي - ص ١٣١.

١٤- الوقائع المصرية - عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١.



## (88)

السير "بلنت" يصف الحال في مصر عقب تأليف وزارة شريف باشا (الثالثة).

كانت النتيجة الطبيعية لاصطفاف الأمة خلف زعيمها أن تحقق لها ما أرادت وفرضت إرادتها الثورية. وكانت الوزارة الثالثة التي ألفها شريف باشا تبعًا للتشكيل الآتي:

شريف باشا رئيسًا وناظرًا للداخلية - محمود سامي البارودي للحربية والبحرية - علي حيدر باشا للمالية - إسماعيل باشا أيوب للأشغال - مصطفى فهمي باشا للخارجية - محمد زكي باشا للمعارف والأوقاف - محمد قذري بك للحقانية. (١)

وقد رفع شريف باشا إلى الخديوي خطابًا مطولًا أوضح فيه الأسباب التي دفعته لقبول الوزارة. والحقيقة أن الخطاب فيه من الإطراء الكثير من التفخيم للذات الخديوية بما يمكن اعتباره أمرًا مبالغًا فيه. ومن جانبنا كان غريبًا أن نجد رجالًا جاء بإرادة الأمة ومع ذلك يكون خطابه للخديوي فيه هذا القدر من التملق الواضح. (٢) وقد اختتم خطابه بقوله: "وغاية رجائي من مولاي، أن يتقبل مزيد احترامي، وأني لدولته خادم مخلص خاضع". (٣)

والغريب أن جاء رد الخديوي بخطاب باللغة الفرنسية. ولست أدري كيف لحاكم القطر المصري أن يخاطب رئيس الوزراء بلغة غير اللغة العربية. ذلك ولا شك يعكس بشكل أو بآخر قدر التعالي الذي كانت تتعامل به الأسرة العلوية مع عموم المصريين. غير أن الشيء الملفت عقب تأليف الوزارة هو حالة الابتهاج الشديدة التي سرت في الأمة. وروح التفاؤل العالية التي عمت جموع الجماهير. وفي ذلك كتب السير "بلنت"، والذي تعتبر كلماته بمثابة رواية شاهد عيان، فيقول: "كانت الأشهر الثلاثة التي أعقبت هذه الحادثة الشهيرة من أسعد الأوقات التي مرت بمصر من الوجهة السياسية، ويسرني أني حظيت بمشاهدتها بعيني رأسي، ولو أني كنت سمعت بها سماعًا لشككت فيها، وعندني أنها لم يكن لها شبيهه في الأيام التي رأيتها في مصر، وأخشى أن تكون مقطوعة النظر في الأيام التي يمكن أن أراها فيها، فجميع الأحزاب الوطنية، وجميع سكان القاهرة، اتحدوا لتحقيق الآمال القومية، ولم يكن الخديوي

على ما ظهر أقل منهم شعورًا بذلك، وكان قد سر بعد انقضاء الأزمة لتخلصه من رياض والمراقبة الثنائية البغيضة، وقد وثق بأن شريفًا لابد أن يخلصه عاجلاً أو آجلاً من عرابي، ثم أن شريفًا وزملائه من وجهاء الأتراك الأحرار لم يكونوا كذلك أقل سرورًا بعودة السيطرة إليهم، بل أن الأتراك الرجعيين أنفسهم قد سروا بما سموه انتصارًا على أوروبا، ونجا العسكريون من كابوس الخطر الذي طالما هددهم، وارتاح المصلحون المدنيون للحريات التي اعتقدوا اليوم أنهم لا بد حاصلون عليها، أما الذين شكوا وأساءوا الظن للنهائية، فقد اعترفوا كذلك بأن النتائج قد سوغت الالتجاء للقوة، وما كان لها من نصر لم تسفك فيه نقطة دم، وتصاعدت من أنحاء مصر صيحة فرح وسرور لم يسمع مثلها على جوانب النيل منذ مئات السنين، وقد حدث فعلاً أن الناس كان يستوقف بعضهم بعضًا في شوارع مصر، ويتعانقون على غير تعارف سابق، ويبتهجون معًا لعصر الحرية المدهش الذي بدا لهم فجأة، كما يبدو الفجر بعد ليل مخيف طويل، وكانت الصحف قد أسرعت بنشر الأنباء السارة، وقد حررتها رقابة الشيخ محمد عبده المستنيرة من قيودها السابقة، واستطاع الناس أن يجتمعوا ويتكلموا بلا خوف أينما شاءوا في الأقاليم، وبلا وجل من تدخل البوليس والجواسيس، وقد سرت عدوى السرور إلى كل الطبقات، فالمسلمون والمسيحيون واليهود قد سروا جميعًا، وشاطرهم السرور جماعة الأوروبيين الذين كانت لهم صلات وثيقة بالحياة الوطنية، وقد اعترف القناصل وحتى الأجانب أنفسهم بأن العصر الجديد خير من العصر القديم، وأن رياض قد أخطأ، وأن أعمال عرابي إذا لم تكن كلها سديدة فليست كلها خطأ، وكان المسلك الذي سلكه عرابي نحو الخديوي والوزراء الجدد مسلكًا صحيحًا نبيلًا، وقد اجتمع عدة مرات بالخديوي، فكانت خطته ودية، كما أظهر لشريف باشا ومحمود سامي الذي عاد فتقلد وزارة الحربية أنه، يريد أن يتنحى جانبًا ويترك أمر ترقيتها لأصدقائه المدنيين، وكل الخطب التي ألقاها في ذلك العهد - وبعضها مدون في الكتب الزرقاء مشبعة بهذا المعنى الحكيم، وتنم عن تشبعه هو نفسه بأسمى الآراء الإنسانية التي كانت من مقومات عمله السياسي، وليس في هذه الخطب إلا العطف الواسع على جميع المذاهب والطبقات، ولا يمكن أن تجد فيها أثرًا للسخط على المراقبة المالية الأوروبية التي كان هو في مقدمة المعترفين بفوائدها، وكان المعنى السائد على خطبه هو أن الحكم التركي المطلق القديم قد انتهى، وابتدأ عصر جديد من الحرية الأهلية والسلام وحسن النية المتبادلة بين جميع الناس، ولم يمض أسبوعان اثنان على تقلد وزارة شريف أزمة الحكم حتى صار



عراي في طليعة فرقته إلى رأس الوادي بين هتاف سكان العاصمة المعترفين له بالجميل". (٤)

وفي مقابلة لكبار الضباط مع شريف باشا في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨١، وكان عراي بك على رأس الوفد وقد ألقى خطبة قصيرة جاء فيها: "إنني بلسان قومي أعرض على دولتكم أننا جميعًا واثقون بصداقة دولتكم وخلوص طويتكم لمحبة الوطن وأهله، وجازمون بأن هذه الصفات التي تحلت بها ذاتكم الشريفة تكون وقاية لبلادنا وسببًا في استتباب الراحة العمومية فيها، وإننا نعلم واجباتنا والفروض التي تحتمها علينا وظائفنا العسكرية، وأعظمها حفظ البلاد ومن فيها، ولذلك فإننا نقر بأننا القوة المنفذة لما يصدر من الأوامر التي تكون إن شاء الله في خير وقاضية بإصلاح شئون البلاد، إلا أن لنا حقوقًا معلومة يمنحها لنا القانون، ونرجو من الله أن يحسن إلينا بنوالها بمساعدة دولتكم وتوفيق الله تعالى ونسأله سبحانه أن يوفقنا جميعًا لما فيه الخير والصلاح. آمين". (٥)

والخطبة كما نرى، على قصرها، متزنة تؤكد على معاني الانضباط والالتزام في إطار أحكام القانون والعهد الذي قطعه على نفسه أمام شريف باشا بعدم التدخل في سياسة الوزارة. ومن غريب أن الأستاذ الرافعي لم يعلق على كلمة عراي ويشير إلى إيجابيتها، في حين أنه علق بالإطراء الشديد على كلمة شريف باشا التي قال فيها: "في علمكم ما قال الأقدمون: آفة الرياسة ضعف السياسة، ولا حكومة بغير قوة، ولا قوة إلا بانقياد الجنود انقيادًا تامًا، وامتثالهم امتثالًا مطلقًا.

كل حكومة عليها فرائض وواجبات، من أهمها صيانة الوطن وحفظ الأمن العمومي فيه، وهذا وذلك لا يتأتيان إلا بطاعة رجالها العسكرية، فترددي أولًا في قبول الرياسة ما كان إلا تجافيًا عن تأسيس حكومة غير قوية تخيب الآمال ويزيد معها الإشكال، فأكون عرضة للملامة بين إخواني في الوطن وبين الأجانب، وحيث أغاثتنا الألفاظ الإلهية وحصل عندي اليقين بانقيادكم، فقد زال الاضطراب من القلوب، ورتبت الأمة الجديدة من رجال ذوي عفة واستقامة، فأوصيكم بملاحظة الدقة في الضبط والربط، لأنهما من أخص شئون العسكرية، وأساس قواها، واعرفوا أنكم مقلدون وظيفية وطنية، فقوموا بأداء واجباتها الشريفة، وعلي القيام بأداء كل ما يزيدكم فخرًا وسؤددًا، وفقنا الله وإياكم" (٦).

وقد عمدت إلى ذكر نص كلمة عرابي بك وكلمة شريف باشا حتى يبين لنا التوازن بصفة عامة في الخطبتين. وكل طرف كما هو واضح يتطلع إلى التعاون الوثيق لأجل الصالح العام. مع ضرورة الرجوع إلى ما ذكره المستر بلنت في كتابه، والسابق الإشارة إليه، حين قال عن الخديوي: "وقد وثق بأن شريف لا بد أن يخلصه عاجلاً أو آجلاً من عرابي". وهي عبارة خطيرة تعني أن شريف باشا لم يكن على نفس القدر من النقاء مع الثوار. ولربما تساءلنا: هل بدأ الإعداد مبكراً للقضاء على عرابي؟

سيجيبنا على هذا السؤال لاحقاً مستر بلنت. ولكن بعد أن نقرأ كلمة الأستاذ الرافي تعقيباً على خطبة شريف باشا أمام الضباط. وقد علق قائلاً: "فهذه الخطبة على إيجازها، جمعت أسمى ما يقوله زعيم سياسي صائب الرأي بعيد النظر في الظروف التي تألفت فيها وارتته، إذ لم يكن خافياً أن الدول الاستعمارية وخاصة إنجلترا، كانت تتطلع إلى الثورة العرابية لكي تتخذ منها ذريعة للتدخل في شؤون البلاد، ولم تخف هذه المطامع عن عرابي ذاته، فقد ذكر في مذكراته أنه كان يلاحظ هو وصحبه عقب واقعة قصر النيل كثرة تردد السير إدوار مالت، قنصل إنجلترا في مصر على الخديوي ليلاً ونهاراً، فأوجسوا من ذلك خيفة على مصير البلاد، وخشوا من مطامع إنجلترا، وتحذثوا بأنها تطمع في احتلال وادي النيل أسوة بما فعلته فرنسا في تونس، إذ احتلتها سنة ١٨٨١" (٧).

واستطرد الأستاذ الرافي يكمل حديثه ويكيل المديح لشريف باشا ويلمح إلى عدم الدراية الكافية من جانب العرابيين بأن هناك تريبصاً استعماريًا بمصر. والحقيقة لا بد أن نتساءل والدهشة حالنا: وهل كان يجب على الأمة أن تستكين لذل الحكام المستبدين الذين فرطوا في حقوق البلاد؟ وهل كان الصمت والاستسلام يضمن عدم تدخل إنجلترا عسكرياً؟

الإجابة قطعاً وقيئاً هي النفي والنفي بشدة. خطط إنجلترا كانت معدة منذ عشرات السنين لاحتلال مصر. لم يكن الإنجليز في حاجة لمجيء عرابي لتبريرهم احتلال البلاد. هذا الطرح عبثي ومهين للوطنية والعسكرية المصرية. ومع ذلك دعنا نسأل هؤلاء أصحاب الملام للعرابيين أو لنقل للأمة غالبها: وماذا لو تضامن حاكمها مع الجيش والشعب ووقف أمام هذا الهجوم الغاشم والگادر للبلاد؟ وماذا لو لم ينخرط توفيق في خيانة الجيش؟ وماذا لو لم يقف بالمال والرشوة لأجل ذبح عرابي ورجال الجيش في معركة أساسها الغدر والخسة والدناءة؟ فأبداً لم يكن القتال من دون خيانة...!



وحريراً بنا ونحن نتتبع الأحداث أن نتحرى سلوك عرابي منذ اليوم الأول لتولي شريف باشا الوزارة، فلن نجد ما يشي بأن الرجل ذا سلوك همجي أو أنه صاحب سلوك غير منضبط.

بل إنه التزم بما تم الاتفاق عليه مع شريف باشا، حيث أن شريف باشا قد رغب في نقل زعماء الحركة من القاهرة إلى الأقاليم حتى يخفف من ضغط الحزب العسكري على الحكومة. وتنفيذ رغبته في إبعاد الجيش عن السياسة. وبالفعل تحرك عرابي بألايه إلى رأس الوادي. ويقول مستر بلنت عن عرابي في ذلك الموقف: "فأطاع، واجتمع خلق كثير لتوديعه في محطة القاهرة ساعة سفره، وخطب بعضهم. فرد عرابي بخطبة قال فيها:

"بكم ولكم قمنا وطلبنا حرية البلاد وقلعنا عرش الاستبداد ولا ننثني عن عزمنا حتى تحيا البلاد وأهلها. وما قصدنا بسعيننا إفساداً ولا تدميرًا ولكن لما رأينا أننا بتنا في إذلال واستعباد ولا يتمتع في بلادنا إلا الغرباء حركتنا الغيرة الوطنية والحمية العربية إلى حفظ البلاد وتحريرها والمطالبة بحقوق الأمة، وقد ساعدتنا العناية الإلهية ومنحنا مولانا وأميرنا الخديو ما طلبناه من سقوط وزارة المستبد علينا السائر بنا في غير طريق الوطنية، وتمتعنا بمجلس الشورى لتنظر الأمة في شؤونها وتعرف حقوقها كباقي الأمم المتمدنة في العالم..." (٨)

وبالنسبة لألاي عبد العال حلمي، فقد سبق ألاي عرابي متوجهًا إلى دمياط، ونال ما نال من حفاوة من الجماهير حتى توديعه مارًا بوسط المدينة وحتى محطة القطار. وقد انتشرت أخبار الحركة العرابية في سائر أوروبا ودورها في إسقاط وزارة رياض باشا. وقد أصدر زعماء الحركة بيانًا هامًا يؤكد على أن الحركة إنما تبغي صلاح الأمة ولا تضر أي شر للأطراف الأجنبية. وقد تضمن هذا البيان ما سمي ببرنامج الحزب الوطني. وقد نشره مستر بلنت عن طريق السير وليم جريجوري في جريدة التيمس بتاريخ أول يناير ١٨٨٢. وطبقًا للمستمر بلنت، فإن الذي سلمه البرنامج جماعة من زعماء الحركة، منهم الشيخ محمد عبده وكان يعمل حينها رئيسًا لتحرير "الوقائع المصرية"، ومحمود سامي البارودي، وأحمد عرابي (٩). وهذا نص البرنامج:

١ - يرى الحزب الوطني المحافظة على الروابط الودية الحاصلة بين الحكومة المصرية والباب العالي، واتخاذ هذه الروابط ركنًا يستند عليه في عمله، ويعترف

بالسلطان عبد الحميد كمتبوع وخليفة وإمام المسلمين، ولا يريد تبديل هذه الصلات والروابط ما دامت الدولة العلية في الوجود. ثم يعترف باستحقاق الباب العالي لما يأخذه من الخراج بمقتضى القوانين وما يلزمه من المساعدة العسكرية إذا طرأت عليه حرب أجنبية، كما يحافظ الحزب على حقوقه وامتيازاته الوطنية بكل ما في وسعه، ويقاوم من يحاول إخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية، وله ثقة بدول أوروبا لا سيما إنجلترا في متابعة ضمان استقلال مصر الداخلي.

٢ - يخضع الحزب للجناب الخديوي الحالي، وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية وفقاً للعدل والقوانين حسب ما وعد به المصريين في شهر سبتمبر سنة ١٨٨١، وقد قرن رجاله هذا الخضوع بالعزم الأكيد على عدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التي أورثت مصر الذل، والإلحاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم النيابي، وإطلاق عنان الحرية للمصريين، ويطلبون من سموه التعاون معهم بأمانة في تحقيق هذه الأغراض، ويعدونه بمساعدته في ذلك قلباً وقالباً، كما أنهم يحذرونه من الإصغاء إلى الذين يحسنون إليه الاستبداد والإجحاف بحقوق الأمة أو نكث المواعيد التي وعد بإنجازها.

٣ - رجال الحزب يعترفون تماماً بفضل فرنسا وإنجلترا اللتين خدمتا خدمة صادقة، ويعترفون باستمرار المراقبة الأوروبية كضرورة اقتضتها الحالة المالية وضمانة لتقدم البلاد، ويعترفون صراحة بالديون الأجنبية حرصاً على شرف الأمة وإن كانت تلك الأموال لم تقتض لمصلحة مصر، بل أنفقت في مصلحة حاكم ظالم كان لا يسأل عما يفعل، ومعلوم لهم أن ما حصلوا عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين، فهم يشكرونهما ويثنون عليهما. ثم إنهم يرون أن النظام الحالي لم يكن إلا وقتياً، وإلا فإنهم يؤملون أن يستخلصوا ماليتهم من أيدي أرباب الديون شيئاً فشيئاً حتى يأتي يوم تكون مصر فيه بيد المصريين، وهم لا يخفي عليهم شيء من الخلل الحاصل في المراقبة ومستعدون لإذاعته، فإنهم يعلمون أن كثيراً من المستخدمين في قلم المراقبة لا يقدرّون على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة، وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن أسلوب براتب لا يوازي خمس راتب الأجنبي، وبهذا يحكمون وجود الظلم وخلل الإدارة مادام هذا الإسراف الخارج عن الحد. وهم يتعجبون من إعفاء الأجانب من الضرائب، وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع تمتعهم بخيرها وإقامتهم فيها، ولكنهم لا يريدون مداركة هذا الإصلاح بقوة أو جفوة، بل يقتصرون



على إقامة الحجة، ويطلبون من فرنسا وإنجلترا التبصر في هذا الأمر، فإنهما أخذتا على نفسيهما مراقبة المالية، فهما مطالبتان بنجاحها وباستخدام أهل الأمانة والاستقامة فيها، لأنهما مسئولتان عن رفاهية مصر بعد أن نزعنا إدارة ماليتها من أهلها، وتكفلتا بنجاحها.

٤ - رجال الحزب الوطني يبتعدون عن الأخلاط الذين شأنهم إحداث القلاقل في البلاد، إما لمصلحة شخصية أو خدمة للأجانب الذين يسوؤهم استقلال مصر. وهؤلاء الأخلاط كثيرون في البلاد، والمصريون يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية في بلاد ألف حكمها الاستبداد وكرهوا الحرية، فإن إسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد إلا سكوت المصريين، وقد عرفوا الآن معنى الحرية الحقيقية في هذه السنين الأخيرة، فعددوا خناصرهم على استكمال تربيتهم القومية، وهم يرجون أن يكون ذلك بواسطة مجلس النواب الذي انعقد الآن، وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة، وبتعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة، وهذا كله لا يحصل إلا بثبات هذا الحزب، وحزم رجاله.

ويرى الحزب أن أعضاء مجلس النواب ربما أكرهوا على الصمت كما حصل لمجلس الأستانة، وقد يستعان عليهم بالصحافة ويجعلها آلة تفوق نحوهم السهام فيتكدر صفو الراحة، ويحرم أبناء البلاد من الوقوف على الحقائق. ولهذا فوض الوطنيون أمرهم إلى أمراء الجهادية، وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم لعلمهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة في البلاد، وهم يدافعون عن حريتهم الآخذة في النمو. وليس في عزمهم إبقاء الحال على ما هي عليه، بل متى تحصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة. فإن أمراء الجهادية عازمون على ترك التدخل في السياسة متى فتح المجلس، فهم الآن بصفة حراس على الأمة التي لا سلاح لها. ولهذا يطلبون زيادة الجند إلى ١٨٠٠٠ عسكري ويرجعون إلفات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقدير الميزانية.

٥ - الحزب الوطني حزب سياسي لا ديني، فإنه مؤلف من رجال مختلفي العقيدة والمذهب، وأغليبيته مسلمون، لأن تسعة أعشار المصريين من المسلمين. وجميع النصراري واليهود وكل من يحرث أرض مصر ويتكلم لغتها منضم إليه، لأنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ويعلم أن الجميع إخوان وأن حقوقهم في السياسة والشرائع متساوية. وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب ويعتقدون أن الشريعة المحمدية الحقنة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس في المعاملة

سواء. والمصريون لا يكرهون الأوروبيين المقيمين بمصر من حيث كونهم أجنب أو نصارى، وإذا عاشروهم على أنهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب، كانوا من أحب الناس إليهم.

٦ - آمال الحزب معقودة على إصلاح البلاد أدبيًا، ولا يكون ذلك إلا بحفظ الشرائع والقوانين، وتوسيع نطاق المعارف، وإطلاق الحرية السياسية التي يعتبرونها حياة للأمة. وللمصريين اعتقاد في دول أوروبا التي تمتعت ببركة الحرية والاستقلال أن تمتعهم بهذه البركة، وهم يعلمون أنه لم تنل أمة من الأمم حريتها إلا بالجد والكد، فهم ثابتون على عزمهم آملون في تقدمهم، واثقون بجانب الله تعالى إذا تخلى عنهم من يساعدهم - ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١. (١٠)

هذا هو برنامج الحزب الوطني - تعمدت أن أنشره كاملاً - لنقرأ معًا كيف أنه بيان مكتوب بميزان دقيق، ليس فيه افتئات على حقوق، وليس فيه نزعة تسلطية أو عدوانية. حتى التعامل مع إنجلترا وفرنسا حوى البيان على الكثير من التسامح. حتى التسامح الديني والتأكيد عليه. كان البرنامج من القوة والوضوح بحيث لم يدع مجالاً لشك أو ارتياب في صفاء نفوس العرابيين وعزمهم على الإخلاص.

لكن... كانت مذكرة ٧ يناير أو إنجلترا وفرنسا تتحرشان بالمجلس. (١١)

المصادر والمراجع:

- ١ - الوقائع المصرية - عدد سبتمبر سنة ١٨٨١. ٢ - نص كتاب (خطاب) شريف باشا إلى الخديوي - الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ/ عبد الرحمن الرافعي ص (١٣٢). ٣ - الوقائع المصرية - عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١. ٤ - التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ألفريد سكاون بلنت - ص (١١٣). ٥ - الوقائع المصرية - عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١. ٦ - نص كلمة شريف باشا وتعليق الأستاذ الرافعي عليها - كتاب الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - ص (١٣٨). ٧ - نفس المصدر السابق. ص (١٣٨). ٨ - التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ألفريد سكاون بلنت. ٩ - مصدر سابق - الثورة العرابية - الرافعي - ص (١٤٠). ١٠ - كتاب الثورة العرابية - الرافعي - نقلًا عن مصر للمصريين جزء ٤ ص (٢١٧). ١١ - التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ألفريد سكاون بلنت.



## (89)

مذكرة ٧ يناير - إنجلترا وفرنسا تتحرضان بالمجلس.

كان لا بد لي من الرجوع إلى المراجع والمصادر الأجنبية، تجنبًا للقراءة من مصادر أعتقد أنه جانبها الحياد الكامل وآثرت التحامل ضد عرابي في عديد من المواضيع. وعلى سبيل المثال ما ذكره الأستاذ الرافي من انتقاد لعرابي في موقفه من السودان والثورة المهدية، في حين أن الثورة كانت مشتعلة في مصر، كما لم يكن هناك مقارنة لأوضاع السودان السابقة على الثورة العرابية، والتي كان فيها تهاون مستمر وتفريط في الوجود المصري في السودان (١). كما لاحظنا ميلًا نحو شريف باشا في كل ما اتخذه من قرارات وتوجهات، وغير ذلك من نقاط جعلت الضرورة ملحة لأجل اللجوء إلى مصادر أخرى، على الأقل في تلك المرحلة السابقة لضرب الإسكندرية. وأول ما لجأنا إليه كان السير ألفريد سكاون بلنت، فبالإضافة إلى كونه شاهد عيان، فإن كتاباته عن الثورة العرابية فيها الكثير من الحيادية بالرغم من كون الرجل إنجليزيًا.

كانت البلاد تتطلع بقوة نحو الديمقراطية، وذلك ما كان جليًا من طلبات العرابيين. وبعد تولي شريف باشا الوزارة، سعى نحو تحقيق هذا الهدف. يقول بلنت: "وفي ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ كان شريف باشا قد أتم البحث في إنشاء مجلس نيابي ذي سلطة، فرأى تمهيدًا لذلك أن يعاد مجلس شورى النواب ليكون هو الذي يقرر مشروع القانون المنشئ لمجلس النواب المحدد لسلطته واختصاصه. وخالفه في ذلك عرابي وطلب منه انتخاب مجلس النواب دفعة واحدة بتنفيذ مشروعه الذي كان قد قدمه لمجلس شورى النواب في سنة ١٨٧٩، فلم يقبل شريف ورفع إلى الخديوي تقريرًا هذا نصه: لقد أظهرت التجارب في عدة مرار خلل الحالة الموجودة عليها البلاد الآن، ولهذا فالإصلاحات التي سنشرع فيها في ظل الساحة العلية تكون متعلقة بأهم صوالح الديار المصرية، لأنه يترتب على إجرائها تغيير الحالة المذكورة وإصلاحها شيئًا فشيئًا وتوطيد الإدارة العمومية على أساسات قوية وثابتة" (٢).

ويستمر بلنت في مذكرته شارحًا كل ما يتعلق بمجلس النواب وبيان صلاحياته ومهامه. وأختتم مذكرته قائلًا: "وعلى ذلك فمجلس النواب سيؤدي مأموريته بدون تعرض للمصالح الواجب احترامها، وسيكون عضد الحكومة لذاتكم العلية في إجراء الإصلاحات المشروع فيها وعاونًا على تأمين المصريين تأمينًا كافيًا على النفس والعرض والمال. ولهذا، واتباعًا لمادة ١٦ من لائحة مجلس الشورى المؤرخة ٢١ رجب سنة ١٢٨٣، أتشرف بأن أقدم للأعتاب السنوية مشروع أمر عال بانتخاب النواب وافتتاح المجلس في ١٥ كيهك سنة ١٥٩٨ الموافق غرة صفر سنة ١٢٩٩ و ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١". وفي اليوم نفسه صدر الأمر العالي بانتخاب النواب بالصفة والشروط الموضحة في لائحة ٢١ رجب سنة ١٢٨٣. وفي ١٨ ديسمبر صدر أمر بتعيين محمد سلطان باشا رئيسًا للمجلس وسليمان أباظة باشا وكيلًا (٣).

ولم يتيسر افتتاح المجلس في الموعد المحدد، فتم افتتاحه في ٢٦ ديسمبر وألقى خطبة قال فيها: "أبدى لحضرات النواب مسروريتي من اجتماعهم لأجل أن ينوبوا عن الأهالي في الأمور العائدة عليهم بالنفع. وفي علم الجميع إني من وقت ما استلمت زمام الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب، ولكن تأخر للآن بسبب المشكلات التي كانت محيطة بالحكومة. فأما الآن فنحمد الله تعالى على ما يسر لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة الدول المتحابة، ومن تخفيف أحمال الأهالي على قدر الإمكان، فلم يبق مانع من المبادرة إلى ما أنا متشوق لحصوله، وهو مجلس النواب الذي أفتحه في هذا اليوم باجتماعكم" (٤).

ويكمل بلنت أن الخديوي تكلم أيضًا عن رغبته في رفاهية الأهالي وتعميم التعليم وأشار إلى قرارات لجنة التصفية وتعهدات الحكومة للدول. وأضاف الخديوي وقال: "فالواجب علينا الاعتدال والتأني وحسن التبصر، وأن نكون يدًا واحدة في إتمام الأعمال النافعة، متوسلين بعناية الله تعالى وإمداد رسوله الكريم، ومتمسكين بقوة ارتباطنا بالحضرة الشاهانية والدولة العلية أدامها الله. ونسأل الله النجاح، إنه ولي التوفيق" (٥).



وقد ذكر بلنت أن الناس أقاموا الحفلات فرحين بعودة المجلس، وخص بالذكر حفلة أقيمت بأمر بطيريك الأقباط في الكنيسة البطريركية حضرها رجال الإكليروس. ومن كل ما سبق نستقرئ الحالة المبهجة التي كانت عليها مصر وهي تنتظر مخاض الدولة الجديدة. ويلخص الدكتور عبد الودود شلبي في كلمات معبرة عن تلك المرحلة بقوله: "لقد انتصرت مصر على كل حال في هذه المعركة التي قادها الجيش، فقد أرغم الخديوي على إقالة الوزارة المستبدة - وزارة رياض - وجاء محمد شريف باشا رئيسًا للوزراء كما أشار الضباط. وبدأ الجانبان يتعاونان معًا لما فيه خير العباد وإصلاح البلاد. ولكن الدول الأوروبية التي كانت تخطط لابتلاع البلاد الإسلامية ما كانت لتوافق على هذا الإصلاح، وتحرير مصر من قبضة المستبدين والطغاة. كانت هذه حريصة على إبقاء الحال على ما كان عليه من الظلم، وإطلاق سلطة الخديوي ليمارس جريمته ضد الشعب. ففي هذه الأحوال تنتشر الفوضى ويعم السخط، ويصبح الطريق ممهدًا أمام الطامعين لاحتلال مصر. فالاستعمار لا يعيش إلا في جو الفتن، وفي بلاد مشحونة بالبغضاء والكره، وفي أحوال تسمح له بممارسة لعبته وارتكاب جريمته" (٦).

ونعود إلى السير بلنت، الذي كتب تحت عنوان إنجلترا وفرنسا تتحرشان بالمجلس وقال: "هنا يقوم البرهان المادي على أن إنجلترا وفرنسا ما كانتا تنظران إلى وجود المجلس، ولا إلى نمو الروح الوطنية بعين الاطمئنان. لأنهما وقد ألفتا، بفضل إسماعيل وقروضه، أن تسيطر على الحكومة المصرية، كانتا تكرهان أن يتمرد المصريون على هذه السيطرة، وأن يوجد مجلس نواب يطالب بحقه الشرعي في مراقبة أعمال الحكومة. وقد درج كثير من الكتاب الأوروبيين، الذين كانوا يشايعون إنجلترا وفرنسا في غرضهما هذا، ويشايعون الدائنين في أن تبقى مصر بقرة لهم حلوبًا، على أن يحترقوا الوطنية المصرية في ذلك الوقت ويهونوا من شأنها. ولكن غيرهم من المنصفين اعترفوا بها وقالوا إنها كانت جديرة بكل عطف واحترام" (٧).

وهنا لا بد من التعليق على ما جاء على لسان السير بلنت من أن الكثير من الكتاب الأوروبيين كانوا يعتبرون مصر هي البقرة الحلوب، وغير معتبرين للروح الوطنية. ومع ذلك تجد البعض يسخر من عرابي والثوار بدعوى التريث وعدم الثورة على الخديوي، وكأن عرابي قد خان حين أصر على المجلس النيابي (٨)، والذي كان يعتبره الوسيلة الوحيدة لاتقاء شر الحكومة.

ويكمل السير بلنت كلامه مستشهداً بشهادة رجلين رسميين كما أطلق عليهما، فقال عنهما: "أحدهما دي فريسينيه (٩)، وقد كان رئيساً لوزارة فرنسا في مفتح سنة ١٨٨١ ثم في الشهور الأولى من سنة ١٨٨٢، وبقي في منصبه إلى أن ضرب الإنجليز الإسكندرية وجرت معركة التل الكبير. والثاني هو بارتلمي سانت هيلير، وقد كان وزيراً لخارجية فرنسا في وزارة جول فيري في بعض من سنة ١٨٨١. فقد صرّح دي فريسينيه في كتابه المسألة المصرية (ص ١٩٤) بأنه كان من الحكمة في ذلك الوقت أن يُوسَّع اختصاص مجلس شورى النواب".

ثم قال: "إن كتاب ذلك العصر اجتهدوا في أن يسخروا من طلب الذين كانوا يطلبون توسيع اختصاص المجلس، حتى لِيُخَيَّلَ إلى الذي يقرأ خطابات بعض الخطباء أن الوطنية المصرية كانت في ذلك الوقت تلفيقاً، وأن وادي النيل لم يكن يحتوي إلا على فلاحين تُحني العصا ظهورهم. فكل ما نرد به على هؤلاء الكُتّاب والخطباء هو أن آباءنا كانوا أقل من هذا امتهاناً للوطنية المصرية في عهدهم، وذلك أن نوابنا سنة ١٨٤٠ لم يترددوا في أن يتكلموا في خطبهم عن الرعاية الواجبة للوطنية المصرية الناشئة. فقد كانت هناك إذن وطنية مصرية ناشئة تستحق الرعاية في سنة ١٨٤٠. ولست في هذا مبالغاً ولا أنا ممن يحبون المبالغة، ولكن لا ريب في أنه كانت توجد في قلوب المصريين منذ أربعين سنة مضت مطامح كان من الممكن أن تُراعى في حدود معتدلة. تلك حقيقة لا تحتمل جدلاً، غير أن الذين كانوا يقبضون على حظ مصر لم يكونوا يرون في المصريين غير قوم مدينين، فلم يكونوا يعرفون في معاملتهم إلا مصلحة واحدة هي مصلحة الدائنين الأوروبيين التي يجب أن تُقدّم على ما عداها" (١٠).

أما عن بارتلمي سانت هيلير، فبحسب بلنت، كتب (أي بارتلمي) إلى قنصل فرنسا العام في مصر في ١٧ أكتوبر سنة ١٨٨١ بياناً بما كانت تراه وزارة خارجية فرنسا حينذاك في المسألة المصرية، فأشار في آخره إلى الوطنية المصرية فقال (١١): "ليس من السهل علينا أن نقدر من هنا (أي من باريس) قوة هذه المطامح الشرعية (يريد مطامح الوطنية المصرية)، ولا كيف يمكن إرضاؤها. ولكن هذه المطامح حقيقية إلى أعظم حد، ومبررة من بعض الوجوه إلى أعظم حد أيضاً، فلا يمكن إهمالها ولا يمكن على الخصوص التفكير في خنقها".



ويُعقب السير بلنت تعليقًا حرّياً بنا أن نتمعن فيه فيقول: "هاتان شهادتان من رئيسين لوزارة فرنسا في ذلك العهد، هما صريحتان في أن حركة وطنية شريفة كانت تهزم مصر في ذلك الوقت، وأن مجلس شورى النواب كان وليد هذه الحركة. فلا يبقى بعد هذا إلا أن يعرف القراء أن إنجلترا وفرنسا أعلنتا الحرب على هذا المجلس، ليتضح أنهما ما كانتا تحاربان شغبًا ولا عصيانًا عسكريًا، بل كانتا تحاربان حركة وطنية، فكانتا تدفعان إلى الشغب وتؤججان نار الثورة" (١٢).

وهكذا نلاحظ من كتابات بلنت كيف أنه ينتصر لحق المصريين في الحياة الكريمة وفي نيل الاستقلال والكرامة الإنسانية، وهو أبسط حقوق الشعوب. كما أنه يرصد الحوادث من دون تهويل أو تهوين.

يكمل بلنت حديثه ليدلل على الجريمة الكبرى لإنجلترا وفرنسا فيقول: "ففي ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨١، سقطت في باريس وزارة جول فيري، وخلفتها وزارة غامبتا. وتولى غامبتا مع رئاسة الوزارة وزارة الخارجية، وكان رجلاً جريئاً واسع المطامع، وكانت مصر تدخل في دائرة مطامعه، فلم ير أن يترك الحوادث تسير سيرها العادي البطيء، ولا أن يترك للحكومة البريطانية قيادة دفتها. فكتب في ١٤ ديسمبر يسأل الحكومة البريطانية: ألا ترى أن الوقت قد حان لأن تتفاهم الدولتان في عمل تعملانه في مصر؟ وهل توافق على أن تكون الخطوة الأولى من هذا العمل أن تعلن الدولتان أنهما تؤيدان توفيقًا، وأن توحيا إليه بأن يثق بهما ثقة مطلقة، وأن يعتمد على معونتهما دون غيرهما" (١٣).

ويكمل بلنت موضحةً حقيقة السياسة الإنجليزية ويقول: "وكانت السياسة التي تجري عليها إنجلترا في ذلك الوقت أن تنفرد بالعمل في مصر، فكانت كلما دعتها فرنسا إلى الاشتراك في عمل تأبت واعتذرت، تارة بأن العمل من حق سلطان تركيا، وطورًا بأن وقته لم يحن. ولكنها كانت كلما رأت من فرنسا إعراضًا عن العمل تقدمت هي وعملت. فلما جاءتها هذه الدعوة من غامبتا، سكتت خمسة عشر يومًا، ثم أجاب

وزير خارجيتها اللورد جرنفيل في ٣٠ ديسمبر بأنه يخشى أن يكون ذلك معجلاً للثورة" (١٤).

فرد غامبتا، وهنا تظهر النية جلية في محاربة مجلس شورى النواب، بأن من الخطر أن تسكت الدولتان حتى تفاجئتهما الحوادث، وأن المصلحة صارت قاضية "بشل عناصر الاضطراب المتولدة من عقد مجلس شورى النواب". فرضي اللورد جرنفيل أخيراً وطلب من غامبتا أن يضع مشروع المذكرة التي ترسلها الدولتان، فوضعها ووافقت عليها الحكومة البريطانية، فكانت مذكرة ٧ يناير. وهذا نصها:

حضرة القنصل العام،

"كلفناكم غير مرة أن تخبروا الجناب الخديوي وحكومته عن رغبة حكومتي فرنسا وإنجلترا في مساعدته ومساعدة حكومته للتغلب على المصاعب المتنوعة التي تريد الارتباك والقلق في القطر المصري. فإن الدولتين على وفاق وطيء واتحاد تام فيما يتعلق بمصر، لا سيما بعد حدوث الحوادث الأخيرة، وأخصها صدور الأمر الخديوي بجمع مجلس شورى النواب، مما أوجب المخابرة بين الدولتين وإعادة النظر في شؤون اتفاهما المذكور. وبناء على ذلك، نرجوكم أن تصرخوا الآن للجناب الخديوي بأن حكومتي فرنسا وإنجلترا تريان وجوب تأييده في الخديوية وفقاً للأحكام المقررة في الفرمانات السلطانية التي قبلتها الدولتان قبولاً رسمياً، على اعتبار أنها وحدها تكفل الآن وبعد الآن استمرار السلم والسكون، وتوجب توسيع نطاق الثروة وال عمران في البلاد المصرية، مما فيه مصلحة الحكومتين المذكورتين المتفقتين على الاشتراك في السعي إلى دفع كل ما من شأنه أن يحدث في مصر ارتباكاً أو يخل بنظامها وأحوالها، سواء أكان هذا الخلل وهذا الارتباك ناشئين من أسباب خارجية أم من أسباب داخلية. ولا ريب عندنا في أن هذا التصريح العلني المبين لمقاصد الحكومتين يمنع حدوث ما عساه أن يطرأ على حكومة الخديو من الأخطار، وإن حدث، فالحكومتان لا تترددان في دفعه ولا تحجمان عن صده. وفي أمل الدولتين أن يستمد الخديو من هذا التصريح الثقة والقوة اللتين هو محتاج إليهما لإدارة أمور الشعب المصري والبلاد المصرية" (١٥).



وفي تعليق رائع للمستربلنت ألم فيه بحقيقة الموقف وخفائاه، وفي هذا التعليق أبلغ ردّ على المشككين في الثورة والمتحاملين على عرابي ومن رأوه السبب في الاحتلال الإنجليزي، يقول بلنت: "وبينما كانت هذه المفاوضات تدور بين الدولتين، كانت مصر هادئة مغتبطة بوزارة شريف باشا وباجتماع مجلس النواب، ثم بالأمل في تحويل هذا المجلس إلى مجلس نواب ذي سلطة. وكان الأمن شاملاً والنظام تاماً، وقد تعهدت وزارة شريف باشا باحترام المراقبة الثنائية وقانون التصفية، وقبل المجلس هذا التعهد، فلم يكن أحد يفكر في المساس بمصلحة للدائنين أو للأجانب. فلما وصلت مذكرة الدولتين إلى الخديو، كانت كالقنبلة ألقيت فجأة في جو هادئ بقصد تعكيره، ورأى فيها كل إنسان تحرشاً بمجلس شورى النواب لم يكن سبب من الأسباب يقتضيه. ولم يخفَ على المصريين أن الدولتين تحرضان بذلك توفيقاً على مقاومة الحركة الوطنية، وتقولان له إنهما من أجل ذلك تبسطان حمايتهما عليه وتريدان منه أن يعتمد على هذه الحماية.

وقد كان من واجب توفيق أن يرد على هذه المذكرة، وكان على شريف باشا خاصة أن يشجّع على هذا الردّ حفظاً لسمعة نظارته. ويقال إنه أعدّ ردّاً يرفض فيه توفيق حماية إنجلترا وفرنسا، ويقول: "إن اليوم الذي تؤيدني فيه الدولتان ضد إرادة بلادي هو اليوم الذي تحين فيه الساعة الأخيرة. ومتى فصلت الرأس عن الجسم لم يبقَ سبيل إلا إلى الموت. فأنا إما أن أكون خديوي المصريين أو لا أكون شيئاً" (١٦). غير أن حكومة فرنسا علمت بالعزم على الرد، فسعت عند توفيق وشريف كي يعدلا عن عزمهما ويلتزما السكوت، فأطاعا وسكتا" (١٧).

وسواء صحت تلك الرواية أو لم تصح، فالنتيجة واحدة، فلم يثبت أن توفيق اتخذ موقفاً تجاه مذكرة ٧ يناير، كذلك شريف باشا، والذي دافع عن موقفه الأستاذ عبد الرحمن الرافي، وهو ما سنأتي عليه لاحقاً.

المراجع والمصادر:

- ١- الأصول الفكرية لحركة المهدي السوداني ودعوته - الدكتور عبد الودود إبراهيم شلبي.
- ٢- التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - السير بلنت.
- ٣- نفس المصدر السابق - ص (٧٨).
- ٤- نفس المصدر السابق - ص (٧٩).
- ٥- الوقائع المصرية - عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١.
- ٦- مصدر سابق: الأصول الفكرية لحركة المهدي السوداني ودعوته - دكتور عبد الودود شلبي - ص (١١٦).
- ٧- مصدر سابق: التاريخ السري - بلنت - ص (٨٠).
- ٨- مذكرات الإمام محمد عبده - ص (١٢١).
- ٩- مسيو دي فريسينيه، صاحب كتاب المسألة المصرية.
- ١٠- المصدر السابق - دي فريسينيه - ص (٨٠).
- ١١- المصدر السابق - دي فريسينيه - ص (٢٠٢).
- ١٢- نفس المصدر السابق - ص (٨١).
- ١٣- نفس المصدر السابق - ص (٢٠٧، ٢٠٨).
- ١٤- مجموعة التلغرافات التي تبودلت بين فرنسا وإنجلترا في سنتي ١٨٨١ بشأن مصر، كما جاء بكتاب السير بلنت التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر.
- ١٥- مصدر سابق: كتاب السير بلنت - نص مذكرة ٧ يناير.
- ١٦- رويت هذه الرواية بحذافيرها عن مراسل جريدة الطان الباريسية في القاهرة إذ ذاك، ونشرتها الجريدة في عددها الصادر في أول مارس سنة ١٨٨١. ويقول بلنت: "فوجئت الحكومة الفرنسية بإذاعة هذا الخبر، فحاولت أن تقضي عليه، فأوعزت إلى جريدتي البال مال غازيت والديلي نيوز بتكذيبه، فردّ مكتب التيمس على هذا التكذيب بتأكيد الخبر وبيان الأسلحة والوحدات البحرية التي أعدتها وزارة غامبتا لهذا الغرض، ثم ذكر القائد الذي عينته لقيادة هذه القوات - ص (٨٤).



## (90)

مصر في مرمى نيران فرنسا وإنجلترا

التخطيط معدّ من زمن. مخطئ من يتصور أن لعراقي شأنًا بغزو البلاد. أينما ذهبنا بحثًا عن الحقيقة وجدنا حالة استعمارية شرسة تترىص بالبلاد. فرنسا كانت تطمع في نصيب كبير، ولكن إنجلترا لم تدع لها ذلك.

عجيب هو أمر كثير من المؤرخين الإنجليز والأوروبيين؛ ما أن يكتبوا للتاريخ حتى يستشعر القارئ أن ضمائرهم حاضرة، فيما غابت عن كثيرين من بني الوطن الذين سقطوا -على ما يبدو- في مستنقع السلطة، وذهب السلطة وبريقها.

ومن ذلك ما كتبه المستر ولفرد سكاون بلنت كتمهيد ومقدمة لكتاب "تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥-١٩١٠" لمؤلفه تيودور ريتشتين. والتمهيد -في رأيي- وثيقة تُضاف إلى كتابات بلنت العظيمة عن الوطنية المصرية. وقد وددت أن أختصر الكثير منها إلا أنني وجدت في ذلك صعوبة كبيرة، فكل ما جاء في التمهيد في غاية الأهمية والخطورة. ولعله يسهل الكثير من الجهد والبحث عن أدلة قاطعة قد يحتاجها البعض للتثبت من نية فرنسا وإنجلترا الاستعمارية تجاه مصر. فليعذرني القارئ الكريم في اضطراري للاستعانة ببعض مما جاء في التمهيد الذي كتبه بلنت.

فقد كتب يقول: \* "لقد أُلّف المستر غلادستون، منذ جيل من الزمن، أن يسوغ ضرب الإسكندرية بقوله: إن واجبًا يقضي به الشرف هو الذي حمله على الذهاب إلى مصر، ذلك الواجب هو الوفاء بعهود ارتبط بها ولاة الأمور من قبله. ولكنه مع هذا كان يصرح بأنه متى أعيد النظام إلى نصابه أسرع إلى سحب جنوده في أقرب وقت ممكن (لأن ذلك يقضي به الشرف العسكري).

والآن، وقد مضى على ذلك ثمانٍ وعشرون سنة، نرى السير إدوارد غراي، الذي خلف المستر غلادستون، يردد لفظي الواجب والشرف، مسوغًا بهما ما أعلنه الإنجليز من عزمهم البقاء في مصر أبد الدهر. وحجته في ذلك، على ما يمكن أن يفهم منها، أننا قد أقمنا في مصر زمنًا طويلاً نعمل على استعادة النظام وإدارة شؤون البلاد لخير المصريين، فلم نفلح في حملهم على الرضا بمقامنا أو إسداء حق الصنيعة لنا، فمن العار أن نتخلى عن واجبنا ونتركهم والفوضى التي ستعقب عملنا هذا لا محالة.\*

\*"أرى أن هذا التفسير الجديد، إن لم يلقَ احتجاجًا صريحًا من الأحرار أشياع السير إدوارد غراي في مجلس العموم، فلا أقل من أن يقوم في أحرار الإنجليز والإسكتلنديين نفر قليل شريف يرى أنه ليس من السهل أن يوفق بين هذا التفسير ومبادئه السياسية، وأن لا بد من مغمز في هذه الحجة الغريبة؛ حجة ما يقضي به الشرف نحو قوم ليس بينهم وبين الإمبراطورية صلة معترف بها، وليس لإنجلترا في بلادهم مركز مشروع. ثم هم يعلنون على رؤوس الأشهاد أنهم قد أصبحوا منذ أمد بعيد في غنى عنا، وينادون: اخرجوا من ديارنا.

\*"ولقد يتساءل هؤلاء الأحرار، أحرار المذهب القديم -وقد أصبحت المسألة مسألة واجب- أي دافع أخلاقي يدفعنا إلى حكم المصريين رغم أنوفهم؟ وعلامة يمقتوننا ذلك المقت كله إذا كنا حقيقة قد أوليناهاهم الجميل تلك السنين الطوال، ولا نزال نوليه لهم؟ ولم يحرصون على أن نخرج من ديارهم إذا كنا قد أنقذناهم ولا نزال ننقذهم من أسباب الاختلال والفوضى؟ وفوق هذا كله، ما الذي يضطرنا إلى أن نعامل المصريين معاملة الأمم المقهورة لا معاملة الأصدقاء كما نزع، لنحتفظ بنظام أرغمناهم على قبوله؟

"لقد قضينا على حرية صحافتهم بعد أن احتلنا بلادهم طويلاً، وأبينا أن نبرّ بما وعدناهم به من ترقية نظمهم، وبسطنا عليهم من جديد سلطان الحكم المطلق، وسلطنا عليهم شرطة سرية جديدة لا تألوهم تجسسًا وكبسا للدور واعتقالًا ونفياً وسجنًا، كما كان يفعل بهم في أسوأ أيامهم الأولى. فإذا ما طالبونا بالجلاء عن بلادهم



وفاءً بعهودنا، عددنا ذلك تمرّدًا منهم، وأنذرناهم بأن نرجع بهم -إذا لم يفد هذا الضغط القليل- إلى الحكم العسكري الصريح". (١)

ويواصل بلنت مقدمته الرائعة، والتي لا أدري أين محلها من الذين روجوا -إما زورًا أو جهلاً- لإضفاء كل نقيصة بالحركة الوطنية الشريفة في مصر، وصارت مهمتهم إعطاء المسوغ لاستعمار غاشم لضرب واحتلال بلدهم.

يكمل بلنت التمهيد ويقول: \* "هذا الكتاب (تاريخ المسألة المصرية) على ما أعتقد، يعطينا الحل الصحيح لهذا المعنى الذي حير الألباب. لقد وضعه رجل ليس بالإنجليزي، ولكنه لطول مقامه بيننا قد اتخذ إنجلترا وطنًا له، وأصبح يغار على شرفها. ولن يقدر في غيرته هذه أن يرى بني وطننا قد طال أمد ضلالهم في المسألة المصرية خاصة، وأنهم يوشكون أن يوردوا أنفسهم منها موردًا وبيئًا لا صدر لهم عنه، ولا يشرفهم وروده.

"هذا الكتاب ثمرة جهد عظيم بذله عقل شديد الملاءمة لموضوعه، لما طبع عليه من الدقة المتناهية، وإلحاطته بالعوامل الخفية التي تسيطر على الشؤون المالية الأوروبية، والتي تنذر إنجلترا بزوال ملكها. ومؤلف الكتاب يعزو هذه الحال الحرجة إلى الجهل، ثم إلى قلة الوقت الذي تخصصه أمة كثيرة الشواغل للنظر في أمور غيرها، مما جعلها تفرط في الثقة بحكمة وزرائها الذين يصرفون شؤونها الخارجية، والذين ليسوا بأعلم منها بها. وهو يعتقد أنه لو كشف الغطاء عن حقيقة ذلك التاريخ الأسود، تاريخ تصرفنا المالي والسياسي في مصر، لكان محالًا أن يظل أحرار الإنجليز مخدوعين بما يروى لهم عما أصاب مصر من الخير الصميم بتدخل إنجلترا في شؤونها في الماضي، ولأبوا أن يقودهم زعماءهم البرلمانيون في هذه الطريق التي لا تأتلف مع الحرية في شيء". (٢)

وإني أدعو القارئ الكريم إلى التدقيق في كل كلمة من هذا التمهيد، ففيها الفضح الكامل لإنجلترا وحلفائها المحليين والأوروبيين. يستطرد بلنت ويقول: "وإني لأوافقك فيما

ذهب إليه من جهل الشعب الإنجليزي وجهل وزرائه، وأنهما علة هذا كله، وأذكر أنه في صيف عام ١٨٨٢ عندما كان السير بوشامب سيمور يطلق نيران مدافعه على الإسكندرية (لأمر لا يعلمها بالدقة إنسان)، ظهرت نشرة صغيرة عنوانها السطو على المصريين، قصة فاضحة، أورد فيها كاتبها بعبارة جلية، مستمدًا من الكتب الزرقاء، مجمل دسياسة الدائنين، وكيف أدت إلى انحياز الحكومة الإنجليزية إلى دائني مصر ضد المصريين، وعدها قضية هؤلاء الدائنين قضية لها".

ثم يعود ويقول في موضع آخر من التمهيد، موضِّحًا كذب ادعاءات الروايات الرسمية الإنجليزية، متخذًا من كتاب المسألة المصرية مرجعية له: "ولكن طول خبرتي بأصول المسألة المصرية تجيز لي أن أعترف دون تردد بالمزية العظيمة لما جاء في هذا الكتاب. وسيجد القارئ فيه الحق واضحًا، صحيح السند، صادق الرواية، بدرجة لم أعهد لها من قبل مثيلًا.

وإلى القارئ أثبت ما يصححه هذا الكتاب مما في التاريخ الرسمي الكاذب من أغلاط مقبولة قبولًا عامًا:

١. أن مصر قبل تدخلنا في شئونها كانت بلدًا همجيًا يخيم على أهله الجهل، ولا يعرف فيه معنى للقانون والنظام، وليس فيه للملكية ولا للحياة ضمان.
٢. أن تدخلنا لم يكن باختيارنا، بل أرغمتنا عليه حوادث لم يكن في مقدورنا تجنبها.
٣. أننا قد أرغمتنا على البقاء بمصر حوادث من قبيل الحوادث السابقة لم يكن في طوقنا تجنبها.
٤. أن مصر مدينة لإنجلترا بكل ما ترفل فيه اليوم من حلل السعادة المادية.
٥. أنها يجدر بها أن تشكر لنا خاصة أننا أنجيناها من الإفلاس.
٦. أن إدارتنا ماليتها كانت ولا تزال ناجحة، نقية من العيوب.
٧. أن واجبنا نحوها ونحو أنفسنا يقضي علينا بالاستمرار في إدارتها.
٨. أن المصريين لا يستطيعون أن يعرفوا وجه الخير لأنفسهم.
٩. أننا إذا جلودنا عن مصر عادت إلى الفوضى.

١٠. وأخيرًا، إننا قد جربنا في مصر منذ عهد قريب نظام الحكم الذاتي، فكان نصيبه الفشل، ومن العبث بناءً على ذلك أن نسير في هذه السبيل؛ فلا يصلح لمصر غير حكومة مستبدة يديرها الأجانب". (٣)

كتب بلنت هذا التمهيد في ٢٥ أغسطس سنة ١٩١٠، وتلك هي قيمته التي نقرأها بعد مرور قرابة الثلاثين عامًا على الثورة العرابية، فنقرأ التمهيد وكأننا نقرأ المستقبل.

وبعد كلمة بلنت، كتب وكأنه يقول لأصحاب التبشير لكل فعل من الخديوي ورجاله، والمؤازرين للإنجليز في اعتدائهم السافر على البلاد، والذين لم يجدوا في دماء إخوانهم المصريين الذين قتلوا غدراً وغيلة ما يحرك فيهم بقايا وطنية وغيره على أهلهم وذويهم، الذين رأوا في عرابي أنه هو السبب في الاحتلال، إلى هؤلاء نهديهم الحاشية التي ذيلت تمهيد بلنت ببيان وجيز لأشهر الوعود والتصريحات التي قطعها باسم إنجلترا ممثلوها الرسميون، والتي تمس القضية من الوجهتين الأدبية والقانونية. ويكمل بلنت قائلاً: "وإني ألفت إليها من أول الأمر أنظار القراء الذين لا يودون أن يكلفوا أنفسهم عناء قراءة هذا التاريخ كله، أو الذين قست قلوبهم فأصبحوا لا يتأثرون بوعود عشرين، بل ثلاثين سنة لم تنفذ بعد. ولست أخال هذه الوعود إلا محرّكاً لضمائرهم".

ولعل في مطالعة وعود إنجلترا التي قطعتها على نفسها من خلال ممثلها ما يكون فيه العبرة لمن لا يعتبر من أن الاستعمار أبداً لم يفِ بوعده أو يصدق في حديث.

وتحت عنوان "وعود إنجلترا" بكتاب المسألة المصرية، نذكر بعضاً منها كالآتي:  
 "إن سياسة حكومة جلالة الملكة بالنسبة لمصر لا ترمي إلى غير سعادة هذه البلاد وتمتعها التام بما نالته من الحرية بمقتضى الفرمانات السلطانية المتوالية... وأريد أن يتضح لكل إنسان وضوحاً لا يعتره خفاء أن إنجلترا لا ترغب في أن تكون بمصر وزارة مشايعة على معونة دولة أجنبية، أو على النفوذ الشخصي لمعتمد دبلوماسي أجنبي، لا يمكن أن تفيد البلد الذي تحكمه ولا البلد الذي قد يظن أنها قائمة لمصلحته". (٤)

ونواصل القراءة والاندھاش حالنا. وتحت عنوان "وعود إنجلترا"، نقرأ المزيد من وعود إنجلترا:

"سأستخدم نفوذي في المحافظة على الحقوق التي قررت من قبل، سواء أكانت قررتها الفرمانات السلطانية أم الاتفاقات الدولية، وسيكون ذلك بروح حب الخير لحكومة البلاد، وترقية نظمها ترقية مقرونة بالحزم والحكمة". (٥)

وربما يتبادر إلى الذهن حكايات الحمل الوديع ونحن نقرأ هذا الكلام عن ممثلين لإنجلترا. منتهى الوداعة والكلام الطيب والوعود البراقة.

وهذا وعد آخر من أمير الأسطول البريطاني: "أنا أمير الأسطول البريطاني، أرى الفرصة سانحة لأن أسرع فأؤكد لسموكم مرة أخرى أن حكومة بريطانيا العظمى لا تنوي فتح مصر، ولا التعرض لدين المصريين وحریتهم بحال من الأحوال، وأن غرضها الوحيد هو أن تحمي سموكم والمصريين من العصاة". (٦)

ويستمر هذا العرض من الوعود المضحكة، والتي لم يصدق منها وعد واحد. وعلى القارئ الكريم أن يتذكر وهو يقرأ هذه الوعود أن إنجلترا بقيت محتلة مصر لمدة تقارب السبعين عامًا. لاحظ أيضًا، قارئ الكريم، الحديث عن الطغيان العسكري وكيف أن إنجلترا تريد حماية مصر من طغيان الجيش (بقيادة عرابي بالتأكيد). كوميديا مأساوية!

وعد آخر جاء به السير تشارلس ديكي: "إن رغبة حكومة جلاله الملكة هي أن تترك المصريين وشأنهم بعد أن تُخَلِّص مصر من الطغيان العسكري... ونحن نثق بأنه خير لإنجلترا ولمصر أن تقوم حكومة حرة لا حكومة مستبدة... نحن لا نريد أن نأخذ مصر بنظم نختارها لها، بل نريد أن ندعها تختار ما تشاء... ولسنا نرغب في احترام النظم الحاضرة فحسب، بل نرغب كذلك في دفع كل ما قد يعوق رقي تلك النظم رقيًا مقرونًا بالحكمة. لا نبغي مد يدنا إلى إدارة مصر الداخلية أو منع المصريين من أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم إلا بمقدار ما تقضي به الضرورة. إن الشرف ليقضي علينا بأن نحترم مبادئ النظم الحرة التي نفخر بها" (٧).



والسؤال الذي يقفز إلى الذهن: أين كان هذا الشرف طوال سبعين عامًا هي مدة الاحتلال؟

وهكذا، قائمة الوعود الإنجليزية تطول، وقد يتعذر علينا إجمالها، لكننا نحيل من يرغب في المزيد منها إلى كتاب المسألة المصرية لإدوار ريتشتين.

وبعد هذه القفزة إلى المستقبل، نعود إلى أزمة يناير سنة ١٨٨٢، ورؤية الأستاذ عبد الرحمن الرافعي لتلك الأزمة وتعليقه على مذكرة فرنسا وإنجلترا إلى الحكومة المصرية. لكن قبل ذلك، نعرض لوثيقة هامة وهي خطبة شريف باشا في يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢، بعد أن عُرض الدستور على هيئة المجلس. وكانت وزارة شريف باشا قد وضعت اللائحة الأساسية أو القانون الأساسي. ويقول الرافعي عن تلك اللائحة أو القانون الأساسي:

"وقد وضع على أحدث المبادئ العصرية، إذ يتضمن القواعد الرئيسية للنظم البرلمانية، كتنفيذ مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب، وتخويل المجلس حق إقرار القوانين، بحيث لا تصدر إلا بتصديق منه، وتقرير الميزانية، والرقابة على أعمال الحكومة وموظفيها، وإلزامها بعدم فرض أي ضريبة أو إصدار أي قانون أو لائحة إلا بعد تصديق المجلس. وقد أخذ بنظرية وحدة الهيئة النيابية فجعلها ممثلة في مجلس النواب دون مجلس الشيوخ".

ويستطرد الأستاذ الرافعي موضحًا القيمة العظيمة لهذا المشروع، ولتصيينا الحسرة على ما كان يمكن أن تكون عليه البلاد لو أن الأمور سارت في المسار الطبيعي من جانب الثوار والوطنيين، فكتب يقول:

"وتستطيع أن تدرك الفرق الكبير بين الدستور الذي وضعه شريف باشا سنة ١٨٨١ ونظام مجلس شورى النواب في عهد إسماعيل سنة ١٨٦٦ بمراجعة نصوصها ومقارنتها بعضها ببعض. ويخلص لك من هذه المقارنة أن البلاد نالت دستورًا حقيقيًا سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢، وهو مقتبس من الدستور الذي وضعه شريف باشا ذاته في

وأخر عهد إسماعيل، والذي سميته دستور ١٨٧٩ ولم يُنفذ في حينه لما وقع من التدخل الأوروبي الذي انتهى بخلع إسماعيل " (٨).

وبعد أن أتم شريف باشا وضع الدستور، عرضه على مجلس النواب للمناقشة. ويقول الرافي عن ذلك إنه جعل من المجلس "جمعية تأسيسية تملك وضع الدستور" (٩).

ولعل الخطبة التي ألقاها شريف باشا أمام مجلس النواب، تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك كم كانت خسارة مصر من هذه النقطة الحضارية التي كانت على وشك أن تتحقق. ننقل هنا عن الرافي أهم ما جاء في الخطبة:

"أيها السادة النواب:

إني لا أقدر أن أعبر عن سروري بالحضور بينكم في هذا اليوم الذي أعده مبدأ لعصر جديد، إن شاء الله يعود على القطر بالتقدم والنجاح. حضراتكم تعلمون أنه منذ ثلاث سنوات تراءى لي أن الطريقة الوحيدة لخلاص البلاد من الورطات التي كانت محيطة بها هي توسيع نطاق الشورى واشتراك رأي نواب الأهالي مع الحكومة في نظر كل أمر منهم تعود منه المنفعة. وكنت قد قدمت مشروعاً لمجلس النواب الذي كان موجوداً، وهو أُجري فيه تغييرات لم يتيسر للحكومة النظر فيها، ثم طرأت حوادث سياسية ومالية ليست خافية عليكم، فترتب عليها تعويق إتمام المشروع.

والحمد لله زالت العواقق، وإني لأعد نفسي سعيداً حيث إن أفكاري في هذا الخصوص ما كانت إلا نتيجة مقاصد الحضرة الخديوية، وهذه الأفكار قد طابقت عليها عموم الأهالي، ولهذا حصل انتخاب حضراتكم واجتمعتم. فلنهني القطر على ذلك، ونهني أنفسنا، وندعو للذات الشاهانية وللحضرة الخديوية ببقائها مصدراً لكل خير.

ولما كانت لائحة النواب التي اجتمعتم على مقتضاها لا تلائم أفكارنا جميعاً، كما أوضحت ذلك منذ ثلاث سنوات وكررت بالمعروض الذي رفعته أخيراً للسدة



الخدوية عند طلب اجتماع مجلسكم هذا، فاشتغلت مع رفقاىي بتحضير لائحة موافقة لمقاصد العموم. وقد تمت، وها أنا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها.

ومع كون هذه أول مرة يجتمع فيها مجلس نواب حر، وكان يلزم أن السلطة التي تُعطى له لا تكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل بإطلاقها بالتدرج شيئاً فشيئاً، لكن حيث إن مقصدنا جميعاً واحد وهو خير البلاد، والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن، فقد أعطت لكم الحرية التامة في إبداء آرائكم وحق المراقبة على أفعال مأموري الحكومة من أي درجة ومن أي صنف كانوا.

وتصرح لكم بنظر الموازين العمومية وإبداء رأيكم فيها، ونظر كافة القوانين واللوائح. وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أي ضريبة ولا نشر أي قانون أو لائحة ما لم يكن بتصديق وإقرار منكم. وكذلك تعهدت بأن تجعل النظار مسؤولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه إخلال بحقوقهم.

والغاية فإنه لم يحجر عليكم في شيء ما، ولم يخرج أمر مهم عند حد نظركم ومراقبتكم. إنما لا يخفاكم الحالة المالية التي كانت عليها مصر، مما أوجب عدم ثقة الحكومات الأجنبية بها، ونشأ من ذلك تكليفها بترتيب مصالح وتعهداتها بالتزامات ليست خافية عليكم، بعضها بعقود خصوصية، والبعض بقانون التصفية.

فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الأمور موضعاً لنظرها أو لنظر النواب؟ حاشا، لأنه يجب علينا قبل كل شيء القيام بتعهداتنا وعدم خدشها بشيء ما حتى نصلح خللنا وتزداد ثقة العموم بنا ونكسب أمنية الحكومات الأجنبية. ومتى رأيت تلك الحكومات الكفاءة لتنفيذ تعهداتنا بحسن إخلاص بدون مساعداتها، فنتخلص شيئاً فشيئاً مما نحن فيه.

وإني لوثق بأن بصيرة وحكمة النواب ومساعدتهم للحكومة لا بد وأن يترتب عليهما ازدياد الثقة بنا. وحيث إن الثمرة المقصودة من اجتماع المجلس وهي نفع البلاد لا

يمكن الحصول عليها إلا بعد التصديق على لائحة إجراءاته، فالمأمول من حضراتكم المبادرة بنظرها حتى نشرع في الأعمال النافعة المهمة.

ولكونه من تنمة وضع مجلس نواب لزوم ترتيب مجلس للإدارة وتحضير القوانين ومحاكمة المأمورين عن كل أمر يجرونه خارجاً عن حد واجباتهم أو مخالفاً للقوانين واللوائح في أثناء تأدية وظائفهم، فقد عمل عن ذلك مشروع وها هو مقدم للمجلس. المأمول أيضاً الإسراع بنظره حتى يصدر مع اللائحة.

وإن شاء الله سنقدم لحضراتكم عما قريب مشروع لائحة للانتخاب. نسأله تعالى ببركة نبيه الكريم أن يقرن أعمالنا بالنجاح ويوفقنا للاتحاد قولاً وفعلاً لما يكون فيه الإصلاح."

وهكذا سارت الأمور على ما يرام، وقد أقرت اللجنة معظم مواد المشروع. وكاد الأمر يمر بالاتفاق بين الحكومة والمجلس على نصوص الدستور، لولا نية السوء المبيتة من إنجلترا وفرنسا.

المراجع والمصادر:

- ١- تمهيد كتاب تاريخ المسألة المصرية بقلم بلنت - تأليف إدوارد ريتشتين.
- ٢- نفس المصدر السابق.
- ٣- نفس المصدر السابق - من تمهيد بلنت لكتاب تاريخ المسألة المصرية.
- ٤- رسالة اللورد جرنفل في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ - المصدر: (المسألة المصرية) تيودور ريتشتين ص (ف).
- ٥- خطبة الملكة فيكتوريا في البرلمان في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ - نفس المصدر السابق - (المسألة المصرية) ريتشتين.



- ٦- رسالة السير بوشامب سيمور إلى الخديوي توفيق، الإسكندرية في ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٢. وقد نُشرت بالجريدة الرسمية في ٢٨ يوليو - نفس المصدر السابق - (المسألة المصرية) ريتشتين.
- ٧- السير تشارلس ديلكي في مجلس العموم، ٢٥ يوليو سنة ١٨٨٢. نفس المصدر السابق.
- ٨- تم نشر هذا الدستور في كتاب عصر إسماعيل - جزء ٢ - ص (٢٣٠) - الأستاذ/ عبد الرحمن الرافي.
- ٩- الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ/ عبد الرحمن الرافي - ص (١٧٦).
- ١٠- الوقائع المصرية - عدد ٤ يناير سنة ١٨٨٢.

## ( 91 )

مذكرة ٧ يناير وضرب التجربة الديمقراطية المصرية في مهدها

لا يملك أي مؤرخ محايد إلا أن يدين هذا التدخل السافر من قبل فرنسا وإنجلترا من خلال تلك المذكرة المشؤومة، فقد أعلنت إنجلترا بالذات عن نياتها تجاه مصر. وها هو الأستاذ الرافي يؤكد ما ذهبنا إليه فيقول:

"ترجع هذه الأزمة إلى سوء نية الدولتين، إنجلترا وفرنسا، حيال مصر وائتمارهما بالنظام الدستوري الذي كاد يستقر بإعلان اللائحة الأساسية، ولم يكن بقي على إعلانها وصدور المرسوم بها سوى إجراءات شكلية من تبادل الرأي بين مجلس النواب والحكومة على التعديلات الطفيفة التي أدخلتها لجنة المجلس في مشروع اللائحة. ولكن إنجلترا وفرنسا أرادت أن تحدثا حدثًا يخلق الاضطراب في مصر، وقد يودي بالدستور، وذلك بتدخلهما في شؤون مصر الداخلية وإيقاع الفرقة بين الخديوي والأمة، لكي تتخذا من هذه الفرقة ذريعة للتدخل المسلح". (١)

ويستطرد الأستاذ الرافي حديثه منتقدًا المذكرة وما تعنيه فيقول:

"ومعنى هذه المذكرة أن الدولتين انتحلتا لنفسيهما حق القوامة والرقابة على مصر وإقرار الأمن والنظام فيها، والتدخل في شؤونها الداخلية. وظاهر من عباراتها أن فرنسا وإنجلترا كانتا تنظران بعين الاستياء إلى تأليف مجلس النواب وقيام النظام البرلماني في مصر، ولم تكتما الإعراب عن هذا الاستياء صراحة في المذكرة، إذ جعلتا من الحوادث الموجبة للتدخل صدور الأمر الخديوي باجتماع مجلس النواب. وترمي المذكرة إلى مكاشفة الخديوي بأن الدولتين مؤيدتان له، ومعنى هذا التأييد في الملابس التي كتبت فيها هو إغراءه بالسعي لاسترداد السلطة المطلقة، والعبث بالنظام الدستوري الجديد، والدس والتفريق بين الخديوي والحركة الوطنية. وهكذا دأب السياسة الاستعمارية في مصر والشرق؛ فإن من وسائلها إلى تحقيق أغراضها التفريق بين الأمة وولي الأمر، وبين الأمة بعضها وبعض. وبديهي أن مثل هذا الأسلوب في مخاطبة الخديوي يلقي في روعه أنه في استرداده للسلطة المطلقة يجد من الدولتين مؤيدًا ونصيرًا. فالغرض من تقديم هذه المذكرة هو إيقاع الفرقة وإغراء



العداوة والانقسام في مصر، وإثارة الهياج والاضطراب فيها، هذا إلى ما احتوت عليه من إيلام عواطف الأمة وجرح كرامتها واستثارة غضبها في مدرجة الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى النظام الدستوري، مما تتوقع معه الدولتان تهيئة الفرصة لتدخلهما المسلح في شؤون البلاد". (٢)

والملاحظ حتى الآن أنه لا دخل لعرايي في تربص الدولتين بمصر لأجل احتلالها. ويرصد الأستاذ الرافي مصدر الفكرة في إرسال هذه المذكرة، مؤكداً على النوازع الاستعمارية الواضحة لقيادات وشخصيات بارزة في الدولتين، ومؤكداً على ما ذكره السير بلنت عن المسيو جاميتا. ويعزو الرافي فكرة المذكرة إلى المسيو جاميتا، السياسي الفرنسي الشهير الذي تولى رئاسة الوزارة ووزارة الخارجية الفرنسية في نوفمبر سنة ١٨٨١ عقب سقوط وزارة جول فيري. وكان يتولى وزارة الخارجية فيها المسيو بارتلمي سان هيلير، وفيما كان سان هيلير يحرص على عدم التدخل في الشأن المصري، كان جاميتا على العكس من ذلك، فأراد أن يعيد النفوذ الفرنسي إلى مصر. ويقول الرافي عن جاميتا ودوره في إعداد المذكرة:

"وقد ساءه إنشاء مجلس النواب، إذ كان يكره الحرية للشعوب الشرقية ويدعو إلى استعبادها قاطبة. هذا فضلاً عن اتصاله بالماليين اليهود، وأخصهم جماعة روتشيلد، وهم حملة معظم سندات الدين المصري. فاجتمعت هذه العوامل وجعلته حرباً على النظام الدستوري، ففاوض اللورد جرانفيل، وزير خارجية إنجلترا، في ضرورة التدخل المشترك في المسألة المصرية، واقترح إرسال تلك المذكرة إلى الخديوي توفيق لمناسبة افتتاح مجلس النواب. والفكرة في ذاتها لا تدل على الحكمة أو بعد النظر حتى من الوجهة الفرنسية؛ فإن افتتاح مجلس النواب لم يكن ليستدعي تأييد الدولتين للخديوي، إذ ما شأنهما في ذلك؟ على أنه يطلب منهما تأييداً إلى ذلك الحين. ثم إن تأييده في هذا الصدد هو إخراج لمركزه أمام المصريين، وإظهاره بمظهر الناقم من إنشاء مجلس النواب، وفي ذلك ما يفسح المجال لإساءة الظن به ويبعد عنه محبة الشعب، ويغري به منافسيه في العرش. على أن فرنسا لم تستفد من إرسال هذه المذكرة وما أعقبها من اشتداد الخلاف بين الخديوي والعرابيين، بل الذي استفاد من كل هذه الأحداث هم الإنجليز. فالفكرة كانت من كل ناحية عقيمة، خالية من روح الحكمة وحسن السياسة". (٣)

ولعل من أهم ما جاء في كلام الرافي هو حديثه عن الاتصالات بين روتشيلد والمسيو جاميتا!

وتجدر الإشارة إلى أن ما سبق كان في عهد وزارة غلادستون، زعيم الأحرار. وفي عهده تقرررت الحملة العسكرية على مصر. وقد كان لهذه المذكرة أصداء سيئة للغاية على الحركة الوطنية وتسببت في ارتياب شديد من الناس.

يقول الرافي:

"وأدرك رؤساء الجيش من رجال الحركة الوطنية أن المذكرة موجهة أولاً وبالذات إلى حركتهم، فاجتمعوا في ديوان وزارة الحربية (قصر النيل) للتشاور في الأمر. وهناك وافاهم محمود باشا سامي البارودي، وزير الحربية، فهدأ من روعهم، وذهب إلى زملائه الوزراء، وأنهى إليهم ما أثارته المذكرة في نفوس الضباط من السخط والاستياء. فتوجه الوزراء، وعلى رأسهم شريف باشا، إلى الخديوي وتداولوا الأمر بينهم. فاستقر رأيهم على إبلاغ المذكرة إلى الباب العالي، مع الإعراب عن عدم قبولها. وتوجه شريف باشا إلى معتمدي فرنسا وإنجلترا، وأنهى إليهما اعتراضه على المذكرة". (٤)

ولم يكد يمضي وقت قصير حتى حدث تدخل آخر في وضع الدستور؛ فكانت مذكرة أخرى زادت من حرج الحكومة لما فيها من اعتداء واضح على سيادة البلاد. فقد قدم قنصلا إنجلترا وفرنسا، بطلب من الرقيبين الأوروبيين، إلى شريف باشا مذكرة مفادها ألا يكون من حق مجلس النواب تقرير الميزانية. وقد قدمت المذكرة إلى شريف باشا في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢.

كانت الحرب والتوجه العدائي للحركة الوطنية قد بدأت به إنجلترا، وأخذت في المجاهرة بهذا العداء. وعن هذه المذكرة يقول الرافي: "وقد أيد المعتمدان الفرنسي والإنجليزي وجهة نظر الرقيبين الماليين، وأيدتهما أيضًا حكومتاهما (٥). وكان الرقيبان الإنجليزي والفرنسي لا يفتآن يضعان العثرات والعراقيل أمام الحركة الوطنية، فالسير كولفن الرقيب الإنجليزي كان من غلاة المستعمرين الإنجليز الذين كانوا يريدون جعل مصر مستعمرة إنجليزية، ولا يكتفم كراهيته للحركة الوطنية، وكان



معتادًا على أساليب الاستعمار منذ كان موظفًا في حكومة الهند، وله تأثير كبير على السير إدوار مالت القنصل البريطاني العام، فكان بذلك محور السياسة العدائية ضد مصر. وكان دي بلنيير الرقيب الفرنسي مناوئًا أيضًا للعربيين، وقد اختلف والبارون دي رينج قنصل فرنسا العام في أوائل الحركة العرابية لما كان يبديه دي رينج من العطف عليها، حتى لقد شكاه من أجل ذلك إلى حكومته منضمًا إلى الخديو ورياض في سعيهما إلى نقله (٦). فليس عجيبًا أن يقف الرقيبان موقف التحدي والمعارضة إزاء مجلس النواب.

وفي إضافة قوية للأستاذ الرافي عن التدخل المهين للأمة، كتب بما لا يدع مجالًا للشك عن النية المبيتة لانتهاك الكرامة المصرية، وقال: "كان هذا التدخل تحديًا بالغًا لكرامة البلاد وحقوقها، وتدييرًا مبيتًا بين الدولتين للتدخل المسلح وخلق الذرائع للاحتلال، إذ ما شأن إنجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب المصري؟ وأي قانون يخولهما حق التدخل في وضع الدستور والمطالبة بحرمان المجلس من حق تقرير الميزانية؟".

ويستطرد الرافي مستنكرًا ويقول: "لا شك أن هذا عدوان منكر لا سند له من الحق ولا من العهود المبرمة بين مصر والدولتين، لا سيما أن مشروع اللائحة الأساسية كان ينص صراحة، لا إبهام فيها، على احترام اتفاقات مصر الخاصة بتسوية الديون، وفي هذا النص الكفاية لطمأنة الدول ورعاياها على حقوقهم. أما التذرع بهذه الديون لحرمان مجلس النواب من حق تقرير الميزانية، وهو أهم خصائص البرلمان، فهو الظلم والاعتساف والتحكم الذي لا مسوغ له، وهو الطمع الاستعماري الذي لا يحترم حقًا ولا يري عهدها (٧)".

ولعل في كلام الأستاذ الرافي ما يثير الدهشة والتساؤلات: لماذا لم يُصب اللوم على الخديوي؟ ألم يكن من الأجدى لو أن الخديوي استمسك بوحدة البلاد ورفض التلويح والاستمالة من إنجلترا لمعاداة الحركة الوطنية؟ ألم يكن من الأجدى لو وقف كمصري؟ هذا إن كان يعتبر نفسه مصريًا، وليس مجرد وريث لعرش المغامر الأكبر في هذه الأسرة محمد علي!

لكنه أبدًا لم يعنيه الشعب في شيء: الملك والعرش، و فقط!

وبدلاً من رمي الخديوي بالخيانة، تم إلقاء كل تهمة الخيانة على عرابي، الذي وضع رأسه على كفه بغية رفع المظالم عن هذه البلاد. حقاً إنه لأمر مفعم بالمرارة! وحري بنا أن ننظر بشيء من الحكمة إلى موقف شريف باشا من تلك الأزمة، خاصة وأن الكثيرين رأوا في موقفه تبصراً وحكمة. ومن هؤلاء الإمام محمد عبده والمستر بلنت (٧) وكذلك الأستاذ الراجعي، الذي أبدى تأييداً واضحاً لموقف شريف باشا، قال فيه: "لا شك أن الموقف كان على جانب كبير من الخطر. فهناك أولاً حقوق الأمة وكرامتها، ولا تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على إرادة دولتين غاصبتين تريدان حرمان مجلس النواب حقاً من أقدس حقوقه، وهو تقرير الميزانية. وهناك من جهة أخرى الخطر المائل أمام رجل الدولة، إذ يرى البلاد هدفاً للتدخل المسلح من جانب الدولتين المتحفزتين للاحتلال.

وقد ارتأى شريف باشا درءاً للأزمة ألا يبت مجلس النواب قراره النهائي في المادة المتعلقة بالميزانية، وأن يُرجأها إلى حين حتى تنجلي الغمّة، وبذلك يتفادى التدخل المسلح الذي لم يكن في استطاعة مصر أن تصده، لما كانت عليه وقتئذ من الضعف والارتباك.

والتأجيل في ذاته لم يكن مضيئاً لحقوق الأمة في الدستور، بل كثيراً ما يكون التأجيل من الوسائل السياسية التي يُعمد إليها لاتقاء الأزمات. وعلى أن وضع الدستور قد يستغرق وقتاً يطول أو يقصر، على حسب الظروف والملابسات، ولم يكن النص الخاص بالميزانية في ذاته مستعجلاً، لأن ميزانية سنة ١٨٨٢ كان قد صدر المرسوم باعتمادها في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١، أي قبل انعقاد مجلس النواب، فالبحت في أمر الميزانية لا تبدو أهميته العملية إلا في ختام سنة ١٨٨٢ حيث توضع ميزانية ١٨٨٣.

فإرجاء البت في هذا النص لم يكن له من الخطر ما يدعو إلى التصادم بين المجلس والوزارة. وقد نصح المستر بلنت الزعماء العرابيين بالاعتدال في موقفهم من هذه الأزمة، وبأن لا يقطعوا برأي في نص الميزانية قبل أن تفاوض الوزارة حكومتي فرنسا وإنجلترا. وأيده الشيخ محمد عبده في نصيحته، وروى عنه أنه قال في هذا الصدد:



"قد لبثنا عدة قرون في انتظار حريتنا، فلا يشق علينا أن ننتظر الآن بضعة أشهر". ولكن نصيحة الاثنين ذهبت عبثاً (٨).

ومع وجاهة الطرح الذي طرحه الأستاذ الرافي وآخرون حول موقف شريف باشا، إلا أننا لا بد أن نتساءل: وماذا كان سيكون موقف الدولتين حال إذعان الحكومة لإرادتهما؟ هل كانا سيصفحان عن المصريين وكأن لم يحدث شيء؟ هل كانت حكومة حزب الأحرار في لندن ستنام قريرة العين وتصرف النظر عن خطط احتلال مصر التي لم نتمكن حتى الآن من حصرها وحصر مصادرها الكثيرة والموثقة؟ ألم تكن ميول شريف باشا في الحكم تميل نحو السلطة والتسلط وبغية إرضاء الخديوي؟ أليس هناك من شك في أن شريف باشا كان لا يميل إلى النهج الثوري، وهو رجل دولة يعمل في النهاية في كنف ولي النعم ويدين له بالولاء الكامل؟

وقد أشار الرافي إلى أن زعماء النواب أيضاً وليس العرابيين فقط هم من رفضوا هذا الحل، لما فيه من إهدار لكرامة الأمة وزعمائها. كما يؤكد الرافي أن العلاقة مع شريف باشا لم تكن على ما يرام، وأضمرُوا في أنفسهم الرغبة في إقصائه. وبالطبع، أجدي أخالف الأستاذ الرافي في الرأي من أن البارودي هو من زين للعرابيين العمل لأجل إقصاء شريف باشا، لما في نفسه من طمع في المنصب. ويستند في ذلك إلى رواية أحمد عرابي نفسه (٨)، وهي رواية لا ترتقي - في رأينا - إلى مستوى التخطيط الجاد لعمل كهذا، وإلا كانت الأمور أخذت منحى آخر من العرابيين، ربما كان أسهل بكثير.

ومن اليقين أن عرابي لم يكن يبحث عن جاه أو سلطان، بل كانت تحكمه القيم والتقاليد العربية والإسلامية، فلم يعرف عنه ميل إلى العنف أو القتل أو الخداع. وقد وصل كتاب الحكومة إلى مجلس النواب في ٣١ يناير سنة ١٨٨٢، فكانت روح المعارضة من النواب هي السائدة. وفي منزل سلطان باشا رئيس المجلس، مضوا عدة ساعات مجتمعين لأجل التشاور في الأمر، وانتهوا إلى رفض طلب التأجيل وإسقاط وزارة شريف باشا.

وعلى أننا ما زلنا نلمح من كلام الأستاذ الرافي الملام لعراي والثوار، على الرغم من أن الاتجاه العام للحركة الوطنية وللنواب كان هو الرفض بالإجماع لكتاب الحكومة وعدم القبول بإملاءات الدولتين. وكان الرافي يرى أن في رفض كتاب الحكومة شبهة تأمر من العرابيين على شريف باشا. وهذا كان أمرًا طبيعيًا أن يحدث مثل هذا التباين في المواقف.

وقد ألمح إلى ذلك في معرض تعليقه على رسالة للمسيو سنكفكس، قال فيها: "اجتمع زعماء الحزب الوطني في هذه الليلة (٣١ يناير سنة ١٨٨٢)، واتفقوا على إسقاط وزارة شريف باشا. ويريد النواب والضباط تأليف وزارة أعضاؤها منهم جميعًا، والوزارة الجديدة على أهبة تسلم مناصب الحكم ولا تنتظر إلا الفرصة المناسبة، وستُسند رياستها إلى محمود باشا سامي البارودي وزير الحربية الحالي الذي سيعهد بالحربية إلى عرابي بك، وسيضطر شريف باشا إلى الاستقالة أو حل المجلس. ومن المستحيل أن أتكهن على وجه اليقين بما سيقع من الحوادث في القريب العاجل، ولكن الأمر المحقق أننا نقرب من أزمة شديدة، وهذا ما لا شك فيه" (٩).

وقد علق الرافي على هذه الرسالة قائلاً: "فإذا لاحظت أن المسيو سنكفكس بعث بهذه الرسالة يوم ٣١ يناير، أي قبل أن يجتمع مجلس النواب ويبحث في كتاب شريف باشا ويقرر في شأنه ما يراه، أدركت أن الأمر كان مبيتًا على إسقاط وزارة شريف وتأليف الوزارة الجديدة، وأن اجتماع المجلس لم يكن الغرض منه سوى إقرار ما دبره الزعماء" (١٠).

استقال شريف باشا، وتولى محمود باشا سامي البارودي رئاسة الوزراء، وعراي بك تولى وزارة الحربية. وحدث كما توقع المسيو سنكفكس حين قال: "الأمر المحقق أننا نقرب من أزمة شديدة، وهذا ما لا شك فيه".



## المصادر والمراجع:

١. الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ/ عبد الرحمن الرافي.
٢. نفس المصدر السابق - ص (١٧٩).
٣. نفس المصدر السابق - ص (١٨١).
٤. برقية سنكفكس معتمد فرنسا إلى جامبتا - الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢-١٨٨١ وثيقة رقم ٣٤ ووثيقة رقم ٢٨.
٥. برقية سنكفكس معتمد فرنسا إلى جامبتا - الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢-١٨٨١ وثيقة رقم ٣٤ ووثيقة رقم ٣٨.
٦. كما تقدم بيانه في كتاب الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي - الرافي - ص (١٠١).
٧. التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ألفريد سكاون بلنت - ص (١٣٣).
٨. كتب عرابي في مذكراته (ص ٢٧١) في هذا الصدد: "وفي أوائل شهر يناير سنة ١٨٨٢ خلوت بالمغفور له محمود باشا سامي ناظر الجهادية، فأطنب في الثناء على قيامي بنشر راية الحرية في مصر وملحقاتها من بعد مضي خمسة آلاف سنة على المصريين يرسفون في قيود الاستبداد والاستعباد، ثم أقسم أنه مستعد لأن يضحي بحياته ويجود بآخر نقطة من دمه في تنفيذ رغبتى، ويجرد حسامه وينادي باسمي خديويًا لمصر إذا رغبت في ذلك، فقلت له: مه يا محمود باشا، فإني لا أريد إلا تحرير بلادى، ولا أرى سبيلًا لنوالنا ذلك إلا بالمحافظة على الخديو كما صرحت بذلك مرارًا وتكرارًا، وليس بي طمع أصلاً في الاستئثار بالمنافع الشخصية، ولا أريد انتقال الأريكة الخديوية إلى عائلة أخرى لما في ذلك من الضرر، مع علمي بأنك تنتسب إلى الملك الأشرف. فقال: أنا لا أقول إلا حقًا، وأنت أحق بهذا الأمر منى ومن غيرى. فشكرته على ثقته بي، وتم الحديث".
٩. رسالة المسيو سنكفكس إلى المسيو دي فريسنيه رئيس وزراء فرنسا في ٣١ يناير سنة ١٨٨١ - الكتاب الأصفر وثيقة رقم ٦٤.
١٠. الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ/ عبد الرحمن الرافي - ص (١٨٦).

## (92)

## وزارة البارودي

كانت الفرحة عارمة من قبل الناس، حيث استشعروا أنها الوزارة الثورية التي ستحقق طموحات الجماهير. وكان لتعيين عرابي بك وزيراً للحربية أثر محبب لما له من مكانة في نفوس الجماهير كزعيم للثورة. ويقول الراجحي عن حالة البهجة هذه: "وثمة عامل آخر حبب وزارة البارودي إلى النفوس، وهو إسناد وزارة الحربية إلى عرابي، فإنه كان في ذلك الحين زعيم الثورة، ومحبوب الجماهير، فتقلده وزارة الحربية كان وحده كافياً لابتهاج الناس بتأليف الوزارة، فلا غرو أن عدت الأمة تأليفها بمثابة عيد استقبله بالفرح والغبطة والسرور" (١).

وكان البارودي قد أرسل بكتاب قبول التكليف بالوزارة إلى الخديوي، متضمناً تطمين الدول الأجنبية على الحقوق والمزايا التي اكتسبتها بمقتضى اتفاقات الديون، كما تضمن الإشارة إلى الإصلاحات الداخلية التي يجب إنقاذها لإنهاض البلاد.

والحقيقة أننا ما زلنا نحاول أن نفهم المغزى أو السبب الذي جعل المؤرخ الكبير عبد الرحمن الراجحي يتحامل في كثير من المواقف على العرابيين. ولعل تأييده المطلق لشريف باشا أمر ملحوظ. وفي المقابل، فكل تصرف من جانب العرابيين، على اختلاف مناصبهم ومواقعهم، هو محل نقد. ولعل موقفه من معالجة الوزارة لمسألة الثورة المهدية يحمل في طياته الكثير من التحامل على العرابيين وتحميلهم مسؤولية انتصارات المهدي في السودان. ولم يحدثنا الأستاذ الراجحي عن أن من أولويات عرابي باشا كانت زيادة أعداد الجيش ودعم قدراته، ولم يُجاب إلى طلباته.

ناهيك عن أن لنا أن نتساءل على سبيل الدهشة: وهل بعد أمجاد محمد علي باني مصر الحديثة وأبنائه من بعده، تعجز مصر عن مقاومة حركة عصيان بالسودان وتتسبب في هزائم نكراء ضد الجيش؟ لكننا نجد الأستاذ الراجحي يحمل المسؤولية



كلها على رأس عربي باشا. في حين أنه بعد سنوات قليلة من الاحتلال جاء بطرس باشا غالي ليعدل اتفاقية السودان. هذا، ولم يخبرنا عن دور الإنجليز في الوجود المصري بالسودان، ولمن كانت القيادة؟ (٢).

يعود الأستاذ الرافي مرارًا وتكرارًا مدافعًا لا يلين عن شريف باشا، وكأنه كان يمتلك الحل السحري وعنده مفاتيح الصواب! (٣).

في حين أننا نجد واحدًا مثل المستشرق الإنجليزي "بلنت" يتحدث بصراحة ووضوح لا يقبل اللبس عن موقف الدولتين من الأزمة الوزارية. فكتب يقول تحت عنوان "إنجلترا وفرنسا هما المعتديان": "هنا نقف لحظة لنقول إن إنجلترا وفرنسا هما اللتان خلفتا بتحرشهما وسوء نيتهما هذه الأزمة، لأنهما بإرسال مذكرة ٧ يناير، لغير ما سبب، تحرشتا بالمجلس وبادرتاه بالعدوان وحاولتا أن تعزلا الخديوي، أو بعبارة أخرى الحكومة، من الأمة. ثم لأنهما أرادتتا بعد ذلك أن تمنعا النواب من أن تكون لهم سلطة على الميزانية، حتى في الجزء الذي لا مساس له منها بالدول ولا بالدائنين. وما كان المجلس في كل أدوار الأزمة إلا واقفًا موقف الدفاع ضد هجمات الدولتين، وقد تواضع في طلباته حتى ذهب إلى طلب الاشتراك في تقرير الميزانية، لا الانفراد بتقريرها، فأصرت الدولتان على الرفض، فكانتا معتديتين أولاً وأخيرًا. وكان اعتداؤهما جزءًا من خطة سياسية أريد منها أن تؤدي في النهاية إلى التدخل المسلح. وكل من يقرأ الرسائل والمذكرات التي كانتا تتبادلانها في تلك الأيام يرى بسهولة أن نية التدخل والاستيلاء على مصر كانت جلية عندهما على السواء، ولكن شيئًا واحدًا كان يفصلهما، وهو أن إنجلترا كانت تريد هذا التدخل لها وحدها، أما فرنسا فكانت تعرف هذا القصد من زميلتها، وكانت تخشى أن يتم. فكان وزيرها غامبتا يدفع الحوادث دفعًا لكي تتدخل الدولتان معًا، ثم لما استقال غامبتا في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ وخلفه دي فريسينيه في رئاسة الوزارة، لم تتغير هذه الخطة، وإنما تغيرت الوسيلة إليها وصارت فرنسا لا تدفع الحوادث توصلًا إلى التدخل، بل تجر أوروبا للاشتراك مع الدولتين عسى أن يحول ذلك دون الغرض الذي تعمل من أجله الحكومة البريطانية" (٤).

ويستطرد "بلنت" مؤكداً على روايته ومستشهداً بكلام قنصل فرنسا العام إذ ذاك، المسيو سينكويكز، الذي كتب في ٢٩ يناير سنة ١٨٨٢ إلى حكومته تقريراً قال فيه: "إن الرغبة البادية على مجلس النواب من جانب في أن يصير برلماناً، والخطة القوية التي رأت الدولتان من جانب آخر أن تختارها والتي كانت مذكرة ٧ يناير تعبيراً عنها، هما السببان الجوهريان اللذان اصطدم كل منهما بالآخر، فأوجدا الموقف الحالي. وفي الواقع أنني كُلفت أن أقدم تلك المذكرة بالاتفاق مع السير إدوارد ماليت للخدوي، في الوقت الذي بدأ فيه بالتكلم جدياً في أعظم مسألة تشغل الأفكار في الوقت الحاضر، وهي مسألة الميزانية. ولهذه المذكرة أهمية عظمى، لأنها ترسم خطة الدولتين رسمًا جلياً صريحاً، فتؤكد أن من الضروري أن يبقى النظام الحالي على ما هو عليه، ولا تعير وجود الحزب الوطني أدنى التفات".

ولقد أدركت الدولتان حق الإدراك ما كان مقدراً لإرادتهما هذه أن تجده من معارضة الحزب الوطني ومعارضة غيره في خارج مصر، فصرحتا بأنهما مستعدتان لمقاومة الارتباك الداخلي والخارجية التي يمكن أن تهدد النظام الحالي" (٥).

ويذكر بلنت نص كتاب مسيو سنكويكز إلى حكومته، والذي يبين بجلاء نية إنجلترا وفرنسا التدخل المسلح. قال فيه: "يمكن أن يقال إن الانقلاب الذي أحدثه مجلس النواب المصري جواب منه على مذكرة ٧ يناير. فلقد أعلننا في هذه المذكرة أننا نحفظ بالنظام الحالي ضد الجميع، فأجاب المجلس على ذلك بأن غير هذا النظام تغييراً جوهرياً. وبذلك وضعنا أنفسنا في موضع صارت الضرورة قاضية علينا فيه بأن نتدخل أو نعدل سياستنا". ويعقب بلنت ويقول: "وهذا اعتراف جلي بأن الدولتين هما اللتان تعمدتا سياسة تؤدي بهما إلى التدخل المسلح" (٦).

وهكذا يتضح لنا نية السوء التي كانت مرصودة من كل محايد، والغريب أنه حينما صدر الأمر لمحمود باشا سامي البارودي بتأليف الوزارة، قام بعد تشكيلها برفع كتابه إلى الخديوي، وأكد فيه على احترام جميع التعهدات الخارجية، بما في ذلك التأكيد على طمأنة الأجانب. كان الخطاب في غاية الاتزان والدبلوماسية، كما تضمن كافة



الجوانب التي تهم الشعب وتوسيع دائرة الزراعة والتجارة والصناعة بفئاته المختلفة. فتحدث عن الإصلاحات الداخلية، وإصلاح المحاكم، وتحسين المعارف العمومية، والسير نحو وضع نظام أساسي لمجلس النواب [٧].

ورد عليه الخديوي بكتاب قال فيه:

"نوافق على رأيكم المتضمن أنه يجب على حكومتنا اتخاذ الوسائل اللازمة لإتمام الإصلاحات القضائية والإدارية، ونشر قانون أساسي لمجلس النواب ينطبق على الآراء التي أبديتها في لائحكم".

وسارت الأمور بشكل طبيعي، ولم يصدر عن الوزارة ما يفيد أو يشير إلى أي نية سوء نحو الدائنين أو أي اتفاقات دولية.

وفي ٦ فبراير، نظر مجلس النظار في مشروع اللائحة الأساسية فوضعه في الصيغة التي ترضي مجلس شورى النواب. وفي ٧ فبراير، عقد المجلس وجاءه ناظر المعارف عبدالله فكري باشا وناظر الأوقاف حسن الشريعي باشا، وقدموا إليه المشروع في صيغته الجديدة، فصادق عليه النواب بالإجماع [٨].

وفي يوم ٨ فبراير، قدم محمود باشا سامي البارودي اللائحة إلى مجلس النواب، وقد صادق عليها الخديوي. وألقى خطابًا هامًا، وجدت من الأهمية بمكان أن أنقل نصه إلى القارئ الكريم، فهو وثيقة تدل على مدى وعي النواب ورئيس مجلس الوزراء بالمرحلة التي تمر بها البلاد، كما تنم على ضلوع الجميع في بناء الثقة لأجل العمل على رفعة البلاد. ومن الخطاب يتضح أن الجميع يعمل في إطار نظام الدولة وتحت قيادة الخديوي.

وقد قال الأستاذ الرافي عن الخطبة واصفًا أهميتها بالآتي:

"وألقى في هذه المناسبة خطبة قيمة تُعد من أبلغ ما كتب البارودي، ومن أقوى الخطب السياسية، بل هي قطعة رائعة من الأدب السياسي لما تضمنته من المعاني السامية والآراء السديدة والنصائح الحكيمة والأسلوب البليغ" [٩] .

وها هو نص خطبة البارودي:

"أيها السادة النواب:

أحسب نفسي سعيد الطالع بحضوري بينكم حاملاً إلى حضراتكم القانون الأساسي الذي سيكون، إن شاء الله، قاعدة لجميع أعمالكم. ويسرني كل السرور أنني لم أحمله إليكم إلا بعد يقيني أنه خير أساس يمكنكم أن ترفعوا عليه من الأعمال ما يعزز شأن البلاد، وينمي ثروتها، ويقوي أصول العدالة فيها. وهذه نعمة من الله سيقت إلينا على حين احتياجنا إليها. والحمد لله قد وصلنا إلى المرغوب مع احترامنا شرائع الحكمة ونواميس السكينة.

ولم يكن شيء يفيدنا لو لم تكن عناية جناب خديونا العظم هي سندنا في جميع أعمالنا، ومقاصده السامية هي مرشدنا في سبيل سيرنا. فهو الكريم الذي أجريت هذه النعمة على يديه. فأول واجب علينا أن نقوم لحضرته العليا بفروض الشكر وواجبات الثناء.

إلا أنني أعلم كما تعلمون أن مجرد وضع القانون على أصول الحرية وقواعد العدالة لا يكفي في وصولنا إلى الغاية المقصودة من اجتماع حضراتكم. بل لابد أن ينضم إلى ذلك خلوص النية من كل واحد منكم في المحافظة على حدود هذا القانون، ودقة النظر في الوقوف عندها، بحيث تكون جميع الأعمال والأفكار منحصرة في دوائرها.

وقد قال عقلاء السياسيين: إن الوصول إلى هذا النوع من الكمال، أعني حصر جزئيات الأعمال وكلياتها في دائرة القانون، إنما يُنال بعد العناء وطول التجارب. لكني لا أعد هذا صعباً عليكم، فإن العناية الإلهية ساعدت سعد البلاد بوقوع الانتخاب على حضراتكم، وأنتم على أكمل درجات العقل والفضيلة.



ولا عناء في اتباع القانون إلا على القاصرين. وفي أملي أنكم ستحققون ما يظنه أعباء البلاد فيكم عندما تبدأون في الأعمال المهمة التي تهيأتم الآن لمباشرتها، بأن تستعملوا صادق النظر للوقوف على ما فيه خير بلادكم، وتوجهوا إلى ذلك ماضي الهمم، حتى لا يضيع الزمن الطويل في الحصول على فائدة قليلة. وهذا لا يكون إلا بتخليص الأفكار، وتمحيص الطوايا من شوائب النزعات الشخصية، بأن نجعل الأعمال ووفقاً على المصالح العمومية التي نفعها في الحقيقة عائد عليكم وعلى أبنائكم.

إن التفات النظر إلى الخصوصيات يبعث في القلوب محاسدات ومنافرات تحمل على الخلاف الدائم، نعوذ بالله. وإنكم تعلمون أن الذين رفقوا إلى ذروة العز وأوج الشرف لم ينالوا ذلك إلا بإخلاصهم في طلب النفع العام، فاعترف العالم بفضلهم وأجلتهم القلوب فأعلتهم أعلى المنازل، فثبتوا في مكانتهم ما داموا بحلية الإخلاص.

وإني أهني نفسي لوقوف بين عقلاء البلاد العارفين بحقوق بلادهم عليهم، العالمين بأن شرفهم معقود بشرف أوطانهم، الموقنين بأنهم لن يكونوا نواباً حقيقيين إلا إذا أقاموا على صدقهم براهين من العمل، وحججاً من الثبات في خطة الاعتدال، حتى يقنع بها البعيد كما عرفها القريب.

وفي علم حضراتكم، أيها السادة، أنني عند استلامي رئاسة النظار رفعت إلى جناب خديونا الأعظم تقريراً بينت فيه مبادئ الهيئة الحاضرة، وأظنكم قرأتموه وتأملمتم معانيه. وقد تكرم جناب الخديو بقبوله. وإني مأمل فيكم أن تكونوا عضداً لنا وساعداً قوياً على تتميم ما قصدنا، ليستقر أمر النظام، وتتوافر لدينا أسباب الثروة والرفاهية، ونحفظ الحقوق التي لنا، ونؤدي الواجبات التي علينا، ونوفي بجميع عهودنا لمن عهدناه.

ونكون بذلك قد أرضينا سلطاننا الأعظم الذي يسره نجاحنا وتقدمنا، وأرضينا جميع الدول المتمدنة التي تحب أن ترانا حائزين لشرفنا، حافظين لحقوقنا، قائمين بعهودنا. وآخر ما نتواصى به ألا نجعل للتعصب دخلاً في الأعمال الوطنية التي كلفتكم البلاد

أن تقوموا بأدائها، وأن تكون الوطنية الحققة هي الباعث القوي على كل فكر، والغاية القصوى من كل قول وعمل.

نسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعًا لما فيه رفعة أوطاننا وتقدم بلادنا، وأن يتمتع البلاد ببقاء حضرة خديويينا المعظم أيده الله" [١٠] .

إلى هنا انتهى الخطاب. ولنا ملحوظة لابد من تسجيلها، وهي تتعلق بلغة الخطاب فيما يتعلق بشخص الخديوي، وهي استمرار للمبالغة الشديدة عند الحديث إلى الخديوي. وفي اعتقادي أنها تضيف نوعًا من القداسة على شخص الحاكم!

وقد عقد المجلس بعد ذلك أكثر من عشرين جلسة ما بين ٦ فبراير و٢٦ مارس، فنظر في جملة غير قليلة من شؤون الزراعة والتعليم والري والصحة وغيرها. وقدمت له الوزارة مشروعًا لقانون الانتخاب الذي يُنتخب على أساسه مجلس النواب، فبحثه ثم أصدر قانونًا غاية في الأهمية في ٢٥ مارس (١١).

لكن لم يمضِ الوقت الكثير حتى أبت القوى المتربصة بمصر أن تقف مكتوفة الأيدي، وهالهم أن تخطو البلاد بضعة خطوات في سبيل التقدم والمدنية. وها هو الرجل الإنجليزي الشريف "مستر بلنت" يقول في ذلك: "وكان من الجلي ألا يرضى المراقبان الأجنيبان عن هذا النظام الجديد، لأن خضوع النظار للمسؤولية أمام مجلس النواب وإعطاء هذا المجلس حق المشاركة في تقرير الميزانية ينتشلان الحكومة المصرية من بعض السيطرة التي كانت لدى المراقبين ويمهدان لها سبيل الاستقلال. ولهذا، ما كاد المراقبان يعلمان أن اللائحة صدرت حتى احتجا عليها في خطاب طويل رفعاه إلى الخديوي، زعما فيه أن هذا التغيير الذي حدث بانتقال السلطة من الخديوي ونظاره إلى مجلس النواب غير ملائم لحالة البلاد السياسية والاجتماعية. ثم أرادا أن يحرضا الخديوي على المجلس فقالا إنه قضى على سلطته وجعلها كمًا مهملاً، وإن النواب صاروا يعزلون الوزراء ويعينونهم" (١٢).



ويضيف بلنت قائلاً: "إذن كان هذا الاستقلال كل ما يغضب المراقبين وحكومتيهما، ولكنه كان أيضًا كل ما سعى إليه مجلس النواب بعد أن رأى الخطر مخيفًا. وليس في الدنيا عقل سليم كان يطلب من المجلس أن يفرط في استقلال بلاده ليجتنب هذا الغضب" (١٣).

وهنا لابد وأن نؤكد أن موقف البارودي من هذا الاحتجاج كان في غاية الحكمة والبعد عن التهور أو المكيدة، ويؤكد ذلك بلنت بقوله: "ولم تصغ حكومة محمود سامي لهذا الاحتجاج بأكثر من أنها ردت عليه وأكدت لقنصلي الدولتين أن حقوق الدائنين ستبقى مصونة، وأن نظام المراقبة سيبقى محترمًا" (١٤).

ويعرض الرافي أيضًا لهذا الموقف المتعنت لإنجلترا وفرنسا، فكتب يقول: "استقبلت الدوائر السياسية الإنجليزية والفرنسية إعلان الدستور بالسخط والاستياء، وبدأت هذه المظاهر على شدتها من الرقيبين الأوروبيين: كولفن ودي بلينير. فقد أرسلنا معًا مذكرة مشتركة إلى قنصليهما بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٢، أي عقب تأليف وزارة البارودي بيومين وقبيل الدستور بيوم واحد، اعترضنا فيها على هذا الانقلاب، وتجلت في مذكرتهما روح التبرم بالنظام الدستوري بأكمله، والنقمة من تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية، وتحريض حكومتيهما على محاربة هذا النظام" (١٥).

إذًا، المهزلة مؤكدة، والوجه القبيح لإنجلترا وفرنسا بات أكثر قبحًا.

ونحن على أبواب التدخل السافر وإعلان الغزو العسكري. نعرض في الفصل القادم لما أسماه "بلنت" بشهادات ذات قيمة، وهي بحق شهادات ذات قيمة عن المؤامرة التي حيكت بمصر وبالثورة العرابية.

المصادر والمراجع:

١. الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ عبد الرحمن الرافعي - ص (١٩٣).
٢. الأصول الفكرية لحركة المهدي السوداني ودعوته - الدكتور عبد الودود إبراهيم شلبي.
٣. الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ عبد الرحمن الرافعي - صفحات (١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٣).
٤. التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ألفريد سكاون بلنت.
٥. المسألة المصرية (La Question d'Egypte) - المسيو دي فريسينييه - ص (٢٢٨).
٦. مصدر سابق - بلنت - ص (١٠٠).
٧. الوقائع المصرية - عدد ٥ فبراير ١٨٨٢.
٨. مصدر سابق - بلنت - ص (١٠١).
٩. الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ عبد الرحمن الرافعي.
١٠. الوقائع المصرية - عدد ١٢ فبراير سنة ١٨٨٢.
١١. مصدر سابق - بلنت - ص (١٠٤).
١٢. نفس المصدر السابق - بلنت - ص (١٠٥).
١٣. نفس المصدر السابق - بلنت - ص (١٠٦).
١٤. نفس المصدر السابق - بلنت - ص (١٠٦).
١٥. مصدر سابق - الرافعي - ص (٢٠٥).

## ( 93 )

ثلاثة أشهر فقط، هي التي اجتمع فيها المجلس النيابي. نعم، هي ثلاثة أشهر فقط ولم تحتمل إنجلترا وجود هذا المجلس. ومن الغريب أن المجلس أقر الدستور وتم الانتقال بموجبه إلى الحكم النيابي بعد شهر ونصف من بداية انعقاده في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١. ومعنى ذلك أن مدة الحكم النيابي استمرت شهرًا ونصف فقط، وهي المدة التي كان فيها المجلس صاحب سلطة فعلية.

ويتساءل المستر بلنت سؤالاً منطقيًا عن المجلس، يقول فيه: "فإذا سألنا كيف كان تأثير وجوده في الحكومة وفي البلاد فيجب أن يكون مفهومًا أن وجوده وعمله لم يتعديا هذه المدة القصيرة؟" (١).

ويكمل بلنت معقبًا على مدة عمل المجلس، ويأتي إلينا بشهادات في غاية الأهمية للاستدلال على مهزلة التدخل الإنجليزي والفرنسي في الحياة المصرية إلى حين انفراد إنجلترا بالغزو العسكري. وقد كتب بلنت تحت عنوان شهادات ذات قيمة ونقل شهادات لبعض من أسماهم الكتاب المنصفون والرجال المسئولين.

بدأ بالمستر تيودور روتشتين (٢) الذي قال عن المجلس المذكور: "لم يكن ينتظر أن يعمل المجلس في خلال هذه المدة القصيرة عملاً يذكر من الوجة التشريعية، اللهم إلا إزالة بعض فضائح الماضي الظاهرة لكل ذي عينين. ومع ذلك كانت النظارات المختلفة أثناء هذه المدة تكدر في تهيئة مشروعات الإصلاح لعرضها على المجلس في دور انعقاده القادم. فكانت تعد قانونًا جديدًا للانتخاب (٣)، وقانونًا لمنع السخرة، ومشروعًا لإصلاح المحاكم المختلطة التي آذت الفلاحين فيما مضى أذىً بليغًا، وآخر لإنشاء مصرف زراعي وما إلى ذلك من الأعمال. أما المجلس نفسه، فكان أثناء ذلك منكبًا على فحص المعاهدات والتعاقدات العامة والخاصة المبرمة بين الحكومة المصرية والحكومات الأجنبية ورعاياها، وفي مناقشة النظائر في المساوى المختلفة التي وصلت إلى علمه، وأهمها المساوى الخاصة بمسح الأراضي الذي كان قد تم منذ

ثلاث سنين تحت إشراف موظفين من الإنجليز، ولم يكن له أثر ظاهر غير النفقات الباهظة التي ذهبت في شكل مرتبات وأجور ونفقات انتقال وغير ذلك. وقد انتهى الأمر في هذا الصدد بأن أُلّف المجلس لجنة خاصة لفحص هذا الموضوع، فأزعج ذلك المساحين الذين قاموا بهذا العمل".

شهادة أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها - وربما تناقض ما قاله الأستاذ عبد الرحمن الرافعي - ينقلها لنا بلنت عن وزير خارجية فرنسا، مسيو دي فريسينييه، ويتحدث فيها عن المدة التي وُجِدَ فيها مجلس النواب وتولت الحكم وزارة محمود سامي تحت مراقبة هذا المجلس، فقال: "كانت إدارة محمود سامي صالحة نافعة إلى حد لا بأس به، وانقضى شهر فبراير ومارس في راحة وهدوء كدّبا التنبؤات التي كان المراقبان العامان قد توقعها".

ويعقب بلنت على هذه الشهادة قائلاً: "ولهذه الشهادة الأخيرة من فريسينييه قيمة كبيرة لأن صاحبها كان في ذلك الوقت رئيسًا لحكومة فرنسا، فكان واقفًا على حوادث مصر وأعمال حكومتها ومجلسها النيابي يومًا فيوم، مطلعًا على المخابرات السياسية التي كانت تدور حينذاك بين فرنسا وإنجلترا ثم بينهما وبين دول أوروبا في موضوع المسألة المصرية. فشهادته هذه للحكم النيابي وللحكومة الدستورية في سنة ١٨٨٢ لا تعدلها شهادة" (٤).

ويواصل بلنت كلامه الذي يعد حجة قاطعة تخرج من يرمون عرابي بأنه هو من كان السبب في الاحتلال، بل تضعهم موضع من ينحاز إلى القوة وإلى صولجان الحكم وأريحية الموالاتة لكل صاحب سطوة، حتى لو كانت قوى الاحتلال!

يقول بلنت: "فلو أن إنجلترا تركت مصر وشأنها لركا فيها هذا النبات الطيب، ولعاشت به في رغد وراحة بال، ولكنها لم تتركها لأن غامبتا كان قد استقال وخلفه دي فريسينييه، فرأت إنجلترا أن الجو خلا أمامها وأن الفرصة التي كانت تنتظرها سنحت، فمضت تدس الدسائس وتنصب الحبال في مصر وأوروبا حتى ضربت الإسكندرية في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢، ثم احتلت القاهرة في ١٤ سبتمبر من السنة نفسها. وقد



تقدم أنه لما ارتبكت مصر بديون إسماعيل، كتبت التيمس في ٢٩ يناير سنة ١٨٧٦ تطلب بسط الحماية البريطانية عليها. وتقدم أيضًا أن غامبتا ما كان يريد بمذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ غير احتلال مصر، وأنه أعد القوة اللازمة لذلك بينما كان يكتب تلك المذكرة. فنضيف إلى هذا وذاك أن قنصل فرنسا العام، مسيو سينكويكز، كان بين ديسمبر سنة ١٨٨١ ويناير ١٨٨٢ يكتب إلى حكومته فيذكر التدخل المسلح، ويقدر القوة اللازمة له بأربعين ألف رجل (٥)، وأن المفاوضات السياسية التي كانت تدور بين الدول في سنتي ١٨٨١ و١٨٨٢ بشأن المسألة المصرية كانت تتردد فيها كلها تقريبًا كلمة العمل في مصر وكيف يكون ومن يقوم به. فالعزم على هذا العمل كان قديمًا ظهرت بوادره من اليوم الذي ارتكبت فيه المالية المصرية، وتجسمت أعراضه في المراقبة الثنائية وفي النظرة الأوروبية. وما كانت إنجلترا تنتظر أن يوجد مجلس النواب لتعمل، وإنما كانت تنتظر أن تخلي لها فرنسا الطريق".

ويواصل المستر بلنت كلامه الذي يشبه حد السيف، يقطع به دابر المشككين في واقع الأحداث، فيقول: "ومن ذا الذي يرى تعنت الأدميرال سيمور في خلق الأعداء لضرب الإسكندرية ولا يحكم بأن هذا الضرب لم يكن لأنه كان في مصر مجلس نواب، ولا لأنه كانت فيها حركة وطنية، بل لأن الاحتلال كان غرضًا مقصودًا" (٦).

والآن، وبعد تلك الشهادات التي أوردها بلنت، هناك شهادات أخرى، ومنها ما قاله الأستاذ الرافي عن مجلس النواب، حيث شهد له بالكفاءة والأداء المتميز، هذا بغض النظر عن أسفه على موقف النواب من شريف باشا، فكتب يقول: "وفيما عدا موقفهم من وزارة شريف باشا، فإن أعمالهم في المجلس ومناقشاتهم تدل على مستوى ممتاز في الكفاية، والغيرة الوطنية، وسداد الرأي. فقد طرقتهم مقترحاتهم ومناقشاتهم كل أبواب الإصلاح الذي تحتاج إليه البلاد، في التعليم، والقضاء، والري، والزراعة، والمالية، والاقتصاد، والإدارة، والمواصلات. وكانت خطبهم ومناقشاتهم وجيزة واضحة المعنى، بعيدة عن التطويل الممل والعبارات الجوفاء، وكانت لهم نظرة صادقة في كثير من الشؤون، وآراء صائبة تدل على سلامة المنطق والإلمام بالنظام النيابي، وحسن الإحاطة بالشؤون الحيوية. أعتبر لهم ذلك في مناقشتهم الخاصة بانتخاب الوكيلين، والأغلبية المطلقة، والأغلبية النسبية، وبحثهم في الخلل الذي كان موضع شكوى الجمهور في مصلحة المساحة (٧)، ومناقشتهم في علاج

غلاء الأسعار، وتضخم المعاشات، واستعجال إصلاح القضاء، ومقترحاتهم في نظام الري. وتأمل في الاقتراح الخاص بمشروع خزان أسوان وملاحظاتهم السديدة على مشروع قانون امتيازات العرب، ومناقشاتهم في مشروع تعميم التعليم، نجد أنهم على قصر المدة التي اجتمع فيها المجلس قد بذلوا أقصى ما أمكنهم من الجهد لأداء واجبهم، وبدت منهم رغبة صادقة في أن يتابعوا البحث والدرس في فترة عطلة المجلس، وبرهنوا على أريحيتهم بما تعاهدوا عليه من أن ينشئ كل نائب مدرسة في بلده على نفقته، وبرهنوا على روح طيبة في تقدير العلم والبذل في سبيل الصالح العام" (٨).

والحقيقة أن ما كتبه الرافي يعد وصفاً لمثالية نتوق إليها في العمل البرلماني، وبالإعجاب، فقد كان ذلك في القرن التاسع عشر. ولعل كلام الأستاذ الرافي يثبت، بالإضافة لغيره من الكتاب والمؤرخين، أنه لم يثبت على الإطلاق أي نوازع عدوانية من البرلمان تجاه النظام والقانون العام للبلاد أو حتى ضد الأجانب، وهذا ما يؤكد المستر بلنت وغيره كثيرون، من أن الاحتلال العسكري كان يخطط له من قبل إنجلترا بالفعل! ويختتم الأستاذ الرافي حديثه قائلاً: "ومما يدل على فضل هذا المجلس أن مصر تمتعت طول مدة انعقاده بالهدوء والسكينة والإصلاح والتقدم" (٩).

ولعل السؤال الذي يتبادر إلى الذهن: كم خسرت مصر من هذا الاحتلال الغاشم؟ ولم تكف تنقضي الدورة البرلمانية حتى جاءت الأحداث الجسام تبعاً وتعددت المشاكل الداخلية والخارجية، وكان على وزارة البارودي مواجهتها منفردة والعمل على التعامل معها وحلها.

وكانت أولى هذه الأزمات هي مؤامرة الضباط الشركاسة، والتي يصفها الرافي بأنها حادثة خطيرة كان لها تأثير كبير في تطور الثورة العرابية، بل في مصير البلاد قاطبة (١٠). وقعت تلك الحادثة في إبريل سنة ١٨٨٢، وكان عدد من الضباط الشركاسة قد دبروا مؤامرة لقتل عرابي وعدد من الضباط الوطنيين. كما ضمت المؤامرة قتل عدد من الوزراء، وبعرض الموقف على مجلس الوزراء وكذلك عرضه على الخديوي، فتقرر تشكيل مجلس عسكري للتحقيق في الواقعة برئاسة الفريق راشد باشا حسني الشركسي. وكان هذا الاختيار بمعرفة عرابي باشا لما عرف عن الرجل من تقوى وصلاح



ونزاهة الخلق (١١)، أملاً في أحكام عادلة. وجرت التحقيقات، وثبت تأمر قرابة أربعين ضابطاً وعلى رأسهم عثمان باشا رفاقي.

أما ما قاله الأستاذ الرافعي من تأويل لا يستند إلى دلائل قوية عن أن تلك المؤامرة الشركسية هي من تأليف وإخراج عرابي باشا لما بينه وبين الشركاسة من خصومة متأصلة، فالحقيقة أننا لا نميل إلى هذا الاتهام، خاصة وأنه صادر عن الأستاذ الرافعي وما عرف عنه من تحامل في كثير من المواقف على عرابي باشا (١٢). وكيف لنا أن نذهب إلى ما ذهب إليه الأستاذ الرافعي، وأن مجلس التحقيق قد تألف من خمسة عشر عضواً من ذوات الحيثية والمراكز المرموقة ومن يتصفون بحسن السمعة. فكان كما أسلفنا على رأس المجلس الفريق راشد حسني، ومن الأعضاء: علي باشا الروبي، وعلي باشا فهمي، وعبد العال حلمي باشا، وطلبة باشا عصمت. ومن الغريب أن يعتبر الأستاذ الرافعي على تشكيل المجلس العسكري، متعللاً بأن كل أعضائه من الموالين لعرابي باشا، في حين أن رئيس المجلس كان شركسياً وبكل الصفات الحسنة الواجب توافرها في القاضي النزيه وبشهادة الرافعي نفسه. وقد جرت الاعترافات أمام المجلس تفصيلاً، ونقلتها في حينها جريدة الوطن (١٣). وفي ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٢ أصدر المجلس حكمه القاضي بالنفي المؤبد إلى السودان وتجريدهم من رتبهم العسكرية والامتيازات والنياشين (١٤).

وحينما رُفِعَ الحكم إلى الخديوي للتصديق عليه، رفض لما رآه بالغ القسوة من وجهة نظره. وهنا حدثت الطامة الكبرى؛ إذ امتنع الخديوي عن التصديق على الحكم. وقع الشقاق؛ حيث أصرت الوزارة على إقرار الحكم، وتمسك الخديوي بتعديله. على أن ما حدث بعد ذلك كان بحق تصرفاً مستهجنًا من الخديوي؛ حيث قام باستدعاء السير إدوارد مالت، القنصل الإنجليزي، والمسيو سنكفكس، قنصل فرنسا، وذلك في يوم ٢ مايو، وطلب منهما المشورة. فأشارا عليه ألا يقر الحكم. ولم يقف الخديوي عند هذا الحد، بل تمادى واستدعى كل قناصل الدول العظمى وطلب منهم العون في هذه الأزمة.

وكان من نتيجة ذلك زيادة سخط الوزراء وكل العربيين. كما كان لرجوع الخديوي إلى السلطان أمراً مرفوضاً من قبلهم أيضاً، لما رأوا فيه تفريطاً في امتيازات نالتها مصر

سابقًا. فظهر الخديوي وكأنه يحكم مستندًا إلى القناصل، ولا يحكم من خلال مجلس الوزراء. وهكذا اشتد الخلاف وتعاضم التدخل الأجنبي إلى جانب الخديوي.

وبعد عدة حوادث متفرقة عكست انعدام الثقة بين الجانبين، ومنها حادثة اتهام بالسرقه للضباط القائمين على حراسة سرايا الخديوي، اتضح فيما بعد كيدية الاتهام، وأن من ورائها ما يتعلق بمؤامرة الضباط الشركاسة. وقد أوفد الخديوي سرًا محمد ثابت باشا إلى الأستانة في مهمة سرية دون مشورة الوزارة. ومع تفاقم الخلاف، قرر مجلس النظار دعوة مجلس النواب إلى الانعقاد للنظر في الأمر. وسوف نعرض هنا تسلسل الأحداث وفقًا للرافعي، حتى نكون قد عرضنا وجهة النظر التي تحمل عراي مسؤولية تصاعد الأمور وخروجها عن السيطرة.

يقول الرافعي في ذلك: "قرر مجلس الوزراء إذن دعوة مجلس النواب إلى الاجتماع عاجلاً، ولم يكن الوزراء جميعًا من هذا الرأي". ويضيف أن قرار المجلس كان بالأغلبية لصالح استدعاء مجلس النواب. ويصف الرافعي هذا القرار بالخطير؛ لأن معناه خلع الخديوي في حالة إصراره على موقفه من الحكم على الضباط الشركاسة. ويضيف الرافعي قائلاً: "وقد أبرق المسيو سنكفكس، معتمد فرنسا، بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٨٢ إلى وزارة الخارجية يصف الحالة بقوله: والخالصة أننا بإزاء حكومة ثورية، وأن خلع الخديو أصبح أمرًا محتومًا" (١٥). وكما هو واضح، كان هناك تربص وترقب وتجسس على كل شاردة وواردة تحدث في مصر. ونتساءل: لماذا لم يوجه اللوم إلى الخديوي؟ أليس هو ولي الأمر؟ وهو خديوي مصر الحكيم المعظم والمنوط به حكم البلاد؟

مما لا شك فيه أن الأمر مستغرب. لماذا كل الاتهامات تُكال إلى عراي والعرايين؟ وثمة سؤال آخر: أليس ضلوع الضباط الشركاسة جريمة نكراء بكل المقاييس؟ وماذا لو كانت الجريمة موجهة نحو الخديوي؟ أعتقد جازمًا أنه في هذه الحالة كانت رؤوس المتآمرين ستُعلق على أبواب القاهرة من دون شفقة أو رحمة، ومن دون محاكمة أيضًا! قُتل إسماعيل المفتش ولم يتحرك للحكومة ساكن، ولا للأوروبيين أيضًا. قُتل الآلاف في السودان في حوادث بشعة، ولم تُعقد محكمة واحدة (واقعة راشد) (١٦).



انتهت الأزمة من حيث الشكل في ١٥ مايو. يقول الرافي: "وفي يوم الإثنين ١٥ مايو قابل الخديو سلطان باشا ومعه ستة عشر من النواب، والتمسوا من الخديو بقاء الوزارة، ولكن الخديو لم يقبل هذا الحل. وفي مساء ذلك اليوم اجتمع النواب بمنزل سلطان باشا، وبعد أن انفض اجتماعهم، ذهب فريق منهم إلى السراي الخديوية، وأخذوا يستعطفون الخديو لبقاء الوزارة حلاً للإشكال، فأجاب سؤالهم. وتوجهوا إلى بيت البارودي، وكان الوزراء مجتمعين عنده، وأبلغوهم نبأ رضا الخديوي، ففرحوا لذلك وذهبوا إلى الخديو واستعطفوه، وسوّي الخلاف مؤقتًا بين الوزارة والخديو ببقاء الوزارة في مركزها مع تعديل حكم المجلس العسكري طبقًا لما رآه الخديو" (١٧).

ونشرت الوقائع المصرية نص البيان التالي: "الحمد لله، زال الخلاف وانحسمت أسبابه بحسن توجيهات الحضرة الخديوية. وتمثل حضرات النظار ورئيس مجلسهم، حضرة عطوفتلو محمود سامي باشا، بين يدي الخديوي، ونالوا من جنابه السامي حسن الالتفات. فله الحمد أولاً وآخراً، وعلى أرباب الجرائد العربية التي تُطبع في القطر المصري ألا تخوض في تفاصيل المسألة خوفاً من الوقوع فيما يخالف الحقيقة ويوجب تشويش الأفكار" (١٨).

وقد صدر القرار الخديوي بتعديل الحكم وأُرسل نصه إلى وزير الحربية. وهذا نصه: "عُرض لطرفنا مكاتبه نظارة الجهادية رقم ١٣ الجاري نمرة ١٣، ومعها قرار القومسيون العسكري هذا مشروحاً على صورة تحقيقات جرت بمعرفة هذا القومسيون محكوماً فيها على ٤٠ شخصاً من ضباط العسكرية وشخصين ملكيين بالنفي والتغريب لأقاصي بلاد السودان بالكيفية التي توضحت بالقرار، مع ذكر ما فيه من أحكام أخرى. ثم تقدم لنا عريضة منكم ومن النظار لاسترحام تخفيف هذا الجزء، وحيث إن التخفيف والتشديد في هذه الأحكام وما يماثلها هو من حقوقنا، فلذلك اقتضت مراحمتنا تخفيف جزاء المذكورين وتبديله بإخراجهم وتبعيدهم عن الأقطار المصرية، وصرف النظر عن باقي أحكام القرار. وأصدرنا أمرنا هذا لسعادتكم للمبادرة بإجراء مقتضاه حسب ما تعلق به إرادتنا" (١٩).

ويعاود الأستاذ الرافي إلقاء اللوم على عرابي من دون كلمة عن موقف توفيق المخزي وارتماؤه في أحضان القناصل. فيقول في تحامل واضح: "وكان يجمل بالعرابين أن يقبلوا هذا التعديل من بادئ الأمر بغير حاجة إلى إيجاد هذه الأزمة، وكان أنفع للبلاد، ما داموا قد قبلوا التعديل في النهاية، ألا يثيروا من أجله حربًا بينهم وبين الخديو في وقت كانت المخاطر تكتنف مصر وتهدد استقلالها".

والحقيقة أننا لا ندري لماذا لم يوجّه مثل هذا الكلام إلى الخديوي؟ ألم يكن حرّياً بالرافي أن يتعجب أيضًا من موقف الخديوي؟

والمثير للدهشة والسخرية معًا أن الأستاذ الرافي يختتم حديثه عن الحكم بقوله: "وقد سافر الضباط المحكوم عليهم إلى الأستانة عقب نشر الإرادة السنية، وأقاموا بها، وأكرمت الحكومة التركية مثوهم، وأجرت عليهم المرتبات والأرزاق، وظلوا بها إلى أن وقع الاحتلال، فأصدر الخديو أمرًا بعودتهم جميعًا إلى مصر" (٢٠).

ولا بد لنا أن نزيد من تساؤلاتنا ودهشتنا أيضًا: لماذا لم يعقب الأستاذ الرافي على هذا الذي حدث للضباط الشراكسة؟ وبماذا يمكن أن نسمي عفو الخديوي عنهم؟!

المراجع والمصادر:

١. التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ألفريد سكاون بلنت - ص (١٠٧).
٢. تاريخ المسألة المصرية - تيودور ريتشتين (ص ١٥٦ من الترجمة).
٣. بحثه المجلس وصادق عليه - صدر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢.
٤. مصدر سابق - بلنت - ص (١٠٨).
٥. نفس المصدر السابق - ص (١٠٩).
٦. نفس المصدر السابق - ص (١١٠).



٧. موضوع المساحة - السابق الإشارة إليه بمعرفة المستر بلنت - كتاب التاريخ السري. والملاحظة هنا أن الأستاذ الرافي لم يذكر الأمر تفصيلاً!
٨. الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ/ عبد الرحمن الرافي.
٩. نفس المصدر السابق - ص (٢٣٧).
١٠. نفس المصدر السابق - ص (٢٣٨).
١١. مذكرات عرابي باشا.
١٢. نفس المصدر السابق - ص (٢٤٠).
١٣. جريدة الوطن - عدد ٢٩ لسنة ١٨٨٢.
١٤. الوقائع المصرية - عدد ٢٢ مايو سنة ١٨٨٢.
١٥. مصدر سابق - الثورة العرابية - الرافي - ص (٢٤٤).
١٦. مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال - الأستاذ/ عبد الرحمن الرافي - واقعة راشد ٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ - قتل فيها راشد باشا ونحو ١٤٠٠ جندي - ص (١٠٥).
١٧. مصدر سابق - الثورة العرابية - الرافي - ص (٢٤٥).
١٨. الوقائع المصرية - عدد ١٦ مايو سنة ١٨٨٢.
١٩. الوقائع المصرية - عدد ٢٢ مايو سنة ١٨٨٢.
٢٠. مصدر سابق - الثورة العرابية - الرافي - ص (٢٤٧).

## (94)

صدى الثورة العرابية عالميًا - موقف الأستانة - كلام عن سلطان باشا - مذكرات الإمام محمد عبده

كانت بوادر أفول الإمبراطورية العثمانية قد بدأت، وتكالت قوى عديدة لأجل القضاء عليها، وهو ما تحقق بالفعل بعد سنوات من الاحتلال البريطاني لمصر (١). ولعله من المفيد والمنطقي أن نعرض لصدى الثورة على المستوى المحلي والعالمي، ولنقرأ لواحد من عظماء الثقافة العربية يُطلق عليه غاندي الثقافة العربية، ألا وهو محمد عودة، الكاتب الكبير الذي سُجن في سبيل مبادئه في عهد فاروق، عبد الناصر، والسادات.

تحت عنوان "عراي يرفض اغتيال الخديوي توفيق" كتب يقول:

"أثارت أحداث مصر خيال العالم واهتمامه، وامتد صدها لأبعد مدى يمكن أن تصل إليه في الربع الأخير من القرن الماضي، من إندونيسيا والهند حتى عواصم أوروبا، وبالطبع في أرجاء الدولة العلية العثمانية والولايات العربية خاصة" (٢).

إذًا، كانت الثورة عملاً لا يُستهان به بعد كل تلك العقود من الإذعان والعبودية لتلك الأسرة المستبدة. فكان لا بد للاستعمار، بكافة أشكاله، أن ينتبه إلى تلك الحركة. ويكمل الأستاذ عودة قائلاً:

"أنجبت مصر فجأة زعيمًا فلاحًا وقف شاهراً سيفه في الميدان، ورفعته في وجه الاستبداد الشرقي والاستعمار الأوروبي معًا، لينتزع بالقوة حقوق شعب مقهور كان يقف وراءه بحشوده، وبطليعته المسلحة، وطليعته المثقفة الواعية، وطليعته السياسية المجاهدة. كان حدثًا من أحداث القرن، ربما كان الأول من نوعه. وتطلعت الشعوب المقهورة في العالم الإسلامي وفي الشرق عامة، ورأت ومضة أمل أضاءت في ظلمة عصر السيادة والقهر الأوروبي. ودُعي لعراي بالنصر في المساجد والزوايا من الملايو والهند حتى تونس والجزائر. وهلل أحرار الشرق والغرب معًا، وثار حنق وقلق الاستعمار في عواصم أوروبا بقدر ما طرب الليبراليون والاشتراكيون. نفذت شرارة الحرية والديمقراطية إلى الشرق، ولم تعد حكرًا على الغرب وحده، وسُمي عراي في



دوائر الأحرار والاشتراكيين والأوروبيين غاريبالدي مصر وزعيم أول ثورة وطنية ديمقراطية في الشرق" (٣).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن شيوع شعبية عرابي قد توجس منها الاستعمار خيفة، وبخاصة فرنسا، التي كانت تعاني من المقاومة الجزائرية وكانت حديثة التواجد في تونس.

لم تكن ثورة عرابي وليدة أطماع شخصية، كما حاول أعداؤها تصويرها. هذا جانب لم يحدثنا به الأستاذ الرافي. على أن الخطأ الذي وقع فيه عرابي والثوار أنهم لم يُقدموا على فعل عنيف تجاه الخديوي الخائن. ليس بالضرورة قتله، كما دعا كثيرون، وعلى رأسهم الضابط محمد عبيد، الذي ألمح لعرابي بأنه طالما بقي الخديوي في مكانه فلا أمل في حياة دستورية، ولا بد من إزاحته أولاً. كان يمكن القبض على الخديوي وسجنه.

وعن ذلك يقول الأستاذ عودة:

"وحينما كان عرابي يعاني عُصص الظلم، ويجتمع مع زملائه من القادة والضباط للبحث عن طريق الخلاص، طرح البعض فكرة الخلاص من الخديوي ومن كل أسرته. لقد باع نفسه نهائياً للأجانب، وأصبح خارجاً على الوطن والدين، وأصبح التخلص منه واجباً وحللاً. وإذا كانت الخطة ثارت بالنسبة لإسماعيل، الذي لم يخن العهد، فهي أصبحت ضرورة بالنسبة لتوفيق. واعترض عرابي، ومنع أي جدل، وأصر على أنه طالما يهدفون إلى إقامة حياة دستورية، فلا بد أن يتحركوا في إطار الشرعية، وألا يشوهوا كفاحهم بعمل من أعمال العنف مهما يكن ثورياً" (٤).

وفي موضع آخر يقول عودة، مدللاً على سلمية عرابي:

\*"وفي ٩ سبتمبر، وبينما كانت مصر كلها غارقة في فرحها بالانتصار، توافد أقطاب الحزب وباشواته على دار عرابي، وأصبح اسمها بيت الأمة. ومال عليه راغب باشا، أحد الباشوات القدامى الأتراك، وقال له: لماذا لا تقضون على رأس الأفعى؟ ولكن

عراي استعاذ بالله، ولامه على رأيه، وقال له: إنهم دستوريون لا يؤمنون بالدموية. وهز الباشا رأسه وقال: طالما بقي هذا الثعبان فإن العواقب وخيمة" (٥).

ويستطرد الأستاذ عودة، مؤكِّدًا على الفكرة، وعلى أن الخيانة عند الخديوي متأصلة. حقًا، باع البلاد مقابل كرسي العرش. ولم لا؟ وهذه الأسرة تربت على الخيانة فيما بينها. توفيق نفسه خان أبيه ووافق على نفيه، وظل طيلة حياته يخشى أن يتآمر على عرشه ويعود إلى مصر. وكان إسماعيل يتآمر بالفعل على ابنه (٦).

يقول عودة:

\*"ولم يكن الباشا التركي، الذي أصبح فيما بعد رئيس وزراء في ظل الاحتلال، مخطئًا. وبينما كان الخديوي يلاطف القادة الثلاثة ويؤانسهم في قصر عابدين، كانت رسالة مطولة في طريقها إلى السلطان في إسطنبول، وقد سهر الخديوي ليلة ٩ سبتمبر (١٨٨١) ليعدها. قال الخديوي في رسالته: لم يبق لي إلا أن ترسلوا لي على وجه السرعة جيشًا عثمانيًا من عشرين طابورًا على الأقل، منوطة بقيادتي. وذلك لأن الفساد وروح الثورة انتشرت وعمت في العساكر الشاهانية في مصر، ولم يكن هناك أمل أو مجال في استصلاحهم، ولا بد من التعجيل بالقضاء عليهم، وعلى رأس الفتنة فيهم وهو أحمد عرابي."

ويواصل الخديوي استثارة السلطان وبث الرعب في قلبه فقال:  
"إن غرض هؤلاء العصاة القضاء على الولاء للدولة وعلى العنصر التركي. وهم يقولون بلا خشية: لماذا لا يكون زمام الأمور في مصر في أيدي مصرية؟ ولماذا تتسرب ملايين الجنيهات إلى الخارج سدادًا لديون الأجانب؟"

ويضيف عودة أن الخديوي قد مس وترا حساسًا بقوله:

"إن ثورتهم تريد تغليب العنصر العربي على التركي، وهي ثورة قومية تسعى لفصل مصر عن الدولة، ولإقامة الدولة العربية والخلافة العربية" (٧).

وكان من رأي الأستاذ محمد عودة أن الثورة المصرية وطنية تريد مصر للمصريين، وكانت قومية عربية تريد إقامة جمهورية في مصر تنضم إليها الشام ثم شبه الجزيرة



العربية وتعيد مجد العرب كما كان قبل ظلام العثمانيين. وكانت إسلامية ترى أن استعادة العرب لذاتيتهم وحرّيتهم هي بعث وتجديد الإسلام الذي حمّله العرب إلى البشرية، وهي تحرير للمسلمين الذين استعبدتهم المستعمرون. وكانت ثورة شرقية ترى أن الشرارة من مصر لا بد وأن تضيء لكل الشرق من المغرب حتى بحر الصين (٨).

ويضيف الأستاذ عودة أن سنكفكس، القنصل الفرنسي، قد أهان سلطان باشا إهانة بالغة حينما حاول، بوصفه رئيس مجلس النواب، أن يتوسط في الأمر ويحاول تعديل موقف الدولتين. فقال له سنكفكس: "إن هؤلاء النواب الجهلاء لا يعرفون عما يحدثون... وأن هذا الشعب لا يمكن أن يصلح لممارسة الديمقراطية أو الحياة النيابية".

ويواصل الأستاذ عودة روايته الخطيرة عن التوجهات نحو احتلال مصر عسكرياً، فيقول: "وكان سنكفكس منذ البداية ومنذ وقفة عابدين يتعجل التدخل لقمع الحركة، وأرسل إلى جامبتا ما يوافق هواه بقوله: إن سلطة الخديوي قد اهتزت وسوف تعم الفوضى في مصر إذا لم يتم احتلال أوروبا سريع يعيد الأمور إلى نصابها، ولا بد من عمل عسكري مشترك مع بريطانيا لوأد التمرد".

ويكمل عودة فيقول: وفي غمرة عباراته المحمومة أرسل سنكفكس، بعد انعقاد المجلس، يقول: "أصبح الخطر ماثلاً من أن يصبح هذا المجلس برلماناً حقيقياً" (٩).

وقد صدق القنصل البريطاني "ماليت" على رأيه وأرسل لوزارة الخارجية البريطانية: "إن المصريين لا يمكن أن يصلحوا لحكم أنفسهم، ولا يمكن السماح للموقف أن يتدهور لأكثر مما هو عليه الآن، ولا بد من احتلال سريع وعاجل لكي يمكن إعادة تنظيم مصر. إن المصريين جهلاء، متعصبون، متعجرفون، ولا بد من ردهم إلى صوابهم" (١٠).

ويلق بلنت ساخراً على تلك البرقية بقوله: "حقاً، إن المصريين جهلاء، متعصبون، متعجرفون، ويرتكبون الجريمة التي لا تغتفر، وذلك بأن يسعوا لحكم بلادهم بأنفسهم ولتحقيق مصالحهم بأيديهم" (١١).

تلك كانت رؤية مختصرة للأستاذ عودة لبعض أحداث الثورة وقبل حضور درويش باشا إلى القطر المصري أملاً في حل الأزمة. ولدنا ما يؤيد رؤية الأستاذ عودة عن عرابي وعن الأحوال قبل وأثناء الثورة.

ذلك هو المستر بلنت، هذا المستشرق والشاعر والمؤرخ الذي وضع ضميره نصب عينيه وهو يكتب ويؤرخ للثورة العرابية. ولعل كتابه "التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر" أقوى رد على من غضوا الطرف عن الحق وجاروا على الفلاح الوطني الذي أراد حياة كريمة لبني وطنه. فكان أول من طعنه في الظهر هم بنو وطنه.

فيحكي بلنت عن أول مرة يلتقي عرابي في القاهرة، ومن السهل علينا أن نلمس الصدق والحقيقة في كلامه. فعن هذا اللقاء الذي كان في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ بمنزل عرابي بمنطقة عابدين قال بلنت: "وقد ذهبت إليه مع عيد دياب وصابونجي بعد أن اتفقت معه على المقابلة بواسطة أصدقائنا المشتركين. وكان عرابي يومئذ في قمة شهرته، وكان الناس يتسابقون من جميع أنحاء القاهرة ليبثوه شكوايهم. وكانت غرفته الخارجية، بل كان الشارع الموصل إلى المنزل، يمتلئ كل يوم بجماعة الشاكين.

وكان قد اتصل به نبأ عطفي على الحركة ورغبتني في مساعدة الفلاح، فاستقبلني بأسمى مظاهر المودة لهذا السبب وللصلة التي تربط أسرتي باللورد بيرون، الذي قد كان عرابي، وإن لم يعرف شيئاً من شعره، يمجده لدفاعه عن حرية اليونانيين. وقد عنيت بذكر هذه النقطة لدلالاتها على عطف عرابي على الإنسانية كلها وعدم تفريقه في ذلك بين الأجناس والأديان.

وقد كان عرابي مجرداً من التعصب إذا كان معنى التعصب الكراهية الدينية، وكان أبداً مستعداً لعقد الخناصر مع المسيحيين واليهود وحتى مع المشركين والكفرة للدفاع عن الحرية، وإن لم يؤثر استعداد هذا مثقال ذرة في تقواه" (١٢).



ويكمل بلنت شهادته عن عراقي بما يقطع بأننا أمام قائد ثورة يدرك المحيط من حوله، وليس كما حاول أعداء الثورة تشويه شخصيته وتصويره على أنه شخص سطحي غير ناضج سياسياً.

لقد استخدم الاستعمار أخط وأحقر الوسائل، وعلى رأسها القوى المحلية المتربصة بالثورة طمعاً في الفتات يُلقى إليها من أسيادهم، سواء الإنجليز أو خديوهم الخائن.

يقول بلنت: "بعد أن كان قد كثّر اجتماعي بعراقي ومباحثي معه: إن الآراء التي يعرب عنها عراقي ليست مجرد ترديد للعبارات التي تستعملها أوروبا الحديثة، ولكنها آراء تعتمد على العلم بالتاريخ وعلى تقاليد الأفكار العربية الحرة الموروثة من أيام حرية الإسلام. إنه يفهم الإسلام الواسع الذي وجد من قبل محمد، يفهم رابطة عبادة إله واحد التي تربط دينه بالإسرائيلية والمسيحية.

وليس لعراقي مطامع شخصية، ولا شك في أن الجيش والبلاد مخلصان له كل الإخلاص. أما عن مركزه الخاص فيتكلم بتواضع شديد، فهو يقول إنه ممثّل الجيش لأن الظروف أرادت أن يثق الجيش به، ولكن الجيش نفسه هو الذي يمثل الأمة، وهو حاميتها ومرشدها حتى تستغني عن إرشاده.

ويقول إن الجيش هو القوة الواقفة الآن بين مصر وحكامها الأتراك الذين لا يحجمون عن تجديد مظالم إسماعيل في أي وقت إذا لاحت لهم فرصة. ويقول إن المراقبة الأوروبية تحول بصفة جزئية بين أولئك الحكام وما يريدون، ولكنها لا تؤهل البلاد لحكم نفسها حين ينقضي أجل المراقبة.

وهذا هو الذي يجب أن يُنظر فيه ويُعنى به. ويقول: لقد كسبنا للناس حق التكلم في مجلس الأعيان، ونحن نؤيدهم حتى لا يخذعوا أو يزعجوا من ثم بالقوة. ولسنا نعمل في هذا لأنفسنا بل لأبنائنا وأولئك الذين وثقوا بنا.

ويقول عرابي: إننا نحن المصريين لا نحب الدماء ولا نود أن يُسفك شيء منها، ومتى عرف برلماننا كيف يتكلم تنتهي مهمتنا نحن الجنود. ولكننا مصممون على حراسة حقوق الشعب حتى يتحقق هذا، ولا نبالي، بعون الله، بقيمة الثمن الذي تقتضيه هذه الحراسة أو الذي يجب أن ندفعه في مقابل حراسة الشعب للذين يحاولون إسكات صوته" (١٣).

هذا هو عرابي الذي تم تشويه صورته، هذا هو عرابي المدافع عن حقوق المصريين، يشهد له إنجليزي وليس مصري. بلنت لم يكن إنجليزيًا فقط، بل كان شاهد عيان أيضًا، ومن هنا تبرز أهمية شهادته. وما زلنا في الأيام الحرجة قبل ضرب الإسكندرية، والأيام حبلى بأفطع خيانة ممكن أن تتعرض لها أي دولة.

ثمة شهادة أخرى لا يمكن إغفالها لواحد من معاصري الأحداث، وهو الشيخ محمد عبده. وقد جاء في مذكراته عن زيارة درويش باشا مندوبًا عن السلطان لحلحلة الأزمة والتوفيق بين الفريقين. فتحت عنوان "درويش وعرابي والبارودي" قال الشيخ محمد عبده:

"في يوم السبت ١٠ يونيو (١٨٨٢) قابل درويش باشا عرابي ومحمود سامي لأول مرة، فجرى الحديث بينهما على ما سنذكره:  
قال درويش:

نحن جميعًا رجال جند يحترم بعضنا بعضًا، وأنتم أولادي لمكاني من السن. وقد أرسلني مولانا السلطان لتقرير الاتفاق بين عائلته العزيزة، وستسهلون علي هذا العمل. أنا أعلم شكواكم وستقبل شكواكم، صبرًا قليلًا. سيكون هذا العمل بعد رحيل الدونانمتين (١٤) اللتين تضايقنا جدًّا، فقبل كل شيء يلزمننا إبعادهما. هذا ما أتكفل به لو عضدتموني فيه. أنا أرى جيدًا من جهة وقع الخطأ، ليس الخطأ من قبلكم. يجب التوسل إلى المطلوب مع الحزم والبصيرة.

ثم التفت إلى عرابي وقال له: أنت وحدك الأمر الناهي في مصر. أنت مع كونك لست إلا ناظر الجهادية، بيدك السلطة العليا بأسرها. وهذا ما أغضب الدول المتحدة.



واستمرت المحادثات إلى أن طلب درويش باشا من عرابي والضباط الكبار السفر إلى الأستانة للقاء السلطان الذي يرى في مفاوضاتكم خيرًا. وكان محمود سامي يترجم وعرابي يسمع. ثم قال عرابي:

مشروعكم هذا في غاية الحسن، وأنا أختاره مع الشكر. لست حريصًا على السلطة التي تريد أن تنسبها إلي. هي سلطة غير مغتصبة، الأمة هي التي أفضت إلي بها، فالواجب أن ينظر إلى الأمة ويفكر في شكواها. أعتز بأن يديك أبرع من يدي في العمل لتذليل المصاعب التي أمامنا الآن. سيفي ووظيفتي تحت تصرفك. أنا مستعد للانسحاب واتباع نصيحتك، إنما أشرت شرطًا واحدًا: أعطني باسم السلطان واسم الخديو واسمك كتابًا تصرح فيه ببراءة ذمتنا من التبعات جميعًا في كل ما جرى إلى الآن، كائنًا ما كان، سواء أكان ذلك مني أم من إخواني. وحيث إنني تعهدت للقناصل بحفظ الأمن في الديار المصرية وتحملت مسؤولية ذلك على كاهلي، فأرجو أن تعفيني من ذلك بطريقة رسمية معروفة.

ثم أردف عرابي وقال: "مالت، وكولفني، وسندريش، عاملونا معاملة الخارجين على النظام. وذلك في بلادنا، وهم الأجانب الذين لا يحترمون لنا شيئًا ونحن نحترم لهم كل شيء".

ويواصل الشيخ محمد عبده قائلًا: "فوعده درويش بنيل مطلبه يوم الإثنين ١٢ يوليو، وهو اليوم المحدد لجلسة يحضرها درويش باشا تحت رياسة الخديو" (١٦).

لكن يفاجئنا الإمام بمعلومة خطيرة. يقول: "لم يفعل مصطفى درويش شيئًا، وقد استماله الخديو برشوته بمبلغ خمسين ألف جنيه، وبهدايا يقول عنها مستر بلنت في كتابه التاريخ السري للاحتلال البريطاني أنها بلغت خمسة وعشرين ألف جنيه" (١٧).

وقبل أن نترك مذكرات الإمام محمد عبده، يبقى أن يحدثنا عن سلطان باشا وكيف أنه طالب بقتل الخديوي.

المراجع والمصادر

- ١- يهود الدونمة - قراءة تاريخية - للمؤلف.
- ٢- قصة دستور فبراير ١٨٨٢ - الأستاذ محمد عودة.
- ٣- نفس المصدر السابق - ص (٧٦).
- ٤- نفس المصدر السابق - ص (٧٨).
- ٥- قصة دستور فبراير ١٨٨٢ - الأستاذ محمد عودة - ص (٧٧).
- ٦- الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ عبد الرحمن الرافعي - ص (٢٣٩).
- ٧- مصدر سابق - محمد عودة - ص (٧٩).
- ٨- نفس المصدر السابق - ص (٨١).
- ٩- نفس المصدر السابق - ص (٩٥).
- ١٠- نفس المصدر السابق - ص (٩٦).
- ١١- التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ألفريد سكاون بلنت.
- ١٢- نفس المصدر السابق - بلنت - ص (١٢٨).
- ١٣- نفس المصدر السابق - بلنت - ص (١٣٠).
- ١٤- يقصد بالدونامتين السفينتين الحرييتين الإنجليزية والفرنسية بالإسكندرية.
- ١٥- مذكرات الشيخ محمد عبده - ص (١٤٣).
- ١٦- نفس المصدر السابق - ص (١٤٤).
- ١٧- نفس المصدر السابق - ص (١٤٤).



## (95)

### بزوغ الخيانة

الخيانة كانت هي العنوان الرئيسي لمرحلة ما قبل هزيمة الثورة. ومن الشخصيات التي تصدرت مشهد الخيانة في أبشع صورها كان سلطان باشا، رئيس مجلس النواب في حينه. ولست أدري كيف لمثله أن يضحى بدماء بني وطنه، ولعق حذاء مستعمر بغيض جاء ليحتل وطنه. سلطان باشا حالة تستحق الدراسة، بصفته واحدًا من خونة التاريخ الذين باعوا ضمائرهم لأعداء الأمة، فكانت أيديهم مخضبة بالدماء. ومن المؤسف والمخجل أنهم استطاعوا على مر الزمان خداع الشعب، بل وكان هناك من الأفاقين والمزورين من صوّروا للناس أن هؤلاء الخونة من أرباب الوطنية.

ها هو سلطان باشا يستكمل مسيرته بعد هزيمة الثورة وهو في كنف خائن أكبر، هو توفيق. ومن المعاصرين للأحداث والمقربين أيضًا كان الإمام محمد عبده، ونأخذ عنه ما قاله عن سلطان باشا خلال الأزمة. فكتب يقول: "حصلت مذاكرة في المذكرة (١) التي قدمها وكلاء الدولتين بحضور سلطان باشا والنظار، فوضع أحد الحاضرين هذا السؤال: هل يمكن أن نجمع المجلس؟" فأجاب سلطان: "أظن أن ذلك لا يكون إلا بأمر الخديو، فنسأله ذلك، ولا ريب أنه يوافق عليه". فقال له أحد النظار: "الخديو الذي كنت تطلب خلعه إن لم يتم قتله قبل أيام؟".

وكان قد حدث قبل ذلك أنه في إحدى الجلسات التي حضرها سلطان باشا مع زعماء الثورة أن طلب سلطان من عرابي قتل الخديو. وكان سلطان يقول: "اقتلوا الثعبان، سلالة الجناة الذاهبين الذين باعونا للأجانب!" (٢). ويا للعجب أن يكون قائل هذا الكلام هو أول من باع إخوانه في الميدان. ويكمل محمد عبده ويقول: "هذا هو سلطان الذي كان رئيس الحزب الوطني، وهو لا يريد الآن إلا مجاملة الخديو، ذلك الخديو الذي لا يبغى إلا بيع البلاد للأجانب!" (٣).

تطورت الأحداث، وجاء الأسطول الإنجليزي والفرنسي. يقول الأستاذ الرافي: "استفاضت الأنباء في غضون الخلاف بين الوزارة والخديو عن اعترام إنجلترا وفرنسا إرسال أسطولييهما إلى الإسكندرية، وقد تحققت هذه الأنباء، فقررت الدولتان على أثر ما بلغهما من اشتداد الخلاف بين الخديو والوزارة ودعوة مجلس النواب إلى

الاجتماع بدون أمره، إرسال أسطوليهما إلى مصر، إذ عدتا هذه الحالة حالة ثورة تستدعي التدخل" (٤).

لم يكن هناك أي حالة تستدعي التدخل الخارجي، وإنما هي حجج استعمارية وقحة. ولعل من المناسب أن نتذكر حادثة المروحة في الجزائر في ٢٩ أبريل سنة ١٨٢٧. ففي ذلك اليوم حضر القنصل الفرنسي إلى قصر "الداي" -وهو لقب تركي كان يطلق على حكام الجزائر تحت الحكم العثماني- ووافق هذا اليوم يوم عيد الفطر. وقد طالبه "الداي" بأن تدفع فرنسا ما عليها من ديون قيمتها ٢٤ مليون فرنك فرنسي. ومن الغريب أن هذا الدين كانت الجزائر قد ساعدت به فرنسا وقت أن أعلنت أوروبا الحصار عليها بسبب الثورة الفرنسية. وبرغم أن الداوي هو صاحب الحق، إلا أن القنصل الفرنسي تكلم بطريقة غير لائقة مع الداوي حسين ولم يراعِ مكانته. فما كان من الداوي إلا أن طرده من القصر وهو يلوح بمروحة يدوية.

اعتبرت فرنسا ذلك إهانة لقنصلها، فبعث شارل العاشر بالجيش معلناً أن السبب هو الدفاع عن شرف فرنسا وتعويض الإهانة. فرض الحصار على الجزائر لمدة ستة أشهر، وكانت المقدمة لإعلان الحرب على الجزائر، ليتم احتلال الجزائر سنة ١٨٣٠ ولمدة ١٣٢ سنة!

يا للعجب، تتعدد الأسباب الواهية، وتبقى وقاحة الاستعمار واحدة، وتبقى الشعوب أبداً لا تتعلم من تاريخها. تشابه غريب في افتعال الأسباب والأزمات لتبرير الغزو.

كان حضور الأساطيل للمرة الثانية أثناء أحداث الثورة. كان الحضور الأول للأسطولين الإنجليزي والفرنسي في شهر أكتوبر سنة ١٨٨١ أثناء حضور الوفد العثماني الأول. أما المرة الثانية فقد كانت النية والعزم على الغزو والاحتلال البريطاني، وانتهى الأمر بضرب الإسكندرية في ١١ يوليو ١٨٨٢ (٥).

بلغ الخداع مداه عندما أصدر السير إدوارد مالت منشوراً بعث به إلى قناصل حكومته في القطر المصري يخبرهم فيه بقرب قدوم الأسطول الإنجليزي، ويعلمهم أن وصوله لدواعٍ سلمية، وليس هناك ما يدعو إلى القلق. ابتلع الرسالة السلمية كل من البارودي بصفته وزير الداخلية حينها، فأرسل برقية إلى محافظ الإسكندرية هذا نصها:



"ستحضر إلى الإسكندرية مراكب حربية أجنبية، وحضورها هو بطريقة سلمية، فلا يحصل بجهتكم أدنى توهم وتشويش فكر. إن المودة والألفة بين حكومتنا السنية وبين الدول المتحابة أكيدة".

يلقى الأستاذ الرافي على البرقية بقوله: "ولعلك تلمح في سطور هذا التلغراف علائم حسن الظن وقصر النظر. فإن هذا الأسطول الذي يقول وزير الداخلية إنه قادم بصفة ودية هو الذي دمر الإسكندرية بقنابله في ١١ يوليو ١٨٨٢".

يوصل الرافي سرد مهزلة وصول الأساطيل إلى مياه الإسكندرية، فيقول: "بدأت البوارج تصل مياه الإسكندرية يوم الجمعة ١٩ مايو سنة ١٨٨٢. ففي أصيل ذلك اليوم جاءت مدرعة إنجليزية، وفي صباح السبت ٢٠ منه دخلتها سفينتان أخريان، وثلاث سفن فرنسية. وكانت السفن الإنجليزية بقيادة الأميرال السير بوشان سيمور، والفرنسية بقيادة الأميرال كونراد. ولما كان مجيئها بصفة ودية كما جاء في تلغراف الداخلية، فقد أطلقت المدافع تحية لقدمها. وبعد ظهر يوم السبت نزل الأميرالان إلى البر مرتدين ملابسهما الرسمية وزارا محافظ الإسكندرية، فرد لهما الزيارة اتباعاً للتقاليد المعتادة. وفي ٢١ جاءت إلى الإسكندرية أيضاً سفينتان حربيّتان يونانيتين (تأمل)، وبارجة إنجليزية أخرى قادمة من مالطة. وفي يوم الاثنين بارجة إنجليزية توجهت إلى بورسعيد. وفي أوائل يونيو وصلت ثلاث بوارج إنجليزية أخرى إلى الإسكندرية، كما جاءت بارجة فرنسية وجاءت بارجة أمريكية" (٦).

ولعلنا نشارك الأستاذ الرافي حين أبدى دهشته وتأمله لقدم سفينتين حربيّتين من اليونان، والأكثر دهشة بارجة أمريكية. والأمر الغريب: أهو غزو عالمي؟ أين كان صاحب الفخامة والعظمة والحكمة؟ أين كان صاحب هذه الألقاب التي تقترب من أن تكون ألقاباً إلهية؟ يا للعجب! كان في قصر رأس التين!!

وفي يوم الخميس الموافق ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢، تقدم قنصلا البلدين، إنجلترا وفرنسا، بمذكرة وصفها الرافي بأنها تعد من الوثائق الخطيرة في الحركة العرابية (بحسب وصفه) (٧). ومن جانبنا، فهي بحق وثيقة أكثر من خطيرة، من حيث وقاحة المطالب ومن حيث التهديد والوعيد في حال عدم تنفيذ المطالب. يقول نص المذكرة:

"إن قنصلي فرنسا وبريطانيا العظمى الموقعين على هذا يحيطان علم عطوفتكم بأنه من حيث إن عاطفة الوطنية حملت سعادة سلطان باشا، رئيس مجلس النواب، وكذا رغبته في تأييد سلم مصر ورفاهيتها، على عرض الشروط الآتية على عطوفتكم محمود سامي باشا، رئيس مجلس النظار، إذ رأى أنها الوسيلة الوحيدة لوضع حد لحالة الاضطراب في مصر. وهذه الشروط هي:

- ١- إبعاد سعادة عرابي باشا مؤقتًا من مصر مع بقاء رتبته ومرتبته.
- ٢- إرسال كل من علي باشا فهمي وعبد العال باشا إلى داخل مصر مع بقاء رتبتهما ومرتبتهما.
- ٣- استقالة الوزارة الحالية.

وقد رأينا أن هذه الشروط، لما فيها من روح الاعتدال، تمنع المصائب التي تستهدف لها مصر. فهما باسم حكومتيهما وبتفويض منهما ينصحان حضرة رئيس مجلس النظار وزملاءه بقبولها، وعند الاقتضاء يشترطان تنفيذها. وليس لحكومي فرنسا وإنجلترا غاية من التدخل في شؤون مصر سوى حفظ الحالة الحاضرة المقررة، وبالتالي أن يعيدا للخديو السلطة المختصة به، إذ بدونها يخشى على هذه الحالة المقررة. وبما أن توسط الدولتين ليس مبنياً على حب الانتقام والتشفي، فسيبدلان الجهد في صدور عفو عمومي من الحضرة الخديوية، وسيسهران على تنفيذ هذا العفو".

والمذكرة موقعة باسم: سنكفكس - مالت.

الغريب أن تلك المذكرة التي ذكرت سلطان باشا تحديداً باعتباره وسيطاً لدى العرابيين، أن سلطان باشا نفسه أنكر هذه الوساطة، وكذلك فعل الوزراء.

رفض الوزراء المذكرة، وكان هذا طبيعياً على أي حكومة وطنية. ولا يمكن بحال من الأحوال النظر إلى رفض المذكرة إلا على أنه عمل وطني عظيم. ولعلنا نتذكر معاً صيغة الإنذار الفرنسي البريطاني في عام ١٩٥٦، الذي رفضه جمال عبد الناصر نيابة



عن كل وطني حر. فمواقف الكرامة والسيادة للدول لا تخضع لحسابات المساومات والمفاوضات التقليدية. وكان اللافت أن مذكرة الرفض من جانب الوزراء جاءت في صيغة وطنية، ومارس الوزراء فيها أقصى ضبط للنفس، كما استخدموا العبارات الدبلوماسية لأقصى درجة (٨).

لكن الخديوي، وبعد انقضاء أقل من يوم، قبل مطالب الدولتين. وهذا كان ما يصبو إليه من قبل؛ قبل الخديوي أن يبيع البلاد التي ورثها في مقابل العرش، فكان بذلك أول من فتح باب الخيانة لآمال الناس في بناء دولة متقدمة على النهج الحديث.

والآن حري بنا أن نتحرى تلك الأيام من بين الكتب والمراجع حتى نتبين الحق والحقيقة. في تلك الفترة التي انتهت باحتلال إنجلترا لمصر، كانت الأيام متسارعة والأحداث كثيفة وخطيرة، وتلاحقت الوقائع من هنا وهناك. نتعرض لبعض منها مما كان له أبلغ الأثر على مسار الأحداث، ومن ذلك ما لفتنا إليه الأستاذ صلاح عيسى حين قال:

"والحقيقة أن قرار مجلس الوزراء بدعوة النواب إلى النظر في أمر الخديوي ومطالبته بخلعه كان يؤكد إحساسًا جديدًا بأن السلطة الفعلية في البلاد هي السلطة التشريعية المنتخبة. وبينما كانت تولية الخديويين وعزلهم في السابق من اختصاص الباب العالي، فإن التفكير في عزل الخديو دون الالتجاء إلى هذه الوسيلة يؤكد تزايد الإحساس بالاستقلال القومي التام لدى مجلس الوزراء، الذي كان معبرًا عن فكر الجناح الأكثر تحررًا في الثورة" (٩).

ولعلها بالفعل ملاحظة ذكية للأستاذ عيسى، فتلك كانت الروح السائدة في تلك الأيام لقادة يعملون على تأكيد استقلال أمتهم. ويضيف الأستاذ صلاح عن التصاعد الخطير في موقف الخديوي، فيقول:

"وأخطر ما بلورته السراي من اتجاهات خلال هذه الأزمة هو استعدادها لإحداث انقلاب تسترد به سلطتها الاستبدادية حتى لو كان هذا على أنقاض استقلال البلاد.

وقد رأت أن افتقارها إلى قوة مسلحة يفقدها القدرة على الحركة ضد أعدائها في الداخل، فبدأت تفكر في الاستعانة بالعربان" (١٠).

حديث العربان هذا حديث خطير لم يتحدث عنه من أولوا اهتمامًا أكبر بما قال عرابي وبما فعل عرابي، مهما صغرت الكلمة أو كبر الفعل. حتى أن الرافي لم يول هذا الموضوع الاهتمام الواجب. فها هو الخديوي يسعى إلى تشكيل عصابة مسلحة لمجابهة قوة الجيش، وما قد يسببه ذلك من خطورة كبيرة على السلم. في المقابل، تحدث البعض ممن اهتموا بالبحث في تفاصيل الأحداث (١١).

ونكمل مع الأستاذ صلاح عيسى حديثه البالغ الخطورة عن العربان فيقول: "ورأي توفيق فيهم حليقًا قويًا يمكن أن يلعب دورًا ينقصه. هو دور الجناح العسكري لمؤسسة السراي التي فقدت هذا الجناح بتمرد الجيش ثم بتصفية العناصر الجركسية التي كانت تقوده. كان العربان موزعين على ضفتي النيل الشرقية والغربية، فعلى الضفة الشرقية عشرون قبيلة تتوزع بين العريش والطور وبين الشرقية وأعلى أسيوط. اشترك بعضها - وبخاصة في الصعيد - في الحرب ضد محمد علي، ثم صفيت قوته وتوطنت بعض قبائله. وكان عدد العربان على الضفة الشرقية يصل إلى ٥٠,٠٠٠ من القادرين على حمل السلاح. أما الضفة الغربية فكان هناك تسع قبائل بعضها يسكن من سهول أسيوط إلى سقارة وتضم ٥ آلاف مقاتل و ٤٠٠ فرس، وتمتد مضارب القبائل الأخرى من بلبيس إلى الدلتا وتضم قرابة ٧,٢٠٠ مقاتل و ٦٠٠ جمل. وكان أكثر هذه القبائل بطشًا وقوة قبيلة ولد علي التي كانت تنتشر في براري البحيرة، وتضم ٣,٠٠٠ مقاتل و ٧٠٠ فرس. وكان للعربان امتيازات معينة منها إعفاؤهم من التجنيد ومن دفع الضرائب. ومع أن هذه الامتيازات لم تمس خلال الثورة، فإن الخديو استطاع أن يضمهم إليه بالرشوة. وقد بدأ يتحالف معهم بشكل واضح خلال أزمة مذكرة ٢٥ مايو، فقد نشرت (البال مال جازيت) في ٢٨ مايو ١٨٨٢ خبرًا يقول: "إن الخديو قضى ليلة أمس في قصره بالإسماعيلية يحيط به اثنا عشر ألف بدوي من المخلصين لسموه". (١٢)

ونستمر مع الأستاذ عيسى في رصد عملية الاستعانة بالعربان عسكريًا ضد الجيش الثوري، والتي كان لها الدور الكبير في وأد الثورة في معركة التل الكبير. فتحت عنوان



"استعداد السراي العسكري هو خاتمة المطاف بالنسبة إليها"، كتب يقول: "فقد حددت موقفها سياسيًا بقبولها مذكرة ٢٥ مايو، واستشارة الخديو للقناصل في كل كبيرة وصغيرة. وحددته عمليًا بتكوين قوة عسكرية تابعة له. بديلًا لأجهزة القهر السابقة التي انتقلت إلى معسكر قوى الثورة. وتحدد موقف الأرسطراطية الزراعية والعناصر المترددة من البرجوازية الزراعية ذات الملكيات الكبيرة - مثل سلطان - في انحيازها بعد ذلك إلى الخديو. وانتهاء الموقف الوسطي الذي كانت قد أخذته، وكان بداية للانسحاب النهائي والخيانة. وأسهمت كل تلك العناصر في تدعيم جهاز القهر الجديد الذي كونه الخديو. ويقول محمود فهمي في كتابه (البحر الزاخر) إن الخديو أرسل "إلى الضباط الجراكسة الذين كان عرابي قد تفاهم. ورتب الخديو عساكر من الترك والجريك (اليونانيون) والمالطية في الإسكندرية، تحت قيادة هؤلاء الضباط وفي الوقت نفسه أرسل سلطان باشا - بعد خيانتته النهائية - إلى عربان الشرقية لكي يتفق معهم على التعاون مع الجيش الإنجليزي في محاربة عرابي في كفر الدوار، تلك هي فترة تدعيم القوى الرجعية لنفسها بالقوة المسلحة. ففي وقت مقارب بدأت المخابرات البريطانية لإعداد لبعثة رئيسها المستشرق الإنجليزي "إدوارد بالمر" - وكان أستاذًا بكمبردج - لتقوم بتوزيع الرشاوي على عربان غزة والشرقية، لضمهم إلى جانب جيوش الاحتلال". (١٣)

وهكذا تم للخديوي الخائن ترتيبات الاستعانة بالعربان لقتال وقتل جنود الجيش في التل الكبير. ووفق رؤية الأستاذ عيسى، فقد تم تقسيم البلاد إلى معسكرين: معسكر ثوري يضم قيادة عرابي التي تمثل إذ ذاك العناصر الأكثر تحررًا والأكثر عداء للاستبداد والاستعمار، من التجار والحرفيين والمثقفين الثوريين والملاك المتوسطين والصغار وجماهير الفلاحين.

معسكر خائن عميل يضم السراي، والأرسطراطية الزراعية، والعسكرية. والعناصر التركية، والأجانب والمحليين، متحالفين مع قوى الاستعمار العالمي. وهكذا كان الأستاذ عيسى موفقًا في نقل مآلات الأمور قبل ضرب الإسكندرية. وبعد أن قبل الخديوي مذكرة ٢٥ مايو، استقالت وزارة البارودي يوم ٢٦ مايو. لكن سرعان ما تبين صعوبة تشكيل وزارة جديدة من دون عرابي فاستعان به توفيق ثانية مضطرًا لأجل استعادة النظام. باتت الاستعدادات للغزو جاهزة. الخديو وقد عقد تحالفه مع

القناصل، وجند العربان لقتال الجيش المصري. وعن ذلك يقول الأستاذ محمود الخفيف: "ولكن "مالت" بدل أن يكف عن دسائسه أمعن فيها، وبات همه الشاغل استعجال الحوادث التي تفضي إلى احتلال مصر". (١٤)

فكانت الإسكندرية على موعد مع المذبحة...

المراجع والمصادر:

- ١ - يقصد المذكرة التي قدمتها فرنسا وإنجلترا في ٢٥ مايو سنة ١٨٨١.
- ٢ - مذكرات الإمام محمد عبده - ص ١٤١.
- ٣ - نفس المصدر السابق - نفس الصفحة ١٤١.
- ٤ - الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ/ عبد الرحمن الراجحي.
- ٥ - نفس المصدر السابق - ص (٢٤٧).
- ٦ - نفس المصدر السابق - ص (٢٤٩).
- ٧ - صحيفة الوطن - عدد يونية سنة ١٨٨٢ - نقلًا عن الأستاذ/ الراجحي - نفس المصدر - بند (٦).
- ٨ - نص الرد من الوزراء نشر بجريدة الوطن - عدد ٢ يونية سنة ١٨٨٢ .. وبكتاب الثورة العرابية - الأستاذ/ الراجحي ص(٢٥٢).
- ٩ - الثورة العرابية - صلاح عيسى.
- ١٠ - نفس المصدر السابق - ص (٤٦٣).
- ١١ - تحدث عن استعانة توفيق بالعربان عدد من المؤرخين منهم (صلاح عيسى، محمود الخفيف، الإمام محمد عبده، مستر بلنت).
- ١٢ - المصدر السابق - ص (٢٦٤).
- ١٣ - المصدر السابق - ص (٤٦٤، ٤٦٥).
- ١٤ - أحمد عرابي (الزعيم المفترى عليه) - الأستاذ/ محمود الخفيف. ص (١٠).



## (96)

مذبحة الإسكندرية - ١١ يونيو سنة ١٨٨٢

للوقوف على تلك الحادثة، يتعين علينا الإجابة على سؤالين في غاية الأهمية:

السؤال الأول: هل كانت تستحق أن يطلق عليها مذبحة؟  
والسؤال الثاني: كيف كان حال الأجانب في مصر من الناحية العددية والقوة السياسية والاقتصادية؟

السؤال الأول يجيبنا عليه الإمام الشيخ / محمد عبده، وهو واحد من المعاصرين للأحداث، وتؤخذ شهادته على محمل الثقة والجد. كان في قلب الأحداث وحتى وفاته في العام ١٩٠٥.

أما السؤال الثاني فيجيبنا عليه الأستاذ / صلاح عيسى في كتابه "الثورة العرابية".

تفاصيل المذبحة المروعة يحكيها تفصيلاً الإمام محمد عبده. كانت بحق مروعة. تبارى فيها الأجانب في قتل المصريين. وهذا ما دعانا للتساؤل عن هذه القوة والجبروت التي يتمتع بها الأجانب. فقد كتب الشيخ محمد عبده تحت عنوان "مذبحة الإسكندرية": "وقد أكثر الجرائد والتلغرافات من الإشاعات التي أفزعت الأوروبيين وأخافتهم من المصريين، وطالبوا من مديريهم في الأعمال أن يأذنوا لهم بالتسلح. فمنهم من أبي، ومنهم من أذن، وطلب خدمة (لاسترن تلغراف) التسلح، فأبى رئيسهم فكتبوا له عريضة فعرضها على رئيسهم على رئيس الكبانية (الشركة) في لندرا، فأذن بذلك وسمح بثمانية وثلاثين مسدساً، وسافرت عائلات الموظفين إلى قبرص على نفقة "الكبانية". وأصبح الأوروبيون متأكدين من عداوة الشعب لهم لأحاسيسهم من ضمائرهم بسوء أعمالهم إليهم، وتكهن مستر "كوكسن" قنصل إنجلترا في الإسكندرية بوقوع حوادث" (١).

تلك كانت مقدمة الأحداث كما كتبها محمد عبده وتنبأ بها كوكسن. ولكن الأجواء كانت تنبئ عن تصعيد وبلغة عداء واضحة من الأجانب تجاه المصريين. ولا يمكن لأي باحث أن يتغافل عن تعمد الأجانب استفزاز المصريين.

ويكمل الإمام محمد عبده روايته عن الأحداث ويقول: "في يوم الأحد ١١ يونيو سنة ١٨٨٢، كانت المقاهي غاصة بطالبي الراحة من الأشغال والراغبين في اللهو واللعب والسكر، فحدثت مشاجرة على مقربة من مقهى "القزاز" في آخر شارع البنات في الساعة الواحدة بعد الظهر، حيث ازدحام كثير من الكراسي والموائد والناس، منهم القائم والقاعد. وحدث أن سَكر مالطي - يقال إنه خادم "مستر كوكسن" - ثم ركب عربة من محل إلى محل يشرب ويتنزّه إلى أن وصل إلى حانة أحد مواطنيه، فطلب منه السائق الوطني أجرته فأعطاه المالطي قرشًا واحدًا ودخل الحانة، فتبعه السائق وتبادلت الكلمات بينهما، فتناول المالطي سكينًا كانت معلقة في مائدة الدكان معدة لقطع الجبن وطعن بها السائق فسقط لا حراك به، فاجتمع بعض الوطنيين ورجل من أقارب السائق وأرادوا القبض على القاتل، فجاء يوناني خباز مجاور للحانة ومعه بعض مواطنيه بالسكاكين والطبنجات وأخذوا يضربون يمينًا وشمالًا، ومضى نصف ساعة قبل أن تصل عساكر البوليس من قراقول اللبان (قسم شرطة اللبان). وقد قتل أول من جاء منهم (من العساكر) مع المعاون، فجاء آخرون وصارت معركة عمومية، ولكن لم يتداخل العساكر في القبض على الجناة، فتمكنوا من الفرار (الأروام والمالطية). وكان يكفي لحسم المعركة تدخل المحافظ لو اهتم بذلك لمرض الضابط (٢) وغيبته. وبعد نصف ساعة، حصل نزاع بين العامة وعساكر المستحفظين، فتفاقم الخطب لأن كلاً منهما كان يريد أن يفترس الآخر (وذلك لعدم القبض على الجانين). لكن مسألة الجانين لم يبق لها ذكر في أذهان المتنازعين وإنما بقي النزاع. ودخل المسلمون والمسيحيون في خصام حقيقي بين أهل الدينين وأخذ الأروام والمالطيون يطلقون الرصاص من أعلى البيوت، مع أنهم كانوا في مأمن من وصول الشر إليهم. وعند ذلك أخذ المسلمون يفدون من كل جانب مسلحين، بعضهم بالعصي والبعض الآخر بأرجل الموائد أو هشيم الكراسي، وبعضهم بالنبابيت اشتروها من المخازن القريبة، خصوصًا من السوق الجديدة. وفي هذه الحالة، رُوي مستر "كوكسن" نازلًا من بيت أحد المالطيين بلباس ملكي ومعه قواصه، فتبعه



المتشاجرون وضربوه ضرباً خفيفاً عندما أراد أن يركب العربة ففر ونجا منهم. وصحبه عمر لطفي "محافظ الإسكندرية".

في أثناء الطريق لم يكن المسيحيون الأجانب (الأروام والمالطيون) مدافعين، بل كانوا يهاجمون أيضاً. وقد طارت الغوغاء، ورؤيت عربة تمر حاملة قتلى من عساكر المستحفظين. وعلى القرب من الميدان، جاء جماعة من الأروام المسلحين حسب الأوامر المعطاة لهم، وأخذوا يطلقون الرصاص على الجموع بدون تمييز. ولم يأت أحد من العساكر ولا من ضباط البوليس و"المحافظ" لإطفاء النار. وعلى القرب من تمثال محمد علي حيث لم توجد مذبحة، وجد نحو اثني عشر قتيلاً ليس بينهم إلا أوروبياً واحداً (٣).

هكذا سارت الأمور في ذلك اليوم العصيب. القتل بوحشية من جانب الأجانب المسلحين بالمسدسات، وهو ما سنتبينه لاحقاً، في مقابل أهالي ثاروا لأجل قتل من بني جلدتهم. ويقول الشيخ محمد عبده في موضع آخر من مذكراته: "ولم تقتصر المذبحة على شارع البنات، بل وقع ذلك في جهة الجمرك وشارع رأس التين وأبو العباس أيضاً. وأتفق مع ذلك أن بعض المسلمين في هذه الحالة، خلصوا نساء أوروبيات وأوصلوهن إلى بيوتهن!" (٤).

ويشير الشيخ محمد عبده إلى أن عدد القتلى الوطنيين بلغ ١٦٣، هذا غير من لم يتم إحصاؤهم. وأن مجموع ما وجد من جثث الأوروبيين وغيرهم من المسيحيين بلغ ٧٥ قتيلاً. كثير منهم مصاب برصاص في قمة رأسه. فبلغ مجموع القتلى ٢٣٨ سقطوا خلال أحداث ذلك اليوم (٥).

وثمة شهادة أخرى للمسيو جون نينيه وتنبع أهميتها من كونه شاهد عيان عن ذلك اليوم وتلك الحوادث. فهو سويسري محايد وكان عميداً للجالية السويسرية في مصر. فيقول: "منذ حضر الأسطولان كان المصريون والأوروبيون لا يفتأون يتساءلون: إن مجيء هذه البوارج ينطوي على التهديد، فمن الذي يهددون؟ إنهم يهددون المصريين، ولماذا؟ لا ندري، ولكن ذلك ما يقوله القناصل وما يدل عليه وجود

الأسطوليين، وكان الأجنب يضيفون إلى ذلك قولهم: يجب إذن أن نتسلح، إذ ما دامت الدولتان ترسلان الأساطيل لحمايتنا فعلياً نحن أن نستعد. ومما أكد هذه الحالة النفسية الخطرة عند الجاليات الأوروبية ما أفضى به المستر كوكسن، القنصل البريطاني في الثغر، إلى رعاياه، إذ كانوا يسألونه: من المحقق أن بعض الحوادث ستقع، وإلا فما معنى حضور الأساطيل؟ فما الذي يجب علينا أن نفعل، وكيف نحمي أنفسنا؟ فكان القنصل البريطاني يجيبهم مبتسماً ابتساماً ذات معنى: عليكم أن تتسلحوا قدر ما تستطيعون لتحملوا أنفسكم بأنفسكم، فهذه الأقوال المنطوية على التحريض جعلت الرعايا البريطانيين يتبعون نصائح قنصلهم ويقتنون الأسلحة. فلم تكد تمضي عدة أيام حتى نفذت المسدسات لدى تجار السلاح وجلب الأروام الأسلحة من أوروبا، وكانوا أكثر الجاليات الأوروبية عدداً وأشدّها للوطنين كرهاً. فلمن يا ترى كل هذه التدابير العدائية التي كانت تبثت بإصرار وسط أمة هادئة؟ أمة تحظر الحكومة على أفرادها حمل السلاح إلا بإذن خاص يصعب الحصول عليه. لقد كان عرابي يقول بإيداء هذه التصرفات العجيبة: كيف يمكنني أن أحافظ على الأمن وأضمن سلامة الأوروبيين إذا كانت كل هذه التحريصات الموجهة طبعاً ضد الوطنيين تقع كل يوم على ملامن الناس، وعلى مرأى من القناصل وبموافقتهم؟ (٦) ويفاجئنا مسيو جون نينيه وهو ينقل شهادة خطيرة للمسيو رانجابه (Rangabe) قنصل اليونان العام ينكر هذه الوقائع، كما ثبت من خطاب له في الكتاب الأزرق نشرته جريدة الفارد السكندري التي يملكها يوناني. أضف إلى ذلك أن تقارير خفر السواحل يؤيدها بعض ذوي الضمائر السليمة من الأوروبيين أثبتت أن الأسلحة والذخائر كانت ترد من الأسطول البريطاني وتنزل إلى البر عدة مرات، وترسل إلى القنصلية الإنجليزية (٧).

وعن المسؤولية عن حوادث الإسكندرية، فتكاد المراجع تجمع على أن المسؤولية الأولى تقع على عاتق الإنجليز سواء من حيث القصد أو التهاون مع مواطنيهم. وكذلك تصيب الاتهامات محافظ الإسكندرية وهو من تعمد الإبطاء في إخماد حالة الفوضى والتقصير في القبض على الجناة. كل ذلك بالطبع كان بمباركة توفيق.

وقد كتب الشيخ محمد عبده يقول: "إن الحكومة الإنجليزية على عاداتها في اختلاق العلل وارتجال المساءات قلبت وجوه المسائل، واستدبرت طالع الحق، واستقبلت وجهه مطعمها، واتخذت مجرد التغيير في بعض نظمات الحكومة الخديوية سبباً للمناواة، واندفعت لتسيير مراكبها إلى مياه الإسكندرية تهديداً لحكومة الخديو



وعدواناً عليه، ثم نفخ بعض رجالها في أنوف ضعفة العقول من الأجانب المقيمين بالثغر، حتى أوقدوا فتنة هلك فيها المساكين، قضاء لشهوة إنجليزية، وأقامت منها حكومة إنجلترا حجة في العدوان على الأراضي الخديوية، ولو أن بصيراً نظر لأحوال القطر المصري بعين صحيحة من مرض الغرض لعلم أن بداءة الخلل في ذلك القطر من يوم ورود المراكب الإنجليزية لثغر الإسكندرية، ولا نسبة بين ما كان قبل ذلك من عموم الأمن ورواج الأعمال وانتظام المصالح، وبين ما كان بعده" (٨).

أما الأستاذ الرافي فقد كان حاسماً في تحميل مسؤولية الأحداث إلى فرنسا وبريطانيا، غير أنه استبعد ضلوع عمر باشا لطفي محافظ الإسكندرية في الأحداث. وكتب في ذلك يقول: "فالمسؤولية العامة في حوادث يوم ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ تقع بلا منازع على كاهل السياسة البريطانية والفرنسية التي تحرشت بمصر بإرسال الأسطولين، أما المسؤولية الخاصة في وقوع المذبحة بالذات فتستطيع أن تتبينها مما ذكره المسيو "جون نينييه" عن تحريضات قنصل إنجلترا في الثغر للراعي البريطانيين، أضف إلى ذلك أن أول من أشعل الفتنة مالطي من رعايا بريطانيا وأخ لخدام القنصل البريطاني، ولا يمكن أن يكون هذا من قبيل المصادفات.

وقد شهد عمر باشا لطفي محافظ الإسكندرية في التحقيق بأنه لم يسمع أي طلاقات نارية تطلق من شبابيك منازل الجهة التي وقعت فيها الحادثة، وبأن رجال الحفظ استدعوا المستر كوكسن قنصل إنجلترا في الثغر وتولى معهم منع الرعايا البريطانيين من إطلاق النار، وصعد هو إلى أحد المنازل التي كانت تطلق منها النار، وأخذ مسدساً من محل أحد الرعايا الإنجليز (١٠). هذه الشهادة تدل على مبلغ تبعة الراعي البريطانيين في هذه الحادثة، فحضور الأسطولين، وتحريضات القنصل البريطاني، وتدابير السياسة الإنجليزية، هي العوامل المشتركة في مذبحة الإسكندرية (١١).

أما عرابي فينسب الفتنة إلى السير إدوار مالت والمستر كوكسن من جهة، وإلى الخديو وعمر باشا لطفي من جهة أخرى، ويشرك معهما في المسؤولية السيد بك قنديل مأمور الضبطية ويقول: "إنه تمارض في هذا اليوم ليتأخر عن إخماد الفتنة" (١٢). وقد شهد الدكتور سالم باشا سالم أنه زاره يوم الجمعة التالي للمذبحة فوجده مريضاً بالفعل. غير أن العديد من الشهود أشاروا إلى أن مرضه ما كان ليمنعه من الذهاب إلى عمله، وأنه لو كان موجوداً يمارس عمله كمأمور ضبط وصاحب النفوذ والقرار لأمكنه وقف تدهور الأحداث وحدوث المذبحة (١٣).

ويخلص الرافي إلى تحميل المسؤولية لإنجلترا مستشهدًا بالمسيو "دي فريسنه" فيقول: "وصفوة القول أن السياسة البريطانية هي المسؤولة عن مذبحة الإسكندرية، وهي التي استغلتها وهولت فيها وجسمتها لتتذرع بها إلى التدخل المسلح في شئون البلاد، وقد وصفها المسيو دي فريسنه رئيس وزراء فرنسا في ذلك الحين وصفًا لا مبالغة فيه ولا تهويل، إذ قال بأنها من الحوادث العارضة التي تقع أحيانًا في الثغور التي يسكنها عدة أجناس، وشبهها بالفتنة التي حصلت قبل عام في مرسيليا بين العمال الإيطاليين والفرنسيين" (١٤).

كان حتميًا أن يتم تأليف وزارة في أعقاب استقالة وزارة البارودي التي استقالت في ٢٧ مايو ١٨٨٢ وحتى ١١ يونيو وقت وقوع الحوادث الدامية في الإسكندرية. فبقاء البلاد بدون حكومة مدعاة لمزيد من الفوضى وعدم الاستقرار. ويشير الرافي إلى أن الخديوي لم يكن يميل إلى تأليف وزارة تنازعه سلطاته وتعمل على إعادة الأمور إلى نصابها وأن تحكم البلاد وفقًا للدستور. وهو الذي يميل إلى الاستبداد. ويجزم الرافي بأن السياسة الإنجليزية كانت ترمي إلى استفحال الفتن والاضطرابات حتى تمهد لتدخلها في البلاد وتهيئ الوسائل للاحتلال الذي كانت تعد له العدة من زمن بعيد (١٥). وتلك شهادة هامة للغاية ربما سنحتاج لقراءتها ثانية عند مواجهة هؤلاء الذين يرمون عرابي بالمسؤولية عن الاحتلال العسكري للبلاد.

في نهاية الأمر، اتجهت الأمور إلى التهدئة، وبعد مشاورات عديدة بين رجال الدولة، والسعي من قنصلي ألمانيا والنمسا لدى الخديوي تم التقريب بينه وبين عرابي لتأليف وزارة جديدة يبقى فيها عرابي وزيرًا للحربية. وفي النهاية استقر الرأي بعد قبول عرابي على تكليف إسماعيل راغب باشا لرئاسة الوزارة.

ومن أول ما اهتمت به الوزارة الجديدة محاولة تهدئة الخواطر وإزالة حواجز الكراهية بين الأهالي والأجانب التي تسببت فيها حوادث الإسكندرية. وقرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة للتحقيق برئاسة عبد الرحمن رشدي بك ناظر المالية. وكان نصف أعضائها من المصريين والنصف الآخر من الأوروبيين على أن ينتخبهم قناصل الدول. وثمة قول آخر للأستاذ الرافي في غاية الأهمية يقول فيه: "ولو حسنت نيات إنجلترا



لأمكن لوزارة راغب باشا أن تعيد الأمور إلى نصابها وتزيل الآثار السيئة التي نجمت عن حوادث ١١ يونيه، فإن هذه الحوادث قد وقع مثلها في بعض ثغور البلاد الأوروبية، دون أن يترتب عليها سلب استقلالها وانتهاك حقوقها، ولكن إنجلترا التي دبرت مذبحه الإسكندرية أبت إلا أن تستغلها دون نزاهة ولا هودة، حتى تصل إلى احتلال مصر، وكان من تدابيرها ألا تمكن وزارة راغب باشا من تهدئة الخواطر، وإقرار الأمن في نصابه. وأغلب الظن أنها لم تكن تبغي تأليف الوزارة لكي تبدو البلاد في حالة غير عادية، وتتخذ من ذلك ذريعة إلى التدخل في شئون البلاد، فلما تألفت قابلتها السياسة الإنجليزية بالجفاء، وعدم الثقة، والغض من قدرتها على إعادة الأمن إلى نصابه، وأخذت تخلق لها العقبات والعراقيل. وبارح السير إدوار مالت قنصل بريطانيا العام الإسكندرية يوم ٢٧ يونيه، وأتاب عنه المستر كارترائت الذي شهد ضرب الإسكندرية، وغادر المدينة أيضًا المستر كوكسن القنصل البريطاني، وأوعزت الحكومة البريطانية إلى السير أوكلن مولفن الرقيب المالي الإنجليزي بالامتناع عن حضور جلسات مجلس الوزراء. هذه علائم ونذر تنبئ عما كانت تبينه السياسة الإنجليزية من إثارة الحرب والقتال، ولم تلق اللجنة المختلطة التي ألفتها الوزارة لتحقيق حوادث الإسكندرية معاونة صادقة من المستر كارترائت نائب القنصل البريطاني العام، بل أخذ يثير حولها الشبهات والشكوك" (١٦).

وتلك الكلمات أيضًا يؤكد فيها الأستاذ الرافي على ثبوت جريمة الإعداد لاحتلال البلاد من قبل إنجلترا.

أما عن مؤتمر الأستانة وموقف تركيا فهو بحق موقف لم تحسن فيه التصرف. فمما لا شك فيه أن الإمبراطورية العثمانية كانت في أحلك حال، وبدأت علامات الانهيار تأخذ طريقها إلى أن تصبح جزءًا من ماضٍ عريق. وقد لخصه الأستاذ محمود الخفيف موقف الأستانة حين قال: "وكانت سياسة تركيا تجاه الدولتين في مصر تدعو إلى الدهشة والأسف، ومردها فيما نرى إلى أنها كانت في حيرة بين توفيق وعراي، فهي إن آزرت توفيق فكأنما توافق على انحيازه إلى الدولتين وهو في الواقع منحاز إليهما منذ أن خلع أبوه، وهي إن آزرت عراي وافقت على النزعة الدستورية الحرة في مصر وقوت شوكة الفلاحين ضد الأتراك والشراكسة، وقد كانت هذه اليقظة القومية التي تعد في جوهرها مواجهة ضد السيادة التركية تتمثل في عراي زعيم مصر الفلاح. والواقع إن

اضطراب سياسة تركيا نحو مصر يرجع كذلك إلى غفلتها عن كثير من دسائس الإنجليز وعن السياسة الدولية بوجه عام، ثم إلى فساد رجالها وإيثارهم مصالحهم الشخصية على مصالح الدولة، وإمكان توجيههم بالرشوة الوجهة المطلوبة ولو كان في ذلك ضياع دولتهم... " (١٧).

وكان غريباً أن يعقد المؤتمر الذي دعا إليه المسيو دي فريسينييه في الأستانة وبحضور: إنجلترا، وألمانيا، وروسيا، وإيطاليا، والنمسا، ولم تحضر تركيا، بحجة أنها ارتأت أن الأمور استقرت بعد تكليف راغب باشا بالوزارة.

ويضيف الرافي مظهرًا آخر من مظاهر اضطراب السياسة التركية فيقول واصفًا تلك السياسة: "إن مسلكها كله كان مجموعة متناقضات واضطرابات، فبينما كانت تتظاهر بتأييد سلطة الخديو، إذا بالسلطان عبد الحميد يعلن عطفه على عرابي ويمنحه نيشانًا رفيع الشأن، ثم إذا جد الجد، ونشبت الحرب بينه وبين الإنجليز، طعنه في الصميم بإعلانه عصيانه، فكان هذا الإعلان من أعظم أسباب هزيمته وخذلانه" (١٨).

ويضيف الأستاذ الرافي في موضع آخر عن موقف إنجلترا من تركيا ويقول: "كانت إنجلترا واثقة من جمود السياسة التركية وضعفها، مطمئنة إلى انقسام الدول الأوروبية في الرأي، وعدم اتخاذها قرارًا معينًا في المسألة المصرية، فانتهزت هذه الفرصة، وأخذت قبل انعقاد المؤتمر وخلال انعقاده تعد معدات الحرب والقتال، لتنتهك بأسطولها وجيشها حرمة العهود والمواثيق، وتحتل مصر تحت سمع المؤتمر وبصره" (١٩).

والآن كل شيء جاهز للغزو... كل شيء جاهز لضرب الإسكندرية.

لكن يبقى لنا الإجابة على السؤال الذي طرحناه سابقًا:

كيف كان حال الأجانب في مصر؟ من الناحية العددية والقوة السياسية والاقتصادية؟



المراجع والمصادر:

- ١ - مذكرات الشيخ / محمد عبده.
- ٢ - المقصود بالضابط السيد بك قنديل مأمور الضبطية، وقيل إنه تمارض في هذا اليوم ليتأخر عن إخماد الفتنة وكان إهمال المذبحة في نظر عرابي مؤامرة من الخديوي توفيق وعمر لطفي باشا "محافظ الإسكندرية" وأدوار مالت، والمستر كوكسن، ليظهر عرابي بمظهر العاجز عن حفظ الأمن.
- ٣ - مذكرات الشيخ / محمد عبده - ص (١٤٧).
- ٤ - نفس المصدر السابق - ص (١٤٨).
- ٥ - نفس المصدر السابق - ص (١٤٩).
- ٦ - عرابي باشا - جون نينيه - ص (١٠٠).
- ٧ - نفس المصدر السابق - نقلًا عن كتاب الأستاذ / الرافي - الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - ص (٢٧٨).
- ٨ - تاريخ الأستاذ الإمام - الأستاذ / محمد رشيد رضا - جزء ٢ ص (٣٤٤).
- ٩ - الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ / عبد الرحمن الرافي - ص (٢٧٨).
- ١٠ - شهادة عمر لطفي - كتاب مصر للمصريين - سليم خليل النقاش - ج ٨ ص (٤٠٦).
- ١١ - الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الرافي - ص (٢٧٩).
- ١٢ - مذكرات عرابي - مخطوطة ص (١٧٤).
- ١٣ - مصر للمصريين - سليم خليل النقاش - شهادة الدكتور سالم باشا سالم - ج ٧ ص (١٥٤).
- ١٤ - الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الرافي - ص (٢٨٠).
- ١٥ - نفس المرجع السابق - ص (٢٨٠).
- ١٦ - نفس المرجع السابق - (٢٨٥، ٢٨٦).
- ١٧ - أحمد عرابي (الزعيم المفترى عليه) - الأستاذ / محمود الخفيف - ص (١١).
- ١٨ - مرجع سابق - الأستاذ / الرافي - ص (٢٩١).

## (97)

كيف كان حال الأجانب في مصر من الناحية العددية والقوة السياسية والاقتصادية؟

الأجانب المحليون...

تعبير غريب بدأ به الأستاذ صلاح عيسى حديثه عن الأجانب في مصر، تلك القوة التي تنامت خلال القرن التاسع عشر بشكل لم يسبق له مثيل، وبخاصة مع مجيء محمد علي وتوليه سدة الحكم.

كان لا بد لنا من التعرف على هؤلاء الأجانب المحليين الذين كانوا السبب في كل مصائب حلت بمصر في القرن التاسع عشر. وخلال رحلة البحث عن تطور حركة الأجانب في مصر، حدث أن وجدت ضالتي المنشودة في كتاب الأستاذ صلاح عيسى، الذي تحدث عن هذا الموضوع وأسهب في بيان حجم الكارثة التي حلت بقدمهم وتزايدهم بالشكل الاستيطاني الذي وصلوا إليه في نهاية هذا القرن. وقد بدأ عيسى حديثه تحت عنوان وصف الحالة بدقة: الأجانب المحليون، وكأنهم مكون من مكونات السكان المحليين.

تحت هذا العنوان، كتب يقول:

"يطلق تعبير "الأجانب المحليون" على العناصر الأجنبية التي توافدت على مصر وأقامت بها إقامة أشبه بالاستيطان، بحيث أصبح لهم فيها أعمال تجارية واسعة، فتحولوا إلى فئة من فئات المجتمع المصري لها حقوقها وامتيازاتها، ولها أوضاعها القانونية، ولها في مجرى السياسة المصرية تأثير قد يزيد أو ينقص حسب الأحوال. وسنلاحظ أنه منذ عهد محمد علي وحتى إلغاء الامتيازات الأجنبية في سنة ١٩٣٧، كان للأجانب المحليين تأثيرات متزايدة بحيث لا نستطيع أن نستوعب أية فترة من فترات هذا التاريخ الطويل إذا أهملنا وجودهم وتأثيرهم" (١).

وهنا لا بد لنا من أن نتوقف عند وصف وضع الأجانب بأنه يشبه الاستيطان، وهي مسألة كارثية ولا شك. وبالفعل، تطور أمر الأجانب إلى أن أصبحت قوة تحكم من خلف الستار، وأحياناً كثيرة من أمام الستار. وكان من يتولى الحكم من أسرة محمد علي يتبارى بالتعاون مع الأجانب طلباً لدعمهم للحكم الهش، ففي قرارة نفس تلك الأسرة كانت تدرك أنهم وافدون بفضل محمد علي المغامر على الشعب المصري، وما هم بمصريين، بل إنهم كانوا يتعالون على مصريتهم التي ادعوها زوراً. إذًا، الوضع كما وصفه الأستاذ عيسى أشبه بالمستوطنات، بل تخطى فكرة المستوطنات إلى التدخل السافر في شؤون الحكم والسيطرة على الأسرة العلوية التي ابتليت بها البلاد.

وعن تطور التواجد الأجنبي في مصر، يقول الأستاذ عيسى:

"وبينما لم تجد الحملة الفرنسية في مصر من الأجانب سوى فئات قليلة، فإن عهد محمد علي شهد تزايد أعدادهم نتيجة لحاجته إلى الخبرة الفنية الأجنبية في تدعيم مشروعاته الكبرى، سواء في الجيش أو في الزراعة والري أو الصناعة والتعليم... إلخ. ثم ارتفع هذا العدد في حكم سعيد، الذي كان يكن تقديرًا كبيرًا للخبرة الأجنبية، والمسألة نفسها بالنسبة إلى إسماعيل، الذي تزايدت في فترة حكمه أعداد الأوروبيين الوافدين مع رأس المال الأوروبي لإنشاء مشروعات يستثمرون فيها غفلة الحاكم وضعف الشعب. وهكذا، تزايد عدد الأجانب في مصر حتى وصل في سنة ١٨٧٩ إلى مائة ألف أجنبي من الإنجليز والفرنسيين والمالطيين واليونانيين والنمساويين والروس... إلخ.

"ويذكر "لاندرز" في كتابه "بنوك وباشوات" أنه في الفترة من ١٨٥٧ إلى ١٨٦١ دخل البلاد ١٢٠,٠٠٠ أجنبي، بمعدل ثلاثين ألف أجنبي كل عام. وأنه دخل مصر في عام ١٨٦٢ قرابة ٣٢,٠٠٠ أجنبي، وفي العام التالي دخلها ٣٤,٠٠٠، وفي سنة ١٨٦١ دخلها ٥٦,٠٠٠، وفي سنة ١٨٦٥ دخلها ٨٠,٠٠٠ أجنبي. وهي أعداد تصل جملتها إلى ٢٠٢,٠٠٠ أجنبي في أربع سنوات، بمعدل ٥٠,٠٠٠ في السنة. وبهذا يصبح ما دخل مصر من الأجانب في الفترة خلال ثماني سنوات (١٨٥٧-١٨٦٥) قرابة ٣٢٢,٠٠٠ أجنبي، بمتوسط أربعين ألفًا في السنة، وهو عدد ضخّم بلا شك (٢). على

أنه، فيما يبدو، أن هذا العدد الضخم لم يكن يقيم بشكل دائم في مصر، ولكنه كان يقضي أوقاتاً قصيرة" (٣).

على أن عيسى يرجح في النهاية الرقم الذي جاء به "لاندرز"، وهو رقم مائة ألف. وعلى أي الحالات، هو رقم كبير ولا شك. ولم يفتن سعيد أو إسماعيل إلى خطورة هذه الأعداد الهائلة من الأجانب وما يترتب عليها من تأثير على السيادة. كما ترتب على هذه الزيادة تناهي حقوقهم واتساع نفوذهم في البلاد.

ويضيف الأستاذ صلاح عيسى إلى ما سبق فيقول:

"وقد أصبح لهذا العدد الكبير جاليات تركز بعضها في المدن الكبرى، وبخاصة في الإسكندرية والقاهرة وعواصم المحافظات والمدن الساحلية، وأصبح لهم تنظيمهم الخاص بهم الذي يضم رؤوسهم. وانتشرت القنصليات الأجنبية في المدن الكبرى لرعاية مصالح هذه الجاليات وضماتها. ثم أصبح للأجانب مؤسساتهم الخاصة التجارية والصناعية والسياسية وحتى القضائية والتشريعية. فإذا عرفنا أن عدد سكان مصر في ذلك الوقت كان يصل إلى ٥,٥١٨,٠٠٠، فمعنى هذا أن الأجانب أصبحوا يشكلون ٢٪ من عدد السكان، وهي نسبة كبيرة وإن كانت لا ترقى إلى النسب العالية التي يصل إليها عدد الأجانب في بلاد أخرى عرفت شكل المستوطنات. على أن النسبة تحدث تأثيرها من طبيعة المناطق التي كان الأجانب يتمركزون فيها، ومن قدرتهم على التأثير السياسي، وحجم مصالحهم الاقتصادية، وهو الأساس" (٤).

"دافيد لاندرز" يصف لنا مجتمع الجاليات الأجنبية بالإسكندرية في عهد إسماعيل فيقول: "إن الإسكندرية لم تكن بالمكان الذي يجذب الزائر الحساس القادم من دولة أكثر تحضراً. ولكن الإسكندرية هي البلد الذي فيه المال، وقليلون هم الذين كانوا يرغبون في التضحية بجيوبهم بسبب ما تشمه أنوفهم. وباستثناءات قليلة كان القادمون جميعاً مجموعة انتهازية شديدة المراس خرجت لتبحث عن الثروة بصرف النظر عن طريقة جمعها. ولقد كان هؤلاء، إذا قيسوا بالمستوى الأوروبي للتربية والأخلاق، عديمي الإحساس، ليس لديهم شعور بالعائلة أو الأصل ولا احترام للشخصية أو القيم. لا يهمهم أن يعرفوا ماهية الشخص أو من أين يأتي الشيء، وإنما

يهتمون بشيء واحد: كم؟ وفي أي مجتمع محترم لا يجروء معظمهم على أن يتحدث عن ماضيه، أما في دوائر الإسكندرية فكلهم لا يترددون في أن يفعلوا ذلك. وإذا كان الأعضاء "الصالحون" من المجتمع الأوروبي في مصر ذوي أصل مشكوك فيه، فإن جمهرة المهاجرين كانوا من حثالة البحر الأبيض المتوسط" (٥).

هؤلاء إذا هم من كانوا يقدون على القطر المصري، فلم يكن غريباً أن يرتبكوا كل الموبقات الاقتصادية المدمرة لأي اقتصاد، من أعمال إقراض بفوائد ربوية فاحشة وتربح من جراء الرهونات والأعمال غير المشروعة. كما ساهموا في نشر الخمارات وبيوت الدعارة.

ويقول الدكتور رفعت السعيد عن هؤلاء الأجانب: "كانت مصر القرن التاسع عشر أرضاً مستعمرة حتى وإن كانت اسمياً مستقلة، سواء أكانت مستقلة بنفسها أو باعتبارها ولاية في الإمبراطورية العثمانية المستقلة. وعلى هذا الشبح البائس للأمة المصرية، كان الرجل الإنجليزي أو الفرنسي أو البروسي أو النمساوي يخطو مزهواً مطمئناً إلى أن كل ما يصنعه ستحميه القوة" (٦).

وعن تصنيف هؤلاء الأجانب بحسب أنشطتهم، يقول الدكتور رفعت السعيد: "إذا حاولنا أن نصنف الأجانب حسب أنشطتهم في المجتمع المصري، فسنلاحظ أنه كان على رأس تلك الأنشطة من حيث التأثير، وليس من حيث العدد، الأنشطة المرتبطة بالجهاز الحكومي نفسه. وقد بدأت إغارة الموظفين الأجانب على الإدارات المصرية منذ عام ١٨٧٦. ففيما بين سنتي ١٨٤٦ و ١٨٧٠ كان عدد الأجانب الذين عينوا في الحكومة المصرية ١٦٠ فقط. وفيما بين سنتي ١٨٧٠ و ١٨٧٥ عُين ٢٠١ موظف، وفي سنة ١٨٦٧ وحدها جُلب ما لا يقل عن ١١٩ أجنبيًا حُشروا في سلك الخدمة الملكية حشراً. وفي سنة ١٨٧٧ عُين ٧٦ موظفًا، وفي السنة التالية عُين ١٣١ آخرون" (٧).

هي بحق مستعمرة كما أسماها الدكتور السعيد، وإلا بماذا نسمي هذا الوضع؟

يصفه الأستاذ عيسى بقوله: "وهكذا لم تمر سنوات قليلة حتى كان الأجانب أخطبوطاً ضخماً". ثم يضيف عيسى نقلًا عن عبد الله النديم في مقال له "بالطائف"، قال فيه: "تخيل نفسك عائدًا إلى وطنك بعد غيبة سبع سنوات. وحين تصل إلى

الإسكندرية ستجد قائد الميناء بحارًا إنجليزيًا، فإذا وصلت حقائبك بالجمارك فستجد مديره إنجليزيًا كان موظفًا سابقًا بمصلحة البريد. فإذا أردت أن تسافر إلى القاهرة بالسكة الحديد، فسوف تجد هذا المرفق يدار بواسطة موظفين إنجليز وهنود وفرنسيين. فإذا شئت أن ترسل تلغرافًا إلى أهلك تنبئهم بوصولك، فستجد المشرف على التلغراف موظفًا إنجليزيًا أيضًا. وإذا شئت أن ترسل لأصدقائك خطابات تخبرهم بقدمك، فستجد مصلحة البريد مرؤوسة من موظف سابق في البريد الإنجليزي" (٨).

وهكذا تصاعد الوجود الأجنبي في الإدارات الحكومية والدواوين، وبلغ مداه عند تعيين الوزيرين الأوروبيين في وزارة نوبار باشا. ويضيف الأستاذ عيسى عن هذه الزيادة في أعداد الأجانب فيقول: "وقد لعبت المنافسات الدولية دورها في زيادة عدد الموظفين الأجانب دون مبرر ودون الحاجة حتى إلى خبراتهم - هذا بافتراض أنه كانت لديهم خبرات حقيقية -".

وينقل لنا الأستاذ عيسى عن "بلنت" قوله: "إن التسوية التي تمت في برلين سنة ١٨٧٨ بين فرنسا وإنجلترا، والتي تضمنت موافقة بريطانيا على احتلال فرنسا لتونس مقابل حصول الأولى على قبرص، قد تضمنت أيضًا فيما يختص بمصر أن يكون حظ الدولتين واحدًا في التسويات المالية التي تتم في مصر". ونتيجة لهذا الاتفاق، وصلت التعليمات بأن يكون حظ فرنسا وإنجلترا واحدًا في كافة التعيينات في الوظائف المصرية (٩).

ووصل الأمر بالموظفين الأوروبيين في الحكومة المصرية إلى أنهم أصبحوا يتقاضون الرواتب الضخمة على حساب الموظفين المصريين، علمًا بأنهم، كما يشير الأستاذ عيسى، كانوا خاليين من أي مواهب حقيقية أو خبرة يمكن الاستفادة منها. فكانوا بذلك يؤدون دورًا تخريبيًا في الإدارة المصرية.

ويحدثنا الأستاذ عيسى بالمزيد عن نوعية الأجانب المحليين وطبيعة الأعمال التي اشتغلوا بها، فيقول: "عمل الجزء الآخر من الأجانب المحليين في أعمال مالية متعددة، ومن هذه الأعمال الشركات والبنوك. يضاف إليهم الذين يستغلون أموالهم في المتاجرة الكبيرة والصغيرة، وحانات الحواري والقرى، وكازينوهات القمار، وفنادق



وبيوت دعارة. وكان أخطر هذه الفئات - بلا شك - المرابون الذين يعملون في الريف، إذ كانوا يشتركون مع بنوك الإقراض في سلب الفلاحين أملاكهم العقارية" (١٠).

ونتساءل في دهشة: أين كان أولياء النعم وأصحاب الفخامة وذوو الحكمة وعباقرة الحكم أصحاب البلاد والعباد والأرض الخديوية؟ كيف تركوا عبيد إحساناتهم يبيعون حلي نسائهم وملابسهم سدادًا للقروض؟ كيف تركوا المرابين الأجانب يرغبون الأهالي في الاستدانة بالربا الفاحش مما ترتب عليه حقوق الرهن العقاري على أملاكهم؟ أي حكومة هذه التي تترك مواطنيها نهبًا للمرابين والمغامرين؟

ويجيب الأستاذ صلاح عيسى على أسئلتنا هذه وهو ينقل عن الدكتور رفعت السعيد، الذي قال: "وقد ساعد المرابين الأجانب في الاستيلاء على أطيان الفلاحين أن هؤلاء كانوا مضطرين للاقتراض لسداد أقساط الضرائب التي تزايدت بشكل مرعب خلال عهد إسماعيل. بل إن المرابين لم يكونوا يستلبون الأرض فحسب، ولكنهم كانوا يستلبون الملابس والحلي أيضًا (سبق ذكر ما قاله بلنت). ويذكر بلنت أنه في عام ١٨٧٦ وأثناء جولته في محافظة الجيزة، لاحظ أن "مدن الأرياف قد غصت في أيام الأسواق بالنساء اللاتي أتين لبيع ملابسهن وحليهن الفضية للمرابين الأروام، لأن جامعي الضرائب كانوا في قراهن والكرباج مشهر في أيديهم، فابتعنا مصوغاتهن الزهيدة وأصغينا إلى قصصهن واشترطنا معهن في استنزال اللعنات على الحكومة التي جعلتهن عرايا" (١١).

ويقول بلنت واصفًا الأجانب المحليين: "أنهم كانوا مغامرين من حثالة الأمم الواقعة على شاطئ البحر المتوسط، كالمرابين الطليان والأروام الذين كانوا يمتصون دماء الحياة من الفلاحين المسلمين" (١٢). وعلى حين نجد أن دافيد لاندز يتفق مع بلنت في وصف هؤلاء الأجانب، فإننا نجد اللورد ملنر يقول عنهم إنهم طاعون شديد الضراوة أصاب مصر. وكانوا قادرين في معظم الأحيان على الحصول على مساندة قناصلهم لهم في اقتناص ثروات البلاد وأملاك المزارع المصري المسكين" (١٣).

على أن من الأمور بالغة الخطورة ما ذكره الأستاذ عيسى حين قال: "وكان من الطبيعي مع ظروف الاستنزاف تلك أن تنتقل ملكية آلاف الأفدنة إلى الأجانب، وأن يكون معظم هذه الملكيات من ملكيات صغار الملاك وفقراء الفلاحين الذين لم يكونوا قادرين على سداد ما يقترضونه من أموال". وينقل عيسى عن الدكتور السعيد الذي

يقول: "وقد بلغت المساحة التي يملكها الأجانب في سنة ١٨٨٧ قرابة ١٨١, ٢٢ فداناً" (١٤). أي بنسبة ٥٪ من مساحة الأراضي الزراعية كلها، فإذا قدرنا نسبة الأجانب ٢٪ من السكان، أدركنا أن الأجانب كانوا يشكلون مركزاً سياسياً ذا ثقل شديد وطاغ في البنية الاجتماعية المصرية" (١٥).

كان لا بد من وجود مؤسسات تحمي مصالح الأجانب مع هذه الزيادة الكبيرة في أعدادهم فيما عرف بالامتيازات الأجنبية، وقد استغلوها أسوأ استغلال. وعن ذلك يقول الأستاذ صلاح عيسى: "أما في مصر فقد اتسع نطاق الامتيازات الأجنبية، فانتزع القناصل سلطة الحكم فيما يقترفه رعاياهم من الجرائم التي تقع ضد الرعايا الوطنيين. وأصبح على الوطنيين أن يرفعوا أي دعوى على الأجانب لدى قناصلهم، وأن يرفع الأجانب الدعاوى عليهم لدى هؤلاء القناصل أيضاً. ليس هذا فقط، بل إن الأجانب كانوا يقاضون الحكومة المصرية ذاتها لدى المحاكم القنصلية. وقد اتسع نطاق الامتيازات الأجنبية بهذا الشكل المخيف، نتيجة لضعف الحكومة وازدياد نفوذ الأجانب فيها، وأصبحت نوعاً من العرف والتقليد في السياسة" (١٦).

إلى هذا الحد، أجمت السلطة الحاكمة في ترك المواطن فريسة سهلة لرعاك وأفاقين يتمتعون بحماية ودعم القناصل. وكما يوضح الأستاذ عيسى، أن الأمر وصل إلى الحد الذي أصبح فيه المصريون أنفسهم يحتمون من أساليب حكوماتهم الاستبدادية بالدخول في حماية إحدى الدول الأوروبية. ومن جراء هذه الفوضى تم الاتفاق مع الدول الأوروبية على إنشاء المحاكم المختلطة. ويضيف عيسى ويقول: "إنه من أخطر الأمور التي أسفر عنها إنشاء هذه المحاكم أن أغلبية قضاتها من الأجانب، بل لقد ورد في قانون إنشائها نص على ألا يكون التشريع الذي يسري على الأجانب نافذاً فيهم إلا بموافقة الدول صاحبة الامتيازات. وبهذا أعطيت الدول الأجنبية حق التدخل في التشريع الذي يسري على رعاياها، وهو حق لم يكن لها من قبل. وهنا يجب أن نتساءل: ماذا عن منتقدي عرابي وصحبه في سفاسف الأمور؟ بماذا نسمي هذا الهراء والتفريط في سياسة الدولة؟ أين الخديوي المظفر؟ لم يحدثنا أحد من المتشدين بالحكمة والسياسة والوعي بشؤون الحكم عن خديوهم المفخم! ترى ماذا كان رأيه في هذا الاحتلال الغاشم الكريه؟!"

ووفقاً للأستاذ عيسى في موضع آخر عن المحاكم المختلطة، يقول: "وفي التطبيق العملي، فإن المحاكم المختلطة كانت وراء عمليات الإفكار المتزايدة التي تعرض لها



المجتمع المصري، وشاعت أحكام البيوع الجبرية التي صدرت عن هذه المحاكم ضد مواطنين كانوا يستدينون من الأجانب مبالغ ضئيلة بالقياس إلى فوائدها الربوية الضخمة، ثم تستصدر ضدهم أحكام من محاكم لا يفهمون إجراءاتها المعقدة ولا لغتها الأجنبية، ولا تتاح لهم أقل الفرص ليدافعوا عن أنفسهم أو يدفعوا عنها طغيان الأجانب" (١٧).

ولعل آخر موبقات الأجانب التي يمكن التعرض لها أن سعر القروض الربوية كان يصل إلى ٤٠٪ أو ٥٠٪. وقد لوحظ أن المرابين كانوا يتبعون جباة الضرائب في القرى ليقرضوا الفلاحين الضرائب المطلوبة منهم بأفحش الفوائد، والتي قد تبلغ في السنة من ١٢٠٪ إلى ١٤٤٪. وذلك وفقاً للمسيو جابرييل شارم (١٨). ويضيف شارم مأساة ومهزلة أخرى حين يذكر أن الحكومة كانت تقترض من هؤلاء مبلغاً من المال على أن تكل إليهم الرجوع على الفلاحين وجباية الضرائب منهم في جهة معينة. فكانوا يجوبون القرى مصحوبين برجال السلطة، ويستخلصون من الأهالي أكثر مما أدوه للحكومة وأكثر من الضريبة. وكان من الطبيعي في أحوال كهذه أن يقرضوا الفلاحين الضرائب ويتجهوا فوراً إلى المحاكم المختلطة لكي يستصدروا أحكاماً بالبيوع الجبرية. وهو ما أدى إلى هبوط قيمة الأراضي الزراعية. "فالفدان الذي كان يباع في أوائل حكم إسماعيل كان يباع بثمانين ألف جنيه صار يباع في آخره بثمانية جنيهات فقط. ومن هنا لا يبدو غريباً أن يستولي الأجانب على ٥٪ من مساحة الأراضي الزراعية، وأن يعاملوا الفلاحين في أراضيهم معاملة من أسوأ ما يمكن" (١٩).

تلك كانت أحوال الأجانب الموجودين في مصر وقت الثورة العرابية... هؤلاء الرعاع من جاءت الأساطيل الأوروبية لتدك الإسكندرية بحجة حمايتهم. ولا ندري: من كان أولى بالحماية؟ أليس المصريون من كانوا أولى بالحماية والعطف؟ تلك كانت الأحوال التي تواطأ فيها الخديوي مع الإنجليز ليستمر الظلم والاستبداد واستعباد الفلاحين!! ألم تستحق هذه الأوضاع المأساوية الثورة عليها؟ الغريب حقاً أن نجد بعد كل ما سبق من يقول إن عرابي كان سبباً في الاحتلال الإنجليزي لمصر!

قارئ العزيز، لأجل هؤلاء الحثالة جاءت الأساطيل مدعية... نحن الآن على موعد مع ضرب الإسكندرية.

المراجع والمصادر:

- ١ - الثورة العرابية - الأستاذ/ صلاح عيسى.
- ٢ - الأساس الاجتماعي للثورة العرابية - دكتور/ رفعت السعيد - ص (٥٧).
- ٣ - مرجع سابق - الثورة العرابية - الأستاذ/ صلاح عيسى - ص (١٩١).
- ٤ - نفس المرجع السابق - ص (١٩٢).
- ٥ - بنوك وباشوات - دافيد لاندز - ترجمة الدكتور/ عبد العظيم أنيس.
- ٦ - مرجع سابق - الأساس الاجتماعي للثورة العرابية - دكتور/ رفعت السعيد - ص (١٣).
- ٧ - تاريخ الفكر الاشتراكي في مصر - دكتور/ رفعت السعيد - ص (١٣٨).
- ٨ - المرجع السابق - ص (١٣٨).
- ٩ - المرجع السابق - ص (١٣٩).
- ١٠ - الثورة العرابية - الأستاذ/ صلاح عيسى - ص (١٩٤).
- ١١ - التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ألفريد سكاون بلنت.
- ١٢ - نفس المرجع السابق.
- ١٣ - الأساس الاجتماعي للثورة العرابية - دكتور/ رفعت السعيد - ص (٢٠٣).
- ١٤ - نفس المرجع السابق.
- ١٥ - الثورة العرابية - الأستاذ/ صلاح عيسى - ص (١٩٦).
- ١٦ - نفس المرجع السابق - ص (١٩٧).
- ١٧ - نفس المرجع السابق - ص (١٩٩).
- ١٨ - جابرييل شارم **Gabriel Charmes**، أحد كتاب فرنسا السياسيين ومن محرري جريدة (الديبا). وقد عاصر إسماعيل ودرس حالة مصر في عهده. وقد قال: "إن إسماعيل باشا قد اقترض في الثمانية عشر عامًا التي تولى الحكم فيها نحو ثلاثة مليارات من الفرنكات (١٢٠ مليون جنيه تقريبًا)، ولكن الواقع أن نصف هذا المبلغ على الأقل بقي في يد المالكين وأصحاب البنوك والمضاربين من مختلف الأجناس ممن كانوا يحيطون به على الدوام". وهذا هو الخراب بعينه.
- ١٩ - الثورة العرابية - الأستاذ/ صلاح عيسى - ص (٢٠٠).



(98)

كلمة أخيرة: الأيام والساعات الأخيرة قبل ضرب الإسكندرية - خطابات عرابي باشا للسير "بلنت".

الصادم في الأمر ليس قيام الأسطول الإنجليزي بضرب الإسكندرية هو الصادم أو المروع، في رأي أن قيام بعض المصريين ممن يسمون بالنخبة بإيجاد الأعذار للغزاة، وإلقاء اللوم على العرابيين في التسبب في الاحتلال، هو الصادم الحقيقي.

وتصل المهزلة ذروتها أن يُساق نفر غير قليل من الجماهير ليسيروا من دون وعي خلف هؤلاء المنظرين والنخبة قصيرة النظر، ومنهم أيضًا أصحاب المصالح وربما منهم خونة أيضًا. وألصقوا كل نقيصة بعرابي والثوار، وبلغت الصفاقة مداها أن أسموها "هوجة عرابي". وصدق جهلاء الناس وعديمو الوعي وراحوا يرددون ما أراده المحتل والخديوي الخائن وأعوانه.

ومما يصعب على النفس، وربما يشقيها، أن تأتي شهادات وروايات الأجانب، ومنهم من كان شاهد عيان أو حاضرًا في البلاد في تلك الأوقات، ومنهم المؤرخون والقضاة والدبلوماسيون، ولكنهم كانوا أصحاب ضمائر حية. وقد ذكر ذلك الأستاذ صلاح عيسى في كتابه عن الثورة العرابية (١)، وتحدث عنها باعتبارها عناصر طيبة بحسب تسميته لها، وذكر أن تأثيرها في العناصر الوطنية المصرية كان مهمًا. وكانت بما تحمله من أفكار ثورية مضادة للتدخل الأوروبي ومعارضة له، وعاطفة على الأماني الوطنية.

ومن هؤلاء جون نينيه وبلنت.

وهذا خطاب "جون نينيه" (٢)، الذي قال عنه "بلنت" إنه ذو قيمة خاصة من حيث التاريخ، لأنه كُتب في ١٩ مايو، وهو آخر أيام الحكومة الذاتية في مصر. قال فيه:

"إن قلبي وهو قلب وطني سويسري، يتفطر الآن على هذا الظلم الصارخ الذي ارتكبه الدول في مصر. فالأمة بأجمعها قد اتحدت وانضمت إلى زعيمها الشريف الذي أنبته مياه النيل وتكوّن من غريزة مثل سائر الفلاحين. وقد قبلت الأمة المصرية على نفسها أن تدفع الديون التي استدانها حاكم مستبد لا ضمير له، هذا الحاكم الذي أنفق وبعثر في ستة عشر عامًا نحو ثلاثمائة مليون جنيه لكي يملأ جيوبه وجيوب الساسة كبارًا وصغارًا وجيوب المرابين النصارى واليهود.

ثم جرت ثورة سلمية بإرادة الأمة، ولم يحدث مدة هذا الانقلاب حادث واحد لا يليق بحكومة تراعي الذمة والشرف. ولكن أوروبا التي تهتم بالبورصات وبالأسهم أكثر مما تهتم بأمانى الشعوب، ترسل أساطيلها. ولماذا؟ لأن مجلس النواب قد وجد من المناسب أن يناقش الحكومة عن الميزانية. فأين الحياة هنا؟

هب أن وزيرًا من وزرائكم اختلف مع المملكة، فهل ترسل الأمم الكاثوليكية أساطيلها إلى أيرلندا لتهدتها؟ ومع ذلك ففي المشابهة فارق، فإن مصر هادئة، ولم يشك فيها أحد من الأوروبيين. ألا تحرج هذه الحالة الصدور؟ ومع ذلك، فعراي رجل هادئ عاقل، ينتظر الغد بحكمة فلاسفة العصور القديمة. فالجيش والأمة والمدن معه. وقنصل فرنسا كان إلى الآن صامتًا. أما سير ماليت فقد كان إلى الآن يطلب الصدام، ولا يرغب في صلح أو اتفاق يبذر في القاهرة. وبذر الخوف بدلًا من أن يغرس الثقة والطمأنينة في قلوب الأهالي. ولا تكاد يا سيدي تعرف مبلغ المفتريات التي تنتشر في التايمز والأستانة والديلي نيوز بواسطة الشركات التلغرافية. ومع كل ذلك، لا تسمع كلمة لوم ولا تجد من الأهالي ما يسيء أحدًا. فقد كنا وما زلنا في هدوء يشبه هدوء المجتمعين في بستان ريجنت في يوم أحد. هذا وينتظر وصول الأساطيل غدًا".

والحقيقة أنني دهشت لهذا الخطاب، الذي لم تصل معانيه التي عبر فيها نينيه عن حقائق دامغة استطاع أن يلمسها ويعبر عنها بكاء ووعي شديد، لم يبلغ مبلغه واحد من أبناء البلد الذين جهلوا أو عمدوا إلى نصب المحاكمات الباطلة لعراي.

وها هو بلنت يكتب ما يمليه عليه ضميره، فيقول:

"وكان هذا الظلم الفادح والهجوم على البلاد أدعى إلى تغيظ الأهالي وحنقهم بحيث تعدوا طورهم، لأن هذه الدولة الهاجمة عليهم كانت إلى هذا الوقت تُعد في نظرهم صاحبة الأثر الحسن في حب الحرية والمذاهب الإنسانية التي كان رجالها يدعون إليها بحماسة الرسل. فلم يكن إذن من المدهش أن يتطوح العقلاء ويتأثروا بخواطر هوجاء، وهم قد رأوا أنفسهم مهددين ساعة بالهجوم من جانب إنجلترا وساعة أخرى بالهجوم من جانب تركيا بفعل الدسائس الإنجليزية. فلم يكن لهم من يثقون به، وكانوا يخشون الخيانة في كل مكان (٣).

وهكذا كان بلنت عظيمًا وهو يصف الحالة التي كان عليها الناس، ويقترب من حالة الناس النفسية. ليس هذا فقط، بل نراه يقترب أكثر فأكثر من زعماء الثورة، ويقول عنهم:

"ثم ليس أيضًا من الغريب أن يرتكب الزعماء بعض الأغلط وهم في مثل هذه الظروف المتقلبة الشاقة. وكلما دقق الإنسان في هذه الأغلط شهد لهؤلاء الزعماء بالفضل. فإنه عندما فشلت دسائس وكلائنا واحدة بعد الأخرى، وتقطعت في أيديهم أسباب الخيانة التي لجأوا إليها، ووجدوا أنفسهم بعد حملتهم حيال هزيمة مخزية، عند ذلك لجأوا إلى المدافع والأساطيل لكي تحل عقدة لم يستطيعوا تحملها. وعندئذ فقط تغير المصريون عن موقف الهدوء الذي لزموه إلى الآن. واستطاعت عندئذ وزارة الخارجية الإنجليزية أن تدعي الظفر (٤)".

مرة أخرى يثبت بلنت بشهادة لا تقبل الجدل، فكيف نجادله من بعد ما علمناه من مواقف لعرايي كان فيها رابط الجأش، صابراً، حكيمًا، لم يتهور برغم صفاقة المواقف الخديوية والإنجليزية. وسوف نعرض لاحقًا لخطابات عرايي المنشورة في كتاب بلنت، والذي يواصل حديثه عن عرايي فيقول: "وإثبات هذه الأقوال لا يحتاج إلى أن ننسب إلى عرايي أو إلى الزعماء الآخرين صفات من الطراز الأول، إذ لم يكونوا من حيث الإدارة أو السياسة أو العسكرية يبلغون مبلغ خصومهم. وكان أكثرهم قليل الخبرة بأساليب الحكم وبدقائق السياسة الدولية. وأظن أن أحسن صفات عرايي هو تشبته بغرضه الأصلي، وهو استعداد يصادف جميع العالم مع استعداده أيضًا للدفاع عن البلاد وحمائيتها من جميع من يهاجمها من الأعداء. وقد أدى من هذه الوجهة عدة خدمات لأبناء وطنه مدة هذه الأسابيع القليلة يجب تذكيرهم بها الآن" (٥).

وهنا نجد بلنت قد تحدث بأمانة شديدة، لأن عرابي لو كان يسعى إلى مناصب أو مكاسب، لكان تودد إلى الخديوي أكثر فأكثر، خاصة أنه وصل إلى أعلى المناصب وهو منصب وزير الحربية. ولو كانت المسألة مسألة طمع في مال، لكان قبل عرض السلطان وذهب إلى إسطنبول وعاش في غد بقية عمره. لكن شيئاً من هذا لم يحدث، أثر الرجل الدفاع عن قضايا أمته إلى آخر يوم في الثورة، ولم يقبل المهادنة على حساب الشعب وعدالة مطالب الثورة.

وها هي خطابات عرابي إلى مستر بلنت تؤكد هذا الكلام، فقد كتب يقول:

"القاهرة في ١٥ مايو سنة ١٨٨٢

إلى صديقنا العزيز المخلص المستر بلنت،

بعد حمد الله، نخبرك أن خطابك المؤرخ في ٢٠ أبريل قد وصلنا. وقد قرأناه ونحن في غاية السرور، ونرجو أن تحيي قريباً ثمار مساعيك. والحقيقة أن كل من يعشق الحرية يشهد بفضلك ويحمد لك مساعيك. وقد تضاعف سروري عندما علمت أن خطابي قد وصلك في الوقت المناسب. والله برحمته يهدئ بالنا بحسن الحال، ويرشدنا إلى ما فيه صلاح البلاد. أما عن نشر الخطابين اللذين أرسلتهما لك، فقد كان قصدي أن أسفه الأعداء الذين يحملون عليّ ويتهمونني بأنني أركب الشطط وأطمح إلى الاستبداد والاستئثار بالسلطة. وأنت تعرف أن هذا سباب ليس غير، وأحب أن أذكرك بصفتي وزيراً للحربية، فأنا مسئول عن وزارتي كما أن كل وزير آخر مسئول عن وزارته. وليس في الوزارة سوى صوت واحد، وأنا أتبع رأي رئيس الوزارة والخطة التي يشير بها عليّ، كما يظهر ذلك من الخطاب الذي أرسله إلى الخديوي عندما أُلِف الوزارة. ويمكنك أن تثق بأننا جميعاً غيورون على مصلحة بلادنا، مجتهدون في أن نسير على أصول الحق. وقد عزمنا بمعونة الله أن نتغلب على جميع الصعوبات. فإذا كان في أوروبا أمة تميل إلى الخير وتحب نشر الحضارة، تود أن تضع يدها في يدنا لكي تعيننا على التقدم، فنحن نكون لها من الشاكرين. وإذا لم يكن هذا، فنحن نشكر الله وحده الذي أعاننا في البداية. أما عن حالة البلاد، فالهدوء شامل، والحيرة الوحيدة التي نعانيها هي في تلك الأكاذيب التي تنشرها الصحف الأوروبية. فإن هذا عداء لا مبرر له، ولكن عسى غشاوة الأغرار تزول عن أعينهم" (٦).



تلك واحدة من الرسائل الهامة التي استند إليها كثيرون في تحليلهم لخطاب عراقي المتزن والرصين، والبعيد كل البعد عن التهور أو العصبية، تلك التهم التي حاول أعداؤه والمتربصون بالثورة من عملاء وخونة إصاقها بعراقي. حتى أن من هؤلاء من انتقد مستوى تعليم عراقي، ونسي أمثال هؤلاء أن محمد علي نفسه لم يكن يعرف القراءة والكتابة!

أما سلالة العائلة والحكام منهم، فكان كل ما يفعلون هو الذهاب إلى باريس لتعلم اللغة والوقوع في براثن الفتنة بالغرب، لكن لم نعرف عنهم حبهم للعلم والبحث والتجريب. كانت مأساة الثورة فيمن هم من أبناء الوطن، ولكن وجهتهم كانت المال وفتات السلطة. هؤلاء باعوا الوطن والدين للإنجليز وللخديوي الخائن، عاشوا عهداً في كنف السلطان والاستبداد، استعذبوا الكبراج والإهانة. فلما جاءهم منادٍ ينادي عليهم بالحرية والكرامة، عز عليهم الهوان وسعوا لخراب بلادهم واحتلالها.

وها هو خطاب آخر أرسله عراقي إلى بلنت، نتدبره وندقق فيما بين السطور:

"أحمد عراقي

القاهرة في ٢١ مايو سنة ١٨٨٢

بعد تقديم أحسن التحيات والتسليمات، نقدم لكم شكراتنا على مساعيكم واهتمامكم بمصالح بلادنا وسؤالكم عنا بالتلغرافات والخطابات بعد الحوادث التي حدثت هنا. وقد أجبناكم إلى ما طلبتم منا، كما أجب أيضاً جميع الذين سألتموهم، وشرحنا الأحوال بالصدق والأمانة. وإليكم بعض التفصيلات:

إن جميع الأهالي في حزن لمجيء البوارج الإنجليزية والفرنسية، وهم يرون في هذا العمل نيات منطوية على السوء بالبلاد، كما أنهم يرون فيه أيضاً اعتداءً لا ضرورة له ولا مبرراً. وقد قرر المصريون ألا يسلموا للدولة التي تتدخل في شؤونهم أو في إدارة البلاد الداخلية. وهم أيضاً مصممون على الاحتفاظ بامتيازاتهم التي تثبتها المعاهدات، ولن يسمحوا لأحد بانتقاص هذه الامتيازات أو مسها ما دام فيهم رفق. ثم هم أيضاً سيجهدون في المحافظة على مصالح الأوروبيين وحياتهم وممتلكاتهم ومقامهم ما دام هؤلاء لا يتعدون الحدود التي رسمتها لهم القوانين. ونحن جميعاً نجتهد في تأدية واجباتنا، ونتوكل على الله، وبمعونته سننال غايتنا. وغايتنا تنحصر

في سعادة الوطن ونشر السلام والأمن بين سكانه. ونحن نأمل في عدالة أوروبا ألا تتعدى الدول علينا، بل العكس ننتظر منهم أن يحسنوا السلوك معنا، لأن هذا في مصلحتهم ويؤدي إلى تحقيق رغائبهم. ويحسن إنجلترا ألا تثق بوكلائها هنا، لأن هؤلاء الناس لهم مآرب خفية شخصية يريدون تحقيقها، ونحن نظن أن نجاحهم في تحقيق مآربهم هذه سيعود بالضرر على بلادهم وعلى حكومتهم.

وفي هذا ما يكفي، وسيأتيك الغد بما تجهله الآن.  
وقد أرسلت طي هذا خطابًا أرجوك أن ترسله إلى سير وليم جريجوري.  
وفي الختام، أرجوك تقديم تحياتي لصابونجي والليدي أني بلنت، والله يراكم بعنايته"  
(٧).

وعن الأيام والساعات القليلة السابقة ليوم ضرب الإسكندرية يقول الأستاذ الرافي عن مؤتمر الأستانة: "قرر المؤتمر في جلسته الثالثة وجوب التدخل في مصر لإخماد الثورة، وأن يعهد إلى تركيا بهذه المهمة بأن ترسل إلى مصر قوة كافية من الجند لإعادة النظام والأمن إليها. وأخذ يتداول الجلسات التالية في شروط هذا التدخل وحدوده. واستفادت إنجلترا من هذا البطء لإتمام تدايبرها وإنفاذ خطتها في تدخلها المنفرد. ووضع المؤتمر في جلسته السابعة (يوم ٦ يوليو سنة ١٨٨٢) قواعد هذا التدخل، وهي: أن يحترم الجيش الذي ترسله تركيا مركز مصر وامتيازاتها التي نالها بموجب الفرمانات السابقة والمعاهدات، وأن يخمد الثورة العسكرية ويعيد إلى الخديوي سلطته، ثم يشرع في إصلاح النظم العسكرية في مصر، وأن تكون مدة إقامته في مصر ثلاثة أشهر، إلا إذا

طلب الخديوي مدها إلى المدة التي تتفق عليها الحكومة المصرية مع تركيا والدول الأوروبية، ويعين قواد هذا الجيش بالاتفاق مع الخديوي، وتكون نفقته على حساب مصر، ويعين مقدارها بالاتفاق مع مصر وتركيا والدول الست العظمى الأوروبية" [٨] .

ولابد لنا أن نتوقف عند هذه الشروط المهينة لمصر وحاكمها الذي ارتضى الخيانة. فمصر لم تحضر المؤتمر، ولا تركيا، فكانت المهزلة مجتمعة: تعليمات وقرارات



تدوس على السيادة. وإمعانًا في التنكيل بالكرامة والسيادة فقد قرر المؤتمر أن تتحمل مصر التكاليف!

والغريب في الأمر أن كل ما فات عن هذا المؤتمر المهزلة كان مجرد إلهاء للدول بما فيها تركيا ومصر بالطبع حتى تتمكن إنجلترا من إعداد عدتها للحرب. وتلك مسألة سوف نعود إليها لاحقًا، فالأستاذ الرافي قد ألقى كثيرًا من اللوم على عرابي باشا بسبب عدم تنبؤه باستعدادات الأسطول للضرب. ولنا عودة لهذا الموضوع.

لكننا نكمل مع الأستاذ الرافي عن قرارات المؤتمر وما فيها من أبعاد تزيد الصورة وضوحًا عن حجم المؤامرة الإنجليزية وعن ضعف الموقف التركي، فيقول عن ذلك: "وقد صدر هذا القرار على أن يعرض على الحكومة التركية والحكومات الأوروبية الست التي لها ممثلون في المؤتمر، وأرسل نص القرار إلى هذه الدول فأقرته، ووافقت على تقديمه إلى الحكومة التركية، فأرسل إليها، ولكنها لم تقره، ووقفت موقف الإحجام والتردد، شأن السياسة التركية في ذلك العهد، واعتمدت في رفضها التدخل على تقارير درويش باشا الذي يقول فيها: إنه ليس في مصر ما يوجب تدخلها. وقد وافقت إنجلترا على دعوة تركيا إلى التدخل في الوقت الذي كانت تعد فيه معدات القتال، لتتدخل هي بمفردها، ذلك لأنها كانت مطمئنة إلى بقاء السياسة التركية وترددتها، وأنها تستطيع خلق (الحالة القهرية) التي نوه إليها دفرين [٩] ، فتتذرع بها إلى التدخل الحربي من جانبها، ضاربةً صفعًا عن قرار المؤتمر، وقد أنفذت خطتها، إذ ضرب الأسطول الإنجليزي مدينة الإسكندرية يوم ١١ يوليو قبل أن تتقدم الدول إلى تركيا بقرار المؤتمر، وقبل أن يتبين موقف تركيا حيال هذا القرار" [٩] .

وللحقيقة كان موقف درويش باشا صحيحًا. وقد شهد كثيرون كما أسلفنا بأن الموقف في مصر لم يكن يستدعي أي شكل من أشكال التدخل، وبالأحرى التدخل العسكري. وفي ذلك يقول الأستاذ الرافي: "أما التدخل في ذاته فلم يكن ثمة موجب له، لأن الحالة في مصر كانت طبيعية بعد تأليف وزارة راغب باشا، ومن الوقائع الثابتة أن إنجلترا أخذت تجهز معدات القتال قبل انعقاد المؤتمر، فقد أصدرت وزارة البحرية الإنجليزية في ١٥ يونيو تعليمات إلى بواخر النقل بالاستعداد للسفر إلى مصر، مقلة

كتائب الجنود، وأخذت وزارة الحربية تعبي الجنود في ذلك الحين لإرسالها إلى الديار المصرية".

ويستطرد الأستاذ الرافي مؤكداً على المؤامرة وخطاها للجميع، فيقول مضيفاً إلى ما سبق: "وقد كانت آخر جلسة عقدها المؤتمر قبل ضرب الإسكندرية (وهي الجلسة السابعة) يوم ٦ يوليو. فلما وقع الضرب ظهر أن المؤتمر لم يكن إلا مهزلة اتخذتها إنجلترا وسيلة لإشغال الناس عن تدبير نياتها العدائية. وقد اجتمع المؤتمر مع ذلك بعد الضرب يوم ١٥ يوليو" [١٠].

لكن وبرغم انتقاد الرافي للموقف الإنجليزي، إلا أنه يفاجئنا بعدها بانتقاد شديد للضحية، ونقصد عرابي باشا. وكنا قد ذكرنا سابقاً أنه نادراً ما استخدم الرافي لقب "باشا" بعد ذكر عرابي، والحقيقة أن هذا -في رأبي- أمر غريب، وقد لاحظته على الكثيرين ممن أرخوا لهذه الفترة. حرت في التفسير، ولكن غالباً أن الناس كانوا يستكثرون على فلاح ابن فلاح، وأصوله مصرية صرفة، أن يكون ذا منزلة عالية! في حين نجد أن الكل كان يسبغ على سلطان الخائن لقب "الباشا". وهذا أيضاً أمر عجب!

نعود إلى ما ذكره الرافي من انتقاد للعرابين وعرابي باشا بصفة خاصة، فيقول: "استمر المؤتمر -كما أسلفنا- يعقد جلساته على غير طائل، وإنجلترا تعد المعدات للقتال. وقد كان انعقاده مدعاة إلى اعتقاد العرابيين أن المسألة المصرية ستحل بطريقة المفاوضات بين الدول، وأن انعقاد المؤتمر مانع من انفراد إنجلترا أو غيرها من الدول بالتدخل الحربي في مصر. وكان هذا إغراقاً منهم في حسن الظن أو الجهل بما تنويه إنجلترا. وفي الحق أن العرابيين كان ينقصهم الحصافة في الرأي وبعد النظر السياسي، وأغلب الظن أنهم كانوا لا يعرفون الموقف السياسي على حقيقته. وكانوا يعتمدون على ما يتلقونه من بعض أفراد الأوربيين من الأوهام والأخبار الملفقة، ولم يكن لديهم قلم أخبار في مصر ولا في الخارج يطلعهم على حقيقة الأحوال السياسية وتطوراتها. وهذا فضلاً عما اشتهروا به من الغرور والخيلاء، إذ كانوا يتوهمون أنهم قادرون على دفع اعتداء الإنجليز أو أي دولة أخرى دون أي استعداد



للحرب، ولم يكونوا يقدرّون قوة أعدائهم ولا قوتهم في أنفسهم. فبينما كان الإنجليز يستعدون للحرب والقتال، ويحشدون جنودهم في إنجلترا ومالطة والهند، ويستطلعون قوة العربيين ويقفون على حقيقة معداتهم، كان العربيون لا يعرفون شيئاً عن معدات الإنجليز، بل كانوا يتوهمون أنهم لا يجرؤون على إعلان الحرب والقتال أو النزول إلى البر. وكذلك كان شأن وزارة راغب باشا عامة، فإنها كانت لا تزيد كثيراً عن مستوى العربيين في العلم والمعرفة، وكان عرابي هو الأمر المتسلط عليها إذ كان وزير الحربية والبحرية فيها".

ويواصل الرافي صب الغضب والصاق كل نقيصة بعرابي وصحبه، فهو يرى فيهم السبب في كل إخفاق تسبب في الغزو ومن ثم الاحتلال، في حين تم غض الطرف عن الخديوي وأفعاله!

وها هو الأستاذ الرافي يستفيض في حديث اللوم وإلقاء تبعات الأحداث على عرابي، فيقول: "ومما ساعد العربيين على التماذي في غرورهم رؤيتهم الأسطول الإنجليزي راسياً في مياه الإسكندرية دون أن تنشأ حرب أو يتحفز للضرب. فخيّل إليهم الوهم أن مجيئه لم يكن إلا من قبيل التهديد والوعيد، وأنه لم يجرؤ على إنزال الجنود إلى البر. واتخذوا من موقف السكوت الذي لزمه يوم مذبحه الإسكندرية دليلاً على أنه لا قبل له بالحرب والقتال. ولكن الواقع أن الإنجليز كانوا ينتظرون أن يهيئوا الجو في أوروبا لقبول تدخلهم الحربي، فدبروا مذبحه الإسكندرية حتى يظهروا الحالة في مصر بأنها حالة فوضى واضطراب ونهب وقتل، لا يؤمن معها على حياة الأجانب، وأنها تستدعي تدخل الدول لوضع حد لهذه الفوضى. ثم اشتركوا والدول في عقد مؤتمر الأستانة للمفاوضة في إيجاد علاج لهذه الحالة الخطيرة، وهيأوا الأفكار في أوروبا لضرورة التدخل لقمع الثورة في مصر. فلم يكن انتظارهم هذه المدة إلا لإحكام خططهم، وإتمام تجهيزاتهم الحربية، ثم لتمكين الجاليات الأوروبية من الهجرة من البلاد قبل أن تضرب إنجلترا ضربتها في مصر، لكي يكون عدوانها مقروناً بعطف الأوروبيين المهاجرين وغير المهاجرين، وتكون في احتلالها كأنها نائبة عنهم وعن الدول الأوروبية جميعاً. كل ذلك والعربيون غارقون في أحلامهم، معتقدون أن الحرب بعيدة الوقوع، ولذلك لم يبد منهم أي عمل يدل على الاستعداد لخوض غمار القتال". (١١)

إلى هنا...

كان لابد من التوقف عند هذا الكلام الخطير للأستاذ الرافي. حاولت قدر الإمكان عرض ما كتبه في هذا الأمر، لكن هناك الكثير لدينا مما يقال.

المراجع والمصادر:

١. الثورة العرابية - الأستاذ/ صلاح عيسى - ص (٢٠١).
٢. نص خطاب "جون نينيه" - منشور بكتاب التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ص (٢٠٥).
٣. التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ألفريد سكاون بلنت - ص (٢٠٧).
٤. نفس المصدر السابق - ص (٢٠٧).
٥. نفس المصدر السابق - ص (٢٠٧).
٦. نص خطاب عرابي باشا لسير بلنت - منشور بنفس المصدر السابق - ص (٢٠٤).
٧. نص خطاب ثانٍ لعرابي باشا - منشور بنفس المصدر السابق - ص (٢٠٥).
٨. الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ/ عبد الرحمن الرافي - ص (٢٩٢).
٩. نفس المصدر السابق - ص (٢٩٢).
١٠. نفس المصدر السابق - ص (٢٩٣).
١١. نفس المصدر السابق - ص (٢٩٤).



(99)

ما زلنا مع الساعات والأيام القليلة قبل ضرب الإسكندرية - مصر تحبس أنفاسها...

بعكس ما قال الأستاذ عبد الرحمن الرافي وذكرونا في الفصل السابق عن عدم قيام عرابي باشا بالاستعداد الكافي لمجابهة الأسطول الإنجليزي، فقد قال الأستاذ صلاح عيسى كلامًا مختلفًا تمامًا. وقبل أن نتعرض لما قاله الأستاذ عيسى، حري بنا أن نعتقد في تحامل الرافي على عرابي باشا في هذا الشأن، إذ يتنافى ما قاله مع المنطق؛ فليس من المعقول أن يقف وزير الحربية مكتوف الأيدي أمام هذا الخطر الداهم!

والحقيقة، لنا أن نتساءل ردًا على اتهامات الأستاذ الرافي لعرابي باشا بالتخاذل: أليس عرابي، ومن خلال وزارة شريف والبارودي، كرر طلب زيادة الجند وزيادة ميزانية الجيش، ولكن قوبل طلبه بالمقاومة والرفض؟ وهل لنا أن نتساءل بعد ثمانين عامًا وأكثر من بداية حكم محمد علي، كيف وصل الجيش إلى هذا المستوى من الضعف؟ وما هي مسؤولية حكام هذه الأسرة؟ كيف يصل عدد الجيش إلى ١٢ ألف جندي لا يستطيعون حماية القطر، بل وصل بالخدوي الأمر إلى الاستعانة بالبدو والعصابات الخارجة عن القانون لحمايته؟ فأين الحديث عن عظمة حكم محمد علي وأبنائه وأحفاده؟ أليس هو من أطلقوا عليه باني مصر الحديثة؟

نعود إلى الأستاذ عيسى، الذي تحدث عن الاستعدادات لمواجهة التهديد، فقال: "اهتم عرابي - باعتباره وزيرًا للحربية وقائدًا للثورة - بالاستعداد لمواجهة التهديد الأجنبي. وبمجرد عودته للوزارة في ٢٨ مايو، طلب من الخديوي إنفاذ الأوامر التي صدرت في عهد وزارة البارودي بجمع الجنود الاحتياطيين، فأجابه الخديوي إلى طلبه وصدر في أول يونيو أمر وزارة الحربية بجمع هؤلاء الجنود" (١). ويقول صابونجي في برقية منه لبلنت في ١٦ يونيو، إن الأمة والجيش يتشاوران كل يوم في تدبير وسائل الدفاع. وذكر في رسالة له في ١٤ يونيو أن "الاستعداد يجري على قدم وساق، وأنه

قد وجدت ذخائر كثيرة وبنادق عديدة كان قد خبأها إسماعيل عندما كان ينوي أن يستقيل عن الباب العالي، وهم يقولون إن هذه الذخائر ستنفعهم في الحرب" (٢).

كذلك يقول الأمير عمر طوسون عن الاستعدادات للمواجهة: "كما ذكر الأدميرال سيمور في برقية له بتاريخ أول يوليو ١٨٨٢ إلى مجلس الأدميرالية البريطانية، أنه شوهدت مراكب مشحونة بالمواد المفرقة على مسافة قريبة من قناة السويس، وأن في هذا الموضع معسكرًا كبيرًا من البدو، وأن معسكر الزقازيق قد تلقى أوامر بحشد ٣٠ ألف رجل مزودين بالفؤوس والزنانيل، أي أن النية معقودة على سد قناة السويس، وأن الأهالي تلقوا تعليمات بأن يتزودوا بالأسلحة" (٣).

كما نقل الأمير عمر طوسون باشا عن الأدميرال سيمور أنه ذكر في برقية له في اليوم التالي إلى مجلس الأدميرالية البريطانية: "أن مجلس الوزراء اتخذ قرارًا في الجلسة التي عقدها في أول يوليو، أنه نظرًا لما شوهد من استعدادات في البوارج الحربية، أضحى من الواجب رفع عريضة إلى السلطان يلتمس فيها مجلس الوزراء الترخيص بتعمير الحصون التي كان قد أوقف العمل فيها بأمر شاهاني" (٤).

وتستمر البرقيات تبعًا، يتضح منها كم العنت والتحجج بكل حجج واهية، بما يعيد للأذهان تذكّر حادثة المروحة التي حدثت في الجزائر سنة ١٨٣٣، واستخدمت حجة لتبرير الغزو. ولعل تلك البرقيات المتبادلة في الأيام الأخيرة بين الأدميرال سيمور ومجلس الأدميرالية البريطانية تكشف بوضوح الصلف والعجرفة في التعامل مع الدولة المصرية، في ظل خذلان كامل من الخديوي الخانع، الذي بات كل همه كرسي الحكم، ولتذهب سيادة البلاد إلى الجحيم.

ومن تتابع البرقيات نرصد هذه النزعة العدوانية، التي تخفي من ورائها نية الغزو:

برقية من مجلس الأدميرالية الإنجليزية إلى الأدميرال سيمور - الأدميرالية في ٣ يوليو سنة ١٨٨٢:

"امنعوا كل محاولة يراد بها غلق مدخل البوغاز الموصل للميناء. وإذا بوشر إعادة العمل في الحصون أو نصبت فيها مدافع جديدة، فأخبروا قائدها الحربي بأن لديكم أوامر بالحيلولة دون ذلك. وإذا لم يوقف العمل في الحال، فدمروا الحصون واسكتوا مدافعها إذا أطلقت النيران، وهذا بعد أن تعطوا الأهالي والسفن التجارية والحربية الأجنبية المهلة الكافية" (٥).

برقية من الأدميرال سيمور إلى مجلس الأيرالية البريطانية - الإسكندرية في ٤ يوليو سنة ١٨٨٢:

"نُصب مدفعان جديان في قصر فاروس (قلعة قايتباي) في الليلة الماضية، وقُوي حائطه المواجه للبحر أيضًا. ويفضل القنصل الجنرال أن أوْجل توجيه الإنذار إلى صباح يوم الخميس، لكي يجد الأوروبيون فرصة للهجرة من القاهرة. ولم يحدث أي تغيير في الوجاهات المشرفة على البحر. وطلب الأدميرال الفرنسي موازنة بين هذه الحصون والأسطول البريطاني. وردت له الإجابة من القائد الحربي ومن عرابي، اللذين أرسلوا الأدميرال المصري ليؤكد أنه ليس هنالك فكرة بعمل سد ما في مدخل البوغاز" (٦).

وفي ٥ يوليو سنة ١٨٨٢، أخبر مسيو فريسينيه، رئيس مجلس وزراء فرنسا، لورد ليونز، سفير إنجلترا في باريس، وهذا بدوره بلغ لورد جرانفيل أنه ورد إليه في الصباح برقية من الأدميرال كونراد، قائد الأسطول الفرنسي بالإسكندرية، عن التعليمات التي تلقاها الأدميرال سيمور بشأن النيات التي نسبت للحكومة المصرية، وقيل عنها إنها موجهة ضد الأسطولين الفرنسي والإنجليزي. ثم قال الوزير الفرنسي للسفير الإنجليزي إنه جمع مجلس الوزراء لبحث المسألة، فقرر أن الحكومة الفرنسية لا تستطيع أن تعطي تعليمات للأدميرال كونراد أن يكون مع الأدميرال سيمور، وأن يمنع بالقوة بناء الحصون أو نصب المدافع في ميناء الإسكندرية. واستطرد مسيو فريسينيه فقال إن الحكومة الفرنسية تعد التصرف بهذه الكيفية عملاً عدائياً هجومياً ضد مصر، والاشترك فيه لا يمكن أن يكون بدون إخلال بنص الدستور الذي يحظر الدخول في حرب بدون موافقة مجلس النواب والشيوخ. وبناءً على ذلك، أرسلت إلى

الأدميرال كونراد تعليمات تقضي عليه بالألا ينضم إلى الأدميرال سيمور إذا وجه هذا إنذارًا نهائيًا للمصريين يختص بتحسيناتهم، وأن يتراجع إذا صمم الأدميرال سيمور على إطلاق المدافع.

وبذلك أصبحت إنجلترا مطلقة اليدين وحدها أمام مصر. (٦)

وبرغم موقف فرنسا الواضح، إلا أنني أعتقد أنه جاء متأخرًا ولم يسفر عن شيء، ونالت إنجلترا ما كانت تصبو إليه من العمل منفردة حتى يتحقق مخطط الغزو والاحتلال. ومما يلفت النظر أيضًا في هذه البرقية هو التطمينات التي بذلها عرابي للتأكيد على عدم وجود أي عمل عدائي تجاه الأسطول. لكن كل ذلك لم يشفع للإنجليز. ومع ذلك، نجد من يرمي عرابي بأنه تسبب في الاحتلال، وكأن المطلوب منه أن ينحني لقائد الأسطول طالبًا السماح والمغفرة على أنه حاول ترميم الحصون التي هي في أرضه!

- برقية من مستر كارتررايت إلى اللورد جرانفيل الإسكندرية في ٥ يوليه سنة ١٨٨٢ ..

سيدي اللورد،

أنشرف بإخبار سعادتكم أن وكيل نظارة البحرية (المصرية) توجه أمس بعد الظهر إلى الأدميرال سري بوشامب سيمور (**Seymour Beauchamp**) وقدم له تقريرًا مطمئنًا من جهة وضع العوائق في مدخل ميناء الإسكندرية. وبعد ذلك بقليل، تلقى الأدميرال إجابة بالكتابة من قومندان الحامية، وفيما يلي نصها:

«تلقى الخديوي صباح اليوم رسالة برقية من السلطان تُعلنه بأنه هو ووزرائه مسؤولون إذا لم توقف الأعمال في الحصون، لأن أعمالًا كهذه تدعو الأسطول الإنجليزي لضرب الإسكندرية. وسيجتمع مجلس الوزراء هذا الصباح لإبلاغه بهذا الأمر العالي للعمل بمقتضاه».

ومن هذه البرقية نستدل على مدى ضعف الموقف التركي، وكأنه يقوم بدور السكرتارية. وحتى لم يخبرنا ما هو الأمر العدائي في ترميم الحصون؟ وعلى مثل هذا الموقف من تركيا، علق الأستاذ محمود الخفيف قائلاً: "أما تركيا فقد تراخت وتهاونت في الأمر وأظهرت ضعفاً وترددًا وحيرة" (٩).

برقية من الأدميرال سيمور إلى الأدميرالية البريطانية، الإسكندرية، في ٦ يوليو سنة ١٨٨٢:

لقد أكد لي القائد العسكري، ردًا على مذكرتي المؤرخة بتاريخ اليوم، بأنه لم يُوضع أي مدفع جديد في الحصون ولم يُنجز عمل ما. وصادق درويش باشا على صحة هذا التصريح. ولم تحدث أي إشارة تدل على القيام بأعمال جديدة منذ بعد ظهر أمس. ويجوز أن ذلك إنما كان امتثالًا لأمر السلطان. وإني لا أتردد في الضرب إذا واصلوا هذه الأعمال. وقد تلقى الأدميرال الفرنسي الأوامر بالتراجع هو وبوارجه إذا بدأ العدوان (١٠).

ومن هذه البرقية يستدل على مدى التربص ووضع العراقيل تجاه تهدئة الأمور. البرقية التالية جاءت لتؤكد على هذه المعاني، وعلى أن الأمور قد هدأت بالفعل، وأن استجابة السلطات وتجاوبها اتقاءً لشرور العدوان الظاهرة، ومن ثم فلا حاجة للأسطول لضرب المدينة.

وفي ٧ يوليو سنة ١٨٨٢، وجه قناصل الدول الكبرى الجنرالالية بالإسكندرية إلى الأدميرال سيمور المذكرة الاجتماعية الآتية:

الإسكندرية، في ٧ يوليو سنة ١٨٨٢

إن وفرة مصالح رعايانا الكثيرة العدد بالإسكندرية الآن، والذين لهم أملاك جسيمة جدًا، تضطرننا أن نستعلم من جنابكم عما إذا كنتم تعتبرون إجابة الحكومة المصرية الخاصة بالتحصينات مرضية. ونحن نرى أنه في مقدورنا أن نحصل على تأكيدات منها ترضيكم الرضاء التام إذا كان لا يزال يتراءى لكم أن الإجابة المذكورة غير وافية.

وسيسرنا شاكرين غاية الشكر إذا عرفتمونا أن هذه المسألة قد سُويت وانتهت. أما إذا كان الأمر على نقيض ذلك، فأفيدونا عمن نعتد عليه في ترحيل رعايانا. وعلى أي حال، لا يمكن أن يتم ضرب الإسكندرية بدون أن يجر أخطارًا جسيمة على المسيحيين والأهالي معًا، ولا بدون تدمير ما لا يُحصى من أملاك الأوروبيين. وسنتقبل بمزيد السرور تكرمكم برفع هذه الملاحظة إلى حكومتكم قبل أن تنفذوا أوامرها التي صدرت بشأن هذه المسألة (١١).

الإمضاءات:

دي فورجس، بارون سورما، دي مارتينو، دي لكس، بارون كسجك

وتلك برقية خطيرة من القناصل تفضح النية المبيتة. فها هم يزيلون الالتباس ويتعهدون بضمان تنفيذ تعليمات قائد الأسطول، ولكن لا حياة لمن تنادي!

من ظهر المدرعة "أنفسييل" بالإسكندرية، ١٨٨٢/٧/٧

سادتي،

أنشرف بإخباركم بوصول مذكرتكم الاجتماعية التي بعثتم بها إليّ اليوم تسألوني فيها عما إذا كنت مرتاحًا من إجابة القائد العسكري على خطابي الذي أرسلته إليه أمس. وإني أشكركم كثيرًا على ما عرضتموه عليّ من الحصول من القائد العسكري على إجابة مرضية إذا كنت أرغب في تأكيدات منه أوفى من الأولى. كما أرجو أن تتقبلوا وافر شكري على الاقتراح الذي تلمفتم بتقديمه إليّ.

فإذا كان نفوذكم لدى القائد العسكري يمكن أن يحمله على التصرف بإخلاص ويحول دون استمراره في أعمال التحصينات، فإنكم بذلك تصيبون الهدف المقصود. لأن التأكيدات المكتوبة مهما تكن عباراتها قليلة القيمة بالنسبة للمصالح التي أوتمنت عليها.



وألزم أن أبني لكم أني لا أنوي، ولا قلت مطلقاً، أي أقصد أن أضرب مدينة الإسكندرية. فإن أعمالنا الحربية إذا أمست ضرورية فستوجه إلى الحصون، ولا أرى سبباً للخوف من وقوع تلف يصيب الأملاك الخصوصية التي أنتم من أجلها في وجل. وسأبلغ حكومة جلالة الملكة الملاحظة التي لفتت نظري إليها في الفقرة الأخيرة من خطابكم.

ويجب أن أحرص مع التدقيق على نص بلاغي الذي أرسلته إلى القائد الحربي حينما تحدث أدنى محاولة يقصد بها العودة إلى أعمال دفاعية. وعلى أي حال، فسيُعطى إنذار نهائي مدته ٢٤ ساعة فقط.

وأنشرف إلخ...

الإمضاء: بوشامب سيمور

أميرال ورئيس القيادة

حتى هذه البرقية، نفهم منها أن الضرب في حالة حدوثه فإنه سيكون لأهداف عسكرية بالطبع، بالرغم من عدم وجود أي سند من القانون الدولي أو حتى سبب منطقي.

حتى أن الأمير عمر طوسون علق على هذه البرقية بقوله: "ويرى من مذكرة القناصل الجزائرية السالفة أنهم بذلوا كل جهودهم في سبيل تجنب وقوع الحرب، وهذا أمر يستوجب لهم الشكر. كما يرى أيضاً من إجابة الأميرال المتصلب ليسد الباب أمام كل تسوية يمكن الاهتداء إليها" (١٢).

لكن هذه التطمينات لم تحدث أثرها. ففي نفس هذا اليوم، أرسل سيمور، قائد الأسطول، برقية إلى القائد الحربي.

من ظهر البارجة "أنفسيبل" في ٧ يوليو سنة ١٨٨٢

صاحب السعادة،

أنشرف بإخباركم أني علمت من طريق رسمي أن مدفعين جديدين نُصبا أمس في خطوط الدفاع المشرفة على البحر، وأن بعض استعدادات حربية على وشك الإنجاز في واجهة الإسكندرية الشمالية، الغرض منها تهديد الأسطول الذي تحت قيادتي.

فيجب عليّ، والحالة هذه، أن أعلنكم أنكم إن لم تأمروا بالإقلاع عن هذه الأعمال أو تكونوا قد أمرتم بالإقلاع عنها، يكن من واجبي ضرب الحصون الجاري فيها البناء. وأتشرف بأن أكون إلخ...

الإمضاء: بوشامب سيمور

أميرال ورئيس القيادة (١٣).

وبالرغم من هذه اللهجة الوقحة، إلا أن اللواء طلبة عصمت، القائد الحربي، أرسل إليه برقية هذا نصها:

الإسكندرية، في ٢٠ شعبان سنة ١٢٩٩ هـ — ٧ يوليو سنة ١٨٨٢ م

عزيزي الأميرال الإنجليزي، أتشرف بأن أنبئكم بوصول خطابكم المؤرخ يوم ٦ يوليو الذي تذكرون فيه أنه تم تركيب مدفعين وأن أعمالاً أخرى على وشك أن تقام على شاطئ البحر. ردًا على ذلك، أريد أن أؤكد لكم أن الأخبار المذكورة عارية عن الصحة، وأن هذه الأخبار مثل خبر التهديد بسد مدخل البوغاز الذي اتصل بكم وتحققتم كذبه. هذا وإني لوائح من شريف عواطفكم المتشعبة بروح الإنسانية. وأرجو قبول احتراماتي.

الإمضاء

طلبة عصمت

قائد القوة (١٤).

وبعد هذه البرقية القاطعة، أرسل أيضًا الخديوي توفيق هذه البرقية:

الإسكندرية في ٧ يوليو سنة ١٨٨٢ م



من اليوم الذي انقطعت فيه الأعمال حسب أمر جلاله السلطان، لم نقم بأي عمل إلى الآن. وقد أذيعت إشاعة مضمونها أن الحكومة تنوي سد مدخل ميناء الإسكندرية وأنها تتخذ غير ذلك من التدابير الحربية. وقد توجه قنصلا إنجلترا وفرنسا إلى راغب باشا للوقوف على الحالة منه، فأكد لهما أن هذه إشاعات ليس لها أدنى نصيب من الصحة، وأن فكرة هذه التدابير لم تخطر بالبال. وبما أن ميناء الإسكندرية مزدحم بالبوارج الحربية، فهذه الحالة تخول لكل بارجة من هذه البوارج حجز كل سفينة تحمل مدافع. وقد أخطر رئيس النظار ناظر البحرية بذلك، فخرج القنصلان راضيين من هذا البيان. وفي الوقت نفسه كتب الأميرال إلى قائد الجنود بالإسكندرية خطاباً صرح فيه بأنه، ما دامت النية معقودة على سد الميناء، فيلزمه هو أيضاً أن يتخذ احتياطات لوقاية نفسه. فأجابه القائد بأن هذا الخبر ليس له صحة. وذهب بعد ذلك ناظر البحرية وأكد للأميرال الإنجليزي هذه التأكيدات، فشكره ووعد أن يخبر بذلك حكومته.

الإمضاء

محمد توفيق (١٥).

ولكن كل هذه التصريحات السلمية المطمئنة لم تكف الأميرال سيمور، وصمم تصميمًا نهائيًا على ضرب قلاع المدينة بقنابل أسطوله، متذرعًا بالأسباب التي سبق ذكرها، وأرسل البرقية الآتية:

برقية من الأميرال سيمور إلى الأميرالية الإنجليزية

الإسكندرية في ٩ يوليو سنة ١٨٨٢م

إيماءً إلى برقيتي المؤرخة في يوم ٤ يوليو سنة ١٨٨٢م، أقول إنه ليس هنالك أدنى ريب فيما يتعلق بالتسليح. وإني سأخطر قناصل الدول الأجنبية غدًا عند شروق الشمس وأشرع في الضرب بعد ٢٤ ساعة إن لم تسلم إلي الحصون القائمة على البوغاز والتي تشرف على مدخل الميناء. (١٦)

وفي هذه البرقية ارتفع سقف المطالب إلى طلب تسليم الحصون القائمة على البوغاز. وكان أن بدأ تبادل برقيات الساعات الأخيرة، ومنها تفوح رائحة الخيانة...

المراجع والمصادر

- ١ - الثورة العرابية - الأستاذ / صلاح عيسي - (٤٧٢).
- ٢ - التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ألفريد سكاون بلنت - ص (٢٤٤).
- ٣ - يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ - عمر طوسون باشا - ص (٤٧).
- ٤ - نفس المصدر السابق - ص (٤٨).
- ٥ - نفس المصدر السابق - ص (٣٨).
- ٦ - نفس المصدر السابق - ص (٣٩).
- ٧ - نفس المصدر السابق - ص (٣٩).
- ٨ - نفس المصدر السابق - ص (٤٠).
- ٩ - أحمد عرابي "الزعيم المفترى عليه" - الأستاذ / محمود الخفيف.
- ١٠ - مصدر سابق - عمر طوسون - ص (٤١).
- ١١ - نفس المصدر السابق - ص (٤٣).
- ١٢ - نفس المصدر السابق - ص (٤٣).
- ١٣ - نفس المصدر السابق - ص (٤٣).
- ١٤ - نفس المصدر السابق - ص (٤٣).
- ١٥ - نفس المصدر السابق - ص (٤٣).
- ١٦ - نفس المصدر السابق - ص (٤٥).



## (100)

برقيات الساعات الأخيرة، ما قبل الساعة السابعة صباح يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢: لعل القراءة المتأنية لهذه البرقيات تنبئ عن أن مسألة الغزو كانت محسومة تمامًا وبمجرد وصول الأسطول الإنجليزي إلى سواحل الإسكندرية، وأن المسألة من ساعتها هي مسألة وقت. أما الكارثة الكبرى فهي الرسائل المباشرة وغير المباشرة بين إنجلترا وممثليها وبين توفيق وأعوانه. ونستعرضها تباعًا قبل الضرب بثمانية وأربعين ساعة.

برقية من الأميرال سيمور إلى الأميرالية الإنجليزية:  
الإسكندرية في ٩ يوليو سنة ١٨٨٢

إيماءً إلى برقيتي المؤرخة في يوم ٤ يوليو سنة ١٨٨٢م، أقول إنه ليس هنالك أدنى ريب فيما يتعلق بالتسليح. وإني سأخطر قناصل الدول الأجنبية غدًا عند شروق الشمس، وأشرع في الضرب بعد ٢٤ ساعة إن لم تسلم إليّ الحصون القائمة على البوغاز والتي تشرف على مدخل الميناء.

وعزز مستر كارترائت هذه البرقية بالبرقية التالية:

برقية من مستر كارترائت إلى وزير الخارجية البريطانية:

من ظهر البارجة هلكن **Helicon** بالإسكندرية في ٩ يوليو سنة ١٨٨٢ سيدي اللورد، أتشرف بإخباركم أنه اتصل بالأمرال سير بوشامب سيمور أن مدفعين جديدين نصبوا صباح اليوم بحصن السلسلة القائم تجاه الميناء الجديدة. ولا يستطيع الأمرال أن يلازم الصمت حيال هذا العمل العدائي، فقرر أن يطلق النار عند شروق شمس يوم الثلاثاء ١١ الجاري. لقد أخطرت في هذا المساء القناصل الجنرالية والخديو ودرويش باشا. وسأعمل الترتيبات اللازمة لترحيل جميع الرعايا البريطانيين على البواخر في هذا المساء أو غدًا صباحًا. ويؤخذ من شهادة الضابط الذي نقل الخبر إلى الأمرال أن

المدفعين المذكورين كانا من الطراز القديم، أي أنهما لم يكونا من نوع الششخانة، بل كانا من المدافع الملساء التي ليس لقنابلها قوة لإصابة المرعى البعيد حتى تصيب هذه البوارج وتخرق دروعها فتحدث الضرر لهذه السفن (١). ويقول الأمير طوسون: "حصن السلسلة هذا من ناحية أخرى واقع خارج منطقة القتال، ولذلك فإنه عندما حشدت سفن الأسطول عصر يوم الضرب لإطلاق قنابلها على حصن قايتباي، لم تعر حصن السلسلة أدنى التفات مع أنه صوب إليها بعض القنابل. فذعر الأميرال كان في غير محله" (٢). ومن هذه البرقية بالذات يتبين أن العزم قد عُقد على الضرب بعد ساعات بالفعل. فكما أوضح عمر طوسون، فإن المدفع المذكور لم يكن يمثل أدنى خطورة على الأسطول. مرة أخرى نذكر بحدثة المروحة في الجزائر، ولكننا في مصر والفعل إنجليزي!

ويقول أحمد شفيق باشا: "أن مستر كارترتاي أشار على الخديو توفيق أن ينزل هو وأسرته إلى إحدى البوارج الإنجليزية ليكون في مأمن مما عساه أن يصيب سراي رأس التين لأنها عرضة لقذائف المدرعات، فأبى" (٣). وعلق الأمير طوسون على تلك البرقية بقوله: "وهذه المشورة لم تدون في الكتاب الأزرق عن سنة ١٨٨٢م. غير أنه يؤخذ من رسالة برقية مرسلة من مستر كارترتاي إلى لورد جرانفيل في ٧ يوليو سنة ١٨٨٢م أن هذا الأمر حدث فعلاً. وإليك نص هذه الرسالة: الإسكندرية في ٧ يوليو سنة ١٨٨٢

أتشرف بإخبار سعادتكم أن سمو الخديو أرسل في طلب سير أوكلاند كلفن **Auckland Colvin** في ضحوة هذا اليوم ليعرض عليه خطة السير التي ينوي سموه اتخاذها في هذه الظروف. فلقد نوى سموه في الحالة التي يستقر فيها الرأي على الضرب أن يبقى في الديار المصرية. وهو يقول في تعليل ذلك إنه لا يستطيع أن يترك جميع أولئك الذين ظلوا في معيته وأولوه في غضون هذه الفتنة إخلاصهم، كما أنه من جهة أخرى لا يستطيع أن يهجر مصر إذا أغارت عليها دولة أجنبية، إذ يقال حينئذ إنه بارحها لينجو بنفسه. أما إذا احتلت تركيا مصر وصادف هذا الاحتلال مقاومة، فإن سموه ودرويش باشا يعلمان الجيش عندئذ بأنهما بصفتها من رعايا السلطان المخلصين لجلالته لا يكونان قد أديا واجبهما إذا عضدا هذه المقاومة. وفي هذه الحالة ينطلقان بأحسن الوسائل الممكنة إلى يخت درويش باشا. وأعرب سموه عن



نيته في الانصراف هو ودرويش باشا إلى أحد القصور القائمة على شاطئ المحمودية إذا كان الضرب من جانب الأسطول الإنجليزي، وأنه بقدر الإسراع في إنجاز الضرب يقل الخطر الذي يحيق بشخص الخديو. وكان سموه أثناء هذه المقابلة رابط الجأش يتكلم بصوت هادئ، واختتم الحديث بتوجيه الرجاء إلى سير أوكلاند أن يبلغ قراره هذا إلى سعادتكم. ولقد عقدت العزم على أن أخبر درويش باشا أنه في حالة حدوث ضرب تلقي حكومة صاحبة الجلالة البريطانية عليه مسئولية سلامة الخديو الشخصية وأمنه. (لأن الحكومة الإنجليزية كانت قد قطعت العلاقات مع القطر المصري) ولي الشرف إلخ... الإمضاء كارترايت (٤)

وهكذا، الاتصالات واضحة وصريحة تتحدث عن نية الضرب وتتفاوض في التفاصيل مع الخديوي وتولي الأهمية الأولى لتأمين سلامته، ولتذهب المدينة إلى الجحيم. ولعل في شهادة الأستاذ الإمام محمد عبده حين كتب في إحدى مقالاته ما يعطي صورة مقربة عن الأوضاع ما قبل ضرب الإسكندرية، فقد كتب يتهم الإنجليز بأنهم سبب الخلل والفتنة في البلاد، فقال: "إن الحكومة الإنجليزية، على عاداتها في اختلاق العلل وارتجال المساءات، قلبت وجوه المسائل، واستدبرت طلائع الحق، واستقبلت وجه مطعمها، واتخذت مجرد التغيير في بعض نظمات الحكومة الخديوية سببًا للمناوأة، واندفعت لتسيير مراكبها إلى مياه الإسكندرية تهديدًا لحكومة الخديو (يقصد الوزارة) وعدوانًا عليه. ثم نفخ بعض رجالها في أنوف ضعاف العقول من الأجانب المقيمين بالثغر حتى أوقدوا فتنة (يقصد المذبحة) هلك فيها المساكين قضاء لشهوة إنجليزية. وأقامت منها حكومة إنجلترا حجة في العدوان على الأراضي الخديوية. ولو أن بصيرًا نظر في أحوال القطر المصري بعين صحيحة من مرض الغرض لعلم أن بداءة الخلل في ذلك القطر يوم وردت المراكب الإنجليزية لثغر الإسكندرية. وعندنا أن وصول الأسطول البريطاني كان مشجعًا للخديو وعمر لطفي على الكيد لعراي، والعمل للقضاء عليه. وليس في ذلك ما ينافي أن إهمال المذبحة كان بتدبير واتفاق بين الخديو توفيق وعمر لطفي" (٥).

ويكتب الإمام محمد عبده عن برقية سيمور إلى عصمت باشا "فائد حامية الإسكندرية" في يوم ٩ يوليو ١٨٨٢ التي يطالبه فيها بوجود الكف عن وضع المدافع وتجهيز الدفاع، وتوعده بالضرب. ويكمل قائلاً: "وفي يوم ١٠ يوليو كرر ذلك الاشتكاء، وقال إنه سينفذ تهديده إن لم يسلمه طابية رأس التين لتجريفها من السلاح (لم يكن

شيء من التجهيزات قد وصل في ذلك اليوم) فأرسل إليه قرار مجلس النظار تحت رئاسة الخديو حضره أيضًا كثير من الأعيان، محصله أن مصر لا يمكنها تسليم موقع من مواقعها إلا قهراً، وأن شيئاً مما يدعيه لم يحصل من يوم صدور أمر السلطان بمنع ذلك. وما كان قد حصل فهو من الترميمات السنوية، وأن المدافع لم تزل على حالها من عدة سنين" (٦). وهنا نلاحظ أن الخديوي كان يحضر اجتماع مجلس الوزراء في حين أن التنسيق بينه وبين الإنجليز كان قائماً على قدم وساق، والهدف الأسمى هو سحق العرابيين.

ما زلنا مع الأستاذ الإمام، فتحت عنوان "رأي الخديو في ضرب الإسكندرية" كتب يقول: "في ١١ يوليو، قال أحد الميراليات الذين في معية الخديو لسموه: "ما مصير الإسكندرية لو ضربها الإنجليز؟"

فأجاب (الخديو): "ستين سنة!" (٧) وهز كتفيه.

فقال الضابط: "لكن السكان سيحرقونها، فأرجو أن تتوسط لدى الأدميرال سيمور، والوقت لم يزل يسمح بذلك، استدع ذو الفقار وأمره أن يحافظ على المدينة فعنده من الرجال الكفاية".

فأجاب الخديو:

"فلتحرق المدينة جميعها ولا يبقى فيها طوبة على طوبة، حرب بحرب، كل ذلك يقع على رأس عرابي وعلى رؤوس ولاد الكلب الفلاحين، وسيذوق الأوروبيون الملاعين عاقبة هروبهم مثل الأرانب".

وأختتم محمد عبده حديثه قائلاً: "وقد ذهب الخديو من رأس التين إلى الرمل، وانسحب المحافظ وموظفو المحافظة واختفوا (بعيداً عن الخطر)" (٨).

والحقيقة، هذا الذي كتبه الإمام محمد عبده ليس ببعيد عما تناوله مؤرخون آخرون، كما أن تتبع سيرة الرجل تشي بكل شك في انتمائه لهذا البلد. إذًا فليس من المستغرب أن يُنقل هذا عن لسانه. كما أنه من المستغرب أن يصدر الإنذار النهائي ولا نجد موقفاً قوياً من الخديوي، أو مبادرة بالاتصال بالحكومة الإنجليزية، أو مخاطبة زعماء العالم لدرء هذا الدمار المنتظر. حتى أن نص الإنذار في غاية الوقاحة، وما الغرض منه إلا التعدي على السيادة وكسر الإرادة والكرامة الوطنية.

ويقول نص الإنذار النهائي من سيمور إلى عصمت باشا:

"أتشرف بإخبار سعادتكم أنه نظرًا لأن الاستعدادات العدائية الموجهة ضد الأسطول الذي أتولى قيادته آخذة في الازدياد طوال يوم أمس في طوابي صالح وقايتباي والسلسلة، قد عقدت العزم على أن أنفذ غدًا (١١ الجاري) عند شروق الشمس العمل الذي أعربت لكم عنه في خطابي المؤرخ يوم ٦ الجاري إن لم تسلموا إلي حاليًا قبل هذه الساعة البطاريات المنصوبة في شبه جزيرة رأس التين وعلى شاطئ ميناء الإسكندرية الجنوبي لتجريفها من السلاح" (٩).

ومن أغرب البرقيات وأكثرها تبجحًا كانت من "كارترائت" - نائب القنصل البريطاني العام - إلى راغب باشا يخطر به قطع العلاقات مع مصر، وهذا هو نص البرقية باللغة العربية: "سيدي الوزير: بناءً على البلاغ الذي قدمه سير بوشام سيمور في هذا الصباح إلى القائد الحربي بالإسكندرية، أراني مضطرًا إلى أن أخلي قنصلية صاحبة الجلالة وأن أقطع في الوقت الحاضر العلائق التي كانت بين سعادتكم وبين شخصي بصفتي وكيل قنصل عام بالنيابة عن جلالته في مصر" (١٠).

وما أن تلقي راغب باشا هذه البرقية المؤرخة ١٠ يوليو حتى تواصل مع المسيو دي مارينو قنصل إيطاليا العام وسأله الاجتماع بقناصل فرنسا وألمانيا والنمسا وروسيا حتى يتدخلوا لدى الأميرال سيمور لوقف التصعيد ومنع ضرب المدينة، وبالفعل اجتمع راغب باشا مع القناصل الذين استجابوا لدعوة المسيو دي مارينو، وللأسف لم يفعلوا شيئًا لتيقنهم من أن الضرب حادث صباح اليوم التالي. وكان المسيو دي مارينو قد نصح راغب باشا بأن يذهب بنفسه إلى البارجة "إنفنسبل" ومقابلة الأميرال سيمور، وهو ما حدث بالفعل، إلا أنه كان عاجزًا على الضرب ومصرًا على الإنذار. وقد غادر راغب باشا البارجة هو ومرافقوه (عبد الرحمن بك وزير المالية، وتجران بك سكرتير مجلس الوزراء) وتوجهوا على الفور إلى سراي رأس التين لمقابلة الخديوي حيث عرضوا عليه نتيجة المقابلات، فكان أن دعا الخديوي إلى اجتماع لمجلس الوزراء لتدارس الموقف وإعداد رد من الحكومة على الإنذار. اختلفت الآراء بين الوزراء، فمنهم من رأى الاستجابة لمطالب قائد الأسطول ومنهم من رأى ضرورة رفض الإنذار. بالقطع لم يكن مقبولًا على الكرامة الوطنية القبول بهذا الإنذار المذل، كما أنه لا يمكن أن يختلف اثنان على أن قبول مطالب قائد الأسطول كان سيعني إلغاء قرار الضرب ومن ثم عدم الشروع في الغزو والاحتلال. قبول المطالب كان من قبيل السذاجة السياسية ولا شك في هذا. ومع ذلك بذلت الحكومة الكثير من ضبط

النفس إلى الدرجة القصوى، وبعدها لم يكن متصورًا في خلد أي وطني أن يقبل بهذه المطالب التي تكمن فيها كل معاني الصلف والعجرفة.

ويقول الأستاذ الرافي نقلًا عن مذكرات عرابي باشا عن ذلك الاجتماع: "بعد أن طالت المناقشة استقرت الأغلبية على رفض مطالب الأدميرال ورأي المجلس في الوقت ذاته منعا لاحتجاجات الأدميرال أن يرسل إليه وفدًا مؤلفًا من عبد الرحمن باشا رشدي وزير المالية، وقاسم باشا وكيل البحرية السابق، ومحمد كامل باشا وكيل البحرية وقتئذ، وتجران بك سكرتير مجلس الوزراء ليخاطبوه وديًا، ويوضحوا له أن المصريين ليسوا أعداء للإنجليز، وأنه لا يمكن سد البوغاز بالأحجار كما قيل، وأما إنزال المدافع فهذا أمر لا يمكن قبوله، وإنما يمكن إجابة لطلبه، وسدًا لباب النزاع إنزال ثلاثة مدافع من ثلاث طوابي، وهو طابية المكس، وطابية صالح، وطابية السلسلة، وأن يكتفي بذلك ردًا لشرف الدونانمة كما يزعم". (١١)

ويقول عرابي: "إن الوفد ذهب وبلغ الرسالة، ورجع وأخبر بأن الأدميرال لم يقبل ما عُرض عليه، وأصر على إنزال جميع المدافع، وزاد على ذلك بأنه طلب من الحكومة أمرًا صريحًا بتسليم حصون المكس والعجمي وباب العرب وما وراء طابية المكس من الأراضي لاتخاذها معسكرًا للجنود الإنجليزية، وأنه إذا لم يُجب إلى طلباته باشر القتال عند طلوع شمس الغد، فتقرر رفض طلباته مع الاستعداد للحرب". (١٢)

ولنا أن نتصور أن يأتي ويبرر الغزو، أو يتهم عرابي بالتسبب في ضرب الإسكندرية واحتلال البلاد، كما لنا أن نتخيل لو أن مجلس الوزراء وافق على طلبات قائد الأسطول وقبل الإنذار...؟ أتراه كان من الممكن إثناء الأدميرال سيمور عن الضرب؟!

ثم لنا أن نتساءل ونكرر السؤال: أين دور الخديوي؟ هل هو فقط في الاجتماع بوزراءه؟ أليست مدينة من بلاده سيتم قصفها بعد ساعات وهو جالس للاجتماع في قصره؟!

ومع ذلك قرر المجلس بحسب الأستاذ الرافي تحرير رد على الإنذار النهائي هذا نصه: "لم تعمل مصر شيئًا يقضي بإرسال هذه الأساطيل المتجمعة، ولم تعمل



السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية أي عمل يسوغ مطالب الأدميرال إلا بعض إصلاحات اضطرارية في أبنية قديمة، والطواحي الآن على الحالة التي كانت عليها عند وصول الأساطيل، ونحن هنا في وطننا وبيتنا. فمن حقنا، بل من الواجب علينا أن نتخذ عدتنا ضد كل عدو مباغت يقدم على قطع أسباب الصلات السلمية التي تقول الحكومة الإنجليزية إنها باقية بيننا، ومصر الحريصة على حقوقها الساهرة على تلك الحقوق وعلى شرفها لا تستطيع أن تسلم أي مدفع، ولا أي طابية دون أن تُكره على ذلك بحكم السلاح، فهي لذلك تحتج على بلاغكم الذي وجهتموه اليوم، وتتحمل مسؤوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التي تنجم إما عن هجوم الأساطيل، أو عن إطلاق المدافع، على الأمة التي تقذف في وسط السلام القنبلة الأولى على الإسكندرية المدينة الهادئة، مخالفة بذلك لأحكام حقوق الإنسان، ولقوانين الحرب". (١٣)

كان هذا الرد كافياً وزيادة. وربما لم يحفظ ماء الوجه، لكن ارتضت الحكومة التضحية ببعضها على ذلك ينقذ الموقف. وعن حتمية وقوع الضرب واحتلال البلاد وأن القرار كان محسوماً من قبل الحكومة الإنجليزية، نستعرض ما قاله بعض المؤرخين والكتاب الكبار عن ذلك اليوم المشئوم وعن النية المبيتة للإنجليز للغزو والاحتلال. نبدأ بالأستاذ عبد الرحمن الرافي الذي قال: "يتضح من البيانات والمراسلات المتقدمة، إن الإنجليز كانوا مصممين على احتلال الإسكندرية، سواء ضربوها أو لم يضربوها، وسواء قُبلت طلباتهم في الإنذار النهائي، أو لم تُقبل. ولم تكن الوسائل السلمية كافة مجدية في منعهم عن تنفيذ ما عزموا عليه، لذلك لا نرى المجلس العام الذي اجتمع برئاسة الخديو وقرر رفض الإنذار قد أخطأ في قراره، ولو أنه قرر التسليم بمطالب الأدميرال سيمور لما كان تسليمه ليحول بين الإنجليز واحتلالهم المدينة، وكل ما كان يؤدي إليه التسليم أن يقع الاحتلال دون مقاومة من جانب مصر، ولم يكن هذا موقفاً مشرفاً، نقول: "ليس الخطأ في رفض مطالب الأدميرال، بل الخطأ في الانقسام الذي كان واقعاً بين الخديو والعربيين، فقد كان عليهم أن يتلافوا ذلك الانقسام الذي أضعف الجبهة المصرية في ساعة الخطر، ولكن كل الفريقين لم يبذل سعيًا جدياً في تلافيه، وكلاهما مخطئ من هذه الناحية". (١٤)

وفي قول الرافي هذا حسماً للمسألة من أن الغزو كان مقرراً، ويرجع السبب إلى توفيق وعراي والانقسام الحادث بينهما. في حين أننا نعتقد أن عراي كان موقفه ينطلق من

موقف وطني يهدف إلى انتزاع حقوق الأمة والحفاظ على ثرواتها وكرامة مواطنيها، بمعنى أنه يمثل مشروعًا وطنيًا كاملاً بدأ من البرلمان وممارسة الحقوق الدستورية. أما الخديوي، فكل ما كان يهدف إليه هو الحفاظ على العرش مهما كان الثمن.

الأمير عمر طوسون قد كتب يقول عن يوم ضرب الإسكندرية: "يقبل علينا شهر يوليو من كل سنة فيذكرنا باليوم الأسود يوم ١١ منه، ذلك اليوم الذي داست فيه إنجلترا المعاهدات الدولية وتعلقت بأوهن الأسباب وضربت مدينة الإسكندرية. فاقتربت بذلك سبة الاعتداء على أمة لم يكن بينها إلا السلام واجترحت إثم التهجم على بلاد لم تناوئها الحرب ولم تبادلها العدوان والخصام" (١٥).

وفي كلمات عميقة الدلالة عن ذلك اليوم، يقول الأستاذ العقاد: "إن ضرب الإسكندرية لم تكن له علة واحدة، يبحث عنها الباحثون في أنباء ذلك اليوم ولا أنباء ذلك الشهر، ولا أنباء تلك السنة أو تلك السنوات. إن المدينة العامرة بسكانها قد استبيحت بالدم البارد والروية الطويلة لأسباب كثيرة ترجع قبل ذلك إلى مئات السنين" (١٦).

تلك حقائق مسلم بها، والشيء الوحيد في رأينا الذي كان يمنع الغزو والاحتلال هو أن يكون هناك جيش قوي. ولكن للأسف انتهى عهد محمد علي بالهزيمة المروعة والتسليم بمعاهدة لندن، وبعده سار ورثته على نهج موالاة الأجنبي، وقُلص عدد الجيش، حتى ضعفت بنيته وعدته وعدده. ولم يُجب عرابي إلى طلباته بزيادة عدد الجيش، فكان أن توجه الناس صوب عرابي وتحميلة نتائج الهزيمة.

ربما لو كان انتصر لنسب النصر إلى الخديوي حامي الديار المصرية!

#### المراجع والمصادر

- ١ - يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ - الأمير عمر طوسون - ص (٤٥).
- ٢ - نفس المرجع السابق - ص (٤٥).
- ٣ - نفس المرجع السابق - ص (٤٦).
- ٤ - نفس المرجع السابق - ص (٤٧).
- ٥ - مذكرات الإمام محمد عبده - ص (١٥٢).

- ٦ - نفس المرجع السابق - ص (١٥٣).
- ٧ - يفسر الإمام تلك الإجابة بأن الخديوي يقصد ستين سنة احتلالاً إنجليزيًا.
- ٨ - نفس المصدر السابق - ص (١٥٤).
- ٩ - نص الإنذار منشور بكتاب الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ عبد الرحمن الرافي ص (٣٠٣).
- ١٠ - نص البرقية نقلًا عن "الكتاب الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة رقم ١٦ ص (٤) وثيقة رقم (٦٥٥)" - منشورة بكتاب الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ عبد الرحمن الرافي - ص (٣٠٣).
- ١١، ١٢ - مذكرات عرابي باشا المخطوطة - ص (٣١٠).
- ١٣ - نص الرد نقلًا عن كتاب الثورة العرابية - الرافي - ص (٣٠٧).
- ١٤ - نفس المرجع السابق - ص (٣٠٨).
- ١٥ - يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ - الأمير عمر طوسون - مقدمة الكتاب.
- ١٦ - ضرب الإسكندرية في ١١ يوليو - عباس محمود العقاد - ص (١٥).

## (101)

الساعة السابعة صباح يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢. في تمام هذا التوقيت أعطى الأدميرال سيمور إشارة الضرب، فأطلقت البارجة "ألكسندر" أول قنبلة على طابية الإسبتالية، وتبعتها البوارج الأخرى. كان الضرب في منتهى القسوة والعنف، ومن دون هوادة أو مراعاة لأرواح سكان المدينة. ويقول الأمير عمر طوسون: "أعطى الأدميرال سيمور إشارة الضرب غير مبالٍ أية مبالاة بحقوق الشعوب، الأمر الذي يكسو الحكومة التي وافقت على سفك دماء الأبرياء ثياب العار، ويسجل في تاريخها صحائف سوداء لا يمحوها مرور الأزمان ولا كرور الأعوام" (١).

بدأت الحصون في الرد بعد خامس طلقة، بحسب ما قاله الإمام محمد عبده الذي قال: "وكان عرابي قد أوصى ضباطه، ألا يضرّوا إلا بعد خامس طلقة من المراكب" (٢). وقد اختلفت الروايات عن مجاوبة القلاع للضرب، كما سيتضح لاحقًا.

ويكمل الإمام عن وصف الخراب والقتل والدمار فيقول: "وقد قتل كثير من النساء وهن حاملات أطفالهن في أيديهن، ومات الأطفال أيضًا، وحمل النساء والأطفال وهن على هذه الحالة. وهدم المسجد الذي في طابية قائد بك عمدًا، بعدما وجهت إليه النار عن قصد. وتحت مطر الكلل (٣) ونيران المدافع، كان الرجال والنساء من أهالي الإسكندرية هم الذين ينقلون الذخائر ويقدمونها إلى بعض بقايا الطبجية الذين كانوا يضرّبونها، وكانوا يغنون بلعن الأدميرال ومن أرسله". وفي موضع آخر يضيف الإمام تحت عنوان "الهجرة واستمرار الضرب" ويقول: "نحو مائة وخمسين ألفًا من السكان، مجردين من كل شيء، أخذوا في الحركة لغير قصد ولا لمأوى. الموت والفرع ملء نفوسهم... على شطوط المحمودية إلى دمنهور وجسر السكة الحديد من دمنهور إلى القاهرة. كانت المهاجرة تكون خطوطًا سوداء تارة عريضة وأخرى رقيقة، متحركة في كل جهة، أشبه بسلسلة إنسانية طويلة، هنا ينزلون، هناك يمشون ببطء، لا وقاية ولا عيش، على طرفي تضاد مع سماء صافية وأرض خضراء نضرة. وفي الساعة السابعة صباح اليوم التالي (١٢ يوليو) عاد الضرب إلى الساعة الحادية عشرة وأصاب الإسكبتالية، وهجرها كثير من المرضى والجرحى، وكان عليها العلم الأبيض بالهلال الأحمر" (٤).



وتباعدًا نلاحظ من خلال الروايات والكتابات عن ضرب الإسكندرية مدى وحشية وإجرام الإنجليز، لم يراعوا الإنسانية ولا وعود أو عهود، حتى المستشفى قصفوها بدم بارد. وما زلنا مع الشيخ محمد عبده الذي يصف المشهد عن قرب وكأنه شاهد عيان، فيقول عن المواطنين العزل والهاربين من جحيم القصف المدفعي: "أما الهاربون فكانوا كالأعاصير أو كماء انكسر سده فاندلق، يتصل بعضهم ببعض مزدحمين متراكمين، في حالة عقلية أشبه بالجنون، سائقين أمامهم أو حاملين على ظهورهم ما خف حمله من أمتعتهم: حيوان، أثاث ضئيل، ثياب رثة حتى بعض المفروشات التي لا قيمة لها في هذه الحالة - حالة شعب طرد من بيته - كان الحر شديدًا وغيم من الغبار سد الأفق، وأظلم الجو، نساء يبجن عن أولادهن، يتشاجر بعضهن مع بعض، يتضاربن، في أخلاط لا يمكن التعبير عنها... عربات بلا عجل استعملت مساكن... عربات من كل نوع بعضها ساقط في المحمودية، بعضها مقلوب، بعضها بخيول، بعضها بغير خيل... روائح شي اللحم... صياح على المارة: الخبز... الخبز".

وكاننا نقرأ عن يوم الحشر... ولنا أن نتخيل حجم المأساة والترويع... كما أشار الشيخ محمد عبده إلى أمرًا خطيرًا آخر، وهو دخول أولاد علي إلى المدينة للنهب (٥). قد يكون هؤلاء ممن استعان بهم الخديوي لحراسته والوقوف أمام العربيين! أما مأساة الضرب كما أسماها الأستاذ الرافي فيقول عنها: "وكان الضرب من جانب الأسطول الإنجليزي شديدًا مروغًا، فكانت قنابله محكمة شديدة الفتك، أما مدافع القلاع فكانت ضعيفة متراخية، وسقط كثير منها في البحر دون أن تصل البوارج الإنجليزية، وكانت البوارج أثناء الضرب تتحرك في سيرها، يحجبها عن الأعين دخان كثيف فلا يستطيع الرماة المصريون إحكام المرمى وإصابة الهدف منها. وكل بارجة تحيط بها شبكة من الفولاذ، إذا أصابها قنبلة من قنابل الحصون صدت قوتها بحيث تضعف إذا نفذت إلى البارجة ذاتها، وقد ساعد على إحكام المرمى من جانب الأسطول أن الاستعداد الحربي من ناحية الإنجليز أقوى وأعظم منه من جانب القلاع المصرية، إذ كانوا مطلعين على دقائق الاستحكامات ومبلغ ما بها من المدافع والميرة والذخيرة ومخازن القنابل فيها بخلاف العربيين، فإن معلوماتهم عن قوات الإنجليز كانت مشوشة ضئيلة، وكانوا يظنون أن البوارج الإنجليزية لا تقوى على هدم القلاع ولا تقف أمام مرمى قنابلها، وقد اتضح عكس ما يظنون، فإن البوارج قد دكت الحصون وعطلت مدافعها، في حين أن الأسطول الإنجليزي لم يصب بضرر يذكر" (٦).

ويواصل الرافي وصف ذلك اليوم العصيب فيقول: "استمر الضرب من الساعة السابعة إلى الساعة الحادية عشرة على أقصى ما يكون من الهول والشدة، وقنابل الأسطول تقذف الخراب وتحصد الأرواح، ثم سكتت قليلاً، واستؤنف الضرب بعد هنيهة، حتى الساعة الثانية بعد الظهر، ثم وقف هنية أخرى، ثم استؤنف بعد ذلك إلى منتصف الساعة السادسة مساءً قبل الغروب بساعة" (٧). إلى هذه الدرجة من الوحشية كان يتم قصف المدينة... ولم يكتفِ قائد الأسطول بهدم الحصون بل تحول إلى باقي أحياء المدينة وأوسعها ضرباً وتدميراً.

وعن حجم الدمار والخراب يقول الرافي: "وقد تهدمت حصون الفنار ورأس التين والإسبتالية في منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر، حيث اجتمعت عليها المدرعات ألكسندر وسلطان وسوبرب، ولما أسكتتها صوبت قنابلها إلى قلعة القطة وعاونتها في ضربها المدرعتان إنفلكسبل وتميرير، فقذفت المدرعات الخمس نيرانها على تلك القلعة فدمرتها بعد أن نسفت مستودع البارود فيها، ثم تحولت إلى قلعة قايتباي وظلت تقذفها بقنابلها إلى الساعة الخامسة مساءً فخربتها. وفي المنطقة الجنوبية من الساحل ضربت المدرعات إنفنسبل وبنلوب ومنونارك وإنفليكسبل وتميرير حصون المكس وأم قبيبة والدخيلة فأسكتتها في منتصف الساعة الثانية عشر، واتجهت السفينة كندور بقيادة اللورد تشارلز برسفورد إلى قلعة العجمي فضربتها بالقنابل حتى أسكتتها" (٨).

وهكذا استمر الضرب قرابة العشر ساعات ويتضح بجلاء مدى الوحشية والإجرام في قصف المدينة. وبالرغم من هذه القوة الغاشمة، إلا أن قوات الحماية بالحصون دافعت دفاع الأبطال عن مواقعهم، واستشهد جنود الجيش المصري وهم يدافعون عن كرامة بلادهم. ويقول عنهم الأستاذ الرافي: "وقد دافعت الحاميات عن الحصون دفاع المستميت، وقام رجالها بواجبهم ما استطاعوا، ولكن قوة الأسطول ومدافعه كانت لها الغلبة في هذا اليوم المشئوم، فتهدم معظم الحصون، وأصاب قنابل الأسطول كثيراً من مساكن الأهلين، فدمرتها وأحرقتها، كما أحرق جناح الحرم بسراي رأس التين".

وها هي شهادة لصابونجي، وهي في غاية الأهمية لواحد ممن شهدوا الضرب. روي كشاهد عيان حيث كان على ظهر سفينة على مقربة من الأسطول، فقال في رسالة إلى "بلنت": "في صباح اليوم الثلاثاء عند الساعة السابعة تماماً انبعثت أول طلقة



على الحصون، وقد كنت على ظهر السفينة سعيد على مقربة من الأسطول الإنجليزي... غادر درويش الإسكندرية بمجرد أن بدأ الضرب، وأبحر إلى حيث لا يدري أحد مكانه، ومن بين ١١٧٠ شخصًا كانوا معي هذا الصباح وشهدوا الضرب، كنت أنا وحدي الذي رجوت حسن الحظ والنجاح لعراي وأنصاره. وعندما انبعثت أول طلقة تموجت في الهواء القبعات والمناديل والأيدي، مشفوعة بالهتاف وعلامات الرضا، وكان الرجال والنساء وفيهم القساوسة على اختلاف درجاتهم متهللين جذلين يتنبأون بسقوط الحصون في ساعتين، ولكن شعورهم بالخيبة ما لبث أن ظهر. الساعة الآن الواحدة والنصف بعد الظهر ولم تنقطع النيران من الجانبين، وأن الدفاع يعد حتى الآن فائقًا، ولا يمكن لأحد أن يقول الآن ما عسى أن تكون النتيجة... أكتب إليك من ظهر السفينة وأنا أشاهد الضرب وأثبت كل ما أستطيع أن أراه، ولكن ماذا عسى أن يرى المرء خلال سحب كثيفة من الدخان إلا الرعد والبرق من المدافع... لم يكن أصدقًا وأنا وكذلك لم يكن حتى القناصل واثقين من عزم إنجلترا على الحرب، ولم أكن أنا واثقًا من ذلك".

ويعلق الأستاذ الخفيف على مقاومة المصريين بأبلغ تعبير فيقول: "وهكذا وقف المصريون وإن حاقت بهم الهزيمة موقف الدفاع والكرامة، وليس يماري أحد في أنهم فعلوا فعل القلة تحارب من تكاثروا عليها حتى تهلك أو ينثلم سلاحها".

وعن موقف الأهالي المشرف، ينقل لنا الأستاذ الخفيف عن محمود فهمي باشا الذي قال كشاهد عيان: "ورأيت في ذلك الوقت بعيني ما حدث من غيرة الأهالي بجهة رأس التين وأم كبيبة وطوابي باب العرب، وهمتهم في مساعدة عساكر الطوبجية من جلبهم المهمات والذخائر وخراطيش البارود والقذائف هم ونسأؤهم وأولادهم وبناتهم، والبعض من الأهالي صار يعمر المدافع ويضربها على الأسطول".

ويكمل الأستاذ محمود الخفيف حديثه عن مقاومة الطوابي قائلاً: "وكان إسماعيل بك صبري في الطابية "أطة" يدير حركة القتال في الحصنين المذكورين فصب على السفن السابق ذكرها من لهيب ناره ما أضطرها إلى طلب النجدة من المدرعتين انفليكسبل وتمير، وأبلى في قتالها بلاء حسنًا. وفي نحو الساعة الثانية بعد الظهر اندفعت قنبلة من السفينة انفليكسبل نسفت مخزن البارود الكائن حصن طابية "أطة"، وعند الساعة الرابعة خمدت نار الحصنين المذكورين وتعطيل أسلحتهما واستشهد رجالهما. وفي الساعة الخامسة استأنفت المدرعتان مونارك وبينلوب إطلاق المدافع على حصن نابليون والاستحكامات الواقعة في داخل الميناء. وفي

الساعة الخامسة والنصف انقطعت النار عن خط القتال بناءً على أمر الأدميرال. وقال يصف المدافع المصرية: "ومن الأسف أن قاذفات المدافع القديمة كانت لا تصل إلى السفن الإنجليزية، ومدافع الـ أرمسترونج لم تكن لها المساطر التي بها تعرف المسافات وتحكم الإصابة بواسطتها، اللهم إلا مسطرة واحدة كانت في محل التعليم بالعباسية استحضرت ليلًا وسلمت إلى الشهم المقدم سيف النصر بك قمران طابية الفنار، فكان يطلق لمدافع بنفسه وينقل من محل إلى آخر ويحكم الإصابة بواسطة المسطرة المذكورة، فكانت معظم المدرعات التي تعطلت من جراء المقذوفات التي أحكم إطلاقها، ولو كانت المدافع أرمسترونج كلها ذات مساطر لأمكنها تعطيل المدرعات الإنجليزية بما تقذفه من القاذفات الصائبة".

وقد قصدت من نقل هذه التفاصيل الوقوف على صعوبة الموقف ومدى صلابة الجندي المصري وقت الجد. وهذا البطل سيف النصر بك واحد من هؤلاء، كما تشير تلك التفاصيل إلى هول القتال ومدى ضعف السلاح عند الجيش المصري. ولا بد أن يتكرر السؤال في كل مرة: أين أصحاب العظمة والفخامة وأولياء النعم؟ أين هم من تجهيز وتسليح الجيش المصري؟ أين رؤساء أركان الحرب الأجانب الذين كانوا يسيطرون على مقاليد الجيش؟ بل أين الخبراء والضباط الأجانب الذين كانوا يديرون دفة الأمور؟ وأين الأتراك والشركس على مدى سنوات طوال؟

إن حكام هذه الأسرة المستبدة ليتحملون مسؤولية هذه الدماء الطاهرة التي سالت في تلك المعارك بسبب رعونتهم وحكمهم الذي أضاع البلاد وسلبها سيادتها وكرامتها. أما الرجل العظيم مسيو "جون نينيه" هذا المؤرخ المحايد، فقد نقل الأستاذ/ الخفيف ما قاله نينيه من وصف لما فعله الأدميرال العظيم، والذي قال: "وكان رجال المدفعية المصرية يطلقون قذائفها في إحكام وحماسة أدهشت خصومهم الذين ظل عملهم الجهني متواصلًا عشر ساعات ونصف الساعة، دون أن يستطيعوا المباهاة بالنصر الحاسم، وكانت تغطي المدينة أثناء الضرب طبقات من الغبار والدخان، وكان قصف المدافع يصم الآذان... وكنا حين تبدد الرياح سحب الدخان، نشاهد قذائف المدافع المصرية تسقط في البحر في منتصف المسافة بينها وبين سفن الأسطول، وقد أدى رماء مدافع أرمسترونج عملهم على خير ما يُرجى، وذلك على الرغم من أن مدافعهم كانت أقل عيارًا عن مثيلتها من المدافع الإنجليزية، وقد أصابوا سبع مدرعات إصابات بعضها خطير وبعضها ضئيل... وكانت سفن الأسطول تجريها



هنا وهنا، ترمي قذائفها وهي على مسافة بعيدة، فتصيب الشاطئ ولا تُستهدف بالخطر، وكانت كل قذيفة تزيد عن المتر طولاً وتزن ٤٨٠ رطلاً وتحتوي على ٣٧٠ رطلاً من البارود، وكان ثمن كل واحدة منها ٧٠ جنيهاً. وسقطت أولى هذه القذائف الضخمة في قلعة رأس التين دون أن تنفجر، فنظر إليها الجند والضباط، وقال أحد الضباط مشيراً إليها: "هلم أيها الإخوان لتشهدوا مثلاً من إنسانية إنجلترا"، وقد أدى عبارته بلهجة تنم عن الذكاء والسخرية، وضحك إخوانه جميعاً، وواجهوا ما يلقي عليهم باسمين. وكانت السفن الإنجليزية تسير مثنى مثنى في تودة وروعة تجاه كل طابية، وتطلق عليها قذائفها حتى تدكها دكاً، وبعد ذلك تقترب منها شيئاً فشيئاً، وتنسف ثم تفتك بالرجال فتكاً زريعاً بنار المدافع المتريليوزات المركبة في سريرات البوارج...

ولا يسعنا إلا أن نعتزف بأنها كانت مجزرة وحشية لا موجب لها ولا مسوغ، ولم يكن الباعث عليها إلا الشهوة الوحشية المتعطشة إلى الدماء. وكنت أتوق إلى أن أسأل أولئك الذين كانوا يضربون ويطلقون مدافعهم، هل يستطيعون حين يعودون إلى بلادهم، ويتحلقون حول موائد الشاي في بيوتهم، أن يتحدثوا إلى ذويهم عما فعلته تلك المجازر البشرية من الفتك والتخريب؟

إني لفي شك من هذا، فأية إهانة لحقت الأمة البريطانية حتى تثار من مصر في هذه الصورة الفظيعة؟

ومع هذا فما كان أروع منظر الرماة المصريين الذين كانوا خلف مدافعهم المكشوفة، كأنما هم في استعراض حربي لا يخافون الموت الذي يحيط بهم، وكانت معظم الحصون بلا حواجز تقيها ولا متاريس، ومع هذا فقد كنا نلمح هؤلاء البواسل من أبناء النيل خلال الدخان الكثيف، كأنهم أرواح الأبطال الذين سقطوا في حومة الموت، قد بعثوا ليناضلوا العدو ويواجهوا نيران مدافعه. وكان القادة يزورون الحصون ويستحثون الرجال، ولقد أدى الجميع واجبهم رجالاً ونساء كباراً وصغاراً".

(١٤)

وعند هذه النقطة نتوقف قليلاً قبل أن نسترسل مع رواية "نينيه"... فمن الواجب علينا أن ندقق في روايات هذا الرجل حتى نحيط علمًا بأجواء ضرب المدينة الهائلة بعيداً عن العصبية المقيتة التي تأتي، وللأسف، من أبناء الوطن. فها هم بعض الكتاب يسردون الأحداث بأقلام لا يصح ولا يجب أن تكون أبداً محايدة، لأن الحياد والحق صداح هما بمثابة خيانة عظمى... وتلك مسألة أردت أن ألفت النظر إليها ونحن

نطالع كلمات "نينيه"... فالحديث عن الشهداء من الجيش المصري ومن أبناء المدينة العزل نجده عند هؤلاء قليلاً وأحياناً غير موجود، وكل ما يصبون إليه هو توجيه الاتهامات لعرايي والعرابين، في حين نجدهم يتناسون عن عمد أين كان الخديوي الخائن وقت الضرب؟!

نعود ونكمل مع جون نينيه وتلك الشهادة البالغة الأهمية عن بسالة المقاومة... فيقول بلاغة وتأثر: "ولم تكن ثمة أوسمة أو مكافآت تستحث أولئك الفلاحين على أداء واجبهم، وإنما كانت تثير الحماسة في نفوسهم عاطفة الوطنية والثورة على ما استهدفوا له من فظائع، وهم في مواقفهم البواسل المجهولون الذين لم يفكر أحد فيما تحملوا من آلام... وقد بدأ نقل جثث القتلى منذ الساعة العاشرة صباحاً، وظلت عربات النقل حتى هبط الليل تحمل الجثث من الحصون وتخرق المدينة إلى شارع محطة الرمل حيث المستشفى العسكري، وهناك كانت تدفن بعد المعاينة بغير احتفال في المقابر المجاورة للمستشفى...

وكان الجرحى ينقلون إلى المستشفى على عربات النقل، وكان مما يؤلم النفوس حقاً منظر تلك العربات تقل الواحدة عشرين أو ثلاثين قتيلاً من الأهالي أو الجند وقد شدوا بالحبال على ألواح من الخشب فوق العربات، والدماء تقطر من أجسامهم... ومن بينهم الأمهات محتضنات أبنائهن في آخر رمق من الحياة، وجموع النساء يعدون خلف العربات صائحات نادبات، لاعنات من كان السبب في هذه المجازر، ولقد كنت واقفاً عند منعرج (الأجسيان بار) ومررت أمامي عربتان تقلان جثث القتلى، وعندما لمحني النساء هناك صاحوا مولولين واستنزلوا علي اللعنات، إذ كانوا يلعنون كل إنجليزي وكل أوروبي، ونادوا: "تقتلون إخواننا وتأتون للفرجة على جثثهم، اقتلوه! اقتلوه!"، وكاد يحاط بي لولا أن رأني أحد رجال الضبط فعرفني وأنقذني وعاد بي إلى داري، وقد قل رجال الحفظ ولم أعد أرى أوروبياً واحداً في الشوارع والطرق، فهذه الشوارع التي كانت فيما مضى عامرة بالناس زاخرة بالأعمال، أصبحت وقد خيم عليها السكون الرهيب كأنما هي شوارع مدينة محقها الوباء.

أقفلت الدكاكين والنوافذ والأبواب والبيوت في المدينة كلها، وخيل إلي أنني في بلدة قضي عليها بالخراب النهائي. وكانت قنابل الأسطول الضخمة تنهال على المدينة وتخرق أحياءها في كل جهة، وتدور فوق رؤوسنا وهي تدوي دويها المفزع، فكانت



تدمر المنازل في ناحية، وتشعل النيران في ناحية أخرى، وترسل الموت في كل مكان. وقد مرت فوق رأسي خمس قذائف من "رسائل الإنسانية الغربية" على حد تعبير أحد الضباط، على سطح المنزل الذي كنت أقيم فيه تجاه حمامات (كارتوني) بالقرب من محطة الرمل، فأصابت إحداها مدرسة فدمرتها، وأصابت ثلاث أخرى بعض المنازل من قصور الأغنياء بالقرب من شارع باب شرق فخربتها، والخامسة قتلت أحد عشر شخصاً وجوادين بأول شارع محرم بك. ولم يكن لهذه القذائف القاتلة التي أصابت قلب المدينة ما يقابلها من جانب المصريين، فإن عرابي قد ارتأى منعاً للدمار ألا تشترك قلعتنا كوم الناضورة وكوم الدكة في الضرب لوجودهما وسط المدينة. وقد أصابت ثلاث قنابل أخرى من حجم القنابل السابقة عدة منازل في الحي المجاور لمسكنه، وأحدثت إحداها تشققاً في الواجهة الشمالية لوكالة (الدهان) التي كان يجري بناؤها في ذلك الحين. أحدثت هذه القنابل كل هاتيك الآثار رغم أنها لم تنفجر، ولم تكن قذائف الإنجليز في الجملة مصوبة بإحكام، وقد تحققت من ذلك في إحدى اللحظات بأن أخذت منظاري بيدي ورأيت بعيني أن عددًا غير قليل من هذه القذائف التي كانت تدوي في الجو لم تصب أي هدف. وكنت أرى تجاه نوافذ منزل على بعد ١٨٠٠ متر على الأكثر طابية قايتبائي (قلعة فارس) قائمة في أقصى حاجز الأمواج الأبيض بالميناء الشرقي. كانت هذه القلعة تبدو للناظر رائعة في بنائها الضخم، بارزة في البساط الأزرق للبحر الأبيض المتوسط بشكل يجتذب المشاعر، قائمة على صخرة تكتنفها أمواج البحر ومخاطره، يزينها مسجد بني منذ سنة ١٤٥٠ ميلادية، تعلوه منارة جميلة هي تحفة من بدائع الفن العربي مزدانة بالنقوش العربية الجميلة التي يعرفها ويقدرها هواة الفنون. كانت هذه القلعة هدفًا لضرب شديد استمر منذ شروق الشمس، فتهدمت بين الساعة الحادية عشرة والظهر ولم تكن مسلحة تسليحًا كافيًا وكانت مخابئ المدافع فيها مبنية بناء رديئًا فأضرت بالدفاع عن القلعة. وكم كانت دهشتي حين رأيت في نحو الساعة الرابعة مساءً بارجتين شامختين من البوارج الإنجليزية ترابط غربي القلعة وتصب نيرانها من جديد على هذا البناء الذي تخرب معظم مدافعه وانقلبت على الأرض، ولكن الإنجليز الذين كانوا يعملون على هدم طابية برج السلسلة وقلعة (كوم الدكة) مع أنهما لم يشتركا في الدفاع، قد أرادوا على ما يظهر هدم هذا المسجد الجميل. على أن المصريين لم يسكتوا إزاء هذه الوحشية، فأطلقوا بعض القذائف من مدفعين كانا لا يزالان قائمين في الجهة الغربية الشمالية من القلعة، ولكن قذائفهم لم تجد شيئاً، إذ انهالت عليهم القنابل من البوارج

الإنجليزية. وقد أحصيت بنفسى اثنين وثلاثين قنبلة من هذه القذائف صوبت إلى هذا البناء الجميل الأعزل ولم يصب نصفها الهدف تمامًا، وكانت غالبية القذائف تصيب الصخور فتسفها وتذريها في الهواء ثم تنطلق في الماء داخل الميناء الشرقي وتخرج ثانية في دوي هائل فتثير في الهواء عامودًا من الماء كأنه إعصار بحري لا يقل ارتفاعه عن ٦٠ قدمًا، فما أشد روعة هذا المنظر. وأخيرًا في منتصف الساعة السادسة مساءً تهدم هذا المسجد الصغير المسكين عن آخره ودفن تحت أنقاضه اثنا عشر جنديًا من الجرحى الذين كانوا يأوون إليه. وقد شاهدت بمنظاري المكبر أولئك الجنود التعساء وهم يأوون إلى هذا المسجد ثم ماتوا لعدم إمكان نقلهم إلى المستشفى العسكري تجاه برج السلسلة، إذ كانت قذائف المدافع المعدة للإجهاز على الجرحى لا تنفك تنصب كالمطر وتمنع منذ الصباح كل اتصال بين القلعة والأرض اليابسة عن طريق الرصيف الضيق الذي يصلها بالمدينة. وبعد الظهر بقليل انفجر مخزن البارود في قلعة القطة، فسكتت مدافع هذه القلعة التي دافعت دفاعًا مجيدًا. وفي نحو الساعة السادسة مساءً وقف الضرب من جانب الأسطول، وتبين أن الأميرال سيمور الذي تعهد بأن لا يضرب إلا القلاع قد تناسى عهده، ونشر الموت والخراب في كل أنحاء المدينة ورأيت الحرائق شبت في عدة جهات دون أن يستطيع أحد إخمادها.

هذه كانت شهادة رجل يستحق من المصريين كل تقدير واحترام. رجل قال ما أملاه عليه ضميره. رجل قال قولة حق لم يقل بها مصريون أهالوا كل نقيصة على رأس الزعيم أحمد عرابي وتركوا الخديوي ينعم في قصره من دون كلمة لوم واحدة.

#### المراجع والمصادر

١. يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ - الأمير عمر طوسون - ص (٩٤).
٢. مذكرات الإمام محمد عبده - ص (١٥٥).
٣. يقصد بالكلل: السفن الحربية.
٤. نفس المصدر السابق - ص (١٥٥).
٥. نفس المصدر السابق - (١٥٦).



٦. الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ/ عبد الرحمن الرافي - ص (٣١٥).
٧. نفس المرجع السابق - ص (٣١٥).
٨. نفس المرجع السابق - ص (٣١٦).
٩. نفس المرجع السابق - ص (٣١٦).
١٠. الأستاذ/ محمود الخفيف - نقلًا عن "بلنت" في رسالة له من صابونجي - من كتاب "أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه" - ص (٦٧).
١١. أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه - الأستاذ/ محمود الخفيف - ص (٦٨).
١٢. البحر الزاخر في تاريخ الأوائل والأواخر - محمود فهمي باشا - ص (٢٢٠).
١٣. أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه - ص (٧٠، ٧١).
١٤. عرابي باشا - جون نينيه - ص (١٧٥) وما بعدها.

## (102)

استئناف ضرب الإسكندرية - ١٢ يوليو سنة ١٨٨٢ - خيانة الثورة  
وجاءت الإجابة صريحة واضحة على من تساءلوا ومن ألقوا باللائمة على عرابي من  
أنه كان السبب في الاحتلال، وأنه لو كان استسلم لطلبات قائد الأسطول لما كان ضرب  
الإسكندرية ولما كان الاحتلال قد تم.

ففي صباح يوم ١٢ يوليو، قامت البارجتان (إنفسيبل) و(تمرير) في تمام الساعة  
العاشرة وأربعين دقيقة بصب قنابلها على قلعة قايتباي وطابية الإسبتالية. فتم رفع  
الأعلام البيضاء على مبنى وزارة البحرية وحصون الأطة ورأس التين وقايتباي طلباً  
للهدنة. فتوقف الضرب. وما كان من طلبة باشا عصمت إلا أن ذهب بناء على قرار  
مجلس الوزراء إلى الأميرال سيمور. ويحدثنا الأستاذ الرافي نقلاً عن استجواب عرابي  
باشا وعن استجواب طلبة باشا عصمت فيقول عن تلك الزيارة: "فنزل إلى الميناء  
(طلبة باشا عصمت) يصحبه أنيس بك باشمهندس اليخت الخديوي "المحروسة"  
بصفة مترجم وصعد إلى المحروسة، وهناك التقى بمندوب من طرف الأميرال سيمور،  
فسأله المندوب ماذا يريدون من رفع الأعلام البيضاء. فأجابه أن الخديو كلفه بإخبار  
الأميرال "أن الطواحي تخربت والمدافع التي كنتم ترغبون نزولها نزلت، ولم يحصل  
بيننا وبين دولة إنجلترا ما يخل بالعلاقات الودية وعليه نريد إبطال الضرب" (١).  
فأجابه المندوب أن الأميرال يطلب أن يرخص لجنوده من البحارة في النزول إلى البر  
واحتلال ثلاث قلاع وهي العجمي والدخيلة والمكس، وإلا استأنف الضرب في الساعة  
الثانية بعد ظهر ذلك اليوم، فذهب طلبة باشا إلى الرمل وأبلغ الخديو بما جرى في  
مقابلته مع مندوب الأميرال، وقال إنه لم يجب الأميرال إلى ما طلب واعتذر بأن  
الوقت الذي حدده للجواب لا يكفي ليصل إلى سراي الرمل ويسأل الخديو عن رأيه  
في هذا الطلب ثم يعود بالجواب، وأنه سأل الأميرال مهلة أكثر من هذه فأبى، ف جاء  
يعرض الأمر على الخديو، ف عقد مجلس في السراي حضره من تيسر له الحضور من  
الوزراء والذوات في هذا الوقت العصيب، وكان عرابي ضمن من حضره، وتقرر أن  
يكون الجواب على ما طلبه الأميرال أنه لا يحق لمصر أن ترخص لجنود أجنبية  
بالنزول إلى البر، وعهد إلى طلبة باشا عصمت وعبد الرحمن بك رشدي وزير المالية  
وتيجران بك سكرتير مجلس الوزراء إبلاغ هذا القرار إلى الأميرال سيمور، فذهبوا إلى



الميناء، ولكنهم لم يجدوا الضابط الذي ندبه الأميرال للمخابرة، وكان قد عاد إلى بارجته بحجة انتهاء الموعد الذي حدده من قبل لطلبة باشا، ولم ينزلوا إلى البحر إذ لم يجدوا عساكر بحرية ولا مراكب تنقلهم إلى بارجة الأميرال، وعادوا أدرجهم متفرقين" (٢).

واستمراراً لنية السوء عند الإنجليز، فقد اعتبر الأميرال سيمور تأخير الرسل عن الحضور مرة أخرى بمثابة رفضاً لمطالبه، فقامت البارجة إنفسيبيل بإطلاق القنابل على قلعة المكس. وبالطبع لم تبادلها القلعة الضرب وتم رفع الأعلام البيضاء لمرة ثانية على الطوايي، فتوقف الضرب من جانب الأسطول، لكن ظلت البوارج في وضع القتال والاستعداد للضرب.

ولا يسعنا إلا أن نعلق مندهشين من هذه الروح الانهزامية من الخديوي وأعوانه! وبالرغم من هذه المهادنة وروح الاستسلام للأميرال، إلا أنه تعامل مع طلبة باشا بمنتهى العجرفة والتعالي. وما هذه الأريحية التي تعامل بها الخديوي مع الموقف؟ ملاحظة غريبة، كنا قد ذكرناها سابقاً، ألا وهي عدم ذكر عرابي مقروناً بلقب باشا! قد تبدو ملحوظة هامشية، إلا أنني أجدها متعمدة وتحمل في طياتها الرفض لزعامه عرابي باشا للثورة، وكأن النخبة استكثرت أن يكون زعيم الثورة فلاح ابن فلاح، لكنهم عند الخديوي تجدهم ينعنونه بكل صفات المديح والتي تصل إلى حد لا يصدق، مثل "ولي النعم" وهو لقب يضيفي صفة ألوهية على توفيق!!

أليس هذا بأمر غريب مستهجن؟ حتى أننا نلاحظ في كلام الأستاذ الرافي أنه يقرن الجميع بألقابهم، لكن عند عرابي فالأمر مختلف. تلك ملحوظة جانبية لكنني أراها شديدة الدلالة، ليس فقط عند الأستاذ الرافي، ولكن عند غالبية الراضين للثورة العربية!

غير أننا على موعد مع ملاحظة أكثر من مذهشة!

لم نجد في الكتب والمراجع من يحدثنا عن رئيس هيئة أركان الجيش المصري وقت ضرب الإسكندرية، أين كان أثناء الضرب؟ وأين كان قبل الضرب؟ وأين كان عند الغزو؟ وأين كان بعد الغزو؟

لنا أن نتساءل، من هو رئيس الأركان المذكور؟

والسؤال الأهم، لماذا لم يحاكم رئيس الأركان بعد هزيمة الجيش المصري ودخول الإنجليز إلى القاهرة محتلين ومنتصرين؟

إنه الجنرال تشارلز بومروي ستون (Charles Pomeroy Stone)، والذي تم تعيينه رئيساً لهيئة أركان حرب الجيش المصري برتبة الفريق في ٣٠ مارس سنة ١٨٧٠. وجاء في التقرير الذي أعده عن حالة الجيش المصري وقتذاك بعد دراسة دامت ستة أشهر قوله: "إني لم أجد هيئة أركان عامة أو خاصة، فجسم الجيش موجود برأسه وذراعيه ويديه وساقيه وقدميه، ولكنه يفتقر إلى الأعصاب. فالرأس لا تستطيع إبلاغ أوامرها إلى الذراعين أو القدمين إلا عن طريق الأعصاب، وكذلك الحال بالنسبة للهيئة، إذ لا يستطيع رئيسها إصدار أوامره إلى الجيش إلا عن هيئة أركان حرب، بكامل أقسامها وفروعها" (٣).

ومنذ ذلك الوقت حاول الجنرال ستون بناء هيئة أركان وفقاً لخطة محكمة في تشكيل الهيئة. وقد بقي ستون في منصبه منذ عهد إسماعيل وحتى عهد توفيق، وظل حتى انتهت الثورة العرابية وكان إلى جانب توفيق طوال أحداث الثورة. والولايات المتحدة في سنة ١٨٨٣ - أي بعد أن استتب الأمر للإنجليز في مصر.

ولعله من السهل علينا أن نحكم على الجنرال الأمريكي بالفشل الزريع. فلو تتبعنا محاولاته في بناء الجيش المصري وتعزيز هيئة أركانه، لوجدنا أنه واجه صعوبات جمة في سبيل تحقيق غايته. ولكن كان السبب الرئيسي لهذا الفشل راجعاً إلى إرادة الحكام ومدى جديتهم (٤).

وهكذا انتهت خدمة الرجل في مصر وغادرها من دون أن يتحدث أحد عن إنجازاته خلال الحملة الإنجليزية، كما لم يحدثنا أحد وبنفس الحماس الذي تحدثوا به عن مسئولية عرابي عن الهزيمة أمام الإنجليز. مكث ستون قرابة إحدى عشرة سنة في مصر كرئيس هيئة أركان، ومع ذلك كانت النتيجة المخزية.

لنترك مسألة ستون، ونكمل مع رواية الأستاذ الرافعي وأحد المتحاملين على عرابي والعرابين، ومن دون إنصاف أحياناً كثيرة، ونعرض لوجهة نظر الأستاذ الرافعي كما سنعرض لوجهة نظر الأستاذ صلاح عيسى والأستاذ محمود الخفيف، وبخاصة في الأيام التالية لضرب الإسكندرية. ولعل القارئ لكتابات الرافعي يدرك أنه بتحامله على العرابيين قد أوجد أتباعاً له في النهج، حتى أن الكثيرين منهم يستشهدون بكتابات في الهجوم على عرابي باشا.

فعن سير الأحداث بعد الحادي عشر من يوليو، يقول الأستاذ الرافعي: "علم العرابيون بما قوبلت به أنباء الضرب من السرور في السراي الخديوية، فاشتد حنقهم على



الخديو، وساورتهم فكرة الانتقام منه ومهاجمة السرايا بالرميل والقبض عليه، وبلغ الخديو ذلك، فاشتد خوفه وقلقه لأنه لم تكن معه قوة من الجيش تخلص له وتدافع عنه، وزاد في قلقه أنه في صباح يوم الأربعاء ١٢ يوليو سنة ١٨٨٢ وفد على السراي نحو خمسمائة رجل من عرب البحيرة، فلما سئلوا عن سبب قدومهم أجابوا بأنهم عبيد الخديو وإنما جاءوا لنجدته وتأييده، وبعد ذلك رجعوا من حيث أتوا. وفي اليوم ذاته وفد على السراي نحو أربعمائة من فرسان الجيش المصري بقيادة البكباشي محمد منيب، وكتيبة من المشاة أنفذهم إليها سليمان سامي داود قائد الألاي السادس (وهو بذاته الألاي الذي تسبب في حرق المدينة كما سيجيء) وضربوا الحصار على السراي بأن أقاموا نطاقاً (جنزيراً) حولها بحيث لا يستطيع أحد أن يخرج منها أو يدخل إليها، فانزعج الخديو من مجيء هذه القوة، وتوجس خيفة منها، فأرسل من يسأل الجند عن قصدهم، فأجاب مقدمهم أنهم مأمورون بالمحافظة على السراي، فلم يطمئن الخديو لهذا الجواب إذ كان لديه الحرس الكافي من قبل، وأفضى البكباشي محمد منيب إلى بعض رجال السراي أن الغرض الحقيقي من مجيئها هو القبض على الخديو وإرساله إلى القاهرة خوفاً من التلجئة إلى الإنجليز. فأوفد الخديو سلطان باشا رئيس مجلس النواب وحسن باشا الشريعي وزير الأوقاف وسليمان باشا أباطة وزير المعارف إلى عرابي حيث كان بقشلاق باب شرق ليسألوه عن جلية الأمر، ويطلبوا منه رفع الحصار. وأخذ الخديو يستعد للدفاع عن السراي بمن بقي معه من الحرس الموالين له والخدم والأتباع. وتظاهر عرابي للباشوات الذين جاؤوه أنه لا يعلم بأمر الحصار ولم يأمر به، وأوفد طلبة باشا عصمت إلى السراي الخديوية لرفعه، فجاء طلبة باشا يصحبه الباشوات فصرح للخديو أن رئيس الجند الذين جاؤوا السراي قد أخطأ فيما فعل ولم تكن مأموريتهم عمل شيء حول السراي.

وقال الخديو لطلبة باشا: "لماذا أحضرتهم هؤلاء العساكر وحاصرتم السراي بهم؟ هل أنتم خائفون أني أهرب؟"، فأجابه طلبة باشا: "إنه لا يقال ذلك عن سيد البلد"، وقبل يده وطلب منه الصفح، وأكد له أنه لم يكن يعلم بذلك الحصار، وسأل الخديو عن عدد الجند اللازم إبقاؤهم، فأجابهم: أنه لا يريد سوى الفرسان والعساكر الذين كانوا أصلاً موجودين، أما الذين حضروا في ذلك اليوم فلا لزوم لهم. ويقول طلبة باشا: إنه بعد عودته من سراي الرمل قابل عرابي وسأله عن أمر وضع الكردون ولأي سبب، فأجابه أن سليمان بك سامي قائد الألاي السادس هو الذي أجراه، وتدل هذه الملابس على أن حصار السراي كان أمرًا صحيحًا مدبرًا، وأن زعماء العربيين لم

يرجعوا عنه وأمروا بفك الحصار إلا بعد وساطة الباشوات الموالين للخديو. ولا مراء أن هذا العمل كان خاليًا من الحكمة والكياسة، فليس من حسن السياسة ولا من الجائز معاداة الخديو إلى هذا الحد في ذلك الوقت العصيب الذي اشتبكت فيه البلاد في حرب شعواء مع دولة قوية كإنجلترا، فإن هذا الوقت جدير بأن تتحد فيه القلوب وتتضام الصفوف، ولا أن توغر الصدور بمثل هذا العمل الجنوني. ولكن هكذا زين الغرور للعرابيين أنهم يستطيعون قهر الخديو والإنجليز معًا. وقد أدرك عرابي خطورة هذه المعركة فأصدر أمره في مساء ذلك اليوم إلى الجند المحاصرين للسراي بالحضور إليه فانسحبوا من حول السراي وتخلف عنهم البكباشي محمد منيب أفندي ومعه ٢٥٠ من الجنود، فبقي ولم يخضع لأمر عرابي، وأقبل على الخديو هو ومن معه من الجند وأعلن ولاءه له وأسم أنه يموت بين يديه وأن يدافع عنه حتى آخر نفس من حياته، وحذا الجند الذين معه حذوه، فهدأ روع الخديو قليلًا".

ما سبق هو ما استقر في وجدان الرافي، وبالتالي أرخ له. ويحق لنا أن نتساءل، ألم يستحق توفيق لقب الخائن؟ وبالتالي أليس من الخطأ الجسيم أن ترك العرابيين هذا الخائن يرتع في البلاد فسادًا وإفسادًا وهو ما وضح جليًا خلال المعارك مع الإنجليز؟ كان ذلك من خلال عملائه أمثال سلطان باشا الذي صال وجال بين الإعراب يرشوهم لأجل خيانة الجيش. ألم يستحق توفيق القبض عليه ومحاكمته؟ ألم يكن يستحق الأمر أن يعامل معاملة المماليك من قبل جده محمد علي؟ أم أن مذبحه القلعة مبررة هناك ومحرمة هنا؟ ثم ويا للعجب، لم يثبت أن عرابي هو من حرض على حصار السراي، ولكنها فرية، لا ندري لماذا التقطها الأستاذ الرافي لينتقض بها على عرابي وأعوانه؟!

بالطبع هناك روايات أخرى نميل إليها كل الميل، ليس بسبب حماسة لعرابي باشا، ولكن بسبب المنطق وتحليل الأمور بعين الثورة على الاستعباد الذي مارسته الأسرة العلوية لما يقرب من الثمانين عامًا. وقبل أن نقرأ لمؤرخين كبار آخرين، نكمل مع الأستاذ/ الرافي عن سير الأحداث في يوم ١٢ يوليو والأيام التالية حتى انسحاب القوات المصرية من الإسكندرية. نبدأ بحريق الإسكندرية في ذلك اليوم، والذي قال عنه: "استيقن العرابيون في اليوم ذاته (١٢ يوليو) أن الإنجليز لا بد أنهم محتلون الإسكندرية بعد أن دكوا حصونها، فاستقر عزمهم على الانسحاب من المدينة ليستعدوا للمقاومة في الداخل. وكان الأحكم أن يقاوموا نزول الجنود الإنجليزية إلى البر بأن يوزعوا جزءًا من قواتهم للمرابطة على الشواطئ ومنع رسو القوارب المقلّة



للجنود الإنجليزية، فإنهم بذلك يعطلون نزولها مدة طويلة، وبخاصة لأن الأسطول الإنجليزي لم يكن قد تلقى المدد من جنود البر، وكانت قوته قاصرة إلى ذلك الحين على جنوده البحارة ولم يكن عددهم يزيد عن ٥٧٠٠ مقاتل. وهؤلاء لم يكن في استطاعتهم أن يتغلبوا على حامية الإسكندرية، وكان في مقدور الحامية أن تصدهم عن النزول إلى البر وتدافعهم لو حاولوا النزول. ولكن العراقيين لم يفعلوا شيئاً من ذلك لأنهم لم تكن لديهم قيادة صالحة تدبر الخطط المحكمة للقتال، فأثروا الانسحاب من الإسكندرية، ورأوا أن يتزرعوا بكل وسيلة لتعطيل احتلال الإنجليز للمدينة واستقرارهم فيها. فأمر سليمان سامي داود، قائد الألاي السادس، جنوده بإضرار النار في المدينة لكي يحول الحريق دون نزول الإنجليز بها واتخاذها قاعدة حربية لرحلتهم. فشبت الحرائق الهائلة يوم الأربعاء ١٢ يوليو سنة ١٨٨٢، وبدأ إضرار النار في نحو الساعة الثانية بعد الظهر وأخذ يمتد حتى صارت الإسكندرية شعلة من النار مساء ذلك اليوم، واستمرت النار تضطرم فيها إلى اليوم التالي. وكان هذا الحريق من الوجهة العسكرية عملاً عقيماً يدل على الجهل بالخطط الحربية".

ونتوقف هنا قليلاً للتعقيب، فالأستاذ الرافي بنفسه يؤكد على أن إضرار النار لا يعطل عملية نزول الجنود الإنجليزي إلى أرض المدينة، وهو يلقي بالتهمة على العراقيين، ثم في النهاية يعود وينفي عن عرابي باشا أن يكون هو من أعطى الأوامر بذلك كما سنرى عما قليل في كلامه.

يكمل الأستاذ الرافي عن الحريق ويقول: "لأنه لم يعطل نزول الجنود الإنجليزية إلى البر فقد نزلوا في صبيحة اليوم التالي ١٣ يوليو، واشترك في الحريق بعض الأوروبيين، وبخاصة من الأورام والمالطيين الذين بقوا في المدينة بعد هجرة معظمهم، وكانوا يقصدون من ذلك المطالبة بالتعويضات بعد انتهاء الحرب، كما اشتركوا أيضاً في النهب. ويقول جون نينيه أن الحرائق الأولى شبت في الأحياء الأهلية من قنابل الأسطول الإنجليزي يوم الضرب ومن فعل بعض الأوروبيين الذين بقوا في المدينة بقصد النهب، وبعض الأشقياء الذين أطلق سراحهم من سجن البحرية (الترسانة). أما في الأحياء الأوروبية فهي من عمل عربان أولاد علي الذين كانوا مجتمعين حول البلد يعاونهم بعض عساكر الرديف وبعض الأروام، ثم بعض أصحاب الدكاكين من الأجانب ممن قصدوا الحصول على تعويضات. وقد ساعد على شيوع الحرائق إهمال الحكومة والخديو الذي غادروا المدينة دون أن يتخذوا أي احتياطات لوقايتها من الحريق. وكان هذا الحريق على غير رأي عرابي والوزراء، فانفرد بإحداثه سليمان داود،

قائد الألاي السادس، الذي كان مشهورًا بالتهور والحمق وكان يعتبر نفسه عرابي آخر بالإسكندرية. وقد صمم على ألا ينسحب الجيش من الإسكندرية إلا بعد أن يجعلها خرابًا، وهذا يدل على تشعب رأي العرابيين وعدم وجود وحدة في قيادتهم، لأن عملاً خطيرًا كحريق الإسكندرية ما كان أن يُعمل إلا إذا صدرت به الأوامر مجمعة من قيادة الجيش. ولكن الواقع أن عرابي لم يكن له دخل فيه، ولما وقع لم يستطع أن يمنعه".

والحقيقة أن ثمة بعض التناقض في كلام الأستاذ الرافي، فعلى حين يرى عرابي من المسؤولية عن الحريق، إلا أنه يلقي بالاتهام على سليمان داود، بالرغم من أنه ذكر كلام جون نينيه، الذي يعتبر شاهد عيان عاصر هذه الساعات والأيام عن كذب على أي حال، سوف نقرأ للأساتذة: الخفيف والعقاد وصلاح عيسى...

#### المراجع والمصادر

- ١ - استجواب طلبة باشا عصمت، مصر للمصريين - ج (٩) - ص (٩١٠).
- ٢ - الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ / عبد الرحمن الرافي - ص (٣٢٦)، (٣٢٧).
- ٣ - الجيش المصري في القرن التاسع عشر - دكتور / محمد محمود السروجي - ص (٢٣٤).
- ٤ - نفس المصدر السابق - لمزيد من التفاصيل عن هيئة الأركان برئاسة الجنرال ستون - ص (٢٣٥) وما بعدها.
- ٥ - الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ / الرافي - نقلًا عن استجواب طلبة باشا، مصر للمصريين جزء ٩ ص (٩١٧).
- ٦ - استجواب طلبة باشا - نفس المرجع السابق.
- ٧ - نفس المرجع السابق - الرافي - ص (٣٣٠).
- ٨ - نفس المرجع السابق - الرافي - ص (٣٣١).
- ٩ - عرابي باشا - جون نينيه - ص (١٦٩).
- ١٠ - مرجع سابق - الرافي - ص (٣٣١).



## (103)

حديث الأحرار - المصريون منهم والأجانب

ما زلنا مع أحداث يوم ١٢ يوليه وحريق الإسكندرية، ذلك الحريق الذي وجد البعض فيه الفرصة لتوجيه سهام النقد والتقريظ لعراي باشا والثوار، وعلي رأس هؤلاء كان الإنجليز.

الأستاذ محمود الخفيف واحد من أهم الكتاب الذين أرخوا للثورة العرابية، ودفع في سبيل كلمته عن الثورة والثوار الثمن غالياً، صودر كتابه وحورب من رجال السراي إبان حكم الملك فاروق. إن كتاب "عراي الزعيم المفترى عليه" سيظل من أهم الكتب التي جاءت لنصرة عراي وثورته. ولعل دليلاً فيما جاء على لسان المؤرخ الكبير طارق البشري الذي قال عنه: "إن المؤرخ الراحل محمود الخفيف استطاع من خلال كتابه 'أحمد عراي.. الزعيم المفترى عليه' أن يُدخل ثورة عراي في سجل الثورات المصرية العظيمة، وذلك من خلال ما قدمه في هذا الكتاب من رصد علمي لكافة الحقائق والأحداث التي وقعت في تلك الفترة للرد على محاولات تشويه الثورة والتقليل من شأنها، والتي أكد البشري أنها لم تكن قاصرة في تلك الفترة على أنصار الملك وحلفاء الإنجليز فقط، بل أيضاً امتدت لبعض الوطنيين الذين قللوا من شأن هذا الحدث الذي أظهره الخفيف في عمله بمنتهى العظمة والشموخ.

أن كتاب الخفيف قدم تحليلاً علمياً وتوثيقاً تاريخياً متعلقاً بثورة عراي بشكل يجعل كافة الكتب الأخرى عاجزة عن تقديم تحليل مماثل."

ويضيف المستشار طارق البشري رحمه الله عليه عن الأستاذ الخفيف الذي يعد أحد تلاميذه: "كنت من المحظوظين لأنني تتلمذت على يد الخفيف، فهذا الرجل لا يهتم فقط أن ينقل للطلبة مجرد معلومة وردت في كتاب بل تجده محللاً ومفكراً يهتم بالجانب المعنوي والرسالة الكامنة وراء العمل الذي يؤديه، وأن الخفيف اتسم بالجرأة والشجاعة في آرائه ومواقفه السياسية."

وعن ذلك اليوم المشئوم (١٢ يوليو ١٨٨٢) يقول الأستاذ محمود الخفيف: "وأما المدينة التي كانت تراوحها نسائم البحر الندية وتغاديتها فقد اندلعت فيها السنة

النيران في صورة مروعة كأن الجحيم تزفر عليها بنارها، وقد لبثت النار بها بضعة أيام، وظلت سحب الدخان تتراكم وتنعقد فوق شوارعها الموحشة المتهدمة وخيمت الكآبة على الثغر الذي ماتت بسمته أيامًا طويلة نتيجة لعدوان سيمور. ولقد ذهبت الآراء عدة مذاهب بشأن هذا الحريق، وقد حاول الإنجليز أن يعزوه إلى عرابي كما عزوا إليه من قبل مذبحة الإسكندرية التي اقترفوها، على أن التحقيق فيما بعد قد برأه منها كما برأه من مذبحة الإسكندرية كما سيأتي بيانه في موضعه.

ونقلًا عن جون نينيه أنه رجح أن النيران كانت بفعل قذائف الأسطول. وذكر الأستاذ الخفيف أن نينيه قال عن اليوم الأول: "رأيت في هذا اليوم عددًا كبيرًا من القذائف من ذات الحجم الكبير تحمل اسم 'الإسكندرية' في الدار المجاورة لداري، وقد قتلت القذيفة الثالثة من القذائف التي مرت فوق داري أحد عشر رجلًا وجوادين عند باب محرم بك، وهدمت وحرقت بيوت كثيرة ومبان في كل ناحية بفعل قذائف السفن." وقال عن اليوم الثاني: "كان عدد من قبيلة أولاد علي ينهبون دكاكين المدينة وقد دخلوا إليها من ناحية القباري أو باب عمود بمبي، وقد رأيت كثيرين منهم قد قبض عليهم وصودر ما يحملون بأمر من سليمان بك سامي أثناء محاولتهم الهرب من المدينة بمنهوباتهم، وكان عرابي باشا قد أمر قبل مغادرته المدينة بإغلاق هذا الباب لحراسة الشوارع الرئيسية وحفظ النظام فيها كما أنه ترك فرقتين من الاحتياطي... وكان طلبة باشا في الرمل بعد الظهر في الرمل يفاوض الخديو، وكنت طوال ذلك الوقت في حجرة ميس الضباط قرب باب رشيد! وكان هناك كثير من الباشوات، منهم محمود سامي البارودي، ومحمود فهمي باشا، وقد غادرت المدينة معهم وعدد من الأطباء والضباط عند الساعة السادسة للحاق بالجيش... وبعد أن غادرت المدينة حملت الريح الدخان إلى حيث كنا وكانت المدينة تحترق في عدة جهات، ولم يكن في المدينة نار حين غادرناها، ولم يشعل الجند نارا في المدينة، بل لقد بذلوا كل ما في وسعهم لمنع امتداد النيران التي سببها الضرب... ومن الممكن أن يكون بعض جنود الفرقتين اللتين تركتا بالمدينة قد شاركوا البدو في النهب، وكان هذا مخالفًا بالضرورة لأوامر عرابي باشا والضباط... وأستطيع أن أؤكد أنه لم يخطر ببال عرابي باشا أو أحد من الضباط بأي حال أن مدينة الإسكندرية ستحرق بأيدي البدو أو غيرهم، وإني أعلم أن عرابي ومن كان معه من الضباط أظهروا أسفهم ودهشتهم عندما رأوا المدينة تحترق عقب مغادرتهم إياها وعبروا عن أملهم في أن يبذل ذو الفقار باشا محافظ المدينة ومن أكبر أصدقاء الخديو ما في وسعه لإخماد النار وإعادة النظام."



ويسلط جون نينيه الضوء على خيانة توفيق في هذه الأثناء فيقول: "في يوليو وجه قائد الأسطول البريطاني إنذارًا للحكومة المصرية إما تسليم القلعة للأسطول البريطاني وإلا سوف تضرب الإسكندرية من البحر. مارس الخديوي توفيق لعبته المعتادة حين قابل 'عراي' وشجعه على مقاومة المعتدين، بينما كان قد اتصل سرًا بقائد الأسطول البريطاني ودعاه إلى الهجوم على عراي. لم يقبل عراي الإنذار البريطاني وانتظر تنفيذ البريطانيين لتهديدهم. بدأ الإنجليز في ضرب الإسكندرية يوم ١٢ يوليو ونزلت قواتهم إليها في اليوم التالي بعد أن قرر عراي سحب قواته والتحصن عند كفر الدوار. وحين سمع الخديوي توفيق بانسحاب عراي أمام الإنجليز تشجع وظهر على حقيقته حيث أعلن عراي متمردًا في الرابع والعشرين من يوليو. وبدلاً من أن يقاوم الخديوي المحتلين، استقبل في قصر الرمل بالإسكندرية الأميرال بوشامب سيمور قائد الأسطول البريطاني، وانحاز إلى الإنجليز، وجعل نفسه وسلطته الحكومية رهن تصرفهم حتى قبل أن يحتلوا الإسكندرية."

هذا هو ما بدر من توفيق وتلك شهادة معتبرة لشاهد عيان على الأحداث، وها هو ينقل لنا واقعة مخزية أخرى تنم عن مدى انغماس توفيق في الخيانة، وكيف أن يدها تلطخت بدماء المصريين الشرفاء من جنود ومدنيين، فيقول نينيه: "فأثناء القتال أرسل الإنجليز ثلة من جنودهم ذوي الجاكتات الزرقاء لحماية الخديوي أثناء انتقاله من قصر الرمل إلى قصر رأس التين عبر شوارع الإسكندرية المشتعلة."

ويبين لنا مما ذكره نينيه أنه لم تكد تمضي بضع ساعات على الضرب إلا وظهر التعاون جليًا مع الإنجليز. كانت دماء المصريين تسيل في شوارع المدينة، والحرائق تأكل أبنيتها، والخديوي يسير في حراسة إنجليزية! أي عار سوف يلازم توفيق إلى يوم القيامة حيث يُحاكم كل ملك وكل إنسان على ما قدمت يدها؟ وحتى ندرك حجم هذا التعاون وما أسفر عنه من ترسيخ دعائم القوات الغازية وزيادة أعدادها بعد تعزيز التعاون بين توفيق وبين القوات المحتلة، فقال نينيه عن ذلك: "أرسل الخديوي إلى أحمد عراي في كفر الدوار يأمره بالكف عن الاستعدادات الحربية، ويحمله تبعة ضرب الإسكندرية، ويأمره بالمثول لديه في قصر رأس التين، ليتلقى منه تعليماته. صارت المواجهة مكشوفة بين كل الأطراف منذ ذلك التاريخ. وقررت الحكومة البريطانية أن تكون المواجهة شاملة وأن تكون الحرب كاملة، فجلبت المزيد من قواتها إلى الحرب. تم تحريك ١٥٠٠٠ جندي من مالطة وقبرص بالإضافة إلى ٥٠٠٠

من الهند باتجاه مصر مما رفع قوة الهجوم على مصر إلى ٣٠,٠٠٠ جندي وضعت تحت قيادة السير جارنت ولسلي". (٨)

وتتوالى الخيانات تباعاً. فلم يكن توفيق مشغولاً بأي شيء سوى كرسي الحكم. أما الجريمة النكراء التي حاول الخديوي إخفاءها هي حريق القاهرة، والتي حاول هو والإنجليز وأعوانه من رجال الحكومة وأتباع السراي... وها هو نينيه يثبت بالأدلة وبالمنطق أن الحريق كان بتدبير من الخديوي فيقول: "إن عدة عناصر اشتركت في هذا الحريق، منها بعض الأوروبيين الذين بقوا في المدينة بقصد النهب، ومنها بعض الأورام والمالطيين من أصحاب الدكاكين كي يطلبوا بعد ذلك تعويضاً كبيراً، ومنها بعض البدو من قبيلة أولاد علي وبعض عساكر الرديف، وبعض الأشقياء الذين أخرجوا من سجن الترسانة". (٩) وقد سبق أن أوردنا نفس الحديث وقد جاء به الأستاذ عبد الرحمن الرافعي. ولا بد هنا من أن نتساءل: من أطلق السجناء من سجن الترسانة؟ هذا السؤال يحتاج إلى إجابة مدققة!

وكذلك مسألة تعاون أولاد علي مع الخديوي، وإقدامه على الاستعانة بهم في مواجهة عرابي والثوار، هي مسألة بالغة الخطورة. وما مدى مسؤولية توفيق في تأليب فئات الشعب وطبقاته على بعضها البعض؟

وجه آخر من أوجه الخيانة التي انتهجها توفيق لدحض الثورة وسحق إرادة المصريين...

وها هو الأستاذ الإمام محمد عبده يدلي بدلوه في شأن حريق الإسكندرية، وتكتسب شهادته الأهمية من كونه معاصراً للأحداث ومن المقربين من العرابيين وإن كان يعتبر واحداً منهم. فيقول: "بين من حرقوا الإسكندرية أروام بلباس عرب، رؤية جثثهم بتلك الثياب أثناء الحريق، ومنهم عربان من أولاد علي ممن كانوا على صلة بالخديو، ومنهم من أهالي الإسكندرية، ومنهم أوروبيون بقصد المبالغة في التعويضات وذلك بعد ما أخلت الإسكندرية ممن يخشى عليهم". (١٠)



ويلقي الأستاذ محمود الخفيف مزيداً من الضوء على حريق الإسكندرية وكيفية إثارة اللغط وإلقاء التهمة بالباطل على عرابي، فيقول عن ذلك: "وهناك من يذهب إلى أن سليمان سامي داود، قائد الألاي السادس، هو الذي أمر جنوده بإضرام النار في المدينة كعمل يقتضيه الدفاع، إذ أراد به أن يعرقل نزول الإنجليز إلى المدينة، أو لعله فعل ذلك بدافع الحمق والغیظ من عزم الإنجليز على دخول المدينة. ولقد شهد عليه كثيرون أثناء المحاكمة، وكانت أقواله هي دليلاً عليه ففيها ما يشبه الاعتراف، وخاصة اتهامه لعرابي بأنه هو الأمر بحرق المدينة ليتنصّل هو من التبعة. يتبين ذلك في مثل قوله:

س: هل كان عرابي أعطاك أمراً بالكتابة بحرق المدينة؟ ج: أمرني شفويّاً... س: هل يجوز في قانون الجهادية حرق مدينة بناء على أمر شفوي؟ ج: لا يجوز... وأنا لم أفعل سوى إبلاغ ما نبه به". ثم قال إنه ليس متحققاً إن كان القانون يجيز ذلك أم لا. (١١)

على أن عرابي في مذكراته يعقب على أقوال سليمان سامي في التحقيق بقوله: "الحقيقة أن سليمان بك سامي لما شاهد هول تأثير مقذوفات سفن الإنجليز، حدث له هلع وطيش أثر على مخيلته فصار يتحفز ويميل لعمل غير العقلاء. فبدرت منه كلمات تدل على جنونه كقوله: أحرق واضرب يا ولد في حالة هياجه. وقوله إني أمرته بكل ما يتخيله في مخيلته. ولكن أجمعت الشهود على أنه لم يفعل من ذلك شيئاً وأنه خرج بآلايه من المدينة قبل الغروب، وأنه ترك المنشية وخرج إلى باب شرقي الساعة ١١ عربي ولم يعد إليها، وأن الحريق لم يبتدئ إلا بعد الغروب وبعد خروج العساكر من المدينة، كشهادة سعد بك أبو جبل وعلي بك داود وغيرهم، وأن الحريق لم يكن إلا من أوباش الخدم والبدو وغيرهم من الأوروبيين والفقراء الذين تخلفوا في مدينة الإسكندرية ليحصلوا على شيء من الصيد والغنيمة. ولذلك لم يقل أحد بأنه رأى سليمان سامي يفعل الحريق بنفسه ولا غيره. وعليه يكون سليمان سامي ذهب شهيداً لطيشه وغضبه، والحساب على الله". وثمة رأي آخر على أعظم جانب من الخطورة، وهو أن سليمان سامي كان متواطئاً وأنه أحرق المدينة بأمره، وقد صرح بهذا الرأي في مجلس العموم الإنجليزي اللورد تشرشل في حملته على وزارة جلاستون سنة ١٨٨٣ بعد إعدام سليمان سامي. قال صابونجي فيما أورده من كلام تشرشل: "أن

هذا ذكر في المجلس قوله: إن الخديو الذي كان يرغب في الذهاب إلى الإسكندرية يوم الأحد ما استنساخ الدخول إليها قبل موت سليمان سامي، لا لكي يرى بعينه شنق الرجل الذي أحرق الإسكندرية بأمره وطاعته". فلما قال اللورد تشرشل هذا الكلام قامت في البرلمان ضجة أعقبتها دهشة. ثم قال اللورد تشرشل: "إن الأمر الصادر بحرق الإسكندرية كان مختومًا عليه من الخديو نفسه. وأنا أطلب للميدان كل وزراء الحكومة الجلاستونية إذا كان فيهم من يتجرأ على أن ينكر هذه الحقيقة. وإني أقول علنًا أن مستر جلاستون ووزراءه وأحزابه قد ارتكبوا جناية من أقبح الجنایات في قتل سليمان داود، وأن دم هذا الرجل على رأس مستر جلاستون وشركائه إلى الأبد وهم المطالبون به". (١٢)

ويعلق الأستاذ الخفيف على هذا الكلام الخطير بقوله: "ومما ذكره تشرشل فيما أورده صابونجي أن الحكومة الإنجليزية عجلت بشنق سليمان سامي قبل أن يبوح بأسرار خطيرة تدين الخديو، وذلك لأن محاميه طلب بدء التحقيق من جديد ومواجهته بمن شهدوا عليه... ومهما يكن من الأمر، فمن الخطأ أن يرد الحريق إلى سبب واحد من الأسباب التي ذكرت، والمعقول أن تسببه هذه العناصر جميعًا، وخاصة قذائف السطول وطيش سليمان سامي" (١٣).

وفي الحقيقة، أن كلام الأستاذ الخفيف عن شهادة تشرشل يعتبر أمرًا بالغ الخطورة... ولعل من أسباب الاندهاش أن إعدام سليمان سامي لم يلق في نظرنا اهتمامًا كافٍ من المؤرخين... وكان حريًا بأولئك الذين أهالوا الاتهامات الجسام على عرابي أن يتحروا هذا الكلام الخطير عن سليمان سامي.

ونواصل مع الأستاذ الخفيف روايته عن خيانة الخديوي للمصريين فيقول: "وفي اليوم الرابع عشر أبرق سيمور برقية جاء فيها: لقد احتلت رأس التين ووضعنا فيها بحارة ومدفعية كما وضعنا ست بطاريات تواجهها، لا تزال الإسكندرية تحترق، ولكني أرفع الأنقاض من الشوارع، والخديو سالم في قصره يحرسه ٧٠٠ من البحارة" (١٤).  
ليس بعد ذلك دليل على الخيانة العظمى؟ ألا يستحق الخديو من المؤرخين أن يكون كل الغضب منهم منصبًا عليه؟ أم أن المنتصر هو من يملك تزوير الحقائق لصالحه؟ فكانت النتيجة المرعبة من كيل الاتهامات بكل نقيصة إلى عرابي...!



ويكمل الأستاذ الخفيف سرد وقائع الخيانة العظمى فيقول: "والواقع أن الخديو آثر أن يخطو الخطوة الأخيرة، وقد اطمأن إلى قوة الإنجليز فانضم إليهم صراحة، ونأى بجانبه عن السلطان ومندوب السلطان، أما المصريون وقادة الحركة الوطنية فما كان يعترف بهم في يوم ما. وقد أرسل الخديو إلى سيمور رسوياً يخبره أنه اعتزم الحضور إلى سراي رأس التين ومعنى ذلك أنه اعتزم أن يكون في رعاية الإنجليز وحميتهم وأنه اختار لنفسه ما يحلو له" (١٥).

وثمة نقطة هامة ذكرها الأستاذ الخفيف في كتابه نقلاً عن بلنت، وفيها تطابق مع وجهة نظر لنا أوردناها سابقاً... فقد كان من رأي بلنت أن يتم أسر توفيق بالقوة... فلم يكن توفيق يحمل أي قدر من الثقة... وعدّ بلنت عدم أسر توفيق خطأ فادحاً... ونحن نتفق بشدة مع بلنت في هذا الرأي كما أسلفنا...

ويكمل بلنت حديثه عن تمكن الخديوي من الخروج من قصر الرمل فيقول: "على أن عرابي كان مشغولاً في الصباح بحركة إخلاء المدينة من الجند، بحيث لم يكن لديه وقت ليذهب ثانية إلى الرمل، وتمكن الخديو بعد الظهر بما بذل من "بقشيش" كما أخبر بذلك أصدقاؤه الإنجليز - أن يفلت من حرسه إلى الإسكندرية في نفس القطار الذي أرسل ليحمله إلى القاهرة، وهناك وضع نفسه صراحة تحت حماية سيمور! وقد أخذ معه جميع من كانوا في القطار بما في ذلك درويش والوزراء، وبذلك أظهرهم إلى حد ما شركاء له في خيانتهم" (١٦).

ويؤيد كلام بلنت برقية من كارترت في اليوم الثالث عشر من يوليو جاء فيها: "عاد الخديو من الرمل إلى الإسكندرية في الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم بعد أن ضمن ولاء الحرس والجند والفرسان الذين تركهم عرابي لمراقبته" (١٧).

ويقول الأستاذ الخفيف: "وأرى أن إشارة بلنت إلى (البقشيش) وإشارة كارترت إلى ضمان ولاء الحرس تلقي ضوءاً على الرواية القائلة بأن البكباشي منيب انشق ومعه نحو ٢٥٠ من الجند الذين أرسلهم سليمان سامي، وأعلن ولاءه للخديو وأقسم أنه وجنوده يموتون بين يديه إذا دعت الضرورة، ولإن صحت هذه الرواية، رأينا في هذا العمل أولى بوادر الانقسام وأولى خطوات الهزيمة في الجيش المصري. وبلغ الخديو السراي في الساعة الرابعة بعد ظهر يوم ١٣ يوليو، فإذا الحرس ببابها من جنود البحرية البريطانيين وإذا بالأدميرال سيمور يتلقاه في ساحتها يحيط به عدد من كبار رجاله، ولقد هناؤا الخديو بسلامته، ودخل توفيق القصر، ومن هناك سوف يعود إلى

عاصمة بلاده في حماية جيش الاحتلال، فيتلقاه في قصره الثاني قادة الاحتلال مهنيين  
بسلامة الوصول كما استقبله في الإسكندرية سيمور...

وفي صياغة أدبية بليغة عبر الأستاذ الخفيف عن المأساة بقوله: "وهكذا نرى الأمة  
من أول الأمر فريقين: أولياء الاحتلال وعلى رأسهم الخديو ونفر ضئيل من المصريين،  
والمجاهدين الأحرار يقودهم عرابي ومن ورائهم الأمة المصرية كبراًؤها وعلمائها  
وفلاحوها... ونعود ونكرر القول أن موقف الخديو هذا سوف يكون أقوى عامل في  
نجاح الإنجليز" (١٨).

وبهذه الكلمات الواضحة التي لا تحتمل لبساً عن خيانة الخديو لمصر وشعبها، والتي  
أجدها خير تعبير عن مصر في تلك الأيام العصيبة، أجد أنه مازال لدى الأستاذ  
الخفيف الكثير مما يجب أن نقرأه ونتعرف على المزيد مما في جعبته...

المراجع والمصادر:

- ١- نقلاً عن جريدة اليوم السابع - العدد الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ٢٠١١.
- ٢- نفس المصدر السابق.
- ٣- أحمد عرابي.. الزعيم المفترى عليه - ص (٨٠).
- ٤- نفس المرجع السابق - ص (٨١).
- ٥- نفس المرجع السابق - ص (٨٢).
- ٦- أحمد عرابي باشا - جون نينيه.
- ٧- نفس المرجع السابق.
- ٨- نفس المرجع السابق.
- ٩- نفس المرجع السابق.
- ١٠- تاريخ الأستاذ الإمام - ص (٢٥٢).

- ١١- الزعيم أحمد عرابي "الزعيم المفترى عليه" - ص (٨٣) - نقلاً عن محضر استجواب سليمان سامي.
- ١٢- نفس المرجع السابق - ص (٨٤) - نقلاً عن مذكرات عرابي المخطوطة وقد أورد عرابي كلام صابونجي تحت عنوان: الفصل السادس في أعمال البرلمان الإنجليزي في المسألة المصرية بقلم القس لويس صابونجي.
- ١٣- نفس المرجع السابق - ص (٨٥).
- ١٤- نفس المرجع السابق - ص (٨٨).
- ١٥- نفس المرجع السابق - نقلاً عن بلنت - ص (٨٩).
- ١٦- نفس المرجع السابق - نقلاً عن بلنت - ص (٨٩).
- ١٧- نفس المرجع السابق - ص (٩٠).
- ١٨- نفس المرجع السابق - ص (٩٠).

## (104)

محمود الخفيف - وجهة نظر منصفة عن الثورة العرابية

تعددت الرؤى عن الثورة العرابية، وغلب على أصحابها توجيه سهام اللوم إلى عرابي والثوار، وكأن الأمر قاطرة انطلقت بهذا المنحى والتوجيه وتبعتها النخبة تردد وتؤكد وتتبارى في إثبات مساوئ الثورة ونواقص عرابي، حتى أنهم لم يتركوا نقيصة إلا وألصقوها بعرابي، مثل استعانته بأهل الدجل والشعوذة. فريق آخر تحدث عن أنه لم يكن على مستوى مناسب من التعليم، وتناسوا عن عمد أن غالب حكام الأسرة العلوية كانوا جهلاء إلا من بعض معرفة باللغات، ومن منطلق ولعهم بالغرب وتعلقهم المرضي بكل ما هو أوروبي.

وفي ظني أن الإنجليز هم من بدأ بهذه الحرب النفسية، وسار من خلفهم هؤلاء الذين استحقروا الفعل الثوري واستكثروا على فلاح جاء من قاع الريف ليقود الأمة ويثور نيابة عنها، حتى وإن كانت ثورته في صالح البلاد والعباد.

ولعله من المناسب أن نتوقف لنأخذ هدأة ونحن في خضم الأحداث، ونقرأ للأستاذ. والأستاذ محمود الخفيف كتب عن الثورة ما يستحق أن نتوقف أمامه، خاصة إذا كنا بصدد إعادة قراءة كتابات المؤرخين عن الثورة العرابية.

يقول الأستاذ الخفيف: "وبعد، فهذه قصة العدوان الغادر على مصر، قصة البغي الأكبر على بلاد كل ذنبها أنها تطالب بالحرية، والحكم الدستوري أسوة بأوروبا المتمدنة. ومن أعظم الأمور إثارة للنفوس وأدعاها إلى الكفر بمدنية الغرب ومبادئه أن يأتي هذا العدوان على يد رجل مثل جلادستون... بيد أن المطامع الاستعمارية وإقامة صرح الإمبراطورية شيء، ومبادئ القومية والحرية شيء آخر! ولكن متى يفهم ذلك المغتربون بضلال أوروبا؟



على أن الحرية لا تعدم أنصارًا حتى في أحلك الساعات، وإن لم يستطيعوا أن يفعلوا شيئًا، فقد استقال مستنكرًا الضرب المستر جون برايت، أحد أعضاء وزارة جلادستون، لأن ضميره وذمته لم يتسعا لهذا العدوان الذي وصفه بأنه (انتهاك صارخ للقانون الدولي ومبادئ الأخلاق). ولقد احتج أحد نواب الأحرار على العدوان في الثاني عشر من يوليو بمجلس العموم قائلاً: (إنه شناعة دولية وعمل ينطوي على القسوة والجبن والإجرام).

ويقول روتشتين في كتابه المسألة المصرية: (إن إنجلترا قد خرقت حرمة القانون الدولي وأنت أمرًا همجيًا لم يسبق له مثيل، أمرًا لو صدر من دولة أضعف منها لحوسب عليه حسابًا عسيرًا) (١).

إنها كلمات مختلفة ولا شك من مؤرخ انحاز تمامًا للثورة، آل على نفسه أن يرفع ظلمًا طال الثورة ورجالها، ولم ينف ذلك في كتاباته التي كانت تستند دائمًا إلى رؤية عادلة وتدقيق وتمحيص، بعيدًا عن انحيازات عمياء نحو السلطة المستبدة.

فنجده يتحدث غاضبًا من بعض المؤرخين فيقول: "وإنه ليحلو لبعض الكتاب والمؤرخين أن يعيبوا على عرابي وأنصاره أنهم تركوا حصون الإسكندرية ضعيفة فلم تستطع مقاومة السفن الإنجليزية بسبب ذلك، ولا ندري كيف يلقون هذا القول ولا يتذكرون أنه طالما كان الخديو في صف الإنجليز والفرنسيين منذ حضرت سفن الدولتين، لم يكن في وسع الوطنيين عمل شيء. ولقد قبل الخديو المذكرة المشتركة وقبل استقالة الوزارة الوطنية بمجرد أن واتاه شيء من القوة... ألا فليعلم هؤلاء العائبون أن الخلاف الداخلي، الذي فصلنا قضيته، كان سبب كل ضعف، وماذا عسى أن يصنع حزب وطني في البلاد يخاصمه الخديو من أجل تمسكه بالحكم المطلق ورغبته في القضاء على الدستور؟

هل كانت تستطيع وزارة البارودي أن تعد العدة لمحاربة إنجلترا والخديو الذي يملك حق إبعادها عن كراسيها في صف الإنجليز؟

على أن عرابي قد بذل في وزارته جهداً محموداً في إصلاح الحصون، ولولا إسقاط وزارة البارودي لكان يُرجى أن يسير في هذه السبيل حتى يتم ما بدأه. لقد قامت القيامة وأنذر الإنجليز الدنيا بالويل لنبا من مفترياتهم، ألا وهو ما زعموه من تحصين في قلاع الإسكندرية، واتخذوا من ذلك وسيلة لإنذارهم مصر ثم الاعتداء عليها، فكيف يجوز في عقل عاقل أن يقال إن الوزارة ملومة لأنها لم تقو الحصون؟

ويختتم الأستاذ الخفيف كلامه في حزم ووضوح قائلاً: "فإذا أضفنا إلى ذلك أن عمل إنجلترا كان مفاجئاً لا لمصر وحدها ولكن للمؤتمر الدولي القائم في أستانة، تبين لنا مبلغ ما في هذا اللوم من ضعف وسخف... على أن الوطنيين قد جاهدوا في الوطن حق جهاده، وأبوا أن يسلموا بما طلبت إنجلترا إلا مكرهين، ولم يفروا أو يتخاذلوا من ضعف أو مباغثة..."

والآن بعد أن أقدمت إنجلترا على عملها الإجرامي المعدوم النظير، وبعد أن ألقى الخديو بنفسه في أحضانهم، ستجاهد الأمة المصرية أصدق الجهاد، وستعد ما استطاعت من قوة ومن رباط الخيل، وستبدو وطنيتها وحميتها قوية رائعة على الرغم من قعود نفر من بنيتها من الإمعات والمستضعفين والطامعين... (٢).

وتتعدد صور الخيانة وحقائقها...

ومن المعاصرين الذين انتفضوا دفاعاً عن عرابي، كان الأستاذ صلاح عيسى الذي كتب من منظور الثائر الذي يرفض الهوان والقبول بالأمر الواقع وبالخديوي الخائن، ورفض أن يؤرخ من مقعد المؤرخ المحايد.

فها هو يكتب عن الانقسام في الأمة، فتحت عنوان "الانقسام النهائي... أمتان - من ضرب الإسكندرية في ١١ يوليو إلى سقوط القاهرة في ١٤ سبتمبر"، كتب يقول: "بضرب الإسكندرية في ١١ يوليو وسقوطها في مساء اليوم نفسه، وانسحاب الجيش المصري منها ليأخذ موقعاً جديداً في كفر الدوار، انحسم الأمر نهائياً وخرجت كل



القوى الجانبية والهامشية من معسكر الثورة، لا لتأخذ موقعًا حياديًا ولكن لتخون بشكل واضح وصريح" (٣).

ونلاحظ مع الأستاذ عيسى لغته المختلفة عن كلام الأستاذ الرافي، فهو مباشر في توجيه الاتهام بالخيانة للخديوي دون مواربة. في حين نجد الرافي ومن سار على نهجه في التأريخ لأحداث الثورة لم يكونوا على نفس القدر من الحسم، والذي رأيناه بوضوح عند جون نينيه وبلنت والعقاد والخفيف. فهؤلاء حسموا أمرهم منذ البداية.

نعود للأستاذ عيسى، الذي يكمل حديثه تحت نفس العنوان السالف الذكر، فيقول كلامًا بالغ الخطورة عن الخديوي الخائن:

"وعشية ضرب الإسكندرية، حدد معسكر السراي موقفه بصورة أوضح، إذ بدأ الاتصال السري بقائد الأسطول الإنجليزي وبممثلي إنجلترا السياسيين لكي يعلن لهم تأييده للغزو ورضاه عنه. ففي ١٣ يونيو - وبعد مذبحه الإسكندرية بيومين - سافر الخديو فجأة من القاهرة إلى الإسكندرية ليقضي الصيف كالمعتاد. وكانت الحجة الظاهرة لذلك هي رغبته في الإشراف على استتباب الأمن، بينما السبب الحقيقي كان رغبته في البقاء في حماية الأساطيل.

ومن هناك بدأ برسم خطته لمساعدة القوى الغازية، وكان أنفذ صبرًا من قوى الاحتلال. ففي ٢٠ يونيو أصدر فجأة منشورًا يبدي فيه تخوفه من حالة الأمن العام. وفي أوائل يوليو عرض عليه مستر كارتريت - وكان يقوم بعمل القنصل العام البريطاني بعد سفر ماليت - أن ينتقل إلى إحدى سفن الأسطول، لكنه رفض على أساس أنه "لا يستطيع أن يترك جميع أولئك الذين ظلوا في معيته وأولوه ثقته في غضون هذه الفتنة وإخلاصهم، كما أنه من جهة أخرى لا يستطيع أن يهجر مصر إذا أغارت عليها دولة أجنبية، إذ يقال حينئذ إنه هاجرها لينجو بنفسه" (٤).

وفي نفس الصفحة من كتاب الأستاذ عيسى، ينقل عن اللورد كرومر قوله:  
"إن الخديو كان يتشاور مع القوى الغازية حول ترتيبات الغزو، لدرجة أنه اقترح في ٧ يوليو، أي قبل ضرب الإسكندرية بأربعة أيام كاملة، أن يتم نزول الجنود الإنجليز فورًا

إلى البر عقب ضرب الإسكندرية بالمدافع لضمان عدم تخريبها من قبل عرابي وللقضاء على القوات المصرية بها" (٥).

ويواصل عيسى حديث الخيانة والتفريط في السيادة المصرية، فيقول: "لم تمنع الاتصالات السرية للخديو وسلطان باشا من حضور الاجتماع الذي عقد في العاشر من يوليو للرد على الإنذار البريطاني بإخلاء الحصون، ولم تحل بينهما وبين الموافقة على القرارات الصادرة منه بالمقاومة" (٦). ويرجع بلنت أن موافقة الخديو وسلطان باشا على المقاومة في الاجتماع الذي عقد في العاشر من يوليو كانت مجرد مناورة، وأنهما "اتفقا قبلاً على أن يتظاهرا بالوطنية حتى يحميا بالرأي العام المصري في حالة إذا ما ثبتت الحصون ولم تنهزم أمام الأسطول الإنجليزي" (٧).

وتبلغ الأمور من المساخر حدًا يتجاوز كل حد وكل عقل، فقد أتى هذا الخديوي الخائن بالفعل الشنعاء. فيقول الأستاذ صلاح عيسى: "وأصدر الخديو أمرًا بأن أمير البحر وقائد القوة الإنجليزية العام، بما أنهما أتيا مصر مأمورين بإعادة الراحة والنظام إليها، فهما لذلك مفوضان بالحلول في جميع النقاط التي يريان وجوب الحلول فيها بقصد قمع العصاة" (٨).

ويعاود عيسى ذكر منشور آخر صادر عن توفيق، وهذا المنشور يكفي وحده كوثيقة ودليل قاطع على الخيانة. ولو أقيمت محاكمة عادلة، لكان جزاء توفيق هو الإعدام شنقًا جزاء ما اقترفت يده في حق المصريين. فذكر توفيق في هذا المنشور ما نصه: "قد رُخص لحضرة القائد العمومي للجيش الإنجليزي بالتجول نحو جموع العصاة واستعمال الوسائل القاهرة لتبديد شملهم وسرعة القبض على رؤسائهم ومجازاتهم بما يستحقون من أشد العقاب، واعتُبر الجيش الإنجليزي نائبًا عنه في قطع دابر المفسدين وتطهير البلاد منهم". وطالب الخديو الشعب بمساعدة العساكر الإنجليزية وعدم الاسترابة فيهم، فلا يتأخر أحد عن مساعدتهم في تقديم ما يحتاجون إليه من المؤنة بأثمانها السائرة، فمن فعل ذلك فقد وفي ما يجب عليه من حقوق الوطنية الصادقة، واستوجب رضاء الله ورضانا عنه، فضلًا عما يراه منهم من المكرمة".



ويضيف عيسى قائلاً إن الجنرال ولسلي - قائد الحملة الإنجليزية - في ١٩ أغسطس أكد هذا المنشور بمنشور منه أعلن فيه:

"إن الدولة الإنجليزية لم تقصد بإرسال التجريدة العسكرية إلى القطر المصري إلا تأييد سلطة الجناب الخديو، فجنودنا لذلك لا تقاتل إلا من كان شاكي السلاح خاصًا لطاعة الخديو" (٩).

كتب الخديو هذا المنشور ودماء ما يزيد عن ألفي مصري لم تجف بعد.

وما زال حديث الأستاذ عيسى مدموغًا بالأدلة والوثائق، لكن المنتصر الباغي زور الحقيقة واستخدم كل أدوات الاستعمار المتقدمة في مجال الحرب النفسية في اختراق وعي المصريين. وعاشت مصر بعد هزيمة الثورة عقودًا طويلة تحكمها تلك الأسرة المستبدة. ويكمل الأستاذ عيسى ما بدأه عن الخديوي الخائن فيقول:

"واتسع معسكر الخيانة بقوى أخرى تجمعت حول السراي ودعمت موقفها، فالتفت حولها عناصر من الأرستقراطية الزراعية بزعامة شريف باشا، والشرائح العليا من البرجوازية الزراعية بقيادة سلطان باشا رئيس مجلس النواب، فضلًا عن الأرستقراطية العسكرية التركية المطرودة من الجيش، وقبائل العربان، وكانا يشكلان الجناح العسكري لمعسكر السراي. وكان شريف باشا قد تصرف إبان مذكرة ٢٥ مايو بما يدل على قبوله للمذكرة، فعندما دعي في ٢٦ مايو لتأليف وزارة تخلف وزارة البارودي التي استقالت احتجاجًا على المذكرة، رفض ذلك محتجًا بأنه لا يمكن قيام أي حكومة طالما بقي الزعماء العسكريون في مصر" (١٠).

وهو ما يعني قبوله لجوهر مذكرة ٢٥ مايو وهو إبعاد هؤلاء الزعماء. ثم قبل شريف في ٢٤ أغسطس ١٨٨٢ تأليف وزارة برئاسته في الإسكندرية، ورحى الحرب دائرة في البلاد بين الجيش الإنجليزي الغازي وبين الجيش المصري، والخديو الذي كلفه بتشكيل الوزارة أعلن رسميًا انضمامه لقوات الغزو، وأعطاه تفويضًا لتقويض الثورة.

ضمت الوزارة كلاً من رياض باشا وعمر لطفي وحيدر باشا وعلي مبارك باشا وأحمد خيرى باشا وأحمد زكي باشا، وهي عناصر عُرف معظمها بعدائها للديمقراطية. وأغلبها من العناصر التركية والجركسية. فرياض باشا كان رئيساً للوزراء قبل الثورة، وانصياحه للأجانب معروف، وإطلاق اسم رياضستون عليه يدل على موقف القوى الوطنية منه، وقد اشتهر عنه قوله:

"إن المصريين ثعابين ولا يمكن قتل الثعابين إلا بسحقها بالأقدام". أما عمر لطفي فكان محافظاً للإسكندرية إبان حوادث ١١ يونيو المفجعة، وأشارت أصابع الاتهام أكثر من مرة إليه، ويقول بلنت عنه إنه "كان شركسيًا كما كان أحد أفراد الحاشية، وكان موالياً لإسماعيل، وقد خدم توفيق وقت المؤامرة الشركسية بأن فاوض البدو في الجهات الغربية بأن يكونوا في صف الخديو" (١١).

ويلفت الأستاذ عيسى النظر إلى دور شريف باشا، والذي سبق أن تعرضنا لسيرته بشيء من الإكبار، وألمحنا لما قاله عدد من المؤرخين عن وطنيته الظاهرة منذ بداية أحداث الثورة. ولكن يبدو أن الجاه والسلطة والمال جعلته يضرب عرض الحائط بكل قيم الوطنية، وينساق وراء الخديوي، وبالتبعية وراء الاحتلال، القوة الحقيقية والحاكمة في البلاد.

ففي خطاب تكليفه برئاسة الوزارة، حدد الخديوي عددًا من النقاط:

"أنه لا بد في زمن الاضطراب من انتشار سلطتنا على الشعب وإدارة الأعمال انتشاراً أكثر قوة ووضوحاً. ولذلك فإنه، إذا استدعى الأمر، يلتئم مجلس الوزراء تحت رئاستنا للبحث في المسائل المهمة، خارجية كانت أم داخلية". وأضاف: "بما أنه لنا السيادة العليا على القوات البرية والبحرية، فتنفيذ أوامرنا يجب أن يتم دون أن تمس اختصاصات ناظر جهاديتنا" (١٢).

ويلاحظ الأستاذ الرافي - وهو من أشد المتحمسين لشريف - أن وزارته تلك مؤلفة من أعضاء تجمعهم فكرة تأييد سلطة الخديو ومعارضة العرابيين. ومن حيث



برنامجها، فقد لاحظ أيضًا أن الخديو وشريف يتكلمان بلغتين مختلفتين؛ فشريف باشا يحرص على برنامجه الذي عرضه على الخديو حين تأليف وزارته السابقة، ويتقيد بالدستور الذي وضعه في شهر ديسمبر سنة ١٨٨١، بينما الخديو يهتم بتأييد سلطته الشخصية، إذ يقول في كتابه: "إنه في أوقات الاضطرابات ينبغي أن يكون سلطانه على الشعب أكثر وضوحًا وانتشارًا"، ويحرص على رغبته في دعوة مجلس الوزراء إلى الاجتماع. ويقصد من ذلك أنه لا يصح أن يجتمع من غير دعوة، وإلى حقه في رئاسة المجلس. وكذلك يحرص في كتابه على تثبيت سلطانه على الجيش (١٣).

ويصل بنا الأستاذ عيسى إلى نتيجة يراها حتمية ونراها منطقية، فيقول عن شريف: "إن تأييد شريف لسلطة الخديو في هذا الطرف الغريب، لا يمكن اعتباره إلا خيانة مباشرة. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يوضع شريف في المعسكر الوطني، مهما كان الدور الذي لعبه في إصدار الدستور، وهو الدور الذي يكن له الأستاذ الرافي بسببه احترامًا كبيرًا" (١٤).

ويكمل الأستاذ عيسى كلامًا واضحًا عن الخيانة لا يقبل الجدل أو اللبس، فيقول عن سلطان باشا:

"كذلك لعب سلطان باشا دورًا مهمًا في تدعيم موقف العناصر الخائنة. يذكر الأستاذ الإمام أن بعض من ضبطوا بتهمة توزيع المنشورات المضادة للثورة اعترفوا بأن سلطان باشا والخديو أرسلوا خطابات إلى رؤساء العربان في الشرقية، وأن سلطان باشا كان يوزع النقود باسم الخديو والسلطان" (١٥).

سلطان باشا هو نموذج فجع للخيانة طمعًا في رضا الخديوي المستبد من أجل المزيد من الثروة والأرض والجاه والمناصب. ولتذهب دماء المصريين وأرضهم وسيادتهم إلى الجحيم. تكالبت الطبقة الواسعة الثراء، واتحدت لأجل الانقضاض على الثورة ورجالها، حفاظًا على مكاسبهم الحرام.

وللحق، فإن الأستاذ عيسى واحد من هؤلاء المؤرخين الذين سعوا لفضح دور هؤلاء المتطفلين الذين عانت منهم مصر أشد معاناة. فهم من وإلى الاحتلال، وكانوا له

جنودًا مخلصين، وعلى رأس هؤلاء كان سلطان. بحث الأستاذ عيسى ونقب عن هؤلاء الخونة في المراجع والكتب، وأوجز في سلاسة ووضوح دور هؤلاء الخونة.

ويستشهد الأستاذ عيسى بكلام بلنت الذي قال عن سلطان:  
"إنه كان رجلًا ذا كبرياء، له ثروة واسعة وجاه عريض، وكان له صدر المكان في أي اجتماع يعقد، وكان يسمى ملك الوجه القبلي بين كبار الملاك، وكان يرى أنه من حقه لهذا السبب زعامة الفلاحين".

كما أنه كان ينظر إلى عرابي نظرة الرعاية التي يتعطف بها الكبير على الصغير، وكان يرى فيه أداة لتحقيق أغراضه، ولكنه لم يكن يتوقع أن عرابي سيأخذ مكانه بين الجماهير. ولما ألفت وزارة سنة ١٨٨١ - وزارة شريف - ولم يكن وزيرًا بها، اغتاز من ذلك. ولكن كانت له بعض التعزية، إذ عُين رئيسًا للبرلمان الجديد. واغتاز أيضًا عندما ألفت الوزارة الثانية في سنة ١٨٨٢ - وزارة البارودي - ولم يكن عضوًا فيها، فشرع أن الوطنيين لا يعطونه حقه من الاحترام، فأنحدر إلى الجانب الآخر" (١٦).

ويعدد الأستاذ عيسى قائمة الخونة بالاسم، فيقول:  
"ظاهر سلطان باشا في موقفه عدد من القوى الديمقراطية الأخرى، منهم عبد السلام المويلحي، الذي كان رئيسًا لمجلس النواب في عهد إسماعيل، وانضم إلى المنشقين على عرابي، وخصوصًا سلطان، إذ كان - كما يذكر بلنت - من حزبه. كذلك وضع عدد من أعضاء مجلس النواب الذي انتخب عام ١٨٨١ أنفسهم في خدمة أهداف معسكر الخيانة بشكل مباشر، ومنهم عبد المجيد البيطاش، وكان عضو المجلس عن الإسكندرية، وقد تردد اسمه كثيرًا في الحملة الدعائية التي شنتها "الطائف" - جريدة الثورة - ضد أعوان الاحتلال" (١٧).

ويضيف عيسى إلى قائمة الخونة:  
"أحمد عبد الغفار، عضو المجلس وعمدة تلا، والسيد الفقي، عضو المجلس عن إحدى دوائر المنوفية. ويقول عرابي إنهما ولسطان باشا قاما بإجراء عدد من ضباط الجيش المصري على خيانة قيادتهم والانضمام إلى الخديو" (١٨).

ويكمل الأستاذ عيسى مهازل وخيانة الأرسقراطية الزراعية، والتي حاولت - إبان تولي شريف للوزارة - أن تصفي الثورة، وأن تطوع الجبهة الوطنية لأهدافها. فلما فشلت في ذلك، استقال شريف، ووجدت هذه القوى نفسها بين نارين: نار التدخل الأجنبي من ناحية، ونار القوى الوطنية من الناحية الأخرى. فاخترت أن تساوم الاستعمار وتعقد معه صفقة رخيصة.

ولم يكن الوطن في ذاته يهتمهم، ومعظمهم من أصول جركسية وتركية، ومصر لم تهمهم يوماً. أما الشرائح العليا من البرجوازية الزراعية، والتي يمثلها سلطان، فإن ملكيتها الشاسعة اقتربت بها من نفس موقف الأرسقراطية الزراعية، رغم الأصول المصرية. وقد ذكر عبد السلام المويلحي لبلنت في سنة ١٨٨٧ أن سلطان حاول أن يحصل من الخديو على وعد كتابي بإبقاء النظم الدستورية، ولكن الخديو طلب منه أن يكتفي بالوعد الشفهي.

وذكر أن سلطان، لما لم تتحقق أهدافه تلك بعد الحرب، إذ لم يعد الدستور، شعر بأنه خُدع، فأسف كل الأسف، ومات وهو يتحسر ويطلب أن يغفر له عرابي فعلته" (١٩).

ولعل القارئ الكريم يدرك مدى الجرم في هذا الكلام. توفيق وأتباعه أجرموا وخانوا وباعوا هذا الوطن للإنجليز. توفيق لم يختلف عن سلفه، ولا حتى عن من سيخلفه. كلهم خانوا بلا استثناء. وما زلنا مع الأستاذ عيسى وسرد الحقائق القيمة التي تكشف عن مهازل خافية عن الثورة وعن الخونة. فيضيف قائلاً: "انضم إلى هذا المعسكر أيضاً عدد من المديرين الجراكسة الذين رأوا الفرصة سانحة لإحداث اضطرابات طائفية وعنصرية في البلاد. فحاول إبراهيم أدهم مدير الغربية إثارة الفتن الدينية منتهراً فرصة توافد المهاجرين من الإسكندرية بعد إخلائها لسقوطها في يد الجيش الإنجليزي لإثارة الفتنة. وكادت تحدث مذبحة ضخمة ضد الأوروبيين والمسيحيين، لولا تدخل الجند الوطنيين، ولولا الدور الذي قام به أحمد المنشاوي باشا - وكان من

أنصار الثورة - بإنزاله الفلاحين في المدينة وإخماد الفتنة. لولا ذلك، لاشتعلت الاضطرابات الطائفية وخربت البلاد. وتصادف في يوم الفتنة أن الملازم يوسف أبو ديه - وكان ياورًا لعبد العال حلمي - وصل إلى محطة طنطا في طريقه إلى كفر الدوار في مهمة عسكرية. فشاهد المذبحة وتدخل لإيقافها، ثم قدم تقريرًا عنها لعرابي في كفر الدوار، فأمر باعتقال المدير " (٢٠).

وهكذا كانت تفاصيل الخيانة أكثر بكثير مما تحدثت به كتب التاريخ. ومع كل يوم يمر من بعد انسحاب عرابي إلى كفر الدوار، كانت الخيانة تزداد بشراسة. فكما يقول الأستاذ محمود الخفيف: "رأى عرابي نية الخديو قبل عودته إلى رأس التين، وإنه ليعلم ما يمكنه توفيق في نفسه للحركة القومية منذ يوم عابدين. لذلك أيقن عرابي وأصحابه أن الحرب غدت أمرًا محتمًا بين الأمة المصرية وإنجلترا، ورأوا أن الإسكندرية لا تصلح ميدانًا للقتال، وأن الدفاع عنها بعد تحطيم حصون الشواطئ مستحيل، وهو أكثر استحالة بعد انضمام توفيق إلى الإنجليز" (٢١).

ويضيف الأستاذ الخفيف في موضع آخر من كتابه: "لذلك انسحبت الحامية لتتخذ مكانًا حصينًا يصلح لإقامة خطوط الدفاع عن البلاد. وقد اتخذت جهة كفر الدوار موقعًا لهذا الدفاع. وهكذا ينتقل تاريخ الثورة القومية إلى فصل جديد هو الحرب بين مصر الناهضة بالأمس القريب، مما رزحت تحته زمنًا طويلًا من الحكم الفردي المطلق، والتي لم تستوف أسباب القوة المادية بعد أن حطمت الدول قوى محمد علي، وبين إنجلترا ذات الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس! ولم يكن أمام مصر إلا أن تختار إحدى سبيلين: التسليم بالاحتلال، وما يقضي به على نهضتها القومية الحرة وقبول هذه المذلة طائعة مختارة، أو الحرب التي تبذل فيها الأموال والأنفس والتي تنتهي إما إلى نصر يتحقق به كل شيء، وإما تذهب بكل شيء إلا الشرف والكرامة... واختارت مصر السبيل الثاني تحت راية عرابي" (٢٢).

إن للأستاذ محمود الخفيف موقفًا مشرفًا من الثورة بحق، وجاء ليرد ظلمًا كثيرًا وقع على عرابي الثائر العظيم.



المراجع والمصادر:

١. أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه - الأستاذ/ محمود الخفيف - ص (٩٠).
٢. نفس المرجع السابق - ص (٩٢).
٣. الثورة العربية - الأستاذ/ صلاح عيسى - ص (٤٧٤).
٤. نفس المرجع السابق - ص (٤٧٥) - نقلاً عن عمر طوسون.
٥. نفس المرجع السابق - ص (٤٧٥) - نقلاً عن كرومر - كتاب مصر الحديثة - ص (١٦٥).
٦. نفس المرجع السابق - ص (٤٦٥).
٧. التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ويلفرد بلنت - ص (٤٩٩).
٨. الثورة العربية - الأستاذ/ صلاح عيسى - ص (٤٧٧) - نقلاً عن مذكرات عرابي - جزء ١ ص (٢١٢).
٩. نفس المرجع السابق - ص (٤٧٨) - نقلاً عن مذكرات عرابي - جزء ٢ ص (١٢).
١٠. نفس المرجع السابق - ص (٤٧٨) - نقلاً عن كرومر - كتاب مصر الحديثة - ص (١٦٩).
١١. نفس المرجع السابق - ص (٤٧٩) - نقلاً عن بلنت - التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ص (٤٠٨).
١٢. نفس المرجع السابق - ص (٤٨٠).
١٣. نفس المرجع السابق - نقلاً عن كتاب "الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي" - الأستاذ/ عبد الرحمن الراجحي.
١٤. نفس المرجع السابق - ص (١٨٠).
١٥. نفس المرجع السابق - نقلاً عن مذكرات محمد عبده - ص (٢٠٢).
١٦. نفس المرجع السابق - نقلاً عن التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ص (٥٤١).
١٧. نفس المرجع السابق - نقلاً عن "الطائف"، عدد ٨/١٤ و ٨/١٥ سنة ١٨٨٢.
١٨. نفس المرجع السابق - نقلاً عن مذكرات عرابي - ج ٢ ص (٢٢).
١٩. نفس المرجع السابق - نقلاً عن بلنت - ص (٥٤٢).
٢٠. أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه - الأستاذ/ محمود الخفيف - ص (٩٤).

## (105)

خيانة الثورة.. وليس هزيمة الثورة

كلمة بليغة جاءت على لسان الأستاذ الخفيف، والكلمة حادة كالسيف، لمن وقف في وجه الثورة والثوار، ولم يفهم أو يعنى الحرية والكرامة الوطنية. نعيد ما قاله الأستاذ الخفيف:

"لم يكن أمام مصر إلا أن تختار إحدى سبيلين: التسليم بالاحتلال وما يقضي به على نهضتها القومية الحرة وقبول هذه المذلة طائفة مختارة، أو الحرب التي تُبذل فيها الأموال والأنفس والتي تنتهي إما إلى نصر يتحقق به كل شيء، وإما تذهب بكل شيء إلا الشرف والكرامة... واختارت مصر السبيل الثانية تحت راية عرابي."

نعم، خسرت مصر الحرب، لكنها بقيت في التاريخ محفوظة الكرامة والشرف. وربما هذا المنطق لم يفهمه الباشوات أصحاب المصالح الحرام وخدم الحاكم، سواء كان الخديوي أو الاحتلال.

والحديث عن معسكر الخيانة ما زال حاضرًا وبقوة. جبهة عريضة من هذا المعسكر تمثلت في قبائل العراب، والتي تحدث عنها الأستاذ عيسى وقال:

"وقد تدعّم هذا المعسكر (يقصد معسكر الخيانة) أيضًا بانضمام قبائل العراب إليه. التقى اهتمام الاستعمار باستمالة قبائل العراب باهتمام الخديوي في الوقت نفسه بهذه المسألة. ويذكر بلنت أن وزارتي الحرب والبحرية في إنجلترا قد عقدتا النية منذ أوائل السنة أن يكون الهجوم على مصر من ناحية قناة السويس. وأنه تقرر في أواسط يوليو أن تُمهّد السبل لذلك بالرشوة بين بدو الشرق. وأُختير للقيام بهذه المهمة الأستاذ "إدوار بالمر"، أستاذ اللغات الشرقية بجامعة كامبردج، وكُف بالذهاب إلى يافا والصحراء الواقعة في الجنوب الغربي من غزة، ليتعرف بقبيلتي الطياحة والترابين.

وقد بدأ رحلته في ٢٦ يونيو، قبل ضرب الإسكندرية بقرابة أسبوعين، وتمكّن بالفعل من استمالة هؤلاء العربان لدرجة أنه قرر في مذكراته بتاريخ ١٩ يوليو ١٨٨٢ أنه "عندما تتطلب الحاجة ينضم إلى لوائي جميع البدو من غزة إلى السويس". وأشار إلى ما وصل إلى علمه من أن عرابي قد أحضر إلى قناة السويس ٢٠٠٠ من خيالة بدو النيل، مؤكّدًا أنه سيرسل إليهم عشرة آلاف من الطياحة والترايين ليطردهم.

قدّم الأستاذ "بالمر" للكابتن "جيل"، أحد ضباط الجيش البريطاني، قائمة مكتوبة بخط يده عن أشهر مشايخ العربان بين القناة والأرض المزروعة. وذكر منهم اثنين، هما مسعود الطحاوي في الصالحية ومحمد البقلي في وادي طُميلات، باعتبارهما من أصدقائه. وذكر محافظ السويس، الذي انضم إلى الخديوي، أنه يمكن شراء البدوي الواحد بجنيهين أو ثلاثة جنيهات. وذكر بالمر أنه يستطيع شراء خمسين ألف بدوي بخمسة وعشرين ألف جنيهه.

على أن التأثير الأكبر في العربان جاء من الخديوي، والذي أغرى مسعود الطحاوي بخيانة عرابي. وكان هو الوحيد -كما يقول بلنت- "الذي نجح في خيانتته أو ثبت عليها". وقد تناول مسعود ثمنًا لخيانتته يصل إلى خمسة آلاف كرون نمساوي. كما أنه كان دؤوبًا على الخيانة منذ انتقال الجيش من كفر الدوار إلى التل الكبير. ويذكر بلنت الذي قابل مسعود فيما بعد، أنه لديه ما يشبه الإقرار من الطحاوي بأنه كان جاسوسًا للإنجليز في جيش عرابي. وقد أثرت خيانتته في الجيش المصري، لأن عرابي كان قد كلفه بالقيام بدور الاستطلاع للجيش المصري، مما أعطى رجاله ميزة الوجود في معسكرات الجيش المصري ومكنهم من نقل أدق المعلومات إلى الجيش الإنجليزي.

والواقع أن خيانة البدو للجيش المصري ليست غريبة، فالبدو كانوا يفتقدون أصلًا لأي إحساس بالمواطنة، وليس لديهم -كما يذكر بلنت- إلا القليل من الإحساس الديني. وهم ينظرون إلى المصري والتركي والإفرنجي باعتبارهم جميعًا أجنب، وليس لأحدهم عليهم ولاء، ويعتبرون أنفسهم خدمًا للجميع بمقدار ما يستفيدون من كل منهم.

على أن أخطر ما حققه معسكر الخيانة نجاحه في ضم عدد من ضباط جيش عرابي. وقد قام بالدور الأكبر في هذا الخديوي وسلطان باشا، وكان من أذكي من وكل إليهم هذا العمل عثمان رفعت ياور الخديوي، الذي استغل ما لديه من معلومات حول عوامل التنافس والحسد بين الضباط ليستميل إليه بعضهم، مما وجّه ضربة مؤثرة للجيش المصري. وساعد الخديوي في مهمة ضم الجيش المصري نجاح الضغط الذي مارسه القوى الدولية على مقام الباب العالي، واستصدارها إعلاناً بعصيان عرابي.

وبخيانة السراي وحلفائها، أصبحت قوى الثورة ممثلة لأكثر العناصر تحرراً، وإذا كانت أمة الخيانة محدودة العدد، فإن أمة الثورة كانت تضم الشعب كله تقريباً. لقد تدعّم المعسكر الثوري بالعناصر البرجوازية النشطة، وخصوصاً التجار والمزارعين والحرفيين والمثقفين الثوريين.

(١)

وبعد، أيها القارئ الكريم، فكيف لنفر من المصريين بعد هذا الكلام الواضح الصريح أن يرموا عرابي بسوء التصرف والتسبب في احتلال البلاد؟ ألم يقرأ هؤلاء تلك التفاصيل؟

إن الخونة لم يكونوا بضع أفراد، بل كانوا كثيرًا تم إعدادهم باحتراف وإصرار، وعن عمد، ثم دفع المصريين للاقتتال فيما بينهم، وتم تلويث شرف هؤلاء بالخيانة وبدماء إخوان لهم في الوطن. وبدت عرابي كما لو كان واقفًا وحيدًا يتلقى الطعنات من كل اتجاه، حتى لم يبقَ في جسده مكان إلا أصابته سهام الغدر والخيانة.

على أن الأمور الجسام لم تنته بعد، فما زال المؤرخون الأحرار يصرّحون من خلال كتبهم الزاخرة بالمكنون وما حاول الكثيرون حجبته عن جموع المصريين. فينقل لنا الأستاذ الخفيف عن بلنت كلامًا أكثر خطورة. ربما يعيدنا ما ذكره بلنت إلى حديثنا السابق عن تحركات اليهود داخل مصر وتغلغلهم في مناحي الحياة المختلفة داخل الأراضي المصرية. فيقول بلنت:



"إن خير صفات عرابي، كما أعتقد، هي إصراره على ألا ينصرف عن وضع كان هو الأصل في إعلانه، وذلك أنه وإن كان على استعداد لأن يسالم الدنيا كلها، إلا أنه كان يرى من واجبه أن يدفع عن وطنه كل عدو مغير: وبهذا قد أدى لبني وطنه في تلك الأسابيع خدمة لا تُقدر، خدمة أرى أن من الحق أن يُذكر بها، فليس هناك شيء أكثر يقيناً من أنه لو كان عرابي أقل عناداً مما كان في رفضه التهديد أو الرشوة (٢) عندما طُلب إليه مغادرة مصر ولم تنشب الحرب تبعاً لذلك، لبقى الفلاحون كما كانوا سنة ١٨٨٠ عبيداً لسادتهم الأتراك وعبيداً للأوروبيين، وماذا يرى أي وطني ما كان يمكن أن ينتج من إذعان عرابي؟"

أهو حرية من أي نوع؟ أهو استمرار لحكم الشعب نفسه؟ أهو حكم أجنبي أخف وطأة مما هو عليه الآن؟ (٣) لا شيء من ذلك يقيناً. إن ما كان ينتج، ويتضح فيه النظام الذي أقيم في القاهرة عقب الحرب، أنه كان لا يخرج عن نوع من استبداد الشرطة والغدر والعقوبات الخفية، دون أن يخفف من ذلك أي اهتمام بالقومية المصرية كما ينظر إليها بالمعنى المفهوم في أوروبا. ومن الممكن، من الوجهة الشكلية، أنه كان يسمح لمجلس من الأعيان أن يظل يعقد بعض الجلسات من قبيل ما يسمى هيئة استشارية، ولكنه لن يكون ذا قوة، كما أنه لن تكون له قط روح وطنية. وكان يُعاد الحكم الشركسي أشد مما كان، وكانت الرقابة المالية - وقد قويت شوكتها بسلطة سياسية جديدة - تهتم بأمور مالية ومصالح أوروبية بحتة على ألا تحرر الفلاحين من سادتهم الأتراك، وقد غدا هؤلاء الأتراك عبيداً لأوروبا. وكانت تذهب أسطورة الحركة القومية للفلاحين هباءً في صورة مشينة، لأن الشعب الذي لم يجرؤ قط على الدفاع عن وجوده جدير بالاحتقار... وكانت المطبوعات القومية تهوي إلى مثل ما هوت إليه في تونس، وكان لا يجد المرء أثراً للحرية المدنية ولا للحرية الشخصية ولا لأي اعتبار للحقوق القومية. وكانت مصر في الواقع تُرى، كما رُئيت سنة ١٨٨٣، أرضاً لا يستطيع المرء فيها أن يزيد على الهمس ولا يأمن جاره أن يشي به... وقد خُصَّ عرابي بني وطنه على أقل تقدير من هذا كله... ولئن لم يتفق لهم أن يروا فيه جندياً كما رأوا فيه وطنياً، فإنه أنقذهم من وصمة شنيعة، وتلك أنهم لم يحاربوا قط في المرة الوحيدة التي أُتيحت لهم في مدى تاريخهم حين واتتهم الفرصة ليدافعوا عن حرمتهم (٤).

إن عبارة بلنت هذه لتلخص القضية كلها أبلغ تلخيص وأجمله، وما نجد خيرًا منها نسوقه للذين ينعون على عرابي أنه حارب، ويقولون في سذاجة مثيرة إنه حارب فجلب البلاء على مصر، كأنما كانت هذه الحرب لعبة طرأت على خياله فلعبها... أو هكذا يفكر هؤلاء كما يفكر الصبيان...

وقفت مصر إذًا تدافع عن حريتها وعن شرفها، وتخوض حربًا لأول مرة في تاريخها تحت قيادة فلاح من أبنائها يعاونه في القيادة فلاحون مثله، فإما إلى النصر وإما إلى القبر... وهي في أقل ما توصف به مظهرة للشرف والكرامة... (٥).

والآن... نحن على موعد مع يوميات المعارك... كيف سارت؟ التضحيات؟ الدماء الزكية التي سالت... الحرب على جميع الجبهات... حصار الخونة ومواجهة الأعداء... وبين قصة الهزيمة ومرارة الخيانة... كان أن وجدت صدق الرواية ودقة وصف الحدث مع المؤرخ جون نينيه... ذلك المؤرخ الذي يجب أن نشعر تجاهه بكثير من الامتنان والتقدير لدوره وأمانته في نقل أحداث ووقائع الحرب...

إن المرء لا يملك إلا أن يحبس دموعه وهو يقرأ عن الجيش المصري وجنوده الشجعان الذين خاضوا حربًا ضروسًا مع أقوى جيوش العالم وقتها... وكيف أن هؤلاء الجنود قد واجهوا العدو من الأمام وطعنات الخونة والغدر من الخلف... إن الجيش المصري كان يستطيع أن يدحر العدوان الإجرامي على البلاد... لولا أن ابتليت البلاد بالخدوي الخائن ومن والاه وعاونه...

مرة أخرى... نشير إلى جون نينيه واحدًا من هؤلاء المؤرخين الثقات، والذي شهد الأحداث وأرخ لها... هو من المؤرخين الذين يستحقون أن نأخذ عنهم ونحن على ثقة أننا لن نضل السبيل إلى الحقيقة...



## معركة كفر الدوار

في فجر ١١ يوليو ١٨٨٢، أخذ الأسطول البريطاني بقيادة الأدميرال سيمون في ضرب مدينة الإسكندرية. وقد حاولت القوات البريطانية التوجه برًا بقيادة الجنرال أليسون باتجاه مدينة كفر الدوار والبيضا وخورشيد، ولكنها واجهت مقاومة عنيفة لمدة شهرين على المحور الرئيسي بمنطقة الجبهة الشمالية الشرقية لمحافظة البحيرة. وقد توزعت معظم القوات المصرية في كفر الدوار، وعلى سواحل البحر المتوسط. وكان الجنود، وهم من خيرة الجنود، مرابطين في دمياط بقيادة عبد العال حلمي. ورابطت في رشيد أورطة كبيرة تعاونها طواحي مدفعية السواحل، واستقر معظم الجيش بقيادة طلبة عصمت في كفر الدوار ومعه مدفعية الميدان والعربان على خيولهم. وبالرغم من أن قوات عرابي كانت تحارب بالأسلحة التقليدية، وبعد قتال عنيف، خسرت بريطانيا وأسر المصريون الكثيرين من قواتها، مما أجبر الجنرال أليسون على الانسحاب إلى الإسكندرية لتعود قواته للأسطول الذي توجه للجبهة الشرقية عند بورسعيد تمهيدًا لدخول قناة السويس والنزول في التل الكبير. ولكن الإنجليز انتصروا في معركتهم بالخيانة.

وسقط الآلاف من أبناء البحيرة شهداء في المعارك، واستماتوا في الدفاع عن كفر الدوار. ولم تستطع القوات البريطانية دخول مصر من جهة الغرب بعد احتلالها في يوليو.

ومن ذلك ما يؤكد أن عرابي باشا لم يكن أهوج أو مشتت الفكر، بل كان يدرك الأمر جيدًا. وما انتصاره في كفر الدوار إلا تأكيدًا على بسالة المقاتلين وقيادتهم. أما الأمر في التل الكبير، فكان مختلفًا كل الاختلاف، فالخيانة كانت الطرف الثالث. ولم يكن أحمد عرابي وحده في الحرب، بل كانت الأمة من خلفه، وكان يدير المعركة ديمقراطيًا ولا يستبد برأي أو قرار. رفض عرابي الانصياع للخديوي بعد موقفه المخزي، فقد كانت الرسالة التي أرسلها توفيق إلى عرابي باشا هي بحق رسالة عار على حاكم دولة مسئول، رسالة تأمر قائد الجيش بالكف عن الاستعدادات لمجابهة المخاطر.

وقد بعث عرابي إلى جميع أنحاء البلاد ببرقيات يتهم فيها الخديوي بالانحياز إلى الإنجليز، ويحذر من اتباع أوامره. وأرسل في ١٦ يوليو إلى يعقوب سامي باشا وكيل نظارة الجهادية يطلب منه عقد جمعية وطنية ممثلة من أعيان البلاد وأمرائها وعلمائها للنظر في الموقف المتردي وتدارس ما يجب عمله. فاجتمعت الجمعية في ١٧ يوليو ١٨٨٢، وكان عدد المجتمعين نحو أربعمائة، وأجمعوا على استمرار الاستعدادات الحربية ما دامت بوارج الإنجليز في السواحل، وجنودها يحتلون الإسكندرية.

وكان في مقدمة الحضور الشيخ الإمامي شيخ الأزهر والبطريك كيرلس الخامس، وقرروا ضرورة حضور الخديوي توفيق إلى العاصمة القاهرة، وتشكيل لجنة برئاسة علي مبارك لإبلاغ هذا القرار للخديوي. وذهب علي مبارك ولم يعد للقاهرة. وبلغت المهزلة مداها بأن أقدم المراقبون الماليون الإنجليز على الاستيلاء على الأموال الموجودة في صندوق الدين ونقلها إلى البوارج الحربية. وكان رد فعل الخديوي على هذا القرار هو إصدار بيان في نفس اليوم، ١٧ يوليو ١٨٨٢، بعزل عرابي من منصبه، وتعيين عمر لطفي محافظ الإسكندرية بدلاً منه. وأردف البيان الخديوي بأن تجهيزات الحرب مسؤولية عرابي، وأن الخديوي غير مسئول عن تصرفات عرابي.

وفي المقابل، فإن عرابي لم يمثل للقرار، واستمر في عمل الاستعدادات في كفر الدوار لمقاومة الإنجليز. وبعد انتصار عرابي في معركة كفر الدوار، أرسل عرابي إلى يعقوب سامي يدعوه إلى عقد اجتماع للجمعية العمومية للنظر في قرار العزل. وفي ٢٢ يوليو ١٨٨٢، عُقد اجتماع في وزارة الداخلية، حضره نحو خمسمائة من الأعضاء، يتقدمهم شيخ الأزهر وقاضي قضاة مصر ومفتيها ونقيب الأشراف والبطريك كيرلس الخامس وحاخام اليهود والنواب والقضاة والمفتشون ومديرو المديرية وكبار الأعيان وكثير من العمدة. فضلاً عن ثلاثة من أمراء الأسرة الحاكمة، وهم الأمير إبراهيم باشا ابن الأمير أحمد باشا، والأمير كامل باشا فاضل ابن الأمير مصطفى فاضل (وهو ابن عم الخديوي توفيق)، والأمير أحمد باشا كمال ابن الأمير أحمد باشا (٦).

وفي الاجتماع، أفتى ثلاثة من كبار شيوخ الأزهر، وهم "محمد عlish" و"حسن العدوي" و"الخلاوي"، بمروق الخديوي عن الدين لانحيازه إلى الجيش المحارب لبلاده. كما شهد الاجتماع وكلاء الوزارات والنواب وعدد كبير من الباشوات وكبار الضباط وكبار موظفي الدولة الإداريين. وبلغت النظر الأستاذ الخفيف إلى أن أهم ما تميز به هذا الاجتماع التاريخي العظيم هو تمثيل الأسر المصرية الكبرى فيه من معظم



مديريات مصر صعيدها وريفها. فقد شهدته من كل إقليم عدد من كبار العمدة كانوا هم في الوقت نفسه عمداء أسرهم وكبار الجهات التي ينتمون إليها. ويخلص الأستاذ الخفيف إلى أن مصر كلها كانت ممثلة في هذا المؤتمر الوطني العظيم.

ويضيف قائلاً: "وفي ذلك أبلغ رد على الذين يزعمون أن الحركة القومية في مصر كانت فتنة عسكرية لم تؤيدها الأمة المصرية، فها هي ذي الأمة المصرية بجميع طوائفها تقول قولها الفصل في موقف من أعظم مواقف الثورة، موقف الجهاد والذود عن كيان البلاد تحت راية زعيم الثورة أحمد عرابي باشا" (٧).

وقبل أن نغادر إلى كفر الدوار، يجب أن نتوقف عند دور علي باشا مبارك، والذي جاء ذكره عقب اجتماع الجمعية الوطنية في ١٧ سبتمبر ١٨٨٢، والذي أفضى إلى لجنة ترأسها مبارك للمفاوضة وتقريب وجهات النظر بين العرابيين والخديوي، وإبلاغ الخديوي بالحضور إلى القاهرة. وعن دور علي مبارك يقول الأستاذ الخفيف: "نشير إلى خدعة ثانية أراد بها الخديو أن يتصيد بها عرابياً أو يبت في صفوفه التردد والانقسام، وذلك أنه أرسل إليه على لسان علي مبارك باشا أحد أعضاء الوفد الذي أرسلته الجمعية العمومية إلى الإسكندرية عقب اجتماعها الأول، يقترح تأليف لجنة للصلح ممن ينتدبهم عرابي من رؤسائهم من رؤساء الجند لتنضم إليهم لجنة أخرى من الأعيان." وكانت خطوة علي مبارك باشا خدعة لا ريب فيها، وإن ذهب بعض المؤرخين إلى أنها كانت رغبة منه في إصلاح ذات البين، بل إننا لنقول في غير إسراف إن عمله بالنسبة إلى عرابي وأصحابه من قادة الثورة القومية يعد ضريباً من الخيانة. وإننا لنشعر بعظيم الأسف إذ ثبت هذا عن رجل له جلائل أعماله وله مكانته في نهضة مصر الحديثة، ولكن الحق فوق كل اعتبار. وحسبنا أن نورد ما يأتي على سوء ما فعل" (٨).

ويسرد بعد ذلك الأستاذ الخفيف الأدلة على ما يعتبره الكثيرون خيانة لعرابي وللثورة (٩). ويكمل الأستاذ الخفيف عن قرار الخديوي الذي صدر في نفس اليوم (١٧ سبتمبر)، قائلاً: "ثم تداول المجتمعون في الموقف الحربي وانتهوا إلى قرار خطير أجمعوا عليه، وذلك هو عدم الاعتراف بقرار الخديو الصادر بعزل عرابي باشا من نظارة الجهادية والبحرية. وهكذا تأكدت لعرابي زعامة الأمة".

ثم يصل بنا إلى نقطة هامة بقوله: "وهذا القرار الخطير في الواقع، مضافاً إلى فتوى مروق الخديو عن الدين، هو بمثابة خلع توفيق من منصبه." وهكذا تقرر وقف أوامر الخديوي ونظاره وعدم تنفيذها، لخروجه عن الشرع الحنيف والقانون المنيف. ولم يكتفوا بهذا، بل جمعوا الرجال والأسلحة والخيول من قرى وعزب وكفور البلاد. هذه الروح الوطنية والإجماع الشعبي كان يمكن أن يكون وقوداً للنصر المؤكد، لكن من أسف وخجل أن الخديوي وقد تحالف مع الإنجليز في خسة ووضاعة ولجأ إلى مختلف الحيل حتى ينهزم عرابي والجيش المصري الأبي. وتوالت النكبات والطعنات على عرابي والثوار.

المراجع والمصادر:

- ١ - الثورة العرابية - الأستاذ / صلاح عيسى - ص (٤٨٥).
- ٢ - قيل أن بيت روتشيلد تعهد أن يدفع له معاشاً إذا هو غادر مصر حسب المذكرة المشتركة. نقلاً عن كتاب أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه - الأستاذ الخفيف - ص (٩٥).
- ٣ - يقصد (بلنت) الحكم الأجنبي بعد الاحتلال، فقد صدر كتابه سنة ١٩٠٧. عن نفس المرجع السابق.
- ٤ - التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - بلنت - ص (٢٨٣-٨٤).
- ٥ - أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه - الأستاذ الخفيف - ص (٩٦-٩٥).
- ٦ - نفس المرجع السابق - ص (١١٧).
- ٧ - نفس المرجع السابق - ص (١١٩).
- ٨ - نفس المرجع السابق - ص (١٢٣).
- ٩ - للوقوف على أدلة الأستاذ الخفيف في إدانة علي مبارك - مراجعة نفس المرجع - ص (١٢٣، ١٢٤، ١٢٥).



## (106)

كفر الدوار - ملحمة مصرية تدعو للفخر

بلنت يتحدث عن عزبة خورشيد:

استقر الجيش عند عزبة خورشيد، وقد أفاض بلنت مستحسنًا الموقع قائلًا: "وكان الفضل في اختيار هذا المكان المنيع الواقع على الخط الحديدي إلى القاهرة، والذي تكتنفه من الجهتين بحيرة مريوط الضحلة وبعض المنافع، راجعًا -فيما أعتقد- إلى مهارة محمود فهمي الهندسية. ولم يكن في وسع عرابي أن يصنع خيرًا من اتخاذه هذا المكان مستقرًا لمعسكره الجديد. لقد كان بعيدًا البعد الكافي عن مدافع سيمور، ولم يكن يستطيع جيش مهاجم أن يبلغه إلا عن الطريق الضيق الذي مهده خط السكة الحديد. وبهذا لم يكن يمكن اقتحامه من جهة الإسكندرية، في حين أنه من جهة الأرض كانت الدلتا مفتوحة للجيش بإمداداتها التي لا تكل، وكان الجيش حر الاتصال بالقاهرة.

وهنا استطاع الجيش المصري أن يثبت أمام الإنجليز بنجاح نحو خمسة أسابيع، يصد كل الهجمات، بل يدفع العدو بهجمات مضادة إلى ما يقرب من أبواب الإسكندرية. ولو لم يكن هناك باب آخر لدخول مصر غير كفر الدوار، لظفرت الحركة القومية بالنجاح" (١).

ويورد بلنت رواية في غاية الأهمية تدل على مدى تحالف عناصر الأمة مع عرابي، فيقول: "وأقام عرابي خيمته عند كنج عثمان، وكان يفد إليه فيها، غير ضباطه وأركان حربه، الأعيان والعلماء وكبار التجار وغيرهم من ذوي المكانة والجاه. وكانت خيمة فخمة هائلة، وحسبك أنها خيمة سعيد باشا نفسه، تفضلت أرملته فقدمتها إلى عرابي هدية قومية، مشفوعة بأصدق أمانيتها أن يؤيده الله بنصره" (٢).

والحقيقة أن الأستاذ محمود الخفيف قد أفاد في بلاغه عن حالة مصر في ذلك الوقت، فيقول: "وكانت مصر كلها حينذاك في قبضة عرابي، تدين له طوعًا لا كرهًا، شعارها: الله ينصرك يا عرابي. لأن انتصار عرابي كان -في نظر الأمة- خلاصها من جشع

الجانب ومن استبداد الترك والشراكسة. واستجابت الأمة، لا بالدعاء فحسب، لهذا الفلاح من أبنائها الذي يقف موقف الشرف والكرامة، وأمدته بسخاء بما طلب من مال وعتاد ورجال.

وقل أن نجد في تاريخ الحروب حرباً كهذه الحرب، التي لم ينفق فيها قرش واحد من خزانة الدولة، والتي قامت على ما بذل الشعب طائعا من أقواته وأمواله ودمه. وإن المرء ليتملكه شعور الإعجاب والفخار تلقاء هذه الصفحة المشرقة، التي هي بحق أنصع صفحة في تاريخ هذه الحرب. والتي نسوقها دليلاً جديداً على قوة روح هذه الأمة وكرم عنصرها، وعلى أن ثورتها القومية كانت منبعثة من أعماق القرى، وأنها كانت تهز مشاعر أبنائها هزاً، وتنفض عنهم ثبات القرون الطويلة.

هؤلاء فلاحون يعملون في خطوط الدفاع إلى جانب جند فلاحين من إخوانهم، يقودهم مثلهم فلاحون، وجميعهم تحت إمرة فلاح مثلهم من قرية صغيرة. ولم يكن أبوه من الباشوات ولا كان يفتخر بنسب شركسي أو تركي، وإنما كان هو محمد عرابي، شيخ بلدة هرية رزنة. وكان هؤلاء الفلاحون يدافعون عن مبدأ استشعرته أنفسهم وإن لم يدرك أكثرهم كنهه كما يدرك المتعلمون منهم والمثقفون.

وكانوا في حملتهم أشبه حالاً بأبناء فرنسا أيام ثورتها الكبرى، فالبذل والتطوع كان قوام الحركتين. ولكن ثوار فرنسا كان وراءهم تاريخ طويل من المعرفة والثقافة، في حين لم يكن وراء ثوار مصر إلا ما عانوه، وما عاناه آباؤهم وأجدادهم زمناً طويلاً من الجهل والمذلة. على أن ذلك لن يضير المصريين شيئاً، بل إنه لا يُحسب لهم لا عليهم. فحسبهم أن يقفوا وقفهم هذه ونهضتهم بنت الأمس " (٣).

وقد ذكر الشيخ الإمام محمد عبده في تقريره الذي كتبه لمسر برودلي وهو بالسجن: "هل يقدر أحد أن يشك في كون جهادنا وطنياً صرفاً بعد أن آزره رجال من جميع الأجناس والأديان؟

ثم أردف قائلاً: "طفق العلماء يقرأون البخاري في الأزهر ومسجد سيدنا الحسين، ويدعون بالنصر لعساكر عرابي والهزيمة للإنجليز. وكان أمام الخديو الشيخ الصالح العالم الإبياري في طليعة الملتهمين غيرة ووطنية، فنشر قصيدة إبراهيم دريد في غارة التتار على بغداد في أيام الخليفة العباسي المعتصم، وهي عبارة عن دعاء وابتهاال، وقد أضاف إليها أبياتاً من نظمه، فكان من الناس من يقرأها ويتلوها بعد قراءة البخاري.



وقد تبرع الأمراء والأعيان وسائر أفراد الحاشية الخديوية، حتى النساء، بالخيول والحبوب والنقود والميرة اللازمة للجيش. وأظهر المديرون والموظفون -على اختلاف طبقاتهم- والكتبة غيرة وحمية في جمع الميرة المطلوبة، وحشد المتطوعين للجيش ولسائر الأشغال العسكرية.

وقد رأيت الناس من فلاحين وبدو ذاهبين إلى الحرب برضاهم واختيارهم، متشوقين لقتال الإنجليز. وقد شمل هذا الحماس الأقباط، وكان يشجعهم على ذلك رؤساؤهم. وكان شبان القاهرة يمرحون في المدينة ليلاً، يتغنون بمديح عرابي. وفي أي اجتماع ذكرت فيه الحرب، كان الناس يدعون الله طالبين النصر لجيوشنا" (٤).

وفي هذا، قد ذكر نينيه: كانت ترد كل يوم إلى كفر الدوار إعانات الشعب من المال، والقمح، والشعير، والبقول، والسمن، والخضر، والفاكهة، والخيول، والماشية. وقد أبدى أعيان الوجهين البحري والقبلي شهامة عظيمة في إمداد الجيش، وفي مقدمتهم أحمد باشا المنشاوي زعيم طنطا الوطني (سبق لنا الإشارة إلى دوره الوطني)، الذي أنقذ من الموت عددًا من المسيحيين واليهود في حوادث ١٣ و ١٤ يوليو. وقد بدا من الأهالي ما يدل على شدة تعلقهم بالدفاع عن وطنهم، وظهروا بمظهر الشرف.

تلك هي شهادة الرجل الشريف الذي نقل ما شاهده بأمانة وصدق، وليس له مصلحة تبدو لأي صاحب بصيرة.

أما عرابي باشا، فقد قال في مذكراته المخطوطة تحت عنوان: "كرم المصريين وسخاؤهم":

قامت هذه الحرب الشعواء وليس في خزانة الحكومة درهم، لأن المراقب الإنجليزي المستر كالفن أخذ الأموال من خزينة المالية، وأنزلها في الدونمة الإنجليزية قبل إعلان الحرب بأيام، وكذلك الأموال الموجودة في صندوق الدين العمومي، وقد حملها أعضاء قومسيون الصندوق إلى السفن الحربية حيث أمّنوا عليها... وبناء على ذلك، أرسل المجلس العام إلى المديريات بتحصيل الأموال من الأهالي عشرة قروش عن كل فدان، ومن شاء أن يتبرع بشيء إعانة للجند المجاهدين في سبيل الدفاع عن

الوطن وحفظ الكرامة والشرف يُقبل منه مع إعلان الشكر... ولما أعلن ذلك للعموم، جادت الأمة على اختلاف طبقاتها بالمال، والغلال، والجمال، والأبقار، والجاموس، والأغنام، والفاكهة، والخضراوات، حتى حطب الحريق.

وقد تبرع موسى بك مزار، الرجل الوطني، بـ ١٣٠٠ ثوب من البفتة، و ٣٠ عجل بقر، عن طيب خاطر. ووالدة الخديو إسماعيل تبرعت بجميع خيول عربتها، وجاراها في هذا المضمرة باقي أفراد العائلة الخديوية، وكذلك حرم خيري باشا، رئيس الديوان الخديوي، وحرم رياض باشا، وكثير غيرهم من الذوات رجالاً ونساءً. فضلاً عما مدوا به الجيش من الأقمشة، والأربطة، لتضميد جروح الجند وغيرهم.

وتبرع بعض الأهالي بنصف ما يملكونه من الغلال والماشية، ومنهم من خرج عن جميع مقتنياته، ومنهم من عرض أولاده للدفاع عن الوطن لعدم قدرته على الدفاع عن نفسه. وبالجملة، فإن الأمة المصرية عن بكرة أبيها قدمت من التبرعات وأظهرت من النخوة والغيرة ما لم يسبق له عهد في القرون الماضية.

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجزي الأمة خير الجزاء، وأن يرد لها حريتها واستقلالها (٥).

وما زال هناك الكثير مما يُروى بفخر واعتزاز عن تضحيات هذا الشعب أثناء ثورته على الظلم والاستبداد، وبعكس ما يصوره البعض ممن وقع تحت تأثير دعاية الاستعمار وأعوانه من الخونة وأصحاب المصالح.

وفي رسالة من عرابي أرسلها من منفاه إلى صابونجي في يوليو سنة ١٨٨٣، ونص هذه الرسالة منشور في كتاب بلنت، وفيها يبدو بجلاء أن الشعب بكامل هيئاته كان من وراء الثورة. وقد جاء فيها:

"أرجو أن تذكر صديقنا المستر بلنت، فضلاً عما كتبناه إليه بتاريخ ١٥ الحالي، أن جميع النفقات التي لزمتم لمائة ألف جندي مصري أثناء الحرب كانت كلها تبرعات من الأمة المصرية بغير تمييز بين العقائد. فقد بدأت الحرب ولم يكن هناك أكثر من عشرة آلاف تحت السلاح، ولا أكثر من ألف ومائتي حلة عسكرية في المخازن، وحتى



هذه لم تكن كاملة، ولم يكن لدينا أكثر من ألف وخمسمائة عدل من الحبوب، ولكنه عند نهاية الحرب كان لدينا في مستودعات الجيش، وفي المديرية المختلفة، والمخازن ما يزيد قيمته على مليون من الجنيهات من المال، والمنتجات الزراعية، والبقر، والجاموس، والغنم، والأقمشة، وكل ذلك قدم هدايا من الأمة لجيشها المدافع عن وطنها... ولم ينفق على الجيش أثناء القتال درهم واحد من خزنة الحكومة" (٦).

إن هذه الرسالة لتثبت لكل من ادعى أن الثورة كانت حكرًا على عراقي والعراقيين أنه يُحدّث بغير الحقيقة، وأنها كانت ثورة شعب.

وعن المؤازرة الفكرية وبث الوعي بين الناس، يقول الأستاذ محمود الخفيف: وتجلت حماسة الأمة للثورة وللحرب فيما ألقاه نفر من أبنائها من الخطب، وما كتبه من المقالات، وما نظموه من الشعر، وكلها ناطقة بنضج هؤلاء، وحرصهم على الحرية والدستور، ونفورهم من الاستبداد والعبودية.

وأن الذي يقرأ ذلك ليقن أنه حيال حركة صادقة قوية جديدة بكل ثناء وإعجاب. ولو اتسع المجال لأوردنا طائفة منها، فلنكتفِ بذكر أسماء نفر من أصحابها. وقد كان في مقدمة هؤلاء: عبد الله النديم، خطيب الثورة وكتبتها الشهير، وصاحب جريدة "الطائف" لسان حال الثورة ومرآتها.

والشيخ محمد عبده، أحد أفاضل الحركة الإعلامية، والأستاذ الشاعر الشيخ أحمد عبد الغني من علماء الأزهر، والشيخ علي المليجي، والشيخ محمود إبراهيم خطيب أسيوط، والشيخ محمد أبو الفضل خطيب مسجد الحنفي، والشيخ حميدة الدمنهوري، والشيخ عبد الوهاب أبو عسكر، والشيخ محمد فتح الله، والملازم علي أفندي غالب، والشيخ أحمد سيف الباري، وغيرهم من الخطباء ورجال القلم (٧).

كان لا بد من ذكر هؤلاء الأفاضل الذين كانوا بحق قادة فكر، وقد حملوا همّ الوطن وأدركوا أن الوطن لا بد أن يتحرر من استبداد هذه الأسرة الظالمة.

جانب آخر في الحرب أشار إليه الأستاذ محمود الخفيف يتعلق بأعداد المتطوعين في الجيش النظامي، ولم يمكن حصرهم، ولعل ذلك هو السبب في اختلاف التقديرات في إحصاء عدد الجيش المصري أثناء الحرب. لكن يؤكد الكثيرون، وعلى رأسهم الأستاذ الخفيف، أن أعداد المتطوعين كانت أضعاف النظاميين، وكلهم تم توزيعهم على أعمال تتعلق بالجهاد والأعمال الحربية.

نقطة أخرى يشير إليها، وهي تتعلق بأركان حرب الجيش المصري. فقد ذكر الخفيف أن عرابي باشا عين محمود فهمي باشا رئيسًا لهيئة أركان حرب الجيش المصري عقب ضرب الإسكندرية. وكان محمود باشا فهمي من أكفأ رجال الهندسة الحربية في مصر، وقد تخرج في مدرسة المهندسخانة ببولاق، ونبغ في الفنون الهندسية أثناء التحاقه بالجيش المصري، ثم عُيِّن أستاذًا لعلم بناء الاستحكامات والفنون العسكرية في المدارس الحربية في عهدي سعيد وإسماعيل باشا. وقد عهد إليه بتحسين الشواطئ المصرية الشمالية، فأكسبه ذلك خبرة عملية، كما أنه اشترك في حرب البلقان التي نشبت بين تركيا وروسيا سنة ١٨٧٦، فاكسب مرانًا وخبرة.

إذًا، لم يكن عرابي منفردًا بالسلطة والصلاحيات، بل كان يجمع من حوله، بحكم منصبه كوزير للحربية، الكفاءات العسكرية. فنجد أن محمود فهمي باشا قد وضع خطة حكيمة للدفاع عن مصر كانت كفيلة بأن تصد الإنجليز وتنقذ مصر من تديبرهم وسوء مكرهم. لكن، من أسف، أمكن لتحالف الإنجليز مع الخديوي وأعوانه من الخونة إضعاف هذه الخطة وإفشالها.

وفي إطار خطة محمود باشا فهمي، فقد قام بتعيين خمسة مواقع رئيسية للدفاع: أولها في كفر الدوار، وثانيها في رشيد، وثالثها بين رشيد وبحير البرلس، ورابعها في دمياط، وخامسها في الصالحية والتل الكبير. وكان الغرض من هذا الأخير صد هجوم الإنجليز من ناحية قناة السويس. وقد سد محمود باشا ترعة المحمودية بالقرب من كنج عثمان ووضع المدافع على السد لحمايته، كما أشار بسد ترعة الإسماعيلية لمنع المياه العذبة عن الإسماعيلية والسويس وبورسعيد، وبسد قناة السويس نفسها لمنع اتخاذها قاعدة عسكرية للإنجليز. كما تم طلب عصمت باشا قائدًا لفرقة كفر الدوار



تحت إمرة عراقي، وخورشيد باشا طاهر على رشيد وأبي قير، وعلي باشا الروبي على مريوط، وعبد العال باشا حلمي على دمياط، ومحمود باشا سامي البارودي على الصالحية، والفريق راشد باشا حسني لخطوط الدفاع في الميدان الشرقي.

ويوجه الأستاذ الخفيف رسالة قوية إلى الذين ينكرون على عراقي الحرب فيقول: "وبعد... فهذه أمة ممثلة في مؤتمر وطني قد نهضت نهضتها بالأمس القريب، وهذا جيش أمة يقوم على تطوع أبنائها، وهذا قائد أمة يزود عنها في وجه إنجلترا صاحبة الإمبراطورية العظمى، ومالكة الأساطيل الضخمة، وذات النفوذ السياسي العظيم... ونحب من الذين لا يزالون ينكرون الحرب على عراقي أن ينظروا في هذا الذي نقول، وأن يذكروا ما قدمناه في صفحات هذا الكتاب (يقصد كتاب: أحمد عراقي - الزعيم المفترى عليه) من الأدلة على أن نية إنجلترا في الاستيلاء على مصر كانت سابقة لعهد عراقي" (٨).

وتجدر الإشارة إلى أننا قد أسلفنا الحديث عن هذا الموضوع في فصول سابقة، وتؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن إنجلترا لم تتوان عن التخطيط لاحتلال مصر، وبخاصة بعد قيام فرنسا باحتلال الجزائر سنة ١٨٣١، ثم في ١٨٨١ باحتلال تونس. وفي اعتقادي، ربما يكون الغزو البريطاني لمصر قد تأخر عن مواعده.

ويذكر الأستاذ الخفيف حقيقة لا يجب أن يجهلها المصريون، فيقول: "إن الإنجليز حاربوا الحركة القومية الدستورية في مصر لأنها قامت حين قامت في أواخر عهد إسماعيل لتتخذ مصر من دسائسهم ومن شباكهم المالية، ولأنهم أيقنوا أنهم لو تركوها وشأنها استعصى عليهم بعد ذلك قمعها وضاعت فرصة اصطيد مصر من أيديهم! ونظن أنه لم يعد في مصر من يماري في هذه الحقائق. وعلى ذلك، فمن لغو القول ومن تفاهة التفكير وسخفه أن يردد إنسان، في نعمة الصبية، قول الجاهلين بحقيقة هذه الثورة القومية وحقيقة أطماع الإنجليز في مصر، إنه لولا عراقي وثورته ما دخل الإنجليز مصر. ما سعى عراقي إلى هذه الحرب، ولكنه لما رأى أن إنجلترا قد ساقطت البلاد إليها بسياستها، وأيقن أن الأمر بات أمر كرامة وشرف ودفاع عن حرية يراد بها أن تُخفق، لم يجد بداً من خوض غمرتها كما ذكرنا. فإما نصر يتحقق به كل شيء، وإما هزيمة تذهب بكل شيء إلا الشرف والكرامة" (٩).

والحق أنني أجد في كلام الأستاذ الخفيف ما يشفي الغليل من ظلم عظيم ألم بالثورة ورجالها، ولقد جاء الخفيف ليرد على هذا. لم يكن عرابي داعية حرب، فلم يذهب عرابي إلى الحرب ويجر البلاد معه إلى معركة خاسرة رغبة منه في الحرب أو الغطرسة بغير قوة وجهل. فقد رأينا كيف أن تعيين القادة، وعلى رأسهم محمود فهمي باشا، لم يكن عشوائيًا أو موالاة من عرابي لصديق أو زميل.

وبحسب الأستاذ محمود الخفيف، الذي نفى عن عرابي تمامًا فكرة المسؤولية عن الاحتلال ومحاولة إلقاء تبعة الاحتلال عليه، فيضيف قائلًا عن ذلك: "حاول عرابي ورجال الحزب الوطني أكثر من مرة أن يقنعوا جلادستون بعدالة قضيتهم، وبأن العدوان عليهم ليس طريق الصواب، وكان سفيرهم في هذا السعي صديقهم مستر بلنت. ولكن المسألة، كما ذكرنا في أكثر من موطن في هذا التاريخ، لم تكن مسألة إقناع وإنما هي نية مبيتة، والإنجليز في سبيل إمبراطوريتهم ومطامعهم الاستعمارية لا يبالون بشيء... وكانت آخر محاولة من عرابي في هذا السبيل ما أملاه على صابونجي ليرسله إلى بلنت كي يحمله هذا إلى جلادستون، وكان ذلك في اليوم الثاني من يوليو، أي قبل العدوان الغادر على البلاد بتسعة أيام... قال عرابي بعد أن أُنذر بسوء ما يترتب على نية إنجلترا في الشرق الإسلامي كله:

"لقد سمحت الحكومة الإنجليزية لنفسها أن يخدعها وكلاؤها، فكلفها ذلك مكانتها في مصر. وستجد إنجلترا نفسها أنها عملت بنصح أسوأ إذا حاولت أن تستعيد ما فقدته بالقوة الوحشية، قوة المدافع والحرب... ومن الناحية الأخرى، فإن هناك وسائل إنسانية ودية إلى هذا الغرض. إن مصر على استعداد، بل إنها لا ترغب، في أن تصل إلى تفاهم مع إنجلترا على أساس أن تكون صديقتها وأن تحمي مصالحها في مصر كما تحمي طريقها إلى الهند وتكون حليفها، ولكن يجب على إنجلترا أن تظل في حدود ما تخوله لها القوانين. فإذا أثرت إنجلترا أن تظل على انخداعها، وأن تتباهى علينا، وتهددنا بأساطيلها وفرقها الهندية، فلها أن تختار ما تشاء، ولكن عليها ألا تقدر وطنية الشعب المصري قدرًا ينزل بها عن حقيقتها. إن ممثليها لم يطلعوها على التغيير الذي طرأ علينا منذ أيام طغيان إسماعيل، وإن الأمم في عصرنا هذا لتخطو خطوات مفاجئة في طريق التقدم. وجملة القول، إنه ينبغي أن تكون إنجلترا على يقين من أننا عقدنا العزم على أن نحارب، وأن نموت شهداء أوطاننا كما يقضي بذلك ما جاء به رسولنا، أو نتصر فنعيش سعداء مستقلين، وأن السعادة في الحالين هي ما نوعده، وأن أمة تؤمن بهذا لن يعرف لشجاعتها حد" (١٠).

ولكن إنجلترا رفضت اليد الممدودة إليها بالسلام، واختارت الغزو والاحتلال لتنفيذ مخططاتها المعدة سلفاً. الادعاءات الباطلة التي أجاد الخونة في صياغتها والتدليس بها على الشعب المصري.

المراجع والمصادر:

١. أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه - الأستاذ محمود الخفيف - ص (١٢٩) - نقلاً عن بلنت.
٢. المرجع السابق - ص (١٣٠) - نقلاً عن بلنت - ص (٣٩).
٣. المرجع السابق - ص (١٣١).
٤. المرجع السابق - ص (١٣٢) - نقلاً عن تعريب لكلام الأستاذ في كتاب الشيخ رشيد رضا.
٥. نفس المرجع السابق - عن مذكرات عرابي باشا المخطوطة.
٦. نفس المرجع السابق - ص (١٣٤).
٧. نفس المرجع السابق - ص (١٣٤).
٨. المرجع السابق - ص (١٣٧).
٩. المرجع السابق - ص (١٣٨).
١٠. ص (١٣٩) - نقلاً عن بلنت (التاريخ السري للاحتلال الإنجليزي لمصر) - النسخة الإنجليزية - ص (٣٧٢).

## (107)

الخونة ينتصرون

ها نحن نقرب من النهاية الحزينة، نهاية صنعها حفنة من الخونة دفعت مصر بسببها الثمن غالياً. يوم أن باع الخديوي الخائن دماء المصريين هباءً وارتضى للبلاد التي لم تكن يوماً بلاده. فالأوطان لا تورث، ولكنها - من أسف - تباع بمعرفة الخونة والمفرطين.

تمضي بنا أيام الغزو والحرب سريعاً حتى نصل إلى المحطة الأخيرة، وهي معركة التل الكبير. تلك المعركة التي تجلت فيها الخيانة في أبشع صورها. وكان اللوم الأكبر قد وقع على عرابي باشا كونه لم يبادر إلى سد قناة السويس. وقد تبى الأستاذ عبد الرحمن الرافي وجهة النظر هذه، لكن لا بد لنا، على الجانب الآخر، أن ندرك أن الإنجليز ومعهم الخديوي قد بدأوا مبكراً حملة التشويه لعرابي والثوار، مستهدفين التأثير على الشعب وتزييف الحقائق.

وعن ذلك يقول الأستاذ الرافي:

"وقد أوجس الخديو خيفة من هذه الاستعدادات، وخشي ألا يقوى الإنجليز على كسر العرابيين فيتحرج موقفه هو، فأصدر مجلس الوزراء منشوراً كرر فيه عصيان عرابي وخروجه على الخديو، وسوّغ عمل الإنجليز ونوه بحسن مقاصدهم، وختمه بنصح المصريين باجتناّب العصيان. واستعان الخديو أيضاً ببعض المقربين إليه في كتابة منشورات إلى المصريين، مضمونها ذم أعمال عرابي وتحذيرهم من تأييده ومناصرته. وكان أبرزهم في هذا الميدان الشيخ حمزة فتح الله، فقد كتب عدة منشورات ملأها بالظعن في العرابيين. وحذا حذوه مصطفى صبحي باشا وأديب إسحق وقدري بك، أحد أعضاء الوفد العثماني، فنشروا المقالات والقصائد قدحاً في عرابي وأنصاره" (١).



كان الجهل هو التربة الخصبة للخديوي وأعوانه للترويج والترويع والتخويف من عاقبة العصيان. ثم جاء الإعلان الذي نشره الجنرال جرانت ويلسلي في المدينة في ١٩ أغسطس ١٨٨٢. وكان قد وصل إلى الإسكندرية في ١٥ أغسطس. وكان نصه:

"بأمر الحضرة الخديوية (إعلان للمصريين):

يعلن الجنرال قائد الجيوش الإنجليزية بأن مقاصد الدولة البريطانية في إرسالها تجريدة عسكرية إلى القطر المصري ليست إلا لتأييد سلطة الحضرة الخديوية، وعساكرنا يحاربون فقط الحاملين السلاح، فعموم الأهالي الذين في سلم وسكينة تصير معاملتهم بكل تودد وإنسانية، ولا يحصل لهم أدنى ضرر بل يُحترم دينهم وجوامعهم وعائلاتهم. والأشياء التي تلزم الجيش يصير دفع ثمنها، وعليه تدعو الأهالي لتقديم ذلك. وأن الجنرال قائد الجيوش يسر جدًا من زيارة مشايخ البلاد وخلافهم الذين يودون المساعدة لردع العصيان الذي هو ضد الحضرة الخديوية الحاكم والوالي الشرعي على القطر المصري المعين من لدن الشاهانية".

الإسكندرية في ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢

الإمضاء:

جرانت ويلسلي

قومندان عموم الجيش الإنجليزي بالقطر المصري (٢).

وعقب قدوم الجنرال ويلسلي تجددت المعارك وتطورت الأعمال الحربية. وقد استمرت الإمدادات إلى الجيش الإنجليزي قادمة من مالطا وقبرص وجبل طارق وإنجلترا. ويذكر الأستاذ الرافي أنه في حوالي ٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ بلغ قوام القوات الإنجليزية المتواجدة في المدينة قرابة ١٤,٠٠٠ من المشاة، وثلاث فصائل من الفرسان، و ٩٤٠ جنديًا من المدفعية، و ٥٤٠ من المهندسين، وكثير من القائمين على خدمة الجسور والتلغراف والسكك الحديدية، حتى بلغ عدد الجيش البريطاني قبيل معركة التل الكبير ٥٠,٦٠٠ مقاتل (٣).

وبحسب الرافي، فإن الجيش المصري النظامي لم يكن يزيد عن ١٩,٠٠٠ مقاتل موزعين بين مختلف المواقع. ومن ذلك يتضح فارق القوة العددية، ناهيك عن الفارق الكبير في العتاد والتدريب والمستوى الاستخباراتي وجمع المعلومات.

وعن المتطوعين، فقد كتب الأستاذ الرافي نقلاً عن جون نينيه، الذي قال: "إن وجود جموع العربان من مشاة وركبان في كفر الدوار، لم يكن لهم فائدة ما للجيش، بل كان ضررهم أكثر من نفعهم لعدم اعتيادهم على حركات الجيوش النظامية" (٤).

أما مستر بلنت، فيقول:

"إن الجيش المصري بأكمله لم يكن يزيد عن ١٣,٠٠٠ جندي نظامي، منهم ٨,٠٠٠ في كفر الدوار. أما المجندون الجدد، فلم يكونوا بعد أكفاء للقتال" (٥).

ويرجح الأستاذ الرافي أن يكون العدد الذي ذكره جون نينيه هو الصحيح. ويقول عن المفارقة العددية:

"وفي الحق أن الوقت لم يكن يتسع لزيادة عدد الجيش إلى أكثر من هذا العدد، فقد كان سنة ١٨٨١ لا يزيد عن ١١,٣٠٠ (عدا الجنود المرابطة في السودان)، ثم زيد نظرياً في سنة ١٨٨٢ إلى ١٧,٧٠٠، لكن العدد الحقيقي كان أقل من ذلك بكثير" (٦).

وقد ذكر الرافي نقلاً عن جون نينيه ما نصه:

"إنه كان يمكن لعرايي بعد ثمانية أو عشرة أشهر حشد خمسين ألف مقاتل أو ستين ألفاً، فقد كان يشرف على حركة التجنيد يعقوب سامي باشا، وكيل وزارة الحربية، وكان كفوّاً في الإدارة، ولكن الوقت لم يتسع لهذا العمل" (٧).

وفي يوم ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢، وبعد أربعة أيام فقط من وصول الجنرال ويلسلي، دارت معركة شديدة. وبحسب وصف الأستاذ الرافي، قال:



"تحركت قوة كبيرة من الإنجليز، جاء جانب منهم بالقطارات المسلحة من جهة القباري، وجانب آخر من جهة الرمل ومحطة السيوف وحجر النواتية. فلما وصلت القطارات إلى مقدمة الجيش المصري، أطلق اليوزباشي أحمد أفندي فضلي مدفعا، فكان ذلك إيذاناً ببدء القتال. دارت معركة شديدة بينهم وبين المصريين، فصددهم المصريون عن التقدم بعد أن كبدهم خسائر جمة. دام القتال ثلاث ساعات حتى غروب الشمس. وكان يتولى قيادة الجيش المصري في هذه المعركة طلبة باشا عصمت، قومندان فرقة كفر الدوار، ومعه رضا باشا، ومصطفى بك عبد الرحيم، وعيد بك محمد، وأحمد بك عبد الغفار، والقائمقام أحمد بك عفت، والقائمقام سليمان سامي داود، وبدوي بك حكمدار المدفعية. انتهت المعركة بارتداد الإنجليز إلى الإسكندرية" (٨).

كما نشرت الوقائع المصرية أنه في يوم ٢٠ و ٢١ و ٢٢ أغسطس، هاجم الإنجليز مواقع الجيش المصري في كفر الدوار، وانجلت هذه المعارك عن ارتداد الجيش الإنجليزي (٩).

بعد هذه المعارك استمر الخديوي في إصدار منشورات الخيانة والعار ضد عرابي، وفيها تحذير الأمة من الانضمام إلى عرابي. وعن ذلك قال الأستاذ الرافي:

"وأصدر أمرًا بتاريخ ٢٢ أغسطس إلى ضباط وقواد الجيش المصري بإطاعة الجنرال ولسلي. هذا فحواه:

< "لما كان الغرض الوحيد من الأعمال العسكرية التي يقوم بها السير جارنت ولسلي هو استتباب الأمن في مصر، فنحن قد صرّحنا له باتخاذ التدابير العسكرية التي يرى لزومًا لاتخاذها. فيجب عليكم حال وصول أمرنا هذا إليكم أن تبدلوا له المساعدات اللازمة وتطيعوا أوامره كما لو كانت صادرة منا، فمن يخضع له كأنه خضع لنا شخصيًا، ومن خالفه يُعد عاصيًا لنا ويعامل معاملة العاصي. وقد أصدرنا أمرنا هذا إليكم للعمل بمقتضاه" (١٠).

لم نجد للأستاذ الرافي وصفاً يليق بمثل هذا المنشور الذي يفوح بالخيانة للأمة، ولا يليق أبداً إلا بحاكم أكرم في حق بلاده وشعبها! بل يفاجئنا الأستاذ الرافي بتوجيه سهام النقد والتقريظ لعرابي باشا، فبدلاً من لوم المجرم الأصلي نلوم الضحية! وليبقى توفيق هو الحاكم والخديوي وولي النعم وسليل محمد علي باشا، باني مصر الحديثة!

مباشرةً بعد منشور الخديوي، يكتب عن عرابي باشا منتقداً ومهاجماً ويقول تحت عنوان (المعارك في الميدان الشرقي):

< "تقدم القول بأن عرابي أهمل الدفاع عن البلاد من ناحية الشرق، فلما جاء الجنرال ولسلي إلى الإسكندرية كان أول عمل حربي له هو تدبير الزحف على العاصمة من ناحية قناة السويس".

ويضيف تحت عنوان آخر (إحجام عرابي عن سد القناة):

< "ولو أن عرابي بادر عندما نشبت الحرب إلى سد القناة، لعجز الجنرال ولسلي عن الوصول بجيشه إلى الإسماعيلية واتخاذها قاعدة للزحف. ولكنه لم يفعل، فكان إحجامه وبالأعلى على مصر. وقد لعب المسيو فردينان في هذه المسألة دور الخداع والتغدير لكي يفوت على العرابيين سد القناة" (١١).

هذا الرأي ولا شك مردود عليه من كثيرين، فسد القناة لم يكن ليمنع تلك القوات الغازية والقادمة بهذه الأعداد والمعدات الأكثر تقدماً من أن تتقدم نحو القاهرة، سواء قدوماً من الإسكندرية أو من بورسعيد. ولا ننسى أن الدعم قد وصل للقوات الإنجليزية من الهند أيضاً، وقد وصلت قوات الدعم هذه إلى السويس. إذاً فإن تعليق الهزيمة في الجبهة الشرقية على عرابي أمر مبالغ فيه. وربما نجد تبريراً لهذا الهجوم على عرابي من الأستاذ الرافي وآخرين عند بلنت، كما سنأتي على ذكره.

ويعود الرافي نفسه ليتحدث عن الخيانة وعن سلطان باشا، نصير الخديوي ورسوله عند الإنجليز، فيقول تحت عنوان (الرشوة والخيانة):



< "لم يكتف الإنجليز باحتلال القناة واتخاذ الإسماعيلية قاعدة لزحفهم، بل استعانوا بسلطان باشا على رشوة البدو القاطنين غربي القناة بين الإسماعيلية ورأس الوادي، والصالحية وما حواليها. وكان سلطان باشا يرافق الجيش الإنجليزي نائباً عن الخديوي ليقدم له كل المساعدات، تمكيناً له من الزحف. ومن وسائله إلى ذلك اتصاله بمشايخ العربان في هذه الجهات، فاستمال أكثرهم بالمال والرشي والوعود، واتخذ الإنجليز منهم مرشدين وأدلاء للزحف في تلك المناطق الصحراوية التي لا يسهل على الجيش المغير أن يتعرف مسالكها وغوامضها دون الاستعانة بأمثال هؤلاء الأدلاء".

قال المستر بلنت في هذا الصدد:

< "إن أشهر مشايخ العربان الذين استعان بهم سلطان باشا ورشاهم هو سعود الطحاوي في الصالحية (وفي رواية الشيخ محمد عبده أنه الحاوي الطحاوي)، ومحمد البقلي في وادي الطميلات" (١٢).

ومما يؤسف له أن بعض الضباط المصريين الموالين للخديوي رافقوا الجيش الإنجليزي في زحفهم من ناحية الشرق وساعدوه وأمدوه بالمعاونة والإرشاد والتجسس (١٣). وقد أصدر الخديوي ذاته أمراً في ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ بالترخيص للإنجليز باحتلال القناة. وهذا فحواه:

< "ليكن معلوماً عند السلطات الملكية والعسكرية في منطقة قناة السويس أن أميرال الأسطول الإنجليزي وقائد الجيوش البريطانية العام إنما أتيا إلى مصر لإعادة الأمن والنظام إليها. ومن ثم قد سمحنا لهما باحتلال جميع الأمكنة التي يريان في احتلالها ما يساعد على قمع العصيان. وعلى هذه السلطات أن يبلغوا هذا الأمر إلى كافة سكان منطقة قناة السويس، وبخاصة إلى موظفي وعمال القناة البحرية. ومن يخالف أمرنا هذا يُعد خارجاً على إرادتنا وينزل به أشد العقاب" (١٤).

وذكر الأستاذ الرافي أنه تم تعيين محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب نائباً عن الخديوي لمرافقة الجنرال ولسلي في زحفه على العاصمة (١٥).

لا بد لنا أن نذكر بحجم القوة الغاشمة التي لا يمكن لها أن تتناسب مع حجم وتسليح الجيش المصري، الذي كان عبر السنوات ومنذ اتفاقية لندن المهينة مجبراً على

خفض عدد الجيش وتفكيك أسطوله. كما نذكر بأن عرابي باشا كان من أول مطالبه زيادة أعداد الجيش، ولكن جاءه الرد باعتراض المراقبين الماليين. واليوم يُلقى البعض باللوم على عرابي والجيش لعدم صدهم هذا العدوان!

ويحدثنا الأستاذ الرافي عن حجم القوات الإنجليزية الهائلة وكيف كانت سير عملية الغزو واحتلال المدن. ومن السهولة بمكان تقدير الفارق بين القوتين. يقول:

< "إن أول عمل حربي للجنرال ولسلي عند وصوله إلى الإسكندرية هو تدمير الزحف على العاصمة من طريق قناة السويس. ففي ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ وضع بالاشتراك مع الأدميرال سيمور الخطة الحربية لاحتلال القناة. وفي مساء ذلك اليوم أقلعت السفينة الحربية إيريس (Iris) من الإسكندرية، تقل الأدميرال هوبكنس إلى بورسعيد لإبلاغ الكابتن فيتزوري بالإسماعيلية، والأدميرال هويت بالسويس، تفاصيل هذه الخطة. ومضمونها إخلاء القناة من السفن التجارية واحتلالها حربياً يوم ٢٠ أغسطس" (١٦).

نفاذاً لهذه الخطة، أصدر الجنرال ولسلي في مساء ١٨ أغسطس تعليماته إلى قواد الفرق بالاستعداد لمغادرة الإسكندرية في اليوم التالي. ولكي يخادع العرابيين، تظاهر بأن نيته مهاجمة أبو قير. ففي ظهر يوم ١٩ أغسطس ألق الأسطول من الإسكندرية بقيادة الأدميرال سيمور. كان مؤلفاً من ثماني مدرعات وثمانى بواخر نقل تقل معظم الجيش الإنجليزي بقيادة الجنرال ولسلي، واتجه إلى أبو قير.

رسا الأسطول قبالتها في الساعة الرابعة بعد الظهر وبقي حتى الليل، فلم يشك العرابيون في أن خطة الإنجليز هي مهاجمة أبو قير، فأخذوا يستعدون للدفاع عنها. ولكن لم يكذب يرخي الظلام سدوله حتى استأنف الأسطول سيره قاصداً بورسعيد، فوصلها صباح ٢٠ أغسطس. وأخذت السفن الحربية تقتحم القناة، ونزلت كتيبة من جنود الأسطول إلى بورسعيد واحتلوا المدينة دون مقاومة من الحامية. وكذلك احتل الإنجليز القنطرة والإسماعيلية في نفس اليوم.

منعت البوارج الإنجليزية مرور البواخر التجارية في القناة. وقد منع الأدميرال هويت من ناحية السويس دخول أية سفينة إلى القناة ابتداءً من ١٩ أغسطس، ووضع في

مدخل القناة بارجة حربية تنفيذًا لهذا المنع. وقد احتجت شركة القناة على خرق حرمة القناة، فذهب احتجاجها سدى.

في ٢٠ أغسطس احتل الأميرال هويت الشلوفة شمالي السويس على القناة (١٧).

ولعلنا نلاحظ هنا كثرة استخدام كلمة العرابيين. ولست أدري: هل هذا ينسحب على فكرة التقليل من شأن الثورة وإصاقها بفئة من الناس سميت العرابيين نسبة إلى قائدهم؟ ألم يكن الأجدى أن نقول المصريين؟ هؤلاء الذين قاتلوا ببسالة نادرة رغم فارق القوة الهائل؟ هؤلاء الذين قال فيهم الماجور "تلك" Tulloch، أحد رجال قلم المخابرات وكان على ظهر السفينة "إنفسيبل" أمام حصن المكس، فقد قال تحديداً عن جنود المدفعية: "لقد كان حقًا من العجب العجاب أن أرى هؤلاء الجنود، رغم شدة الضرب، واقفين في أماكنهم ملازمين لمدافعهم. وقد رأيت أكثر من مرة قذيفة من قذائفنا تدخل في إحدى كوات مدافعهم، فقلت في نفسي: لقد قُضي على هذا المدفع وأمسى في حيز العدم. ولكن لم ألبث بعد ذلك حتى قلت: كلا، ثم كلا! فقد كان الجواب من هذا المدفع يعود في الوقت اللازم، وقد أتى مرة من المرات بسرعة فائقة جدًّا حتى لم أتمالك نفسي ووثبت إلى حافة السفينة ورفعت يدي صائحًا: لقد أجدت العمل أيها الجندي المصري" (١٨).

ومن الغرائب أيضًا أننا لم نر من المؤرخين الذين هاجموا عرابي باشا أي إشارة لرئيس أركان حرب الجيش المصري "أستون باشا". ولا أيًا من الكتاب تحدث عن دور له، اللهم إلا من إشارة للأمير عمر طوسون في كتابه، عندما ذكر أن أستون باشا، رئيس أركان الحرب العام بالجيش المصري، قد قَدَّر القتلى المصريين بنحو ٧٠٠ جندي. وعَدَا ذلك لم نستدل في رحلتنا عن هذا الرجل، ولا ماذا كان يفعل أثناء الحرب أو قبلها. ولم يُحاكم على أي إخفاق للجيش المصري، حتى اللوم لم نسمع به أو نقرأ عنه!

إن كمية النيران المهولة والقذائف التي أُطلقت على الإسكندرية في بداية الحرب إنما تدل على مدى بشاعة الجريمة، وفي المقابل على مدى إصرار الجيش وقواده على المقاومة. والدليل على ذلك أن قرابة الشهرين استمرت فيها أعمال المقاومة، حتى أن الأميرال سيمور قد رفع ثلاثة تقارير عن ضرب حصون الإسكندرية في ١٤ و ١٩

و ٢٠ يوليو سنة ١٨٨٢، وذكر في إحداها: من ظهر البارجة "إنفسيبل" في ١٤ يوليو سنة ١٨٨٢ إلى سكرتير الأميرالية:

وبعد عرض لأحداث اليوم، قال في نهاية التقرير: "ولقد قاتل المصريون قتال الأبطال بأقدام ثابتة، وكانوا يجاوبون النيران الشديدة التي تصبها على حصونهم مدافعنا الضخمة، إلى أن قُتل عدد كبير منهم" (١٩).

وكان من أهم ما جاء في كتاب الأمير عمر طوسون شهادات الخصوم من الإنجليز، وهي شهادات جديرة بالتقدير للجنود المصريين (٢٠).

هكذا كان قتال المصريين ليس في الإسكندرية فقط، بل طوال مدة الحرب. ولكل هذا وجب علينا أن نقول المصريين ولا نقول العرابيين؛ فالحرب كانت حرب المصريين.

المراجع والمصادر:

١. الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ عبد الرحمن الرافعي - ص (٣٧٠).
٢. الوقائع المصرية - عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢.
٣. مرجع سابق - الثورة العرابية - الرافعي - ص (٣٦٦) - نقلاً عن إحصاء المستر شلدرس وزير الحربية البريطاني.
٤. نفس المرجع السابق - ص (٣٦٧).
٥. التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - مستر بلنت - ص (٢٨٧).
٦. مرجع سابق - الثورة العرابية - الرافعي - ص (٢٦٧).
٧. نفس المرجع السابق - ص (٣٦٩).
٨. نفس المرجع السابق - نقلاً عن الوقائع المصرية عدد ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢.
٩. الوقائع المصرية عدد ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٢.

١٠. مرجع سابق - الأستاذ الرافعي - نقلاً عن مذكرات أحمد شفيق باشا - الجزء الأول - ص (١٨٧).
١١. نفس المرجع السابق - ص (٣٧٤).
١٢. نفس المرجع السابق - ص (٣٧٧) - نقلاً عن التاريخ السري للاحتلال الإنجليزي لمصر - ص (٢٣٤).
١٣. نفس المرجع السابق - ص (٣٧٧) - نقلاً عن الكتاب الأزرق عن مصر سنة ١٨٨٢ (مجموعة ١٨ وثيقة رقم ١٩ ص ٤٢) برقية من السير إدوار مالت إلى اللورد جرانديفل يخبره فيها أن الخديو باتفاقه مع الجنرال ولسلي عين الضباط الآتية أسماءهم لمرافقته في الميدان وأنهم سافروا لهذا الغرض من الإسكندرية إلى الإسماعيلية يوم ٢٢ أغسطس، وهم:
- الميرالاي زهراب بك، الميرالاي موريس بك (إنجليزي)، القائم مقام طورينزن (نمساوي)، والقائم مقام يوسف ضياء بك، والقائم مقام دوليير بك (بلجيكي)، اليوزباشي توفيق أفندي.
١٤. نفس المرجع السابق - ص (٣٧٧) - نقلاً عن الكتاب الأزرق عن مصر سنة ١٨٨٢ (مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٣٩).
١٥. نفس المرجع السابق - ص (٣٧٧) - نقلاً عن الكتاب الأزرق - وثيقة رقم ٦٩ - ص (٣٥).
١٦. نفس المرجع السابق - ص (٣٧٧) - نقلاً عن الكولونيل سبتان - الحملات الإنجليزية في أفريقيا - ص (٢٩١).
١٧. نفس المرجع السابق - ص (٣٧٩).
١٨. يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ بدء الاحتلال البريطاني لمصر - الأمير عمر طوسون - ص (١٠٠) - نقلاً عن كتاب "ذكريات أربعين عامًا في الخدمة" ص (٢٧٧) - للماجور "تلك" Tulloch.
١٩. نفس المرجع السابق - ص (١١٤) - نقلاً عن التقرير الأول للأميرال سيمور إلى الأميرالية البريطانية.
٢٠. نفس المرجع السابق - ص (١٣٠، ١٣١) - راجع شهادات عدد من القادة الإنجليز.

## (108)

التل الكبير - النهاية الحزينة .. هزيمة الثورة

استفاض الأستاذ الرافي كثيرًا في تحميل عرابي باشا المسؤولية عن الهزيمة في التل الكبير. وكما أسلفنا، فإن هذا الرأي مردود عليه بالكثير من الأسانيد والحقائق. ولقد اعتمدنا على الشيخ الإمام محمد عبده في روايته عن تطور رحي الحرب، وعن مسألة عدم ردم قناة السويس. قال الإمام تحت عنوان (غش ديلسبس لعرابي): "اعتد عرابي على ديلسبس في حماية القنال، وكان يظن أن مس القناة يهيج عليه جميع الأمم (وتلك حقيقة لا يجب إنكارها). لهذا ترك تلك الناحية عوراء، وعندما أحس ديلسبس بأن الجيش المصري قد يتحرك ناحية القنال، كتب تلغرافًا لعرابي يقول له: "من المستحيل أن عساكر الإنجليز تمر من القنال".

وبعد واقعة مهمة في كفر الدوار، جاء الخبر عقبها بأن اثنين وثلاثين مركبًا توجهت إلى القنال، فورد تلغراف من ديلسبس يقول: "لا تشرع في شيء يمس القنال. لا يمر عسكري إنجليزي إلا ومعه جندي فرنسي! أنا مسئول عن كل ما يحصل". فأجيب بأن هذا غير كاف وتقرر إرسال جيش، ثم أرسل الجواب ببطء، وقبل أن يتحرك عسكري إلى ناحية القنال كان الجيش الإنجليزي قد احتله، وذلك لتأخر الجيش ١٥ ساعة في مخابرة ديلسبس. ويظهر أنه كان في الحاضرين خونة حملوا الأخبار وأبطأوا في المخابرة" (١).

ومن جانبنا، نميل إلى الرأي القائل بأن الإقدام على أي عمل من شأنه تعطيل الملاحة قد تكون له عواقب وخيمة. أضف إلى ذلك أن الأمر لم يكن بهذه السهولة. ويعلق الأستاذ محمود الخفيف على كلام الإمام محمد عبده بقوله: "وأوجه نظر القارئ إلى قول الأستاذ الإمام: "وكان يظن أن مس القنال يهيج عليه جميع الأمم لهذا ترك هذه الناحية عوراء"، وإلى قوله: "فأجيب بأن هذا غير كاف وتقرر إرسال جيش". ففي

هاتين العبارتين ما يلخص المسألة كلها ويقطع بأن الأمر أمر تردد له سببه الوجيه لا أمر خدعة طال فيها كلام العائين... أما بلنت فقد أورد في كتابه أحد ردود عرابي على ديلسبس، وهذا نصه: "لما كنت أحترم حيدة القنال احترامًا كليًا وخاصة لا اعتبار أنها عمل من الأعمال العظيمة، ولأن اسم سعادتك سوف يقترن بها في التاريخ، فإني أتشرف بإبلاغكم أن الحكومة المصرية سوف لا تعتدي على هذه الحيدة إلا عند الضرورة القصوى، وفي حالة ما إذا ارتكب الإنجليز بعض الأعمال العدوانية في الإسماعيلية وبورسعيد أو في أي جزء آخر من القنال".

ويعقب الأستاذ الخفيف بقوله: وأين الخديعة في كلام عرابي مع هذا التحفظ الذي يبدية في كتبه وفي كلامه؟ إلا أن العيب كله ينحصر في التردد الذي أضاع الفرصة، وهو ما استحق عليه عرابي اللوم بلا مراء، لا في الغفلة التي حاول زورًا أن يلصقها به المغرضون" (٢).

إذًا لم يكن الأمر بعيدًا عن تفكير عرابي باشاء، لكنه أمر يستحق التدبر. ومع ذلك، في تصورنا لم يكن من الممكن الإقدام عليه بسهولة كما صوّرها البعض، وبخاصة في ظل خيانة الخديوي. ويواصل الأستاذ الخفيف تفنيده لهذه الاتهامات الموجهة إلى عرابي بشأن القناة، فيقول: "أما قصته مع دي لسبس فأمرها هين، وإن ألقى عليها المغرضون شبهات من الأهمية والخطر... يقول عرابي في مذكراته: "في ١٤ يوليو سنة ١٨٨٢ ورد لنا تلغراف من المسيو دي لسبس مدير شركة القنال المذكور يستعلم عن رأينا في القنال بالنسبة للحركات الحربية، فأجبتة في التاريخ المذكور بالتلغراف أيضًا أننا نعتبر القنال حرًا للمنافع العامة الدولية، ولذلك فإننا لا نتعرض له بضرر إذا أمكنه منع السفن الحربية الإنجليزية من خرق حرمة الحياد واحترامها لقانون الشركة، وإلا فنكون أحرارًا في مقابلتهم بالمثل... فورد تلغراف في اليوم المذكور يفيد أنه ضامن ومتكفل بمنع الإنجليز عن اختراق القنال ما دام فيه عرق ينبض، ظنًا أن فرنسا تدافع عن حقوقها وتحافظ على حرية القنال ولا تلدغ من جحر مرتين" (٣).

واستمرت الرسائل بين عرابي وديلسبس، ونكتفي منها بما أرسله عرابي في ٢٧ يوليو، و٤ أغسطس، و٢٥ منه، وثلاث رسائل أخرى بغير تاريخ. وكلها تبين لديلسبس ما

يقف عليه عرابي من حركات الإنجليز العدوانية في منطقة القنال. وقد تساءل عرابي في بعضها: أهذا ما يريده ديلسبس بحياد القنال؟ ومعنى ذلك أن عرابي كان على بينة من ضعف ديلسبس أمام الإنجليز، وأنه لم يُخدع بأنه قادر على منعهم من دخول القنال، وأنه إنما تردد لذلك الاعتبار الدولي الذي بيناه (٤).

ومن غريب الأمر أن تأتي شهادات الأجانب والذين شهدوا الأحداث وعرفوا عرابي عن قرب، فكانوا نعم المعين وخير شاهد ومناصر للحق، فقد ذكر الأستاذ الخفيف أن بلنت حصل على هذه المكاتبات بين ديلسبس وعرابي أثناء المحاكمة وأثبتها في آخر كتابه، وقد أرسلها إليه دي لسبس مع كتاب منه جاء فيه: "إني أرسل إليك الترجمة الفرنسية لتلك الرسائل التي من شأنها أن تشرف متهمًا يحملك كرمك على الدفاع عنه". وفي دفاع قوي ورصين انبرى الأستاذ محمود الخفيف في الدفاع عن عرابي وموقفه من القناة فقال: "وأما قول القائلين أن عدم ردم القناة كان السبب الأساسي للهزيمة، فينفيه ما حدث في معركة القصاصين الثانية إذ كان المصريون على قاب قوسين من النصر، ولولا الخيانة كما سنبينه في حينه لتغير وجه الحرب كلها... ولكان اليوم لعرابي تماثيل في كبرى العواصم... وكل ما يمكن أن يقال هو أن دخول الإنجليز من القناة قد سهل عليهم إلى مدى عظيم النجاح في خطتهم بوجه عام، وأما أن عرابي أحجم عن ردم القناة لجبنه فرأي سخيف لأن تردده لذلك الاعتبار السياسي الذي فصلناه فسر بالجبن وفرق بين أن يجبن الإنسان عن تحمل تبعه فعل من الأفعال وبين أن يقارن بين فعله وتركه فيرى حينًا أن تركه أجدى عليه وعلى قضيته من فعله فيقف زمنيًا موقف الحيرة بين الرأيين، وأما أن ردم القناة كان من السهولة كما يصوره خصوم عرابي في نعيمهم عليه أنه لم يفعله في الحال، فذلك ما ينفيه الواقع، وذلك أن الإنجليز ما كادوا يفرغون من ضرب الإسكندرية حتى اتجهوا إلى حماية القناة وكان على عرابي أن ينشئ خطوط كفر الدوار ليصد الإنجليز الذين دخلوا الإسكندرية فعلاً، فإذا ذكرنا أنهم فرغوا من ضرب الإسكندرية في اليوم الثاني عشر من يوليو، وأنهم سيطروا على مدخلي القناة قبل نهاية الشهر، واحتلوا السويس في اليوم الثاني من الشهر التالي، وأن جانبًا من أسطولهم كان يستطيع الانتقال فورًا إلى بورسعيد، إذا ذكرنا ذلك كله أدركنا مقدار ما كان يواجه عرابي ورجاله من صعوبة إذا هم أقدموا على عمل جبار كردم قناة السويس، وليس معنى ذلك أنه كان مستحيلًا عليهم هذا العمل وإلا سقط عنهم اللوم، وذلك ما لم نقله، وإنما كان الأمر صعبًا وقصارهم أنهم كانوا



يستطيعون أن يوزعوا جنودهم في كفر الدوار وقناة السويس، ولا يخفي ما يكون في ذلك من خطر على الميدان الغربي، والواقع أن سرعة الإنجليز ورسومهم خطة محكمة من زمن بعيد هو الذي أوقع المصريين في الحيرة، ولا يصح أن يقال أن عرابي ملوم على كل حال لأنه كان عليه أن يبادر بالعمل من قبل ذلك، ولقد رددنا على مثل هذا الكلام عما وجه إليه من لوم بشأن حصون الإسكندرية، والقضية كلها تتلخص في كلمة، فطالما كان عرابي وزيراً في وزارة يملك الخديو إسقاطها في أي وقت، وطالما كان الخديو في صف الإنجليز، فلن يستطيع عرابي أن يتأهب للحرب فضلاً عن إقدامه على عمل كردم قناة السويس، وما كان عرابي يستطيع أن يفعل شيئاً إلا بعد سقوط الوزارة وبعد عجز توفيق عن إقامة وزارة غيرها واضطراره إلى إبقاء عرابي في وزارة الجهادية، والمدة بين عودة عرابي إلى الوزارة وبين ضرب الإسكندرية هي شهر ونصف انشغل فيها عرابي بالأمن وقضيته ومأساة الإسكندرية وما جرت به في أعقابها، ودرويش وبعثته ودسائسه مما لم يدع له مجالاً للاستعداد ولو سراً، هذا إلى أن عملاً كردم القناة لا يكون إلا في موقف له مبرراته، أعني لا يكون إلا عند نشوب الحرب أو توقع نشوبها بين حين وحين وهو ما لم يخطر ببال أحد في مصر على هذه الصورة من السرعة، وخاصة بعد انعقاد مؤتمر الأستانة... (٥).

وفي هذا الكلام سالف الذكر توضيح جلي لا يقبل اللبس، وتلخيص واف للصورة وقت الحرب، لكن هناك من يصر على توجيه كل اللوم تجاه عرابي...! ولعلنا وجدنا تفسيراً مقبولاً لدى المستر "بلنت" في كتابه، سوف نتعرض له لاحقاً... وبالعودة إلى الإمام محمد عبده الذي يحدثنا حديثاً دقيقاً عن الخيانة، هو حديث خطير ولا شك، فيقول تحت عنوان "خيانة سلطان باشا": "في ٢٧ أغسطس سنة ١٨٨٢، جاء خبر بأن فارسين خرجا من الإسكندرية وتوجها من الناحية الشرقية من البحيرة وهما بدويان من قبيلة أولاد علي من عائلة شهيرة بالفيوم، فقبض عليهما عند مرورهما على قريب من معسكر كفر الدوار، ووجد معهما منشورات من سلطان باشا ورسائل منه إلى رؤساء القبائل وبعض الضباط يدعوهم إلى ترك عرابي والالتحاق بالجيش العثماني الذي جاء لإخضاع العصاة، وقد سئلوا فاعترفوا بكل شيء، وذكروا أن جندياً بحرياً إنجليزياً يسمي "جيل" حمل ثلاثين ألف جنيه من سيمور ليلحق بالأستاذ "بالمر" يستميل معه عربان غزة، وحمل معه رسائل من توفيق ومن سلطان باشا إلى رؤساء العربان الشرقية، وأن مبلغاً لا يقل عن المبلغ السابق سيصحب القائد

الإنجليزي إلى الزقازيق، وبعد أن سلم الضابط أوراق المرور إلى القائد ذهب إلى السويس لمقابلة "بالمر"، وقد قطع سلك التلغراف الذي يصل بين مصر والأستانة. وكان كل ذلك حقًا، فإن قائد الفرقة البحرية في القنال أخذ المبلغ من "جيل" وسلم منه أربعة آلاف جنيهه إلى "بالمر" وحجز الباقي على حسابه، وأرسل معه "جيل" وضابطًا آخر فقتلوا جميعًا بين العرابان" (٦).

وما من شك أن تلك التفاصيل تشي ببشاعة الخيانة وحقارة الخونة، ويكمل الغمام فيقول: "عرف سلطان باشا أن توزيع النقود باسم الإنجليز لا يفيد، وعرف مقدار سلطة النقود على الأرواح، فأخذ في التوزيع باسم الخديو والسلطان، واختار لبث الأفكار الحاوي الطحاوي أحد ثقة عرابي، وكان الحاوي يعظ إخوانه العرابان بعصيان عرابي وقوة الجيش المحارب ونحو ذلك، وكانت المبالغ التي تدفع إلى الأفراد تتفاوت من جنبيين إلى ثلاثة جنبيات، ولم يكن عرابي مقتنعًا بخيانة العرابان، وكان الحاوي مع ذلك يخبر عرابي ببعض حركات العدو على وجه الصدق وعرابي كان يفضي إليه بجميع ما عنده" (٧).

وعن معركة القصاصين يقول الشيخ الإمام محمد عبده: "في واقعة القصاصين كان الرسم كما ينبغي، وكانت العساكر المصرية يجب أن تزحف في الساعة الثانية بعد منتصف الليل على الجيش الإنجليزي، وما راع القواد المصريين إلا وجود الفرق الإنجليزية زاحفة وآخذة جميع الطرق في الساعة الواحدة، وقد جرح علي فهمي، وراشد باشا وانهزم الجيش، وما ذاك إلا من الجواسيس العرابان، وكانت الخيانة وصلت والنقود وصلت إلى قلب الجيش وإلى كثير من الضباط بسعي سلطان باشا ومراسلة العرابان" (٨).

ويكمل الإمام وهو في ذلك يتفق مع نينيه في كونه من المصادر والمعاصرين للحدث وربما تقترب شهادته من رواية شاهد عيان، فيقول مستكملًا حديثه عن سير المعارك: "في ١١ سبتمبر جاء مراسل عرابي ينبئه بخيانة العرابان، فأبى قبولها قائلاً إنهم مسلمون! وفي ٢١ سبتمبر أنبئ عرابي من المنبع نفسه (بعض رؤساء العرابان أيضًا) بأن الإنجليز سيضربون التل الكبير، ويرمون إلى بلبيس ليأخذوا هذا الموضع ويفتحوا



طريق القاهرة. اقتنع عرابي بصحة الخبر فأرسل إليه طلبًا، يطلب منه إرسال فرقة من الجنود لتكون في التل الكبير صباح الثالث عشر من شهر سبتمبر.

جاءت الفرقة ماشية، وصلت الزقازيق في صباح اليوم المذكور بعد الهزيمة، وقد قال أحد الضباط إنه في الساعة الثانية بعد منتصف الليل لم يشعروا إلا بصياح العربان، وبضرب النيران، ولم يعرف من كان لهم ممن عليهم، ووقع الاضطراب العام، والجيوش الجديدة انهزمت فكان الإنجليز يقتلونهم كأنهم صيد، وقاوم ثلاثة آلاف مات نحو نصفهم. وقد عجز بعض الضباط عن المشي فرارًا لثقل النقود التي كان يحملها" (٩). ونورد بشيء من التفاصيل عن معركة التل الكبير كما جاء في كتاب الأستاذ الرافعي الذي قال: "وزحف الجنرال ويسلي على التل الكبير في أحد عشر ألفًا من المشاة و ٢٠٠٠ من الفرسان ومعه ستون مدفعًا" (١٠) وأضاف أن الهجوم كان من الناحية الشمالية للتل الكبير، إذ كانت أصلح للزحف من الجهة الجنوبية المكونة من أراضي زراعية تخترقها الترع والأقنية وتعيق سير الجنود، واعتزم الزحف ليلاً لكي يوفر على الجنود عناء المسير في شمس النهار المحرقة وسط رمال الصحراء وفي أرض مكشوفة. ويكمل قائلاً: "فأراح ولسلي جيشه يوم ١٢ سبتمبر، وفي مساء هذا اليوم تأهب للزحف، ولما جن الليل بدأ الجيش الإنجليزي يتحرك من القصاصين في منتصف الساعة الثانية صباحًا، وكان الظلام حالًا. وأصدر الجنرال ولسلي تعليماته بأن تطفأ كل الأنوار أثناء السير، حتى لا يشعر العرابيون بزحفه، وكان يتقدم الجيش البريطاني بعض ضباط الأسطول الذين لهم دراية بالاسترشاد بالنجوم لمعرفة خط السير في الصحراء، ولكن هؤلاء لم يكن في استطاعتهم الاهتداء إلى مسالك الصحراء بل كان المرشدون الحقيقيون لفيقًا من ضباط أركان حرب المصريين من حزب الخديو، وأمامهم عربان الهنادي ممن اشترى ذممهم واتخذهم عيونًا له وجواسيس". وهنا نجد الأستاذ الرافعي يلقي باللائمة على عرابي لعدم وجود استحکامات دفاعية في المسافة بين القصاصين والتل الكبير والتي تبلغ خمسة عشر كيلومترًا. وعندما صارت كتائب الإنجليز على مسافة ١٥٠ ياردة من طلائع التل الكبير، فوجئ المصريون بالهجوم إذ كانوا نائمين بعد أن سهرروا في سماع ذكر أرباب الطرق (١١).

والحقيقة أن هذا اتهام بالغ القسوة من الأستاذ الرافي، فهل من المعقول أن جنودًا في حالة حرب والمعارك محتدمة والهزائم والشهداء يتساقطون بالمئات وبالرغم من كل ذلك نجدهم يسهرون لسماع الذكر؟! وعندي أن الأستاذ الرافي قد بالغ في ذلك أشد مبالغة. ويواصل روايته فيقول: "فاستيقظوا على صوت البنادق، ولم يكدهؤلاء يضيرون نفير الحذر حتى أمر الجنرال ولسلي جنوده بالهجوم، فابتدأ في الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحًا. واقتحمت القوات الإنجليزية الاستحكامات الأمامية وأطلق رماتها القنابل ورصاص البنادق. ففتكت بنادقهم بالمصريين فتكًا ذريعًا، وهجم فرسان الجيش البريطاني بقيادة الجنرال دروري على ميسرة العرابيين متجهة صوب محطة التل الكبير، فأخذوا المصريين على غرة في الميمنة والميسرة. وصمد للدفاع أليان من السودانيين بقيادة الميرالاي محمد بك عبيد، وظلوا يدافعون الإنجليز حتى استشهد معظمهم وقتل قائدهم البطل محمد عبيد، واستبسل أيضًا في القتال أليان من البيادة بقيادة أحمد بك فرج، وأليان عبد القادر بك عبد الصمد. وكذلك أبلي اليوزباشي حسن أفندي رضوان بلاء حسنًا في الواقعة إذ كان قومندانًا للطوبجية. فلما فوجئ المصريون بهجوم الجيش الإنجليزي اختل نظامهم، لكن اليوزباشي حسن رضوان صمد للمهاجمين وأخذت مدافعه تصلي الإنجليز نارًا حامية وكبدتهم خسائر جسيمة وجرح هو في تلك الواقعة". ويضيف الأستاذ الرافي أن الجنرال ولسلي قد أعجب ببسالته وترك له سيفه احترامًا له. ولم تدم المعركة أكثر من عشرين دقيقة لم تزد خسائر الإنجليز فيها عن ٥٧ قتيلًا منها ٩ ضباط و ٤٨ صف ضابط وجندي، و ٤٠٢ جريحًا منهم ٢٧ من الضباط. أما خسائر المصريين فقد تراوحت بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ قتيل (١٢).

لكن كان لبلنت رواية أخرى عن عدد الشهداء الذين سقطوا في تلك المجزرة بحسب تسمية البعض. فقد قال: "إنه سمع من خادم عرابي الذي لازمه في المعركة أن عدد قتلى المصريين كان كبيرًا وأنهم بلغوا عشرة آلاف قتيل وجريح لأن الإنجليز لم يستعملوا هواده في القتال، وقال إنه لا يضمن صحة هذه الأرقام، ولكنه شاهد أكوامًا من عظام القتلى في التل الكبير، وهي شهادة ناطقة بما جرى في المعركة" (١٣).

رقم صادم ولا شك. كل هؤلاء شارك الخديوي الخائن في هدر دمائهم. كانت الأموال التي يرشوها بها العربان والجنود هي السبب المباشر، فالعربان والضباط الخونة هم من سمحوا للإنجليز بالهجوم الليلي واستغلال هدأة الجنود، ف وقعت المفاجأة والمباغلة الدامية. رحم الله شهداء المصريين، وتبقى اللعنة تصاحب الخديوي الخائن وكل من والاه.

#### المراجع والمصادر:

- ١- مذكرات الإمام محمد عبده - ص (١٦٢).
- ٢- أحمد عرابي .. الزعيم المفترى عليه - الأستاذ / محمود الخفيف - ص (١٧٤).
- ٣- محمود الخفيف نقلاً عن مذكرات عرابي.
- ٤- مرجع سابق - الأستاذ الخفيف - الزعيم المفترى عليه - ص (١٧٥).
- ٥- نفس المرجع السابق - ص (١٧٨).
- ٦- مذكرات الإمام محمد عبده - ص (١٦٢).
- ٧- نفس المرجع السابق - ص (١٦٣).
- ٨- نفس المرجع السابق - ص (١٦٤).
- ٩- نفس المرجع السابق - ص (١٦٥).
- ١٠- الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ / عبد الرحمن الرافي - ص (٣٩٠) - نقلاً عن إحصاء الجنرال ولسلي في تلغرافه إلى وزارة الحربية البريطانية عن الواقعة.
- ١١- نفس المرجع السابق - ص (٣٩٠).
- ١٢- نفس المرجع السابق - ص (٣٩١).
- ١٣- التاريخ السري للاحتلال البريطاني لمصر - بلنت - ص (٣٠٦).

## (109)

نهاية حزينة.. توفيق الخائن علي العرش - استعراض قوات الاحتلال في عابدين

وتبقى في النفس غصة من هؤلاء الذين كانوا أصحاب لين في تقييم الخديوي الخائن بعد الهزيمة في التل الكبير ودخول القوات الإنجليزية إلى القاهرة، واستقبالها من قبل توفيق استقبال الأبطال الفاتحين، وإغداق الهدايا والعطايا على القواد والجند الإنجليز. هذا المشهد لن نمر عليه مرور الكرام، ولن نصفه وصفاً هيئاً لئناً كما فعل البعض، في حين صبوا اللوم والتقريظ على عرابي والثوار، وأشاعوا اليأس والقنوط سنين طوال بين الوطنيين، وساهموا بأسلوبهم هذا في إلباس عرابي ثوب الثائر الذي تسبب في احتلال بلاده.

وهذا ما نلمس بعضاً منه في كتابات الأستاذ الرافي في نهاية الأمر وانهزام الثورة. فتحت عنوان "نظرة إلى معركة التل الكبير" كتب يقول: "كانت معركة التل الكبير سلسلة خيانات وفضائح انتهت بهزيمة الجيش المصري، لم يحدث فيها قتال بالمعنى الصحيح إلا من ثلاثة آلاف من الجند، وكانت فيما عدا ذلك أشبه بمهزلة أو مأساة قوامها الخيانة والجبن والجهل بالقيادة الحربية، فهي صفحة محزنة من تاريخ مصر الحربي والقومي، إذ كان فريق من الضباط المصريين عوناً للجيش الإنجليزي في اقتحام خطوط الدفاع المصرية، وتلك هي الخيانة بعينها" (١).

ولنا أن نتساءل في دهشة، ومن وراء هؤلاء الخونة؟ من هو الخائن الأكبر الذي جند الخونة وأشعل الفتنة في البلاد؟ تركنا رأس الذئب وأمسكنا بالتلابيب التي تصرف النظر عن الفاعل الأصلي! حتى أن الأستاذ الرافي حدثنا في موضع آخر عن استعراض القوات الإنجليزية من دون أن يشهر سهام التخوين والغفلة والجهل على الخديو الذي أجرم وسمح بذبح المصريين طوال أيام الحرب، أو لنقل أيام الغزو؟

ولا يمكن لنا ونحن على أعتاب النهاية الحزينة لهذا الثائر العظيم إلا أن نقرأ لمستمر بلنت، ذلك الرجل الذي كان لعرابي نعم الصديق، وفي اعتقادي أنه كان عوضاً لعرابي

عن كثيرين من أبناء جلدته ممن أشبعوه ذمًا وإهانة. يقول بلنت عن معركة التل الكبير: "وجاءت الخاتمة فجأة في فجر يوم ١٣ سبتمبر. فقد كتب الكتاب الحربيون الإنجليز قصصًا خيالية عن تقدم الجيش الإنجليزي سرًا في الليل تحت جناح الظلام يهتدي بالنجوم وبهداية ضابط من البحارة حتى خرج من المحسمة ووصل إلى التل الكبير حتى لا يتوهم القارئ أنه كان يتحسس طريقه في الظلام لا يدري إلى أين يقاد. ولكن الواقع خلاف ذلك. كان جواسيس العرب والبدو الذين أشرت إليهم يدلونه على الطريق. وكان اثنان من صغار الضباط في جيش عرابي قد ارتشيا من الخديو قبلاً على يد وكلائه، وكانا في مركزين مهمين. واسم كلٍّ من هذين الضابطين يجب أن يدون تخليدًا لعارهما وفضيحتهما. فأولهما هو عبد الرحمن بك حسن قائد الحرس الراكب وكان في مقدمة الجيش مع فرقته خارج الخطوط، وكانت الصحراء من جهة الشرق مكشوفة أمامه. ففي تلك الليلة المعهودة نقل رجاله إلى جهة بعيدة نحو يسار الجيش حتى يصير طريق الهجوم خاليًا أمام الإنجليز. وأما الثاني فهو الذي سبق أن ذكرته واسمه علي بك يوسف (الشهير بـ خنفس باشا) الذي كان على خطوط الخنادق المتوسطة. وكانت هذه الخطوط لا تعوق سير المدفعية. وظهر من التحريات بعد ذلك ومن أقوال عرابي أن هذا المخلوق لم يكتف بإخلاء مراكزه بل وضع المصابيح لكي يهتدي بها جيش الإنجليز" (٢).

وهناك بلا شك شبه إجماع على رواية بلنت، ومن كثيرين من المؤرخين، لكنهم لا يسهبون في سرد التفاصيل المشينة. لكننا نجد بلنت في شجاعة يفضح من دون مواربة تلك المهازل المؤسفة التي جاءت من جنود خونة باعوا ضمائرهم للخديو. يواصل بلنت كشف تلك الفضائح المدوية فيقول: "وقد ذكرت لي أسماء أخرى لمن خانوا بلادهم، ولكني لعدم ثقتي بالرواية أوتر عدم ذكرهم. أما هذان الاثنان فإن خيانتهم قد اشتهرت في القاهرة مدة سنوات لأنهما لم يخفيا فعلتهما، وخاصة علي بك يوسف الذي كان نائب الشكوى من قلة المكافأة التي كوفئ بها على خيانة وطنه. فقد دُفع له ألف جنيه قبل المعركة، وكان قد وعد بعشرة آلاف جنيه بعد المعركة، ولكن الحكومة لم تدفع له سوى معاش شهري قدره ١٢ جنيهًا مدة حياته" (٣).

خزي وعار أصاب هؤلاء المجرمين ولا شك. لكن ألم يكن من الأجدى أن يحاكم هؤلاء ومن جندهم بدلاً من محاكمة هؤلاء الشرفاء الذين ذهبوا إلى الحرب دفاعاً عن وطنهم؟!

ويصف لنا المستر بلنت المعركة بأوصافها التي قلما نجدها عند هؤلاء الذين تحفظوا وهالوا التراب على الثوار، فغابت أوصاف كانت واجبة على التل الكبير. يقول بلنت: "وكان عرابي وسائر الجيش قد باتوا مطمئنين لأن سعود الطحاوي كان قد غشهم وخدعهم. فبات هؤلاء المساكين في خنادقهم ووراءهم عرابي على بعد ميل منهم، وإذا بجيوش العدو تنصب عليهم، فاخترق الإنجليز الخنادق من أماكنها الضعيفة، وفي مؤخرتهم المدافع تصب النار، ففر جميع المجندين الجدد دون أن يطلقوا طلقة واحدة، وكانوا في حالة تشعب العري، وقد أضناهم حفر الخنادق ورموا بنادقهم وهرعوا يعدون والمدافع تحصدهم، وكانوا لجهلهم بكيفية التسليم يظهرن وكانهم يحاربون. فكانت الحرب أشبه بمجزرة، وحدث كل هذا في القلب وفي الميمنة. أما في الميسرة فقد صمد محمد عبيد، وكانت المدفعية المصرية تجيد الضرب هنا وهناك، ولكن كل هذا لم يستغرق بالأرجح أكثر من أربعين دقيقة. ووقع محمد عبيد في هذا الدفاع الشريف، ووقع معه أكثر رجال المدفعية الذين صمدوا للقتال، ولكن لم تمض ساعة حتى انتهى القتال وصار الجيش الوطني خليطاً مشتتاً" (٤).

إذا هي ليست معركة، ولكنها بالفعل مجزرة قامت على المباغته والخيانة الفادحة. فكيف إذاً يمكن وصفها بالمعركة؟ ناهيك عن عدم التكافؤ المفرط. فكيف كانت ستقوم مقاومة في هذه الأجواء المشؤومة؟ هناك في القاهرة كان يجلس حاكم فاجر يدعم جواسيسه وأتباعه الخونة، ويجلس منتظراً أن تسفر الخيانة من بعد دماء هؤلاء الشرفاء عن هزيمة تكسبه التشبث بحكم البلاد؟

وفي رواية نراها في غاية الأهمية لكونها تأتي من شاهد عيان، وهو خادم عرابي اسمه سيد أحمد، وكانت شهادته للسير بلنت، والتي دونها في كتابه، فيقول: "أما عن الدور الذي مثله عرابي في هذا الصباح المشؤوم فإني أرويه نقلاً عن بيان خادمه محمد سيد أحمد الذي كان خادمي منذ سنة ١٨٨٨ مدة سنتين، وهذا فضلاً عما رواه لي عرابي نفسه بعد ذلك. فقد كان سيد أحمد هذا يروي لي هذه الحوادث عدة مرات وكان

يقول لي إن الجيش كان مستغرقاً في النوم تلك الليلة لأن الطلائع كانت قد روت أن الإنجليز لم يتحركوا. وكانت خيام عرابي تبعد عن الخطوط نحو ميل، لكنها كانت تقريباً في وسط خيام الجيش. وكان عرابي مطمئناً كسائر الجنود، قد خلع ملابسه وذهب إلى فراشه ونام نومًا عميقًا، ولم يستيقظ أحد إلا على زئير المدافع. فلبس عرابي في الحال كسوته الحربية، وامتنطى جواده وذهب إلى خط النار وكان معه خادمه هذا وآخرون. ولم يذهبوا بعيدًا حتى قابلهم جمهور من الفارين يقولون إنهم خسروا المعركة. وكان العرب البدو الذين ينتمون إلى الخائن سعود الطحاوي يركضون خيولهم هنا وهناك فيزيدون الارتباك. فجعل عرابي يحض على الثبات، وصار يتقدم بهم إلى الأمام في ناحية محمد عبيد الذي كان لا يزال صامدًا للإنجليز، ولكن أمواج الفارين ردت به إلى الوراء. وجعل خادمه سيد أحمد هذا يرجوه أن يفر وينجو. فامتثل عرابي أخيرًا إلى هذه النصيحة" (٥).

وهنا نجد بلنت يتمنى لو أن عرابي لم يمتثل لنصيحة خادمه، قائلاً إنه كان يجب على عرابي أن يصمد ويموت في ميدان القتال. ولكن بلنت يعود ويكمل في موضع آخر، فيقول إن كل هم عرابي كان في أن يصل إلى القاهرة قبل وصول خبر الهزيمة، حتى يهبط وسائل الدفاع عن عاصمة البلاد. فأخذ القطار في بلبيس ووصل هو وخادمه إلى القاهرة بعد الظهر. ويضيف بلنت تأكيداً لكلامه رواية سمعها من مصطفى بك، طبيب الجيش، رواها له سنة ١٨٨٤ وتتطابق مع رواية الخادم، وكان ليلة الهجوم نائمًا في خيمة قريبة من خيمة عرابي (٦).

ويفسر بلنت سلوك عرابي بأنه عند وصوله إلى القاهرة كانت لا تزال في رأسه آمال في الاستمرار في الدفاع عن المدينة. فذهب تَوًّا إلى قصر النيل وانضم إلى لجنة الحرب التي عقدت اجتماعًا، وكان القرار الذي انتهت إليه اللجنة عبارة عن تسوية تقتضي الخضوع للخديو. ولكن في صباح اليوم التالي كانت الجنود الهندية بقيادة "دروري لو" قد وصلت إلى العباسية. ويقول بلنت إن وكلاء الخديو كانوا قد كسروا قلوب الوطنيين بدسائسهم، كما أن إعلان السلطان عصيان عرابي قد أسهم في الفت في عضد الوطنيين. ويذكر بلنت أنه كان هناك في المدينة حامية من المجندين الجدد، وكان في مقدورهم أن يثبتوا في القلعة ويحموها، ولكنهم لو فعلوا ذلك لدمر الإنجليز

المدينة. ولم يكن أحد مستعدًا لذلك. فقررت لجنة الحرب أن تسلمه في الحال مفاتيح القلعة التي طلبها.

وفي الصباح، استسلم عرابي إلى القائد الإنجليزي وسلم سيفه...

ويرجع السير بلنت إلى مذكراته في سنة ١٨٨٤ ويقول: "إنه في ٢٩ أكتوبر جاءني الأميران المصريان عثمان وكامل، وكانا يتكلمان بحماسة وطنية عن الحرب." وأضاف نقلًا عن الأمير كامل، والذي كان عضوًا في الحكومة المؤقتة، أن عرابي كان وطنيًا وإن كان قد لامه على تهاونه في مواجهة علي يوسف، وكان يجب عليه أن يضربه بالرصاص بعد القصاصين وثبوت الخيانة عليه وحصوله على رشوة تبلغ خمسة آلاف جنيه. وفي ذلك نتفق تمامًا مع ما قاله الأمير كامل، لأن الجرم الذي اقترفه علي يوسف كان يستحق عليه الإعدام فورًا رميًا بالرصاص. فقد ذكر بلنت أنه كان يوجد ١٨ ألف جندي مصري ليس أمامهم سوى ٢٥٠٠ جندي إنجليزي بقيادة الدوق كنوت. نعم، إن علي يوسف الذي كان في القلب ترك ميدان القتال، فاختل نظام الجيش. وتبلغ المهزلة مداها حين يخبرنا بلنت بأن معظم هذه الرشوة التي رشاه بها الإنجليز زائفة، بها كمية كبيرة من الرصاص. وبعد المعركة، امتلأت القاهرة بهذه النقود الزائفة، فاشترتها الحكومة بسعر القطعة عشرة أو خمسة فرنكات. وكانت الحوالات البريدية أيضًا مزورة، ولكن علي يوسف ألح في أن تكون حوالبته موقعا عليها من شخص يعرفه. في حين أن البدو لم ينخدعوا، لأن الخائن سعود الطحاوي لم يقبل سوى الريالات الفضية. ويضيف بلنت في حسم: "فكانت المسألة فضيحة من جميع النواحي، وكان كمال قد أمر بأن يذهب للتل الكبير للقبض على علي يوسف، ولكن الهزيمة في التل الكبير حالت دون ذلك. فيظهر من ذلك أن جميع من كانوا حول عرابي قد خانوه، بعضهم حبًا في المال، وبعضهم حسدًا" (٧).

والحقيقة عند هذه العبارة الأخيرة يتوجب الوقوف عندها بالتحليل العميق... لماذا تعرض عرابي إلى الخيانة؟

سؤال يفرض نفسه... ولماذا قبل هؤلاء الخونة العبودية وذل الخضوع للخديوي وللاحتلال؟



وتتوالى المشاهد الكارثية... مشاهد العار التي اقترفها توفيق ونفر من مواليه والسائرون في ركابه... ونأخذ عن الأستاذ الرافي تلك المشاهد الصادمة التي أعقبت الهزيمة في التل الكبير. فيقول: "أخذ الخديو بعد واقعة التل الكبير يتأهب للعودة إلى القاهرة ودخولها دخول الظافر المنتصر، والواقع أنه لم يكن ثمة ظفر ولا انتصار إلا للجيش البريطاني، وأن الخديو لم يعد إلى عاصمة ملكه إلا بحماية الإنجليز، وفي ظلال سيوفهم ورماحهم. وإذا كان قد تغلب على عرابي وصحبه، فإنه في الوقت نفسه قد أفقد العرش بهاءه ومجده (ولست أدري... أي بهاء وأي مجد لهذه الأسرة؟). وقد قضى عشرة أيام بالإسكندرية بعد سقوط التل الكبير يتلقى فيها رسائل المهنيين ووفودهم، ثم اعترم العودة إلى القاهرة، فجاءها بقطاره الخاص يوم الإثنين ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢. وأعدت الحكومة لاستقباله احتفالاً فخماً، فزينت المحطة بالأعلام، وفرشت بالأبسطة الفاخرة، ونثرت فيها الأزهار والرياحين، ودعي لاستقباله جمع حاشد من كبراء البلد، يتقدمهم لفيف من الأمراء والعلماء وكبار الموظفين والأعيان من العاصمة والأقاليم. في منتصف الساعة العاشرة صباحاً، أقبل القطار المقل للخديو إلى المحطة، وكان في معيته شريف باشا رئيس مجلس الوزراء وبقية الوزراء. فتقدم رياض باشا (وكان وقتئذ بالقاهرة) للقاءه، ثم تبعه محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب وبقية الحاضرين، وكان في استقباله أيضاً الجنرال ولسلي قائد الجيش البريطاني والدوق أوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا والسير إدوارد مالت المعتمد البريطاني. وأطلقت المدافع التي كانت معدة في المحطة إيذاناً بوصوله، ثم تلتها مدافع القلعة، وصدحت الموسيقى بالسلام الخديوي، وتقدم الشيخ عبد الهادي نجا الإبياري ودعا للخديو، فردد الحاضرون الدعاء، وتقدم رياض باشا ودعا له أيضاً، وختم دعاءه بندائه "ليعيش الجناب العالي مؤيداً بالنصر والإجلال"، وترددت أصوات الدعاء من كل جانب. بعد أن لبث الخديو هنية في المحطة، غادرها في موكبه إلى سراي الإسماعيلية. وبدأ على هذا الموكب طابع الاحتلال وظواهره المهينة، فلم يركب مع الخديو في مركبته سوى الدوق أوف كنوت، وقد جلس عن يساره الجنرال ولسلي والسير إدوارد مالت، وقد جلسا أمامهما، واصطف الجنود الإنجليزية على جانبي الطريق من المحطة إلى شارع فندق شبرد، ومنه إلى قسم عابدين، ومنه غرباً إلى سراي الأمير محمود باشا شقيق الخديو، ثم إلى سراي الإسماعيلية. وبلغ عددهم نحو خمسة آلاف جندي، فكان اصطفا فاهم على هذا

النحو وبهذه الكثرة إيدانًا بأن الخديو دخل عاصمة ملكه في حماية الجيش الإنجليزي أو في أسره". (٧)

وعند هذه النقطة بالذات نتفق اتفاقًا متطابقًا مع الأستاذ الرافي... من أن توفيق بات في أسر الجيش الإنجليزي...  
وإن كان لنا أن نضيف فنقول: إن توفيق ومن جاء من بعده كان في أسر الجيش الإنجليزي...

#### المراجع والمصادر

- ١ - الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ عبد الرحمن الرافي.
- ٢ - التاريخ السري للاحتلال الإنجليزي لمصر - بلنت - ص (٣٠٢).
- ٣ - نفس المرجع السابق - ص (٣٠٢).
- ٤ - نفس المرجع السابق - ص (٣٠٣).
- ٥ - نفس المرجع السابق - ص (٣٠٣).
- ٦ - نفس المرجع السابق - ص (٣٠٤).
- ٧ - مرجع سابق - الرافي - ص (٤٠٧، ٤٠٨).

## (110)

### موكب العار والخيانة

كانت الأيام الأولى للاحتلال بالغة القسوة في مراسمها وظواهرها، والغريب أن الخونة كانوا لا يخجلون من خيانتهم، بل ومنهم من عُرف بالتبجح في طلب مقابل الخيانة مثل خنفس باشا. وكان الظن أن الخونة قلة، فإذا هم كُثروا!

حتى العوام سقطوا في براثن الدعاية الخديوية، ورأوا في عرابي السبب في الهزيمة. عاد الجميع إلى حياة الذل والعبودية مرة أخرى، ولكن كان هناك سيد جديد، ألا وهو الاحتلال.

كانت مظاهر الاحتفال بعودة الخديوي إلى القاهرة مهينة ومؤسفة لكل وطني شريف. وقد ذكر الأستاذ الرافي أن موكب الخديوي من محطة القطار سار تتبعه كتيبة من الفرسان الإنجليز، ويتبعه الوزراء والأمراء وكبار المستقلين، وسار الموكب على هذا النحو حتى بلغ سراي الإسماعيلية، فأطلقت المدافع إيذاناً بوصوله. وفي اليوم التالي (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢) ذهب إلى سراي الجزيرة، وهناك استقبل وفود المهنيين من الوطنيين والأجانب، وزُينت المدينة يوم وصوله، واستمرت الزينات ليلتين آخرين ابتهاجاً بمقدمه (١).

وتحت عنوان "مظاهر غير وطنية" كتب الأستاذ الرافي وقال: "إن استعادة الخديو سلطانه بواسطة الجيش الإنجليزي واستقراره على العرش برعايتهم قد أوجد في البلاد جوًّا نفسيًّا يتنافى وأخلاق الوطنية، أو بعبارة أخرى أن جوًّا من الانحلال الخلقي والوطني قد بدأ يخيم على البلاد، وبدأت في أفقها مظاهر غير وطنية لا نرى بدءًا من تدوينها مع شديد الأسف. فبينما كان وجود جيش أجنبي يحتل العاصمة مما يستثير

روح السخط في نفوس الشعب، إذ ببعض الشخصيات البارزة في المجتمع وقتئذ يتقدمون بهدايا إلى قواد الجيش الإنجليزي لقاء انتصارهم في القتال " (٢).

وتلك طامة أخرى، وكأنها مباحة بتعاونهم وخيانتهم لدماء الشهداء التي لم تكن قد جفت بعد.

ومن ذلك ما قام به رهط من الأعيان والعمد في يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢. فيقول الأستاذ الرافي عن ذلك اليوم: "إنه في يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وفد على وزارة الداخلية رهط من الأعيان والعمد، يتقدمهم محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب وأحمد بك السيوفي (باشا) من أعيان القاهرة. وقابلوا رياض باشا (وزير الداخلية) وأبلغوه عزمهم على تقديم هدية فاخرة من السلاح إلى كل من الأميرال سيمور قائد الأسطول الإنجليزي (الذي دمر الإسكندرية بقنابله) والجنرال ولسلي القائد العام للجيش البريطاني، والجنرال (دروري لو) الذي كان أول من دخل العاصمة بعد سقوط التل الكبير. وطلبوا من رياض باشا أن يأذن لهم في تقديم ما عزموا على إهدائه للقواد المذكورين شكرًا لهم على إنقاذ البلاد من غوائل الفئة العاصية على حد تعبيرهم، فأذن لهم بذلك" (٣).

واعترز أولئك المنافقون تأليف لجان في المديریات لجمع الاكتتابات لهذا الغرض، ثم عدلوا عن ذلك وقدموا الهدايا من مالهم الخاص. وتم اصطناع الهدايا بعد رحيل القواد الثلاثة، فقدمها وزير الداخلية وقتئذ (إسماعيل باشا أيوب) يوم ٢٢ يناير سنة ١٨٨٣ إلى السير إدوارد مالت، قنصل إنجلترا العام، ليوصلها إلى القواد الثلاثة، فبعث بها إليهم. وفي إبريل سنة ١٨٨٣ وصله من الجنرال ولسلي خطابان يرجوه في أولهما أن يبلغ شكره إلى سلطان باشا وإلى أعضاء مجلس النواب وأعيان القطر على هديتهم، وفي الخطاب الثاني يخص بالشكر سلطان باشا ومحمد بك الشواربي (باشا) وعبد الشهيد أفندي بطرس وعبد السلام بك المويلحي (باشا) ومحمود بك سليمان (باشا) وأحمد بك السيوفي (باشا) على خطابهم الذي قدموا به هديتهم. فأرسل السير إدوارد مالت صورة الخطابين إلى سلطان باشا، وأرسل إليه أيضًا خطابًا آخر وصله من الجنرال (دروري لو) يتضمن شكره وزملاءه على هديتهم (٤).

وللحق والحقيقة، فإن هذا النموذج من الفجور في الخيانة متفرد، ولم أقرأ عن مثله من قبل!

كل ما سبق قد يكون ممكناً، لكن أن يقف المدعو توفيق في ميدان عابدين مستعرضاً الجيش، فتلك هي الصفاقة بعينها. ولندع الأستاذ الرافي يصف لنا المشهد المخزي.

فقد كتب تحت عنوان "استعراض الخديو للجيش الإنجليزي في ميدان عابدين" محدثاً عن مظاهر الخضوع والخيانة، ويقول: "وثاني هذه المظاهر استعراض الخديو للجيش الإنجليزي في ميدان عابدين، ولعل الإنجليز أرادوا بهذا العرض أن يمحوا أثر تظاهر الجيش المصري في ذلك الميدان يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ في إبان الثورة. ففي يوم ٣٠ سبتمبر ١٨٨٢ جرى هذا العرض المهين، وأُعد للخديو وكبار المدعويين كشك في الميدان لمشاهدته. وأقبل في الساعة الرابعة مساءً بملابسه الرسمية، وإلى يساره في مركبته شريف باشا رئيس مجلس الوزراء، وأمامه رياض باشا وزير الداخلية وعمر باشا لطفی وزير الحربية والبحرية. وتلا مركبته سائر الوزراء وكبار العلماء والموظفين ورجال المعية وغيرهم من الوجهاء والأعيان. وكانوا جميعاً مرتدين ملابسهم الرسمية.

وبعد أن أخذوا مجلسهم، بدأ العرض العسكري، وكان الجنرال ولسلي والدوق أوف كنوت ممتطين جواديهما بجانب الكشك الذي جلس به الخديو، ووقف بعض الياوران والضباط الإنجليز تجاه الكشك. وفي الساعة الخامسة مساءً بدأت صفوف الجيش الإنجليزي تمر أمام الكشك الخديوي ومعها موسيقاها العسكرية. واستمر العرض نحو ساعة ونصف ساعة إلى أن تم مرور الجيش الإنجليزي بأجمعه. وأبدى الخديو سروره من حسن نظام الجند ومهارة قواده وضباطه" (٥).

وانتهى العرض حين آذنت الشمس بالغروب، فكأنما غربت شمس السماء استنكاراً لهذه المناظر المخجلة، كما غربت شمس الكرامة والعزة في نفوس أولئك الذين اجتمعوا لتكريم جيش الاحتلال" (٦).

ثم يواصل الأستاذ الرافي:

"وأقام الخديو مآدبة كبرى وحفلة ساهرة بسراي الجزيرة ليلة الثلاثاء ٣ أكتوبر تكريمًا للقواد والضباط الإنجليز، وفي مقدمتهم الأميرال سيمور قائد الأسطول البريطاني والجنرال ولسلي قائد الجيوش الإنجليزية والدوق أوف كنوت والدوق دوتك وغيرهم (٧). وأنعم على ٦٠ منهم بالنيشين المختلفة" (٨).

ثم جاء الدور على رياض باشا، رجل الإنجليز في مصر، والذي أقصاه الثوار من قبل، فأقام لهم مأدبة عشاء في سراي وزارتي الداخلية والمالية ليلة ١٩ أكتوبر تكريمًا للجنرال ولسلي والدوق أوف كنوت ورهط من ضباط الجيش الإنجليزي. شربوا فيها نخب ملكة الإنجليز والجيش البريطاني، كما شرب الدوق أوف كنوت نخب الخديو رياض باشا، وحذا حذوه الجنرال ولسلي والسير إدوارد مالت.

أما سلطان باشا، ذلك المجرم الخائن، فقد جاءت مكافأته من سيده توفيق بأن أنعم عليه بالنشان المجيدي. وذكر الأستاذ الرافي أن الخديوي قد منحه عشرة آلاف جنيه، وذلك: "لما أظهره من الصداقة لحكومتنا الخديوية ومعارضته للعصاة في جميع أمورهم وعزائمهم بالمخاطرة على حياته، وما حصل له بسبب ذلك من الضرر والتعدي منهم على شخصه وأقاربه وإتلاف موجوداته ومقدار جسيم من مزروعاته" (٩).

أما قمة المهزلة عند الحديث عن سلطان، فهي أن ملكة إنجلترا أنعمت عليه بوسام سان ميشيل وسان جورج، الذي خوله لقب "سير" (١٠).

ولعل من أصدق الكلمات التي قيلت عقب الاحتلال هو ما ذكره الأستاذ الرافي حين قال: "وجملة القول أن البلاد شهدت عقب الاحتلال الإنجليزي مظاهر مؤلمة من الاستكانة والإذعان، وفشت فيها روح النفاق والهوان، وغاض معين الإباء والكرامة والاستقلال، وكانت هذه المظاهر بمثابة الأثر الأول للاحتلال الإنجليزي في نفسية الشعب وأخلاقه" (١١).

وفي رأينا، أن الخيانة هي العامل الحاسم في الهزيمة، وما العوامل الأخرى إلا عوامل هامشية مساعدة. ولولا الخيانة ما كانت الهزيمة. فخيانة البدو كانت حاسمة في الصراع، ولم تكن حدثًا عرضيًا ذا أثر بسيط على الحرب. وهذا ما أكده الأستاذ صلاح

عيسى، بما يدعم فكرة أن هجوم الإنجليز من ناحية الشرق كان أمرًا معقدًا له ومخططًا بإتقان شديد بدأ قبيل العمليات العسكرية بوقت طويل. وفي هذا يقول الأستاذ عيسى: "وقد التقى اهتمام الاستعمار باستمالة قبائل العربان باهتمام الخديو في الوقت نفسه بهذه المسألة. ويذكر بلنت أن وزارتي الحرب والبحرية في إنجلترا قد عقدتا النية منذ أوائل السنة أن يكون الهجوم على مصر من ناحية قناة السويس. وأنه تقرر في أواسط يوليو أن تمهد السبل لذلك بالرشوة بين بدو الشرق. وأُخْتِير للقيام بهذه المهمة الأستاذ 'إدوارد بالمر'، أستاذ اللغات الشرقية بجامعة كامبردج، وكلفته بالذهاب إلى يافا والصحراء الواقعة في الجنوب الغربي من غزة ليتعرف بقبيلتي الطياحة والترابين. وقد بدأ رحلته في ٢٦ يونيو، قبل ضرب الإسكندرية بقرابة أسبوعين، وتمكن بالفعل من استمالة هؤلاء العربان لدرجة أنه قرر في مذكراته بتاريخ ١٩ يوليو ١٨٨٢ أنه (عندما تتطلب الحاجة ينضم إلى لوائي جميع البدو من غزة إلى السويس). وأشار إلى ما وصل إلى علمه من أن عراي قد أحضر إلى قناة السويس ٢٠٠٠ من خيالة بدو النيل، مؤكدًا أنه سيرسل إليهم عشرة آلاف من الطياحة والترابين ليطردوهم" (١٢).

وفي هذا الذي ذكره الأستاذ عيسى، ما يرتقي إلى درجة الدليل على إمكانية تغيير نتائج الحرب لصالح المصريين. وقد فصلنا ذلك سلفًا، وكان ذلك قرين شهادات عدد من المعاصرين والمؤرخين. ويستطرد الأستاذ عيسى كلامه في نفس السياق، ويقول: "قدم الأستاذ بالمر للكابتن 'جيل'، أحد ضباط الجيش البريطاني، قائمة مكتوبة بخط يده عن أشهر مشايخ العربان بين القناة والأرض المزروعة. وذكر منهم اثنين هما مسعود الطحاوي في الصالحية ومحمد القلي في وادي طميلات باعتبارهما من أصدقائه. وذكر محافظ السويس الذي انضم للخديو أنه يمكن شراء البدوي الواحد بجنيهين أو ثلاثة جنيهات. وذكر بالمر أنه يستطيع شراء خمسين ألف بدوي بخمسة وعشرين ألف جنيه. على أن التأثير الأكبر في العربان جاء من الخديو الذي أغرى مسعود الطحاوي بخيانة عراي. وكان هو الوحيد - كما ذكر بلنت - (الذي نجح في خيانتته أو ثبت عليه). وقد تناول مسعود ثمنًا لخيانتته يصل إلى خمسة آلاف كرون نمساوي. كما أنه كان دائبًا على الخيانة منذ انتقال الجيش من كفر الدوار إلى التل الكبير. ويذكر بلنت، الذي قابل مسعودًا فيما بعد، أن لديه ما يشبه الإقرار من الطحاوي بأنه كان جاسوسًا للإنجليز في جيش عراي. وقد أثرت خيانتته في الجيش المصري؛ لأن عراي

كان قد كلفه بالقيام بدور الاستطلاع للجيش المصري، مما أعطى رجاله ميزة الوجود في معسكرات الجيش المصري ومكنهم من نقل أدق المعلومات إلى الجيش الإنجليزي" (١٣).

ويفسر الأستاذ عيسى خيانة البدو البشعة بقوله: إن خيانة البدو للجيش المصري ليست غريبة، فالبدو كانوا يفتقرون أصلاً إلى أي إحساس بالمواطنة، وليس لديهم - كما يذكر بلنت - إلا القليل من الإحساس الديني. ويؤكد الأستاذ عيسى على فداحة ما اقترفه معسكر الخيانة بقوله: "على أن أخطر ما حققه معسكر الخيانة نجاحه في ضم عدد من ضباط جيش عرابي. وقد قام بالدور الأكبر في هذا، الخديو وسلطان باشا، وكان من أذكي من وُكِّل إليهم هذا العمل عثمان رفعت ياور الخديو، الذي استغل ما لديه من معلومات حول عوامل التنافس والحسد بين الضباط ليستميل إليه بعضهم، مما وجه ضربة مؤثرة للجيش المصري" (١٤).

نقطة أخرى على درجة كبيرة من الأهمية هي إعلان السلطان عسيان عرابي، فكان أن اكتمل لمعسكر الخيانة - بتعبير الأستاذ عيسى - كل عناصر النجاح. اختار هذا المعسكر الارتقاء في وحل الاحتلال، واقترب من الآثام ما كلف مصر احتلالاً دام سبعين عامًا. اختار هذا المعسكر العبودية المختارة، وهذه المرة بتعبير "إتيان دي لا بواتيه" (١٥).

وتعبير العبودية ليس مجازاً، فقد استخدمه كثيرون في هذا العهد البائد. ومن هذا، ما قاله الأستاذ عيسى عن مواقف ثلاثة من زعماء الثورة - أو هكذا يفترض - عند التحقيق معهم. يقول عنهم: "فعندما طلبت لجنة التحقيق من علي باشا فهمي - أحد زعماء الثورة - أن يشرح كيفية تطاوله على الخديو عقب وجوده في منزل سلطان باشا، قال: لم أتوجه ولم يحصل تهور، ولا نظن أننا نرتكب إساءة أدب أمام الخديو، مع أننا نتمنى تقبيل أقدامه، وعلى ذلك، كل هذا من حقوقه، فهو يفعل بنا ما يريد" (١٦).



عبارات يملؤها الذل والعار، عبارات فاجعة ولا شط.

ونكمل مع الأستاذ عيسى، فيقول عن هؤلاء: "وقال عبد الله فكري باشا: إنه من المعلوم - قديماً - أنني محسوب على الجناب العالي الخديو، وكنت أخشى على نفسي من تلك الزمرة" (١٧).

ويضيف عيسى أن أكثر من واحد زعموا أنهم ما وقعوا على طلبات عزل الخديو إلا تحت التهديد العسكري. فيعقوب سامي - الذي كان رئيس المجلس العرفي ووكيل الحربية - أعلن أنه لم يكن من حزب العصاة، وأنه قال: ومع ذلك، فإني عبد الحضرة الخديوية، ودعي مباح لها (١٨).

ولعل هذه الكلمات المهينة هي ما حملتنا على أن نتوجه إلى الخاتمة. وليكن هذا الفصل هو آخر فصول الثورة العرابية أو الثورة المصرية، كما أفضل أن أسميها، فليس بعد كلمات يعقوب سامي ما هو أمر وأقسى.

بقيت عندي بضع كلمات.

أقولها ولكن في الخاتمة.

#### المراجع والمصادر

١. الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ الرافي - نقلًا عن ملخص الوقائع المصرية - عدد ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨٢.
٢. نفس المرجع السابق - ص (٤٠٩).
٣. نفس المرجع السابق - ص (٣٠٩) - نقلًا عن الوقائع المصرية - عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢.
٤. نفس المرجع السابق - نقلًا عن الوقائع - عدد ٨ أبريل سنة ١٨٨٢.
٥. نفس المرجع السابق - نقلًا عن الوقائع - عدد أول أكتوبر سنة ١٨٨٢.
٦. نفس المصدر السابق - ص (٤١١).
٧. الوقائع المصرية - عدد ٣ أكتوبر سنة ١٨٨٢.

٨. أسماؤهم في مجموعة الأوامر سنة ١٨٨٢ ص (١٠)، وأولهم الجنرال دروري لو كومندان الفرسان.
٩. مرجع سابق - الرافي - أمر خديوي في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢، الوقائع المصرية - عدد ٥ أكتوبر سنة ١٨٨٢.
١٠. الثورة العرابية - الرافي - نقلًا عن المونيتور إيجبسيان - عدد ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٢.
١١. نفس المرجع السابق - ص (٤١٢).
١٢. الثورة العرابية - الأستاذ صلاح عيسى - ص (٤٨٣).
١٣. نفس المرجع السابق - ص (٤٨٤).
١٤. نفس المرجع السابق - ص (٤٨٤).
١٥. إتيان دي لا بواتيه - مؤلف كتاب العبودية المختارة.
١٦. مرجع سابق - صلاح عيسى - ص (٥٣٩) - محضر التحقيق مع علي فهمي.
١٧. المرجع السابق - ص (٥٣٩) - محضر التحقيق مع عبد الله فكري.
١٨. المرجع السابق - ص (٥٣٩) - محضر التحقيق مع يعقوب سامي.

## الخاتمة

في عابدين...

وأمام هذه المشاهد العبيثية،

كيف لهؤلاء الذين توقفوا عند إدارة عرابي للثورة والحرب، ونسبوا إليه أسباب الهزيمة، أن يمرروا مرور الكرام على هذا الهوان الذي كان بعد الهزيمة؟ في ذلك اليوم المشؤوم في عابدين... يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢.

طوال مدة عامين تقريبًا، وهي مدة إعداد هذا الكتاب، كانت تقفز الأسئلة تباغًا مع كل تقدم في كتابة الوقائع والأحداث...  
وكلها من رحم السؤال:

لماذا انتهى الحال بزعيم انتفض لأجل الشعب المصري وكرامته بأن نهشت النخبة في لحمه حيًا وميتًا؟

قد نتفهم موقف حاكم خائن،

لكن ماذا عن نخبة فيها وجهاء، أعيان، مثقفون، قادة، وضباط؟

لماذا خان هؤلاء؟

القائمة تطول... وطنيون شرفاء دفعوا ثمن دفاعهم عن قضايا أمتهم:

محمد كريم، عمر مكرم، الجبرتي، أحمد عرابي، محمد عبيد، محمد فريد، وآخرون، وربما تطول القائمة!!

لماذا انسأقت الناس من دون روية ولا تدقيق خلف كل كذب وتدليس؟

الثورة العرابية صارت هوجة عرابي.

ولولا قلة من مفكرين شرفاء وبعض من مؤرخين أصحاب ضمائر يقظة، لضاعت الحقيقة وسادت المظالم عقودًا.

محمود الخفيف، واحد من هؤلاء الشرفاء، قال عن ذلك:

"هكذا قضى الاحتلال على كل شيء، وجعل همه بث هيبة إنجلترا في نفوس المصريين، والقضاء في عنف على أية محاولة لبعث الروح الوطنية مهما كان من ضآلتها، وألقيت مقاليد الأمور إلى كرومر، أحد بناء الإمبراطورية وأحد أساطين الاستعمار... وكان دعاة الاحتلال وألسنته يلقون في روع الناس أن حركة عرابي لم تكن إلا عصبياً أهوج بعثه الطمع الشخصي، وأنه لولا أن تداركت إنجلترا البلاد من فوضى هذا العصيان الأحمق، للحق بها الهلاك... وثبت في أذهان ناشئة الجيل الذي أعقب الاحتلال أن عرابي هو سبب النكبة، وأن هوجة عرابي هي التي جلبت الاحتلال. ومما يؤسف له حقاً أشد الأسف، أن بعض المصريين ما يزالون حتى الآن يرددون هذا الكلام. وشاع الانحلال القومي في الأمة، وماتت روح المقاومة، وخُيل للناس أن الاحتلال قوة لا تُقاوم أبداً، وأن هؤلاء الإنجليز المتسلطين لن يغلبهم غالب... (١).

وسأل صديق لي: لماذا يا مصر؟

أجبتة: ليست مصر... ولكنهم نفر من الناس ممن باعوا ضمائرهم لقاء فتات من حاكم خائن أو احتلال غاشم.

ويذكر الخفيف أنه في هذا الجو الكئيب، عاد إلى مصر عرابي باشا زعيم الثورة القومية، فلم يجد أحداً من الجيل الناشئ يذكره ويذكر ثورته إلا بالسوء من القول. ولولا بقية ممن شهدوا الثورة وعرفوا حقيقة أمرها، ما لقيه في مصر أحد.

وكانت صحافة هذا الزمان، فيها من الصحف من قادت ووجهت الرأي العام ضد عرابي وضد الثورة، وارتكبت الكذب البواح والتدليس، وبررت الدماء، واستنكرت محاربة الأعداء، ورمت الثوار بكل قبيح، وادعت على سمعتهم وأعراضهم، وبررت السطو على ممتلكاتهم ومصادرة أراضيتهم. فكانت جريدة اللواء تناصر عباس، فسعت إلى أن تلتقي عرابي في لقاء الغرض منه تشويه صورة الرجل إرضاءً للخديوي عباس الثاني.

كما دخل في زمرة الموالين شوقي شاعر الأمير، وقرر أن يهجو عرابي طمعاً في مرضاة الأمير.

وكان ذلك بحسب الأستاذ الخفيف، الذي ذكر أن ما قاله شوقي كان تزلماً للأمير، وعملاً بسنة قديمة للشعراء، مؤداها أن يمتدح الشاعر من يرضى عنه أميره، وأن يذم

من يغضب عليه ذلك الأمير، دون أن يكون بين الشاعر وبين من يمدح أو يذم أية صلة.

واستمرت جريدة اللواء في الادعاء كذبًا على الرجل في تدني رخيص ودون مراعاة لأي قيم إنسانية.

وقالت الجريدة كذبًا: إن اللورد كرومر جاء بنفسه إلى محطة القاهرة لاستقبال عرابي، وذلك لتلقي في روع الناس أن عرابي من صنائع الإنجليز... فألى هذا المستوى من التدني كانت تنزلق مثل هذه الصحافة.

يقول الأستاذ الخفيف عن ذلك مستنكرًا القصيدة التي نشرها شوقي وقال في مطلعها:

صغار في الذهاب وفي الإياب

أهذا كل شأنك يا عرابي

وفي مثل هذا الهذر من شاعر الأمير، صورة من أخلاقه، وصورة من روح العصر كله، ودليل على ما نقوله من اجتماع عوامل كثيرة على تشويه سيرة عرابي. وكان القصر أيام توفيق وأيام ابنه عباس من أهمها... (٢).

والغريب أن يأخذ الطاعنون في الثورة وفي عرابي باشا بشعر شوقي وكأنه حجة على عرابي، في حين أن الكل يعلم أن شوقي ذو الأصول التركية هو شاعر القصر، ومنذ نعومة أظفاره هو شاعر القصر. تلك حقيقة، وبالطبع لا تنال من موهبته الفذة.

لكن تعود الأسئلة وتثور في النفس فتجلب الحيرة والحسرة معًا:

لماذا عزّ الصمت على شوقي؟ ولماذا استلّ سكينه للطعن في عرابي، والرجل بلغ من العمر أرذله؟ وهل هذا من شيم الكرام؟ فإن كان عنده نقد لعرابي، فليقله من دون سب ولا شتم.

أليس طعن البعض من المصريين في عرابي أمرًا بالغ القسوة وأشد غلظة وظلمًا من أي عقوبة أخرى؟

كلمات كثيرة وأسئلة أكثر، كلها تبدأ بأداة الاستفهام: لماذا؟

لماذا تخلى البعض حتى عن أبسط مظاهر الإنسانية وأخذوا يطعنون في رجل ترك ذهب السلطة ونعيمها، واختار أن يمد يده إلى بني جلدته الذين عانوا عقودًا طويلة من نير العبودية والاستبداد؟

لا شك أنني، وطوال سنوات إعداد هذا الكتاب، لازمتني في القلب غصة لم تبارحني. لكن كان وجود أمثال "ولفرد سكاون بلنت" و"جون نينيه"... هؤلاء الذين صنعوا بأفعالهم ونصرتهم للثورة ولعرايي فعلاً إنسانياً فريداً. الإنسانية كانت هي المحرك العظيم لهؤلاء الشرفاء.

وها هو بلنت يهب لنصرة صديقه عرابي. لم يفعل كما فعل كثيرون ممن تنكروا له. لم يفعل كما فعل محمد عبده. لم يفعل كما فعل البارودي. ها هو بلنت يرسل خطاباً مؤثراً إلى صديقه، يناصره ويعلنه بأنه إلى جانبه. خطاباً ينضح بمعانٍ إنسانية جلييلة. ذلك الخطاب الذي أرسله من لندن عقب القبض على عرابي. قال فيه:

إلى صديقي الشريف أحمد عرابي باشا،

إنك كجندي ووطني تدرك الأسباب التي منعتني من أن أكتب إليك أو أراسلك مدة هذه الحرب المشؤومة. أما الآن، وقد انتهت الحرب، فإني أرغب أن أريك أن صداقتنا لم تكن مقصورة على الألفاظ. فمن الأرجح أنك ستحاكم، وستكون تهمة الثورة أو غير ذلك من التهم التي لا أستطيع معرفتها الآن. فإذا لم يقدم للدفاع عنك دفاع قوي بارع، فإنك تكون معرضاً لأن يحكم عليك حكماً سريعاً.

وذلك عزمت، بعد موافقتك، على أن أسافر إلى مصر لكي أقدم البيانات التي تفيدك في المحاكمة. وسيكون معي محام إنجليزي شريف قادر على الدفاع عنك، وقد أخبرت الحكومة الإنجليزية عن نيتي هذه. فأرجوك أن توكلني في القيام بهذا العمل في أقرب وقت لأن رضاك ضروري. ويحسن بك أن ترسل لي تلغرافاً بالقبول وكتاباً آخر توافق فيه على أن أقوم بمهمة الدفاع عنك. ويمكنك أن تعتمد على طول مدة اعتقالك في أن عائلتك لن تحتاج إلى شيء ما.

والله يقوي قلبك ويمنحك القدرة على تحمل السراء والضراء.

ولفرد سكاون بلنت

٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢

كرايت - سسكس - إنجلترا (٣)

\*\*\*\*\*

لا أملك بعد خطاب بلنت إلا أن أؤمن إنسانيته وصداقته وشرفه الإنساني.  
فمثل المستر بلنت لا يتكرر كثيرًا في التاريخ.

وإلى القارئ الكريم،

أرجو أن أكون قد أوضحت بعضًا مما أحاط بسيرة زعيم وطني أهال عليه التراب  
كثيرون.

وكل الرجاء بأن تلتمس لي العذر إن كنت قد أخفقت.

فِعزائي أني ما أردت إلا أن أرد بعض اعتبار لزعيم عظيم في تاريخ أمتنا المصرية.

زهير الرافي

\*\*\*\*\*

المراجع والمصادر:

١ - أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه - الأستاذ محمود الخفيف - ص (٣٤٦).

٢ - نفس المرجع السابق - ص (٣٤٧).

٣ - التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - بلنت - ص (٣١٥).

\*\*\*\*\*

القاهرة في ٢٠١١/١١/٣

## أهم المصادر والمراجع

- ١ - التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ولفرد سكاون بلنت.
- ٢ - مذكرات الإمام محمد عبده.
- ٣ - مصر وأوروبا - فان بلمن - ترجمة عادل صبحي تكلا - مراجعة وتحقيق وتقديم دكتورة لطيفة الزيات.
- ٤ - الشرق الإسلامي في العصر الحديث - دكتور حسين مؤنس.
- ٥ - بطولة الأورطة السودانية المصرية في حرب المكسيك - الأمير عمر طوسون.
- ٦ - الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال نصوص معاصرة - جمع وتقديم محمد الهادي الحسيني.
- ٧ - تاريخ الشرق العربي والخلافة العثمانية - الأستاذ محمد ضياء الدين الريس.
- ٨ - تاريخ المسألة المصرية (١٨٧٥ - ١٩١٠) - تيودور رتشتين.
- ٩ - تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر - دكتور أحمد الحية.
- ١٠ - تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر - عمر الإسكندري وسليم حسن.
- ١١ - تقويم النيل - أمين سامي باشا.
- ١٢ - حقائق الأخبار عن دول البحار - إسماعيل سرهنك.
- ١٣ - رائد الفكر المصري الإمام محمد عبده - الدكتور عثمان أمين.
- ١٤ - شتات اليهود المصريين - جوئل بينين.
- ١٥ - قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة - دكتور مصطفى الحفناوي.
- ١٦ - مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى - دكتور أمين عبد الله محمود.
- ١٧ - مصر في القرن التاسع عشر - إدوار جوان.
- ١٨ - مصر للمصريين - سليم خليل النقاش.
- ١٩ - نوبار باشا وما تم على يده - نجيب مخلوف.

- ٢٠ - يقظة العالم اليهودي - إيلي ليفي أبو غسل.
- ٢١ - يهود مصر (التاريخ السياسي) - الدكتورة زبيدة محمد عطا.
- ٢٢ - يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ بدء الاحتلال البريطاني لمصر - عمر طوسون.
- ٢٣ - محمد علي وأولاده - الأستاذ جمال بدوي.
- ٢٤ - اليهود والماسون في مصر - دراسة تاريخية - دكتور علي شلش.
- ٢٥ - يهود الدونمة - قراءة تاريخية - للمؤلف.
- ٢٦ - أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه - الأستاذ محمود الخفيف.
- ٢٧ - الشخصية الوطنية المصرية - قراءة جديدة لتاريخ مصر - دكتور طاهر عبد الحكيم.
- ٢٨ - السلطان عبد الحميد الثاني - المفترى عليه آخر السلاطين المحترمين.
- ٢٩ - حكايات عن الزعيم الفريد محمد فريد - للمؤلف.
- ٣٠ - نظرات في تاريخ مصر - الأستاذ جمال بدوي.
- ٣١ - السلطان عبد الحميد الثاني - آخر السلاطين العثمانيين الكبار - الدكتور محمد حرب.
- ٣٢ - جمال الدين الأفغاني - الأستاذ عبد الرحمن الرافي.
- ٣٣ - ضرب الإسكندرية في ١١ يوليو - الأستاذ عباس محمود العقاد.
- ٣٤ - الأصول الفكرية لحركة المهدي السوداني ودعوته - دكتور عبد الودود إبراهيم شلبي.
- ٣٥ - قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوروبي (١٨٨٢ - ١٩٠٤) - دكتور السيد حسين جلال.
- ٣٦ - تاريخ مصر بين الفكر والسياسة - دكتور يونان لبيب رزق.
- ٣٧ - مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال - الأستاذ عبد الرحمن الرافي.
- ٣٨ - الجيش المصري في القرن التاسع عشر - دكتور محمد محمود السروجي.
- ٣٩ - الثورة العرابية بعد خمسين عامًا - رؤية صحيفة الأهرام (١٩٣١ - ١٩٣٢) - الأستاذ داود بركات.
- ٤٠ - الثورة العرابية - الأستاذ صلاح عيسى.

- ٤١ - تأملات في ثورات مصر - الثورة العرابية - الأستاذ محمد عبد الفتاح أبو الفضل.
- ٤٢ - الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ عبد الرحمن الرافي.
- ٤٣ - ١٣٠ عامًا على الثورة العرابية - الأستاذة عايدة العزب موسى.
- ٤٤ - الاستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر - الأستاذ حلمي عبد الكريم الزعبي.
- ٤٥ - اليهود .. تاريخًا وعقيدة - الدكتور كامل سعفان.
- ٤٦ - الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدائية - دكتور رشاد عبد الله الشامي.
- ٤٧ - أحجار على رقعة الشطرنج - وليم جاري كار.
- ٤٨ - البرنسيصة والأفندي - الأستاذ صلاح عيسى.

## عن الكاتب

حساب الفيسبوك:

<https://www.facebook.com/zohair.elrafey.5>

صفحة الفيسبوك:

<https://www.facebook.com/zohairelrafie>

عن الكاتب:

- ◀ عضو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.
- ◀ عضو اتحاد كتاب مصر.
- ◀ كاتب وأديب مصري معاصر، بدأ اهتمامه بالأدب والتاريخ منذ الصغر. ورغم دراسته لعلوم الإدارة والاقتصاد (حاصل على بكالوريوس التجارة)، إلا أن ميوله الأدبية كانت دائمًا حاضرة. تأثر بشدة بكبار الكتاب أمثال العقاد، مصطفى صادق الرافعي، طه حسين ومعاركه الأدبية، محمد مندور، لويس عوض، توفيق الحكيم، وغيرهم من كبار الكتاب المعاصرين. وفي الفلسفة، كانت لكتابات الدكتور زكي نجيب محمود دور كبير في تشكيل وجدانه. أما في التاريخ، فقد كان لمؤلفات المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعي الأثر الأكبر في عشقه للتاريخ، وبخاصة التاريخ المعاصر.

◀ تعددت مؤلفاته بين الكتابة الأدبية والرواية والتاريخ.  
◀ صدر له منها:

- ❖ الرسائل المحترقة (رسائل شعرية) - منصة كتبنا.
- ❖ حكاية عقيلة (رواية) - منصة كتبنا.
- ❖ حكاية سعدون.. وبنات اسمها شادن (رواية) - دار كتاب للنشر والتوزيع.
- ❖ حكايات من دفتر أحوال الأيام "ألف حكاية وحكاية" - منصة كتبنا.
- ❖ الجزء الأول.

- ❖ الجزء الثاني.
- ❖ الجزء الثالث.
- ❖ حكايات عن الزعيم الفريد محمد فريد - الطبعة الأولى (منصة كتبنا).
- ❖ الطبعة الثانية - دار كيبواترا للنشر والتوزيع.
- ❖ يهود الدونمة (قراءة تاريخية) - دار كيبواترا للنشر والتوزيع.
- ❖ وفي الصيف.. كان موعدنا (رواية) - دار كيبواترا للنشر والتوزيع.
- ❖ كلمات من وراء الكلمات (خواطر فلسفية) - كتاب مصور - دار كيبواترا للنشر والتوزيع.
- ❖ القرية الملعونة - دماء في بيت زينات (رواية) - دار كيبواترا للنشر والتوزيع.
- ❖ غير مصرح بالنشر (رواية) - دار كيبواترا للنشر والتوزيع.
- ❖ عبد الله النديم - سيرة تاريخية (تحت الإعداد للنشر).
- ❖ عبد الرحمن بدوي - مفكر وفيلسوف يستحق أن نقرأ عنه (تحت الإعداد للنشر).
- ❖ بسمان... الجريمة الكاملة (رواية) - دار سكراب للنشر والتوزيع.
- ❖ نوفيللا رحلة القطار - دار الزيات للنشر والتوزيع.
- ❖ هنا الخاطرة - دار الزيات للنشر والتوزيع.